

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

قد قام الطالب بإجراء لتعديل في الطلبية
قدر الإمكان

رسمه لم يرد
هنا د. محمد
فتح محمد مصطفى

ابن النخوية (ت ٧١٨ هـ)

وحاشيته على كافية ابن الحاجب
دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لتكامل درجة الماجستير في
التحقيق

١٤٠٩ هـ

إعداد :
الطالب / حسن محمد بن محمد الرعوي



إشراف :
الدكتور / فتح محمد مصطفى علي الدين

((المجلد الأول))

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

للهدوء

إلى الذين أستم من صحتهم زاد اللبس في طريق
الهدى والفلاح، واستشعر بوجدهم دنوب وزوغ حياة
إسلامية كريمة .

إلى الوجوه المضيئة .

والأيدي المنوضة

والنفوس الزكية

والهمم العالية

إلى إخوتي في الله .

كلمة شكر ..

والإي الأستاذ الفاضل الدكتور / فتحي أحمد مصطفى عيسى الدين
المشرف على هذه الرسالة الذي طوّر عنيّ بمجمل الأقسام، وبذلك
الكثير من وقته وعلمه خلال ساعات الهدوء والخارجة، وعاني
بمعي قراءته المخطوط كلمة كلمة فعدّل، ووجّه، وناقش، ونصح .

والإي الأستاذ الفاضل الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العيسى الذي
فتح لي عقله وبيته، ولم يرض علي هذا البحث برأي أو توجيه أو مصدر مخطوط
أو مطبع .

والإي الأستاذ الدكتور / محمود محمد الطنجاوي الذي ما فتئ يشجعي
ويعيّن علي استفساري وإسألني .

والإي الأستاذ الدكتور / عبد الله بن محمد الحازمي مدير كلية اللغة العربية السابق
والإي خليفه الدكتور / محمد بن مكي الحازمي الذي لفت عنّي تخصيصهما الكريمين
كل حوزة وساعة .

والإي أختي الفاضلة / يوسف بن محمد العامري .

إلي القول وغيرهم - أستاذة وزملاء - ممن مدّ لي يد العون والمساندة والتشجيع ،
سائلًا الله العليّ القدير أن يجمعهم جميعًا خير الجزاء وأن يجعل ذلك
في ميزان حسناتهم . (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم

الحمد لله
على

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

الحمد لله حمد الشاكرين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق
أجمعين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين .

وبعد فإن أعداء الاسلام - وأشدُّهم خطراً أولئك الذين تسموا
باسمه وليسوا لبوسه - لا يزالون يكيدون له المكائد ، ويدبرون له الدسائس
منذ أن بزغ فجره وأشرق نوره ، وقد نجحت مكائدهم ودسائسهم
وخططهم آخر الأمر في إسقاط الخلافة الإسلامية التي ظلت قائمة
ما يربو على ثلاثة عشر قرناً من الزمان حصناً منيعاً في وجه تلك الدسائس
والمكائد حتى وهي في أضعف أوقاتها ، وسقوط الخلافة الإسلامية تشتت
شمل العالم الإسلامي إلى دول وممالك متباينة المشارب والنزعات ، وسارع
هو لاء الأعداء الحاقدون بتوجيه سهم آخر إلى جسد هذه الأمة ،
فظهرت في بلدان المسلمين دعوات خبيثة تولى كبرها المستشرقون
وتلاميذهم من صنعت عقولهم خارج ديار الإسلام : فدعوة إلى
نبذ الفصحى والتخلي عن ضوابطها وإحلال ما يسمى بالمستوى الثالث^(١)
من اللغة محلها ، ودعوة إلى إلغاء النحو العربي والتخلص من قواعده ،
ودعوة إلى العامية .

وقد آتت بعض هذه الدعوات ثمارها ، وأثرت تأثيراً بيناً في شباب
المسلمين ليس أدلَّ عليه من أن أكثرنا اليوم أصبح لا يحسن/يتعامل مع
نص قديم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولقد أثار هذا حفيظة الغيورين على الإسلام ولفته التسي
حملت أصوله ومبادئه وفكره وتراثه عبر القرون ، فظهرت مقابل تلك
الدعوات المهادمة دعوة إلى البناء تنطلق من تراث هذه الأمة بتحقيقه
ونشره وتقديمه للأجيال الشابة . ربطاً للحاضر بالماضي واستلهاماً منه
لبناء المستقبل .

والكتاب الذي أقدم له إنما هو أثر من آثار هذه الدعوة المباركة ،
وقد دفعت إلى تحقيقه بأمرين :

أولهما : أنه يشل تعليقات مهمة على مواضع بعينها من الكافية
وشرحها لابن الحاجب استدراكاً وتوضيحاً وتمشيداً وتفصيلاً .

(١) هو مستوى بين الفصحى والعامية .

وثانيهما : أن مصنفه نحوى بياني عرف معاصروه مكانته ، وأضفوا عليه ما يستحقه من الإشادة والتقدير .

وأبادر فأقول إن هذا الكتاب ليس هو أهم مصنفات ابن النحوية ؛ فإنني إذا قررت ذلك فانما أجحف بموءلفه ، وأبخسه حقه ذلك أن للرجل كتباً أشار بها القدماء ، وعزائي أنني حاولت واجتهدت واستنصحت ، ولم أعرف الكتب الأخرى إلا بعد أن قطعت شوطاً بعيداً في التحقيق . وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين : الدراسة ، والنص المحقق .

أما الدراسة فقد جاءت في بابين :
الباب الأول : ابن النحوية ، وفيه ستة فصول :

- الفصل الأول : بيئته .
- الفصل الثاني : اسمه وكنيته ومولده ونسبه وأسرته .
- الفصل الثالث : شيوخه .
- الفصل الرابع : مكانته العلمية وشعره وأخلاقه .
- الفصل الخامس : تلاميذه .
- الفصل السادس : وفاته وآثاره والنقل عنه .
- الباب الثاني : شرح ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ، وفيه سبعة فصول :

- الفصل الأول : مادة الكتاب ومنهجه .
- الفصل الثاني : أصول النحوفي شرح ابن النحوية .
- الفصل الثالث : مصادر الكتاب .
- الفصل الرابع : شخصية ابن النحوية العلمية في شرحه .
- الفصل الخامس : شواهد الكتاب .
- الفصل السادس : بين شرح الكافية لابن النحوية وشرحها لابن جماعة .
- الفصل السابع : عملي في التحقيق .

ومعد فهذا جهد متواضع في تحقيق الكتاب ودرسه لا أدعي فيه

إضافة ، ولا أبرئه من عيب أو نقص ، وحسبي أنني أخلصت النية ، وبذلت الوسع والطاقة . . . رَبَّنَا لَا تَوَخَّذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴿١﴾ واغفر لنا ما أسأنا من جوار بيتك الكريم ، واجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القسم الأول :

الدراسة

الباب الأول

ابن النحويّة

وفيه ستة فصول :

الفصل الأول : . يشرح .

الفصل الثاني : اسم ونسب وولده ونسبه وأسرته .

الفصل الثالث : مبعوضه .

الفصل الرابع : مكانته العلمية وعمله وأخلاقه .

الفصل الخامس : تلاميذه .

الفصل السادس : وفاته وأثره والفن عند .

الفصل الأول

بيئته

عاش ابن النحوية في النصف الثاني من القرن السابع الهجري ، وصدر القرن الثامن ، وهي الفترة التي شهدت مولد دولة المماليك في مصر وبسط نفوذها بعد ذلك على الشام والحجاز .^(١)

ففي عام ثمان وأربعين وستمائة قامت دولة المماليك في مصر بعد مقتل توران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب ، وتولى السلطنة عز الدين أيبك بعد أن تزوج من شجرة الدر أرملة الملك الصالح .

ولم يسلّم الأيوبيون في بلاد الشام بحكم المماليك بالرغم من إعلان عز الدين أيبك ارتباط مصر بالخلافة العباسية وخطبته للمستعصم بالله ، وزحف الملك الناصر يوسف صاحب حلب نحو مصر ولكن عز الدين أيبك تمكن من رده ، ثم أصلح بينهما الخليفة المستعصم سنة إحدى وخمسين وستمائة على أن تكون مصر وجنوب فلسطين للمماليك ، وبقيّة بلاد الشام للأيوبيين ، حتى يتمكن الجميع من مواجهة خطر التتار .

وفي سنة ست وخمسين وستمائة سقطت بغداد بيد التتار ، وبدأوا يزحفون نحو الشام ، حتى وصلوا دمشق فأسقطوها ، وهددوا السلطان المملوكي سيف الدين قطز الذي سار إليهم وهزمهم في عين جالوت سنة ثمان وخمسين وستمائة ، ثم قتل قطز بيد الظاهر بيبرس الذي استولى على السلطنة ، واعترف باسم الخلافة الإسلامية من جديد ، وإن كانت خلافة ظاهرية ، فقد ظل تدبير الأمور بيد المماليك .

لا بن كثير

(١) ينظر في العصر المملوكي : البداية والنهاية / : الجزء الرابع عشر ، التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر : العهد المملوكي ، عصر الدول والإمارات للدكتور ، شوقي ضيف ، ومقدمة كتاب المصراي وكتاب توضيح مقاصد الألفية للدكتور علي عبود الساهي .

وبسط بيمبرس نفوذه على بلاد الشام، إلا أن صاحب حماه الملك المنصور الأيوبي، وكذا صاحب حمص، أعلنوا ولائهما للظاهر بيمبرس، وذلك ظلت حماه - موطن ابن النحوية - تحت حكم أيوبي " فقد ولاها قلاوون ابنه - أي ابن المنصور - تقي الدين، واستولى عليها الناصرين قلاوون سنة ثمان وتسعين وستمائة، ثم ردها إلى الملك الصالح المؤيد أبي الفداء إسماعيل سنة عشر وسبعمائة وظلت معه حتى سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة". (١)

وقد كانت لابن النحوية صلة طيبة بأخي الملك الصالح، الأمير بدر الدين بن علي بن السلطان الملك المظفر، وله عنده منزلة كبيرة. (٢)

ولقد رحل ابن النحوية إلى دمشق، فقد كان في هذه المدينة سنة تسع وسبعين وستمائة (٣)، ولعله قدم إليها أيام انجفال الناس من حلب وحماة وحمص إلى دمشق بسبب الخوف من التتار، وذلك سنة سبعين وستمائة. (٤)

ولقد تميز العصر المملوكي، إضافة إلى فتن التتار والصليبيين، بالاضطرابات الداخلية بسبب ضعف السلاطين الذين تولوا أمر البلاد، وكثرة خلع أو قتل هؤلاء السلاطين، فكان السلطان من هؤلاء يحرض على أن يقوى مركزه بأكثر عدد من الممالك الذين يشتريهم من مال الدولة، وفُرضت في بعض الأحيان إتاوات على التجارة التي تمر بالبلاد، مما أضعف حركة التجارة وأدى إلى نقمة الناس، وزاد من نقمتهم تلك الإقطاعات التي كان يقطعها السلطان لكبار الأمراء، في الوقت الذي كان الناس يعانون فيه من الفقر والجوع والقحط.

أما الحالة العلمية فقد كانت مزدهرة في هذا العصر غاية الازدهار، وليس أدل على ذلك من كثرة العلماء ودور العلم والمكتبات، ولعل هذا يعود إلى ما لقيه العلماء من السلاطين الممالك الذين ساروا على درب أسلافهم الأيوبيين في تشجيع العلم والعلماء وبناء المساجد والمدارس والربط.

(١) عصر الدول والامارات : ٥١٦ .

(٢) المقفى ج ٢ لوحة ٢٧٧ .

(٣) معجم شيوخ الذهبي : ٣٠٣ / ٢ .

(٤) البداية والنهاية : ٢٧٦ / ١٤ .

وقد كان ابن النحوية مشاركا في الحركة العلمية في عصره ، وله
صلات بمعاصريه من العلماء ، يدل على ذلك ما ذكره الصفدى من اللقاء
الذى تم بين ابن النحوية وجلال الدين القزويني بالمدرسة العادلية
في دمشق. (١)

الفصل الثاني

اسمه وكنيته ومولده ونسبه وأسرته

- هو (١) محمد بن يعقوب بن إلياس ، بدر الدين أبو عبد الله (٢)
 الحموي ، الدمشقي (٣) ، المعروف بابن النحوية ، قال الصفدي : " ابن النحوية
 نسبة إلى النحو " . (٤)

(١) له ترجمة في :

- المقتفى في التاريخ للبرزالي ج ٢ لوحة ٢٧٧ .
- معجم الشيوخ للذهبي : ٣٠٢/٢ .
- الوافي بالوفيات للصفدي : ٢٣٥/٥ .
- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ج ١١ لوحة ٧٣ .
- تذكرة النبّه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب : ٩٧/٢ .
- درة الأسلاك في دولة الأتراك لابن حبيب : لوحة ١٨٢ .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة : ٢٨٧ .
- الدرر الكامنة لابن حجر : ٥٧/٥ .
- بغية الوعاة للسيوطي : ٢٧٢/٢ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة : ١٥٥ ، ١٧٦٣ .
- هدية العارفين للبغدادي : ١٤٣/٢ .
- الأعلام للزركلي : ١٤٦/٧ .
- معجم المؤلفين لكحالة : ١١٧/١٢ .

وينظر :

- تحفة الأقران في ما قرئ بالتلخيص من آيات القرآن : ٦٢ .
- طبقات الشافعية للسبكي : ٢٩٣/٩ .
- الأشباه والنظائر للسيوطي : ٥٤/٧ .
- المنح الحميدة في شرح الفريدة للتبكتي : ٤٥٨ .
- المدرسة النحوية في مصر والشام للدكتور عبد العال مكرم : ٥٥ .
- ابن الناظم النحوي لعلی حمزة سعيد : ٥٠ .

(٢) معجم شيوخ الذهبي : ٣٠٢/٢ ، درة الأسلاك لابن حبيب ،

لوحة : ١٨٢ ، الدرر الكامنة : ٥٧/٥ .

(٣) الدرر الكامنة : ٥٧/٥ ، بغية الوعاة : ٢٧٢/٢ .

(٤) أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٣ .

أما مولده فقد قال الذهبي : " ولد سنة بضع وخمسين وستمائة " (١) وكذا نقله عنه ابن حجر (٢) ، وجاء في بغية الوعاة (٣) أنه ولد سنة تسع وخمسين وستمائة . والذي أرجحه أن كلمة " بضع " التي ذكرها الذهبي قد تحرفت عند السيوطي إلى " تسع " ، ويؤيد هذا الترجيح أن الذهبي تلميذ ابن النحوية ، ولم يذكر أحد غيره ممن ترجم له تاريخاً لمولده إلا ابن حجر ، وهو كما أسلفت قد نص على النقل عن الذهبي ، ويؤيد كده أيضاً ما ذكره ابن حبيب من أن وفاته كانت عن نيف وستين سنة (٤) ، فلو كانت ولادته سنة تسع وخمسين وستمائة لكان عمره إذ ذاك تسعاً وخمسين سنة . ولم تحدد المصادر مكان ولادته لكنها تنسبه إلى حماة ، وعلى هذا تترجح ولادته في هذه المدينة ، أو أنه انتقل إليها بعد ولادته بزمـن يسير ، وأما نسبته بـ " الدمشقي " في بعض المصادر فقد رحل ابن النحوية إلى دمشق أيام التتار (٥) ، ثم عاد إلى حماة .

وأما أسرته فلم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى شيء من أخبارها إلا ما يمكن أن يستشف من هذه الكنية التي عُرف بها ، أعني ابن النحوية ، فالذي يظهر أن أمه كان لها معرفة بالنحو ، قال الصفدي : " توصيفه وهو ابن النحوية والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية " . (٦)

وجاء في هامش بعض نسخ الدرر الكامنة (٧) لابن حجر أنه أخذ من أبيه ، فلعل لأبيه مشاركة في العلم ، ولم أقف له على ترجمة .

-
- (١) معجم الشيوخ : ٣٠٢/٢ .
 (٢) الدرر الكامنة : ٥٧/٥ .
 (٣) ٢٧٢/٢ .
 (٤) درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ .
 (٥) معجم شيوخ الذهبي ٣٠٣/٢ .
 (٦) أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٣ .
 (٧) ينظر الدرر : ٥٧/٥ هامش (١) .

الفصل الثالث

شيوخه

لا تسعفنا المصادر بشيء عن نشأة ابن النحوية الأولى في طلب العلم وتلقيه . ولم تحدد لنا هذه المصادر من شيوخه سوى شيخين ، وإن كان الذهبي قد ذكر في معجمه ^(١) بعد أن أورد شيخي ابن النحوية أنه أخذ عن جماعة غيرهما ، وكذا ذكر ابن حجر في الدرر الكامنة ^(٢) .

وشيخا ابن النحوية اللذان صرحت بهما المصادر هما : نجم الدين ابن البارزى ، وجمال الدين بن واصل .

أما الأولى فهو ^(٣) قاضي حماة ، وابن قاضيها ، وأبو قاضيها ، عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله بن حسان ، القاضي نجم الدين الجهنى الحموى الشافعى المعروف بابن البارزى ، ولد بحماة سنة ثمان وستمئة ، وتوفى سنة ثلاث وثمانين وستمئة بتبوك وهو في طريقه إلى الحج ، فحمل إلى المدينة ، ودُفن بالبقيع .

قال الذهبي : " كان بصيرا بالفقه والأصول والكلام والأدب ، له شعر بديع ، وفيه ديانة متينة ، وصدق وتواضع " . ^(٤)

وقال ابن تفرى بردى : " روى الحديث وبرع في الفقه والحديث والنحو والأدب والكلام والحكمة ، وصنف في كثير من العلوم " . ^(٥)

وقد ذكره ابن النحوية في كتابه : " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " فقال : " وأنشدني شيخنا قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم بن البارزى - رحمه الله - لنفسه ... " ^(٦)

(١) ٣٠٢/٢

(٢) ٥٥٧/٥

(٣) أخباره في : العبر : ٣٤٣/٥ ، فوات الوفيات : ٣٠٦/٢ - ٣٠٨ ،

تذكرة السببه : ٩٢-٩٤/١ ، طبقات الشافعية للسبكي : ١٨٩/٨ ،

النجوم الزاهرة : ٣٦٢/٧

(٤) العبر : ٣٤٣/٥

(٥) النجوم الزاهرة : ٣٦٢/٧

(٦) إسفار الصباح : لوحة ١٢٥ ، وينظر كذلك لوحة : ١٦٤ .

وأما جمال الدين بن واصل ^(١) فهو قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن القاضي عماد الدين سالم بن نصر الله / سالم بن واصل ، الحموي الشافعي ، ولد بحماه سنة أربع وستمئة ، وتوفي سنة سبع وتسعين وستمئة .

قال ابن حبيب : " كان عالما فاضلا ، إماما مبرزا في علوم كثيرة ، منفردا في زمانه ، كريما ، ذا حرمة وافر ، رحل الناس إليه وأخذوا عنه ، واستفادوا منه ، وله مصنفات حسنة ، ونظم جيد " . ^(٢)

وقد عده أكثر من ترجموا لابن النحوية في شيوخه . ^(٣)

ومن شيوخ ابن النحوية علي بن نبهان ، فقد ورد في معجم شيوخ الذهبي : " أنشدنا الشيخ بدر الدين بحماه ، أنشدني أبو الحسن علي بن محمود بن نبهان بدمشق في سنة تسع وسبعين وستمئة لنفسه " . ^(٤)

وابن نبهان هذا هو ^(٥) علي بن محمود بن الحسن بن نبهان ، الشيخ علاء الدين أبو الحسن اليشكري الرعي ، البغدادي الأصل ، القاهري المولد ، الدمشقي الدار ، ولد سنة خمس وتسعين وخمسماية ، وتوفي سنة ثمانين وستمئة بدمشق . قال ابن تغري بردي : " كانت له اليد الطولى في علم الفلك ، وتغرد بحل الأزياج وعمل التقاويم ، وغلب ذلك عليه ، مع فضيلة تامة في علم الأرب ، وجودة النظم " . ^(٦)

-
- (١) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٨٦-٨٥/٣ ، تذكرة النبيه : ٢٠٧-٢٠٦/١ ، النجوم الزاهرة : ١١٣/٦ ، الدليل الشافعي على المنهل الصافي : ٦٢٢ ، بغية الوعاة : ١٠٨/١-١٠٩ ، شذرات الذهب : ٤٣٨/٥ .
- (٢) تذكرة النبيه : ٢٠٦/١ .
- (٣) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ٣٠٢/٢ ، تذكرة النبيه : ٩٧/٢ ، درة الأسلاك : لوحة : ١٨٢ ، الدرر الكامنة : ٥٧/٥ ، بغية الوعاة : ٢٧٣/٢ .
- (٤) معجم الشيوخ : ٣٠٣/٢ .
- (٥) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٩٨-٩٥/٣ ، النجوم الزاهرة : ٣٥١-٣٥٠/٧ ، شذرات الذهب : ٣٦٧/٥ .
- (٦) النجوم الزاهرة : ٣٥٠/٧ .

ومن شيوخه أيضا : علي بن هبة الله الحموي ، فقد جاء في
الدرر الكامنة ^(١) في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن بن جماعة ^(٢) :
” ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب بن إلياس المعروف بابن النحويسة قال
أنشدنا علي بن هبة الله الحموي ”
وقد مرت الإشارة ^(٣) إلى ما جاء في هامش بعض نسخ الدرر
الكامنة / أن ابن النحويزة أخذ عن أبيه .

(١) ٣٧/١ .

(٢) سيأتي التعريف به في تلاميذ ابن النحويزة .

(٣) ينظر ص : ٧ فيما تقدم .

الفصل الرابع

مكانته العلمية وشعره وأخلاقه

تبوأ ابنُ النحوية مكانةً علميةً سامقة جعلت المترجمين لـه يصدرّون ترجمته بالإمام العالم ، ويصفونه بالرياسة والبراعة ، قال الذهبي : " الإمام البار النحوي " (١) ، وقال " أنشدنا العلامة بدر الدين " (٢) ، وقال ابن حبيب : " فاضل كمل بدره ، وطلع فجره ، وعلم خيره ، وحسن سراه وسيره " . (٣)

وقد اشتهر ابنُ النحوية بالنحو والمعاني والبيان والبديع والأدب ، فبرز في هذه العلوم ، ودرّسها ، وصنّف فيها المصنفات ، قال الذهبي : " كان رأساً في العربية ، وفي علم البيان والبديع " (٤) ، وقال الصفدي : " كان أديباً لبيباً ، فاضلاً أريباً ، حمى سرج النحو بحماه ، وشاد ركنه وحماه ، له يد في النحو طولى ، وزهن بلغ به من الفواض طولا ، تواصليفه وهو ابن النحوية ، والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية " (٥) وقال ابن حبيب : " كان مطلعاً على كلام العرب ، عارفاً بالنحو والأدب ، ماهراً في البديع والبيان ، مشهوراً بين الأكابر والأعيان " (٦) ، وبالإضافة إلى اشتغاله بهذه العلوم كانت له مشاركات في غيرها ، (٧) ولهذا كان مُصدراً بجامع حاة الأعلی (٨) ، وفقهاً بالمدارس . (٩)

ولم يكن ابنُ النحوية شاعراً مطبوعاً ، إلا أنه قد يقول البيت أو البيتين في مناسبة ما ، فمن ذلك ما كتبه ارتجالاً على قصيدة أحضرها بعض شعراء العصر يمدح صاحب حماه : (١٠)



- | | |
|------|--|
| (١) | معجم الشيوخ : ٣٠٢/٢ |
| (٢) | المصدر نفسه : ٣٠٣/٢ |
| (٣) | درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ |
| (٤) | معجم الشيوخ : ٣٠٢/٢ |
| (٥) | أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٣ |
| (٦) | درة الأسلاك : لوحة ١٨٢ |
| (٧) | المقتفى : ج ٢ لوحة ٢٧٧ |
| (٨) | المقتفى : ج ٢ لوحة ٢٧٧ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهاب : ٢٨٧ |
| (٩) | المقتفى : ج ٢ لوحة ٢٧٧ |
| (١٠) | الوافي بالوفيات : ٢٣٥/٥ ، الدرر الكامنة : ٥٧/٥ |

لا ينشدن هذا القريضَ مَتميم خودا يحاذر من أليم صدودِها
فتلّه وتصدّه وتظنّه أن قد أغار على فريد عُقودِها

قال الصفدي معلقا على هذين البيتين : " لا يقال إلا : (حازرت كذا)
ولا يقال : (إلا صد عنه) إلا أن يكون حمل ذلك على المعنى ، ويكون
أراد : حازرت بمعنى خفت ، وتصدّه بمعنى تجفوه وفي هذا ما فيه " (١)

أما أخلاقه فقد أشار إليها الذهبي بقوله : " كان خيرا ، كيسا
متواضعا مقتصدا في لباسه وأموره " (٢)

(١) الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٣٥ .

(٢) معجم الشيوخ : ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

الفصل الخامس

تلاميذه

لا بد لرجل كابن النحوية ، وهو صاحب مكانة علمية عرفها له معاصروه ومترجموه ، وذو مشاركاتٍ في علوم متعددة ، أن يكون له تلاميذٌ يفيدون من علمه وسعة ثقافته ، وهو ما حدث بالفعل ، فقد قال الذهبي : "أخذ عنه أئمة" ^(١) ، لكن المصادر التي ترجمت لابن النحوية لم تذكر لنا من تلاميذه إلا تلميذا واحدا هو ^(٢) علي بن داود بن يحيى بن كامل بن يحيى بن جُبارة ، الشيخ نجم الدين أبو الحسن القُحْفَازي الزبيري القرشي الحنفي ، ولد سنة ثمان وستين وستمئة ، وتوفي بدمشق سنة خمس وأربعين وسبعمئة .

قال ابن شاكر : " كان شيخَ أهل دمشق في عصره خصوصا في العربية ، قرأ عليه الطلبة وانتفع به الجماعة ، وله النظم والنثر والكتابة المليحة الفائقة " . ^(٣)

وقال ابنُ حبيب : " كان إماما عالما ، بارعا في العربية والأصليين ، حسن الأخلاق والمحاضرة ، ولي خطابة الجامع السيفي تنكز الناصري وغيرها من الوظائف الدينية ، أفتى ودّرس وأفاد الطلبة " . ^(٤)

وقال السيوطي : " قال : ولم أصنّف شيئا لمؤاخذتي للمصنفين ، فكرهت أن أجعل نفسي غرضا لمن يأخذ علوّ ، غير أنني جمعت منسككا للحج " . ^(٥)

وقد أخذ القُحْفَازي عن ابن النحوية المعاني والبيان ، فقرأ عليه " ضوء المصباح " وشرحه " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " ^(٦) ،

-
- (١) معجم الشيوخ : ٣٠٢/٢ .
(٢) أخباره في : معجم شيوخ الذهبي ٢٥/٢ ، الوافي : ٢٦-٢٣/٣ ، تذكرة النبیه ٢٤/٣ - ٧٥ ، الدرر الكامنة ١١٤-١١٨ ، الدليل الشافي : ٤٥٥ ، بغية الوعاة : ٦٦/٢ ، الدارس في تاريخ المدارس : ٥٤٧/١ - ٥٤٨ .
(٣) فوات الوفيات : ٢٤/٣ .
(٤) تذكرة النبیه : ٢٤/٣ .
(٥) بغية الوعاة : ٦٦/٢ .
(٦) الدرر الكامنة ١١٢/٣ ، بغية الوعاة : ٦٦/٢ .

وأود أن أنبه هنا على ما حدث من تحريف في " بغية الوعاة " للسيوطي حيث جاء في ترجمة ابن النحوية : " وكان بحماة ، ثم تحول إلى دمشق ، وأخذ عن النجم القحفازي " (١) والصحيح " أخذ عنه " كما جاء في المصادر المتقدمة (٢) ، وكما ذكر السيوطي نفسه في ترجمة نجم الدين القحفازي . (٣)

ومن أخذ عن ابن النحوية مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي (٤) ، المولود سنة ثلاث وسبعين وستمئة في دمشق ، والمتوفى بها سنة ثمان وأربعين وسبعمئة .

وقد ذكر الذهبي ابن النحوية في شيوخه ، فترجم له في معجمه (٥) قائلا : " الإمام البارع النحوي " و " أنشدني محمد بن يعقوب الأديب " و " أنشدنا العلامة بدر الدين " و " أنشدنا الشيخ بدر الدين " . وهناك تلميذ ثالث لابن النحوية هو : إبراهيم (٦) بن عبد الرحمن

ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكنانى الحموى الأصل ، المقدسي ، المولود سنة ست أو ثمان وسبعمئة ، والمتوفى سنة أربع وستين وسبعمئة ببیت المقدس ، فقد جاء في ترجمته في الدرر الكامنة : " ومن إنشاده عن محمد بن يعقوب ابن إلياس المعروف بابن النحوية . . . " (٧)

-
- (١) البغية : ٢/٢٧٢ .
(٢) معجم شيوخ الذهبي ٢/٣٠٣ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه : ٢٨٧ ، الدرر الكامنة : ٥٧/٥ .
(٣) بغية الوعاة ٢/١٦٦ .
(٤) أخباره في : الوافي بالوفيات : ٣/٣١٥ - ٣١٧ ، طبقات السبكي : ٩/١٠٠ - ١٢٣ ، تذكرة التيه : ٣/١٠٦ - ١٠٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء : ٢/٧١ ، الدرر الكامنة : ٣/٤٣٦ - ٤٢٧ ، الدارس في تاريخ المدارس : ١/٧٨ - ٧٩ .
(٥) معجم الشيوخ : ٢/٣٠٢ - ٣٠٣ .
(٦) أخباره في العقد الثمين للفاقي : ٣/٢٣٠ ، الدرر الكامنة : ١/٣٦ - ٣٧ .
(٧) ١/٣٧٠ .

الفصل السادس

وفاته وآثاره والنقل عنه

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن النحوية وذكرت وفاته أنه توفي في شهر صفر من سنة ثمان عشرة وسبعمائة ، وحدد البرزالي - وهو أول من ترجم له فيما أعلم - أن وفاته كانت يوم الاثنين الحادي والعشرين من صفر^(١) ، ويسبدو أن ابن النحوية تعرّض في آخر حياته لمرض عضال أقعده عن التدريس والتأليف ، وهو ما يشعر به قول الصفي : " ولم يزل على حاله إلى أن أصبح لقي بين يدي المنايا ، وتحكمت فيه الرزايا ، وتوفي رحمه الله تعالى " ^(٢) ، وكانت وفاته " بحماة " ودفن هناك بمقابر الباب القبلي ، ووصل خبره إلى دمشق في ثاني ربيع الأول^(٣) .

أما آثاره فقد صنف ابن النحوية في المعاني والبيان والنحو ، وهي مصنفات عرف القدماء فضلها فأشاروا بها ، وقرأ عليه بعضها ، قال الصفي : " وتصانيفه تشهد له بالتقدم ، وتحكم بأن مجده آمن من التهدم " ^(٤) .

ومصنفات ابن النحوية التي عرفت هي :

١ - " ضوء المصباح " وهو مختصر لكتاب " المصباح " في المعاني والبيان لبدر الدين بن مالك ، وقد ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجموا لابن النحوية .

٢ - " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " شرح به كتاب " ضوء المصباح " وهو شرح حسن ذكره في كتب ابن النحوية أكثر من ترجموا له ، قال ابن قاضي شهاب : " وشرحه - أي ضوء المصباح - شرحاً مليحاً إلى الغاية وسماه : إسفار الصباح في ضوء المصباح " ^(٥) ، وقال الصفي : " وشرح بدر الدين بن النحوية " ضوء المصباح " في

-
- (١) المقتنى : ج ٢ لوحة ٢٧٧ .
 (٢) أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٤ .
 (٣) المقتنى : ج ٢ لوحة ٢٧٧ .
 (٤) أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٤ .
 (٥) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهاب : ٢٨٧ .

مجلدين وسماه " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " وعندى في هذه التسمية شيء وهو أن الشروح ما توضع إلا لبيان الأصول، وضوء الصباح إذا أسفر ذهب نور المصباح ولم يبين . . . وقد كتبت " إسفار الصباح " بخطي ووقفت فيه على مواضع غلط في التمثيل بها، منها ما قلده غيره فيه ومنها ما استبد به ^(١).

ومن " ضوء المصباح " و " إسفار الصباح عن ضوء المصباح " نسخة خطية في مكتبة " كوبريلي " باستانبول في تركيا، رقم (١٤١) في مجموع ^(٢)، وقد اطلعت عليه.

٣ - " حرز الفوائد وقيد الأوابد " وهو شرح على ألفية ابن معطي، ذكره الصفدى ^(٣)، ووصفه بأنه شرح حسن، وذكره كذلك ابن حجر ^(٤)، والسيوطي ^(٥)، وحاجي خليفة ^(٦)، والبغدادى ^(٧)، والنزكي ^(٨)، وكحالة ^(٩).

وقد ألف ابن النحوية هذا الشرح لبدر الدين أبي علي الحسن ابن علي بن محمود ^(١٠)، أخي الطك المؤيد إسماعيل صاحب حماء ^(١١)، كما نص في مقدمته ^(١٢)، ومن هذا الشرح مصورة لدى أستاذى الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، تفضل مشكورا فأعارنيها.

٤ - " شرح كافية ابن الحاجب " وهو هذا الكتاب الذى أحققه، وسأفرد لدراسته الباب الثانى .

-
- (١) الوافى بالوفيات : ٢٣٥/٥ .
 (٢) فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي : ١٢٤/٣ .
 (٣) الوافى بالوفيات : ٢٣٥/٥، أعيان العصر : ج ١١ لوحة ٧٤ .
 (٤) الدرر الكامنة ٥٧/٥ .
 (٥) بغية الوعاة ٢٧٢/٢ .
 (٦) كشف الظنون : ١٥٥ .
 (٧) هدية العارفين : ١٤٣/٢ .
 (٨) الأعلام : ١٤٦/٧ .
 (٩) معجم المؤلفين : ١١٧/١٢ .
 (١٠) أخباره في : تذكرة النبى : ١٦٨/٢، الدرر الكامنة : ١١٢/٢،
 الدليل الشافى على المنهل الصافى : ٢٦٦، النجوم الزاهرة :
 ٢٦٧/٩ .
 (١١) أخباره في : فوات الوفيات : ١٨٨-١٨٣/١، طبقات الشافعية
 للسبكي ٤٠٣-٤٠٧، البداية والنهاية : ١٦٦/١٤، تذكرة
 النبى ٢٢١-٢٢٥، المنهل الصافى : ٣٩٩-٤٠٨، النجوم
 الزاهرة : ٢٩٢-٢٩٤، الدرر الكامنة : ٣٩٦-٣٩٩ .
 (١٢) حرز الفوائد وقيد الأوابد : لوحة ٣ .

ولا يَعدُّم الباحث نقولا من كتب ابن النحوية في تراث الخالفين ،
فمن نقل عنه أبو جعفر أحمد بن يوسف الرُّعَيْنِي المتوفى سنة ثـلاث
وخـمسين وسـبعـمئة ، قال في كتابه " تحفة الأقران " (١) عند تعليل
البناء في " هيئات " من قوله تعالى * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ * (٢)
" وقيل بُنيت لأنـها تعطي معنى الجملة ، وذلك أنك إذا قلت : جاء
زيد ، فقيل لك : هيئات ، فمعناه : لم يجىء زيد ، والـجـمـل من حيث
هي ، فيُبنى ما يعطى معناها ، قاله ابن النحويه ."

ونقل عنه الإمام تاج الدين السبكي ، المتوفى سنة إحدى وسبعين
وسبعمئة ، فقد جاء في " طبقات الشافعية " (٣) : " قلت : وفي شرح
ألفية ابن معطي لأبي عبد الله محمد بن إلياس النحوي ، وهو متأخر
من أهل حماة : سأل الزجاجُ المبردَ ، فقال : كيف تقول : ما أحلم
الله ؟ وما أعظم الله ؟ فقال : كما قلت : ، فقال الزجاج :
وهل يكون شيء حَلَّمَ الله أو عَظَّمَهُ ، فقال المبرد : إن هذا الكلام
يقال عندما يظهر من اتصافه تعالى بالحلم والعظمة ، وعند الشيء
يُصارَف من تفضله ، فالمتعجب هو الذاكر له بالحلم والعظمة عند
روايتيه إياهما عياناً ."

وجاء في " الأشباه والنظائر " (٤) للسيوطي : " ويُعلم أيضا
غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو : * أم هل تَسْتَوِي
الظُلُمْتُ وَالنُّورُ * (٥) ، وبيَّتِي عُلُقْمَةٌ (٦) على أن " هل " بمعنى
" قد " ظنا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق " أم " والاستفهام
لا يدخل على الاستفهام ... "

(١) ص ٦٢ .

(٢) سورة المؤمنون : الآية ٣٦ .

(٣) ٢٩٣/٩ .

(٤) ٥٤/٧ .

(٥) سورة الرعد : من الآية ١٦ .

(٦) هما :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم

الباب الثاني

شرح ابن النخوية على كافيه ابن الحاجب

وفيه سبعة فصول :

الفصل الأول : مآودة الكتاب ومنهجه .

الفصل الثاني : أصول النخوي في شرح ابن النخوية .

الفصل الثالث : مصاوير الكتاب .

الفصل الرابع : شرح ابن النخوية للعالمين في شرحه .

الفصل الخامس : سؤال الهدى للكتاب .

الفصل السادس : بين شرح الكافية لابن النخوية وشرحها

لابن جماعة .

الفصل السابع : عملي في التحقيق .

الفصل الأول

مادة الكتاب ومنهجه

(١) يشرح ابن النحوية في الكتاب الذي بين أيدينا كافية ابن الحاجب، وكذا شرحها للمصنف نفسه، والكافية مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي :

١ - قسم الأسماء، ويشمل :

الأسماء المعربة، المرفوعة والمنصوبة والمجرورة .
الأسماء البنية .

أبواب مختلفة من قسم الأسماء .

٢ - قسم الأفعال .

٣ - قسم الحروف .

(٢) وتسبق هذه الأقسام مقدمة عن الكلمة والكلام والإعراب وعلاماته .

وقد مضى ابن النحوية في شرحه على ترتيب أبواب الكافية يطيل في بعض الأبواب ويختصر في بعضها الآخر فمن الأبواب التي أطال فيها : باب الكلمة والكلام، والممنوع من الصرف، والمبتدأ والخبر، والحال، والإضافة والضامير، ومن الأبواب التي اختصر فيها باب : التوكيد، وأسماء الأفعال، وعطف البيان، وفعل الأمر، فبعض هذه الأبواب لم يتجاوز في شرحه أسطرا معدودة، بل إنه لم يتعرض لشرح الأبواب التالية مع وجودها في متن الكافية : اسم " إن " وأخواتها، وأسماء الأصوات، والمثنى، وجمع الموءنث السالم، وحرف التوقع، وحروف الشرط، وحرف الردع، وتاء التانيث الساكنة، والتنوين، ونون التوكيد، ذلك أن شرح ابن النحوية إنما هو حواشي على مواضع بعينها من الكافية دون استقصاء .

(١) كان في خطة هذا البحث أن يتحدث عن كافية ابن الحاجب وشروحيها، لكن مثل هذا العمل يصبح تكرارا بعد أن جمع الدكتور طارق نجم عبد الله في تقديمه لتحقيق نص الكافية جهود من سبقوه، فأحصى للكافية مائة واثنين وخمسين شرحا بالعربية والتركية والفارسية . إضافة إلى مختصرات الكافية، ومنظوماتها وأعاريبها . الكافية : ٢٩-٥٠ . كما استدركت عليه الطالبة / فتحية حسين عبد الغفور عطار في رسالتها للدكتوراة (شرح نجم الدين القمولي على الكافية) ص : ٢٧ شروحا أخرى .

(٢) ينظر : الكافية : ٢٦ .

والمعروف في الشروح أنها إما أن تكون مستقلة عن النص المشرح أو مزوجة معه ، وابن النحوية يجمع في شرحه بين هاتين الطريقتين ، ففي الطريقة الأولى يورد نص ابن الحاجب من الكافية أو من الشرح بأحد الطرق الثلاث التالية :

- ١ - أن يأتي بالعبارة التي يريد شرحها كاملة ، ثم يعقبها بالشرح ، مثال ذلك : " قال ابن الحاجب : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " (١) و " قوله : الخبر قد يكون جملة " (٢) و " قوله : ولا يليق بالقياس أن يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات " (٣) .
- ٢ - أن يأتي بجزء من عبارة النص المشرح ثم يقول : إلى آخره ، مثال ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر : (قوله : المبتدأ : الاسم المجرد . . . إلى آخره) (٤) وقوله : (قوله : ونون الوقاية مع الياء لازمة . . . إلى آخره) (٥) وقوله في باب أسماء الإشارة : (حاشية عند قوله : أسماء الإشارة ، ما وضع لمشا رء إليه . . . إلى آخره) (٦) .

- ٣ - و قد يجتزى عبارة المتن أو الشرح اجتزاءً دون أن يتمها ، من ذلك قوله في المعرب بالحركات : " يرد النقص على قوله : فالمفرد المنصرف . . . " (٧) ، وفي باب اسم الفاعل : " قوله : وما وضع منه للمبالغة . . . " (٨) .

-
- | | |
|-----|-----------------------|
| (١) | شرح ابن النحوية : ٠١ |
| (٢) | شرح ابن النحوية : ٧١ |
| (٣) | شرح ابن النحوية : ٢١٩ |
| (٤) | شرح ابن النحوية : ٦٥ |
| (٥) | شرح ابن النحوية : ٢٥١ |
| (٦) | شرح ابن النحوية : ٢٥٢ |
| (٧) | شرح ابن النحوية : ٢٤ |
- وتتمة العبارة : " فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا " ينظر : الكافية : ٦١ .
- (٨) شرح ابن النحوية : ٣٢١ .
- وتتمة العبارة : " وما وضع منه للمبالغة ك (ضراب) ، و (ضروب) ، و (مضارب) ، و (عليم) ، و (حذر) مثله " الكافية : ١٨١ .

وفي الطريقة الثانية يضى ابن النحوية في شرحه دون أن يشير إلى النص المشرح ، وقد يوقع ذلك قارئه في بعض اللبس ، ومن الأمثلة على ذلك حديثه في علامات الاسم ، فبعد أن أورد قول ابن الحاجب : " ومن خواصه دخول اللام " (١) ، ثم شرحه قال : " تنوين الترنم : نون تتبع الآخر " (٢) فانتقل إلى الحديث عن جزئية من جزئيات التنوين باعتباره علامة من علامات الاسم دون إشارة أو تمهيد . ومن ذلك ما جاء في باب : " إِنْ " وأخواتها من قوله : " مثال مضى الخبر لفظا : إِنْ زيدا قائم وعمرو ، ومثاله مقدرا : إِنْ زيدا وعمرو قائم ، أى : قائم وعمرو " (٣) دون أن يشير إلى قول ابن الحاجب : " ويشترط مضى الخبر لفظا أو حكما " (٤)

وكثيرا ما يصدر ابن النحوية فقرات شرحه في كلتا الطريقتين بقوله : حاشية .

سدى التزامه بمنهجه :

على أنه ينبغي التنبيه على بعض المواطن التي خالف فيها ابن النحوية هذا الترتيب والمنهج ، فمن ذلك تقديمه الحديث عن حروف التحضيض على الحديث عن حروف المصدر مخالفا بذلك ترتيب الكافية ، وقد يضطرب منهجه في الباب الواحد فيتحدث عن قضية معينة ثم يتركها إلى الحديث عن قضية أخرى ، ثم يعطف على القضية الأولى ، من ذلك حديثه عن العامل في التابع بعد أن ابتدأ الحديث عن النعت (٥) ، ومن ذلك قوله في باب المفعول معه : " وأما جاء والطيلاسة البرد فقد أجاز ابن جنى وحمل عليه قول الشاعر :

(٦) جمعتَ ومخلا غيبة ونميمةً ثلاث خصال لست عنها بمرعوى

ثم تحدث عن أقسام المفعول معه من حيث وجوب النصب أو الرفع واختيار الرفع أو العطف أو النصب ، ثم عاد فقال : " ومن شواهد ابن جنى على جواز تقدم المفعول معه :

(٧) أكنيه حين أناديه لا كرمه ولا ألقبه والسوأة اللقبـا

(١) الكافية : ٥٩٠ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١٦٠ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٤٤٩ .

(٤) الكافية : ٢٢٢ .

(٥) شرح ابن النحوية : ٢١٦ .

(٦) شرح ابن النحوية : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٧) شرح ابن النحوية : ١٤٩ .

وأريد بعد هذا أن أطلبث عند بعض القضايا التي تسترعي الانتباه

في هذا الشرح :

أولا : اهتمامه بالحدود والتعريفات :

التعريف ينبغي أن يكون جامعا مبينا لكل خصائص المَعْرِفِ بحيث لا يشذ عنه منها شيء ، وينبغي كذلك أن يكون مانعا بحيث لا يدخل في المَعْرِفِ غيره ، وبعض التعريفات التي أوردها ابن الحاجب في كافيته ربما كان فيه إخلال بهذين الشرطين ، قال الرضي - وهو يتحدث عن تعريفات ابن الحاجب - : " وهذا رأب المصنف ، يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر ؟ ! " (١)

من هنا كان لابن النحوية اهتمام ظاهر بتعريفات الكافية فهو كثيرا ما يطيل الوقوف عند التعريف الذي أورده ابن الحاجب مبينا محترزاته وما يرد عليه من نقض ، ثم يورد ما يجاب به هذا النقض وقد يعتذر للمصنف في بعض الأحيان ويطلب في أحيان أخرى بتعديل التعريف حتى تنتفي النقوض التي أوردت عليه .

ومن الأمثلة على ذلك اعتراضه على تعريف المبتدأ بقوله : " لو أنه أسقط من حد المبتدأ لفظة " اسم " لكان ذلك أولى ؛ ليدخل في الحد نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٣) وكان الأولى أن يزيد بعد قوله : (من العوامل اللفظية) قوله : غير الزائدة ؛ ليدخل في الحد نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٤) و ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ (٥) وقولهم : بحسبك زيد ؛ فإنها مبتدآت وليست مجردة عن العوامل اللفظية ، وكان ينبغي أن يضع موضع قوله : (وألف الاستفهام)

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥١ - ٥٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٨٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٦ .

(٤) سورة فاطر : من الآية ٣ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية ٥٩ وغيرها .

أداة الاستفهام ، ليدخل نحو : هل قائم الزيدان ؟ ومن مضروب أبواه ؟ وكيف ومتى منطلق الزيدان ؟ وكان ينبغي أن يقول : رافعة لغير مستتر ، ليدخل تحت الظاهر الضمير المنفصل ، وكان ينبغي أن يزيد : مستغنى به ، لئلا يرد عليه : أقام أبوه زيد ، فإنها رفعت ظاهرا وليست مبتدأ^(١) .
ومن ذلك ما جاء في حد التوابع ، حيث أورد النقوض التي وردت على تعريف ابن الحاجب ، وأجاب عنها ، ثم عقب ذلك بقوله : " ولو زاد في حد التوابع لفظا أو محلا ، اندفع أكثر هذه الشكوك " .^(٢)

ثانيا : اهتمامه بنص الكافية :

ويتمثل ذلك في الأمور التالية :

١ - توجيهه بعض المواطن في الكافية .
فمن ذلك : " قوله في التحذير : (أو ذكر المحذر منه مكررا) لا يجوز أن يكون معطوفا على قوله : (تحذيرا مما بعده) ولا يجوز أيضا أن يكون معطوفا على قوله : (معمول) : لا متناع عطف الفعل على الاسم فيهما ، ولا ثالث غيرهما يصح عطفه عليه ، فإن العبارة الصحيحة أن يقال : أو معمول بتقدير : (اتق) والمحذر منه مكرر " .^(٣)
وقوله في باب الحال : " ينبغي أن ترفع (معرفة) في قوله : (صاحبها معرفة غالبا) على أن يكون الكلام عطف جملة على جملة ، لأن كون صاحبها معرفة ليس شرطا لها ، وإلا لما تخلف عنها ، لا متناع تخلف الشرط عن المشروط ، وقد تخلف ... " .^(٤)

٢ - إشارته إلى نسخ الكافية .

قال في باب المفعول المطلق : " ويقع في بعض النسخ (علاج) بعد قوله : (صاحبه) وهذا إشارة إلى هذا " .^(٥)

-
- (١) شرح ابن النحوي : ٦٥-٦٦ .
(٢) شرح ابن النحوي : ٢١٤ ، وينظر ص (١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ، ٢٦١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ، ٤٠٠ من الشرح نفسه .
(٣) شرح ابن النحوي : ١٤٢ .
(٤) شرح ابن النحوي : ١٥٦-١٥٧ ، وينظر : ٢٩٠ .
(٥) شرح ابن النحوي : ١٠٣ .

وقال في موضع آخر : " قوله في باب الاشتغال في بعض النسخ بعد قوله : (لوسَّطَ عليه) : (أو مناسبه) ، ليدخل فيه الاسم الذي بعده فعل مُشْتَغِل عنه بضميره أو متعلقه لوسَّطَ عليه لم ينصبه ، لكن لو سَّطَ عليه مناسبه لتصبه " . (١)

٣ - محاولته تقويم نص الكافية :

ويتمثل ذلك في مطالبته تعديل النص بزيادة أو تغيير .

فمن ذلك قوله - في باب المبتدأ والخبر - : " ولو زاد قوله : (أو كانا معرفتين) قوله : لا بقرينة معنوية ، لكان أجود ، لأنهما إذا كانا معرفتين ووجدت قرينة صارفة من حيث المعنى جاز التقديم " . (٢)

ومن ذلك قوله - في باب الـ " فعل :- " ذكر خواص الماضي والمضارع دون الـ " ، لو قال بعد قوله : (وتاء التأنيث الساكنة) : ونون التوكيد ، دخل الـ " . (٣)

ومن ذلك قوله في باب الفاعل : " وكذلك لو قال موضع قوله : (ومن ثم جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع : ضرب غلامه زيدا) : قَوِيَّ وَضَعْفٌ ، لكان أحسن " . (٤)

على أن ابن النحوية قد يورد اعتراضات على نص الكافية لا وجه لها ، مثال ذلك قوله في باب المذكر والمؤنث : " وقوله : (وحكم ظاهر الجمع مطلقا ... إلى آخره) يرد النقض بجمع المذكر السالم ، فإنه إذا أسند الفعل إلى ظاهره لا يجوز إلحاق العلامة بسلامة المفرد فيه وبقاء علم التذكير ، بخلاف جمع التكسير " . (٥) فهذا الاعتراض لا وجه له ، لأن ابن الحاجب قد أخرج جمع المذكر السالم من هذا الحكم بقوله : (وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا) (٦) وجاء في بعض النسخ : (وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم) (٧) فلعن ابن النحوية اعتمد على نسخ ليست فيها هذه الزيادة .

(١) شرح ابن النحوية : ١٣٣ ، وينظر : ٤٦٤ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٧٨ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٣٤٠ .

وينظر : ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ،

١٢٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٦ وغيرها .

(٤) شرح ابن النحوية : ٤٩ .

وينظر : ١٦ ، ١٨ ، ٣١٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ، ٤٢٧ .

(٥) شرح ابن النحوية : ٣٠٧ . وينظر : ٢٢٨ ، ٣٩٨ .

(٦) الكافية : ١٧١ .

(٧) الكافية : ١٧١ هامش رقم ٥٩٥ .

ثالثا : نزعتة الجدلية :

تطالعنا هذه النزعة الجدلية واضحة جليةً في ثنايا شرح ابن النحويه فهو يسوق القول والإجابة عنه وقد يسوق الرد على الإجابة وهكذا .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب البدل : " حاشية : إن قيل : جَوَزْتُمْ إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم إبدال المعرفة من معرفة هي أعرف منها ، وهو إبدال الظاهر من المضمَر المتكلم والمخاطب ؟

فجوابه : إنما لم نجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا بعد وصفها ، فتشعر حينئذ بما لم يشعر به المُبدَل منه .

فإن قيل : فليجوز إبدال الظاهر من أحدهما بشرط الصفة .

فجوابه : أنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه يورث إلى وصفية المضمَر ؛ لأن المُبدَل هو المُبدَل منه في المعنى إذا كان بدل الكل ، فلو وُصف البدل لكان بمثابة أنه وصف المضمَر .

فإن قيل : فقد أبدل " من " الذي هو للغائب من ضمير المخاطب في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ (١) .

فالجواب : أن الخطاب في الآية لما كان ليس لقوم بأعيانهم تنزل منزلة الغائب ، والمعنى : لقد كان للناس ، أو يقال هو بدل البعض من الكل . (٢)

رابعا : نزعتة المنطقية :

تسيطر على بعض مواضع من شرح ابن النحويه نزعة منطقية وخاصة في فصوله الأولى ، وهي نزعة كادت تصرفني في بادئ الأمر عن المضى في إتمام تحقيق الكتاب ؛ ذلك أن اللغة لها واقعها ومنطقها الخاص ، ولا ينبغي أن يحكم فيها المنطق الصوري ، على أن ابن النحويه ما إن يتجاوز التعريفات ويدخل في صلب الموضوع حتى يتحرر من هذه النزعة ويمالج القضايا النحوية معالجة تعتمد على أصول النحو المقررة كما سأشير إلى ذلك في الفصل الذي سأعقده للأصول في شرح ابن النحويه إن شاء الله تعالى . (٣)

(١) سورة الأحزاب : من الآية ٢١ .

(٢) شرح ابن النحويه : ٢٤٢ - ٢٣٨ .

وينظر : ١٩٧ ، ٢٤١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٣) ينظر ص : ٢٨ فيما سيأتي .

ومن الأمثلة على نزعتة المنطقية قوله : " انقسام الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف انقسام الجنس إلى أنواعه ، ولا يجوز ذلك ها هنا لا مور :

الأول : أن امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو : عدم دلالة على معنى في نفسه . وامتياز الاسم عن الفعل بقيد عدمي أيضا وهو : عدم اقترانه بالزمان المعين ، وإذا كان كذلك لم تكن الكلمة جنسا لها ، لا متناع تقوم الأنواع بالفصول العدمية .

وجوابه : أن امتياز الحرف عن أخويه ، وامتياز الاسم عن الفعل ليس بأعدام مطلقة ، بل بأعدام خاصة ، والعدم المخصوص يصلح أن يكون مميزا فيصلح أن يكون فصلا . سلّمنا كون عدم المخصوص لا يصلح أن يكون فصلا ، لكن لم لا يجوز أن يكون كل واحد من الحرف والاسم مركبا من جنس وفصل وجوديين عرض لأحدهما أمر عدمي ، ويكون ذلك الفصل الوجودي ، الذي هو مفروض الأمر العدمي ، هو المميز ؟
والثاني : ... (١)

خامسا : تطرق لبعض المباحث الصوتية والصرفية واللغوية :

فمن الأول قوله في سياق الرد على من قال بأن تعريف الكلمة عند ابن الحاجب ينتقض بالحركة الإعرابية ، إذ هي لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة : " والجواب : لا نسلم أنها لفظ ، إذ المراد باللفظ في الاصطلاح ما كان صوتا معتمداً به على ما يقطعه من مخارج الحروف ؛ ولهذا يقال في تعريفه : الصوت المعتمد على المقطع ، فقد خرجت الحركات الإعرابية بقوله : (لفظ) . (٢)

ومن الثاني قوله في باب ترخيم المنادى : " عطي " : تصغير عطا ، وأصل عطا : عطاو ، لأنه من عطا يعطو إذا تناول ، قال :

وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع طبي أوساويك إسحيل
فأبدلت الواو همزة ، إما لأنها أحمل للحركة ، أو لأن الوقف على الواو مستثقل
أولاً لأنها وقعت بعد ألف زائدة شبيهة للفتحة وضعفت بتطرفها فقلبت
ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ، على حد قولهم " كسا " ، فالهمزة بدل من

(١) شرح ابن النحوي : ١٠-١١ .

وينظر : ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ٥١ ، ١٣٤ ، ٣٤٠ .

(٢) شرح ابن النحوي : ٥٥ .

وينظر : ٣٤٢ .

ألف هي بدل من واو ، فإذا صَفَّرَ لزم أن تُحرك الألف بالكسر ، لأنّها في موضع الفاء من " جُعِفِرَ " ولا يمكن تحريكها فلزم قلبها ياء ، أو لأنّ التصغير لا تكون إلا ساكنة ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وقد وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف ، فلزم قلب الألف ياء ، وادغام ياء التصغير فيها ، وردّت الواو التي قلبت همزة ، لزوال صورة الألف فصارت " عَطِيَّو " ، فقلبت الواو ياء ، لأنّها آخر الاسم ، وليس في الأسماء مثل ذلك ، أوللكسرة قبلها ، لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسورا ، فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات ، ياء التصغير ، والياء المكسورة المبدلة من الألف ، والياء التي كانت واوا ، فأدغمت ياء التصغير في التي قبلها وحذفت المتطرفة ، لاجتماع الياءات ، وتعين حذفها ، لأنّها في موضع الحذف ، أو لأنّ التي تلي قبلها قد أدغمت فيها ياء التصغير ، كل ذلك للتخفيف ^(١) .

ومن الثالث ما جاء في باب : اسم " لا " النافية للجنس من قوله :

" حاشية : قوله :

ألا رجلا جزاء الله خيرا يدل على مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وبعده :

ترجل لمتي وتقم بيتي وأعطيتها الإتاوة إن رضيست

يروى " رجلا " بالجر على إرادة : ألا من رجل . المحصلة ، بكسر الصاد : المغرلة التي تحصل تراب المعدين . ومعنى تبين أي : تبينت تفعل ذلك . الإتاوة : مصدر قولك : أتوته أتوه أتوا وإتاوة : إذا أدبت إليه الخراج ، ويريد هنا الأجرة ، قال :

(٢) ففي كل أسواق العراق إتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم

(١) شح ابن النحوي : ١٢٦-١٢٨ .

وينظر : ١٢٣ ، ٢٥٧ ، ٣١١ .

(٢) شح ابن النحوي : ١٩٢ .

وينظر : ٢١٢ ، ٣٩٩ .

الفصل الثاني

أصول النحوي شرح ابن النحوي

أصول النحو هي الأداة الإجمالية ^(١) التي تبنى عليها مسائله وفروعه ، وسيكون حديثي عن هذه الأصول في شرح ابن النحوي ناشقين :
الأصول العامة ، والقواعد الكلية .

أولا : الأصول العامة :

١ - السماع :

يحتفي ابن النحوي في شرحه احتفاءً ظاهراً بما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته ^(٢) ، فهو عنده حجة لتقرير القاعدة ، قال في باب ما لا ينصرف :
" حكى الأخفش أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف " ^(٣) . وقال في
باب حروف الجر في سياق حديثه عن الكاف : " وتدخل على ضمير الرفع
والنصب ، سمع من العرب : ما أنا كأت ، وما أنا كإيتاك " ^(٤) ،
وقال في الباب نفسه : " الجرب " لعل " لفظة بني عقيل ،
سمعه أبو زيد منهم " ^(٥) .

وابن النحوي يتخذ من عدم ثبوت السماع وسيلة لرد الآراء التي يعارضها ،
قال في باب جواز الفعل المضارع : " والجزم بـ " كيفما " مذهب الكوفيين ولم
يُنقل عن عربي قط لا شاذاً ولا غيره " ^(٦) .

على أن القاعدة النحوية عنده ينبغي أن تُبنى على سماع مطرد ،
فإن كان السماع شاذاً لا نظير له لم يعارض الأصول المتفق عليها ، قال في
باب الضائرات : " ... وأما (وإيا الشواب) فلا يعارض الأصول لشذوذه
وعدم نظائره في كلامهم " ^(٨) .

(١) ينظر الاقتراح ، للسيوطي : ٢٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٨ .

(٣) شرح ابن النحوي : ٢٧ .

(٤) شرح ابن النحوي : ٤٤١ .

(٥) شرح ابن النحوي : ٤٥٩ .

(٦) شرح ابن النحوي : ٣٧٣ .

(٧) شرح ابن النحوي : ٢٤٣ .

٢ - القياس :

القياس عند ابن النحوي حجة في تقرير القاعدة، قال في باب المبتدأ والخبر : " وأجاز سيبويه : خيرٌ منك زيدٌ ، على أن "خيرٌ" مبتدأ ، لأنه بامتناع دخول حرف التعريف عليه كأنه قد تعرف ، وقاس بعضهم على هذا : مثلك زيدٌ " . (١)

وقال في باب الإضافة : " حاشية : (الرجل) في : الضارب الرجل ، مفعول و (الوجه) في : الحسن الوجه ، فاعل ، فلما شبه (الوجه) ب (الرجل) ونُصب مع أنه فاعل في المعنى حملا عليه ، شبه (الرجل) ب (الوجه) وإن كان مفعولا ، فجر بالإضافة حملا عليه . " (٢)

وقال في باب ضمير الفصل : " قوله تعالى : * كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ * (٣) لا يلتبس فيه الخبر بالصفة ، لامتناع وصف المضمر ، وجوابه : أنه لما حصل اللبس في المظهر حمل عليه المضمر ؛ لأنه كناية عنه . " (٤)

والقياس عند ابن النحوي إنما يكون حجة إذا كان مستوفيا لأركانه من مقيس عليه ومقيس وحكم وعلّة ، فإذا انتفى شيء من هذه الأركان لم يعتد به ، قال في باب الإضافة : " فإن قيل : في تقوية مذهب الفراء : إنه لا يعتبر في هذه الإضافة خفة كما في : الضاربك ، والضارب الرجل ، قيل : قد بُيِّن أن هذه الإضافة لا تغيد تعريفا ولا تخصيصا ، فإذا لم تغد تخفيفا لم يكن فيها فائدة فكانت عبثا ، وأما القياس على : الضاربك ، والضارب الرجل ، فلا يستقيم ؛ لأن الإضافة فيهما إنما كانت لغرض خاص من معنى مقصود وهو غير موجود في مثل : الضارب زيد ؛ فلم يكن مثلها . " (٥)

٣ - الإجماع :

يعتد ابن النحوي في تقرير مسائل شرحه وقواعده بالإجماع بصفته دليلا

-
- (١) شرح ابن النحوي : ٠٧١
 - (٢) شرح ابن النحوي : ٢٠٣-٢٠٤
 - (٣) سورة المائدة : من الآية ١١٧
 - (٤) شرح ابن النحوي : ٢٥٣
 - وينظر : ١٢٨ ، ٣٥٤ ، ٤٤٦ ، ٤٦١
 - (٥) شرح ابن النحوي : ٢٠٢-٢٠٣

من أدلة النحو ، قال في باب الفاعل : " الفاعل يكون مظهرًا ويكون مضمرا ، متصلا ومنفصلا ، وكونه منفصلا واجب في خمسة مواضع : اثنان مجتمع عليهما ... (١)

وقال في باب ترخيم المنادى : " الإجماع على أنه لا يجوز ترخيم غير المنادى إلا في ضرورة الشعر " . (٢)

وقال في باب النعت : " وإذا تكرر المنعوت جاز جمع النعست إن لم يتكرر العامل إجماعا ، نحو : جاء زيد وعمرو الفاضلان " . (٣)

وابن النحويہ يرد السماع القليل الذي لا يصل إلى الحد الذي يمكن أن تبنى عليه قاعدة " إلى الأصول المجمع عليها ، قال في باب " إن " وأخواتها : " وبعض الكوفيين ينصب الجزأين بـ " ليت " وغيرها من أخواتها ، ويستشهد بقول الراجز :

كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبما جاء في الحديث (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا) .

وأجيب بأن رد ذلك إلى الأصول المجمع عليها ممكن ، أما قول الراجز فعلى تقدير : كَانَ أَذْنِيهِ تَحَاكِيَانِ ، أو نحو ذلك ، وأما الحديث فعلى أن " قَعْرَ جَهَنَّمَ " مصدر من قولهم : قَعَرْتُ البئر ، أى بلغت قعرها ، و " سَبْعِينَ خَرِيفًا " منصوب على الظرف ، وقد وقع خبرا ، لأن الاسم مصدر ، والإخبار عن المصدر بظرف الزمان مطرد " . (٤)

٤ - العلة :

يسيل العقل البشرى بطبيعته إلى البحث عن أسباب حدوث الأشياء ، وعللها ، والعلة في النحو العربي ارتبطت بنشأته ولازمت تطوره ، وإن كانت قد مرت بمراحل متعددة ، ففي أطوارها الأولى كانت نابعة من واقع اللغة ، ثم تجاوز أمرها ذلك على أيدي كثير من النحاة إلى البحث عن العلل

(١) شرح ابن النحويہ : ٥٢ .

(٢) شرح ابن النحويہ : ١١٩ .

(٣) شرح ابن النحويہ : ٢٢٢ .

وينظر : ٤٤ ، ١٧٤ ، ٣٥٣ .

(٤) شرح ابن النحويہ : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

الثواني والثالث . . . ، وتعليل ما لا يحتاج إلى تعليل ، مما أدى إلى ارتفاع أصوات النحاة مطالبة بتحرير البحث النحوي من هذه النزعة التعليلية الفلسفية .

وابن النحوي في شرحه هذا لا يترك حكماً نحوياً أو قاعدة بدون تعليل ، إلا أنه من العدل والإنصاف أن أقرر أنه لا يشتط في تعليلاته ، ولا يطلب تعليلاً لحكم لا يحتاج إلى تعليل ، قال في باب الظروف - وهو يشرح قول المصنف : " ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاةً لصورة المبتدأ والخبر " (١) : " ويحتمل حمل الكلام على التقديم والتأخير ، وتعليق (مراعاة) ب (يمنع) من قوله : (وكان قياس ذلك أن يمنع النصب فيما بعدها) تعليلاً له ، ويترك قوله : (ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة) غير معلن ، لأن مخالفة القواعد لغير قياس لا تفتقر إلى تعليل " (٢) .

وهذه نماذج من التعليلات التي وردت في كتابه :

- ١ - قال في باب النائب عن الفاعل : " حاشية : ولا يجوز أيضاً أن تقام الحال مقام الفاعل إذا بني الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، لأنها لو أقيمت مقام الفاعل لجاز إضمارها . وإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه " (٣) .
- ٢ - وقال في باب المنادى : " ويمكن أن يُعلن وجوب خفضه بلام الاستغاثية بأن بناءه إنما كان لوقوعه موقع الضمير المنفصل ، بدليل :

يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا

فلما دخلت عليه هذه اللام ، وهي لا تدخل على الضمير المنفصل ، ضعف شبهه بها ، فأثرت فيه عملها " (٤) .

- ٣ - وقال في باب المعرفة والنكرة : " النكرة سابقة على المعرفة ، لأن دلالتها وضعية باعتبار الأصل ، وإنما قدم المعرفة ، لأن الكلام وضع للإخبار ، وهو لا يتأتى إلا عن المعرفة في الأكثر ، لظهور فائدته ،

-
- (١) شرح ابن الحاجب : ٠٨١ .
 - (٢) شرح ابن النحوي : ٠٢٩٠ .
 - (٣) شرح ابن النحوي : ٠٦٤ .
 - (٤) شرح ابن النحوي : ٠١١١ .

ولأن العرب تغلب المعرفة على النكرة في الأحكام، فتقول : هذا زيد ورجل صالحين، فتتصبهما على الحال، ولا ترفعهما على الصفة تغليباً لجانب المعرفة". (١)

ثانياً : القواعد الكلية .

١ - لا يجتمع عاملان على معمول واحد :
استخدم ابن النحوي هذه القاعدة في باب التنازع لينفي كـون الفعلين المختلفين يعملان جميعاً في المتنازع فيه، فقال : " إذا تنازعا مختلفين فلهما باعتباره ثلاثة أحوال، وهي : أنهما إما أن يعملا فيه جميعاً ، أو لا يعملا فيه جميعاً ، أو يعمل فيه أحدهما دون الآخر ، والأول باطلان ، أما الأول ؛ فلأن يلزم توارد الفعلين المختلفين على معمول واحد " (٢)

ونقلها كذلك في سياق تعليل مذهب الكسائي أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو حروف المضارعة. (٣)

واستخدم القاعدة نفسها في تعليل الاشتراط في عمل " إن " ألا يعتمد ما بعدها على ما قبلها . (٤)

٢ - الضرورة تقدر بقدرها :
قال في باب الممنوع من الصرف : " وهذا يُبنى على علامة الصرف، قيل التنوين وحده ؛ لأن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجر نون وجرّ، فلو كان الجر من الصرف لم يجزله ؛ لأنه حينئذ يكون زيادة على قدر الضرورة ؛ لأنه يسمى في الرفع والنصب منصرفاً ولا جرّ". (٥)

٣ - شأن العامل أن يكون مختصاً :
استخدم الشارح هذه القاعدة في تعليل إهمال بني تميم " ما "، و" لا " المشبهتين بـ " ليس "، قال : " وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما ، ولا يعملونهما ؛ لعدم اختصاص " ما " و" لا " بما يدخلان عليه من المبتدأ والخبر ، وليس هذا شأن العامل ". (٦)

(١) شرح ابن النحوي : ٢٩٣ .

(٢) شرح ابن النحوي : ٥٨ - ٥٩ .

(٣) شرح ابن النحوي : ٣٥١ .

(٤) شرح ابن النحوي : ٣٥٩ .

(٥) شرح ابن النحوي : ٤٦ .

(٦) شرح ابن النحوي : ٩٤ .

واستخدامها كذلك في تضعيف رأى ابن السراج أن العامل في المعطوف عليه هو حرف العطف . (١)

٤ - يُحتمل في التابع ما لا يُحتمل في المتبوع :

ذكر هذه القاعدة في باب المنادى عند تعليقه كسر لām الاستغاثة في المعطوف على المستغاث ، قال : " ولام الاستغاثة تكون معه مفتوحة // لشبهه بالضمير ، وهي مع الضمير تكون كذلك ، فإن عطف عليه كسرت ، كقوله :

* يَا لِّلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ *

وان كان مستغاثا في المعنى ، لعدم وجوب أن يتحقق للمعطوف ما يكون للمعطوف عليه ، بدليل : رب شاةٍ وسخلتها ، ويا زيدُ والحارثُ ، ولوقيل : رب سخلتِها ، ويا الحارثُ ، لما جاز . (٢)

ونذكرها كذلك في باب الإضافة عند تعليقه مذهب سيبويه : جواز الضارب الرجل زيد . (٣)

٥ - التابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع :

ذكر هذه القاعدة في سياق استدلال من جوز تقديم خبر " ليس " عليها فقال : " واستدل من جوز بأنها فعل ، ومعمولُ الفعل يجوز أن يتقدم عليه ، وقوله تعالى : * أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ * (٤) فَإِنَّ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ * ظرف منصوب بالخبر وهو * مَصْرُوفًا * فإذا جاز تقديم معمول الخبر فجواز الخبر أولى ، لأن معموله تابع ، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع . (٥)

٦ - المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل :

قال في باب الموصول : " وللصلة خواص وهي : ألا تتقدم ولا حزوها على الموصول ، لكونها جزءا أخيرا ، واستحالة تقدم الجزء الأخير على الأول ، ولا معمولها أيضا ، لامتناع وقوع المعمول إلا حيث يصح وقوع العامل . (٦)

-
- (١) شرح ابن النحوي : ٢٢٩ .
(٢) شرح ابن النحوي : ١١٢-١١٣ .
(٣) شرح ابن النحوي : ٢٠٣ .
(٤) سورة هود من الآية : ٨ .
(٥) شرح ابن النحوي : ٤٠٧-٤٠٨ . وهو لا يقصد هنا التابع النحوي .
(٦) شرح ابن النحوي : ٢٦٤ .

٧ - وجوب حذف العامل مع وجود نائبه متضاد :

ذكر هذه القاعدة في سياق تضعيف رأى من قال : إن النادى منصوب بفعل محذوف نائب حرف النداء عنه .^(١)

٨ - النائب والمنوب عنه لا يحذفان معا :

استخدم هذه القاعدة في تضعيف رأى من قال : إن النادى منصوب بحروف النداء على أنها نائبة عن الفعل .^(٢)

كما ذكرها في سياق حديثه عن حذف حرف النداء ، فقال : " حاشية

عند تعليل قوله : (ويحذف الحرف إلا مع اسم الجنس . . . إلى آخره) يريد أن الأصل أن تتخصص بلام التعريف ، إذ هي الأصل فيما يخص ، فإذا خصص بحرف النداء بدلا عنها ، فلو جوز حذف الحرف لزم حذف النائب والمنوب عنه .^(٣)

٩ - نقض الغرض مانع من الارتكاب :

قال في باب نائب الفاعل : " وكذلك التمييز لا يجوز أن يقام مقام الفاعل أيضا ؛ لأنه كان في الأصل فاعلا ، وإنما عدل عنه لغرض هو التأكيد والمبالغة ، فلو أقيم مقام الفاعل لكان نقضا لهذا الغرض ."^(٤)

١٠ - الأصول لا تثبت بما يحتمل التأويل :

قال في سياق حديثه عن حذف حرف النداء : " وجوز الكوفيون الحذف عن اسم الإشارة مستدلين بقوله تعالى : * هَآأَنْتُمْ هُوَ لَا *^(٥) أى : يا هو ، لا ، وتأوله البصريون بأنه منصوب بإضمار " أعنى " ، وإن احتمل هذا التأويل لم يثبت به هذا الأصل ؛ إذ الأصول لا تثبت بمثله ."

١١ - لا يلزم من دلالة الشيء على الشيء عند الإطلاق دلالة عليه عند

التقييد :

ذكر هذه القاعدة في سياق الرد على من قال بأن " لن " لو وضعت للاستفراق لم تستعمل في غيره . قال : " ورد بمنع الملازمة لجواز أن يكون وضعت له ولغيره ؛ لأنه لا يلزم من دلالة الشيء على الشيء عند الإطلاق دلالة عليه عند التقييد ."^(٧)

(١) شرح ابن النحوي : ١٠٩ .

(٢) شرح ابن النحوي : ١٠٩ .

(٣) شرح ابن النحوي : ١٣٠ .

(٤) شرح ابن النحوي : ٦٤ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٦٦ .

(٦) شرح ابن النحوي : ١٣١ .

(٧) شرح ابن النحوي : ٣٥٦ .

١٢ - حذف ما عهد حذفه أولى :

إذا اجتمعت مبيع نون الإعراب
قال في سياق حديثه عن نون الوقاية / : " رجح بعضهم أن يكون
المحذوف نون الإعراب ، فإنها حذفت في مواضع تقتضيها من غير مقتضى
لحذفها ، نحو :

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي
ومنه الحديث : (لا تؤمنوا حتى تحابوا) فقد عهد حذفها مع مقتضيها ،
ونون الوقاية لم يعهد حذفها مع مقتضى ، فإذا اجتمعا فحذف ما عهد
به أولى . (١)

١٣ - تقديم الأصل أولى من تقديم الفرع :

ذكر هذه القاعدة في سياق الرد على الكوفيين في أنه لا يجوز أن
يتقدم الخبر على المبتدأ ، قال : " ... ولأن خبر " كان " فرع على
خبر المبتدأ ، وقد جاز تقديمه ، فلا يجوز تقديم الأصل أولى . (٢)

١٤ - إذا تعارض الحذف والإضمار كان الإضمار أولى :

قال في باب التنازع : " اعترض على قوله : (من أن العرب
لا تحذف الفاعل) بأنه تمسك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل : (ما ضرب
وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو) لدلالة الفاعل الثاني عليه .
وأجيب بأن المراد بقوله : (لما علم من أن العرب لا تحذف الفاعل)
أى عند تعارض الحذف والإضمار ، فيكون معناه : أنه إذا تعارض الحذف
والإضمار كان الإضمار أولى . (٣)

١٥ - يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره :

ذكر هذه القاعدة في سياق حديثه عن جواز الفصل بالظرف بين
" إذن " ومنصوبها . (٤)

١٦ - تغلب المعرفة على النكرة في الأحكام :

ذكر هذه القاعدة عند تعليقه تقديم المصنف المعرفة على النكرة . (٥)

١٧ - يغلب المذكر على المؤنث في الأحكام :

قال في باب العدد : " وإذا جرى العدد وصفا لمعدود مذكر وموئث
معا ، غلب المذكر على المؤنث ، نحو : عندى رجال ونساء ستة . (٦)

(١) شرح ابن النحوي : ٢٥٢ .

(٢) شرح ابن النحوي : ٦٧ .

(٣) شرح ابن النحوي : ٥٩ .

(٤) شرح ابن النحوي : ٣٥٩ .

(٥) شرح ابن النحوي : ٢٩٣ .

(٦) شرح ابن النحوي : ٣٠١ .

الفصل الثالث

مصادر الكتب

أفاد ابن النحوية في شرحه من التراث النحوي الذي خلفه السابقون ، وضمن كتابه كثيرا من آرائهم ومناقشاتهم ، وقد صرح ببعض مصادره ولم يصح ببعضها الآخر ، مع اعتماده على هذا الذي لم يصح به اعتمادا واضحا في مواطن كثيرة من كتابه ، على أنني لا أستطيع الجزم أنه اعتمد على المصادر التي صرح بها اعتمادا مباشرا ؛ فقد يكون استقى مادتها من مصادر ثانوية ، وسأشير إلى ما أمكنني معرفته من مصادر ابن النحوية وفق ترتيبها التاريخي .

١ - سيبويه :

سيبويه رائد النحو العربي ، وكتابه عمدة هذا العلم ، حوى أصوله وفروعه فلم يترك زيادة لمستزيد ، والكتاب بعد ذلك مشتمل على كثير من مسائل نحو الخليل ، ويونس بن حبيب ، والأخفش الأكبر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وأبي زيد الأنصاري ، وهارون بن موسى ، وعبدالله ابن أبي إسحاق الحضرمي .^(١)

ومن هنا كان لا بد لكل دارس للنحو العربي من هذا الكتاب لا يُعذر بتجاوزه ؛ فإن كل من جاءه وابعده إنما منه ينهلون ، وعنه يصدرون ، وقد تردد ذكر سيبويه في شرح ابن النحوية ستين مرة ، وصرح في موضعين باسم كتابه ،^(٢) وهو حَفِيَّ بآراء إمام النحاة ، يقدمها على غيرها ، ويختارها عند الترجيح وسيوضح ذلك - إن شاء الله تعالى - في الفصل الذي أعقده لشخصيته العلمية .^(٣)

٢ - أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي :

وقد نقل عنه ابن النحوية في ثمانية مواضع من كتابه .

٣ - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء :

تردد ذكر الفراء في شرح ابن النحوية ست عشرة مرة .

٤ - أبو الحسن الأخفش :

ورد ذكره ثمانية وعشرين مرة .

(١) ينظر العلة النحوية ، لمازن المبارك : ٥٢ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١١٤ ، ٢٢٧ .

(٣) ينظر ص : ٤١ فيما سيأتي .

٥ - أبو زيد الأنصاري :

نقل عنه مرة واحدة .

٦ - أبو سعيد الأصبغي :

نقل عنه مرة واحدة .

٧ - أبو عثمان المازني :

ذكره ابن النحوية ست مرات .

٨ - أبو العباس المبرد :

تردد اسم المبرد في شرح ابن النحوية سبعة وعشرين مرة ، وقد صرح مرة واحدة^(١) بكتابه " المقتضب " ، ونقل نصا من رده على سيبويه^(٢) دون

تصريح به .

٩ - أبو الحسن بن كيسان :

ورد ذكره في شرح ابن النحوية مرة واحدة .

١٠ - أبو اسحاق الزجاج :

وقد ورد ذكره سبع مرات .

١١ - أبو بكر بن الحارث السراج :

وقد ورد ذكره ثلاث مرات .

١٢ - ابن درستويه :

نقل عنه مرة واحدة .

١٣ - السيرافي :

ورد ذكر أبي سعيد السيرافي في شرح ابن النحوية ثماني مرات .

١٤ - أبو منصور الأزهري :

نقل عنه ابن النحوية مرة واحدة .

١٥ - أبو علي الفارسي :

ورد ذكره في شرح ابن النحوية خمس عشرة مرة ، وقد صرح مرة بكتابه " الإغفال " ،^(٣)
وصرح مرة أخرى بكتابه " المسائل الشيرازيات " .^(٤)

(١) شرح ابن النحوية : ٨٢ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١٣٥ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٣٤٧ .

(٤) شرح ابن النحوية : ٢٦٨ .

١٦- أبو الفتح ابن جنى :

ذكره ابن النحوية ست مرات ، وصرح مرة واحدة بكتابه : " المحتسب " .^(١)

١٧- أبو نصر الجوهري :

نقل عنه ابن النحوية في موضعين من شرحه .

١٨- عبد القاهر الجرجاني :

ورد ذكره مرتين .

١٩- ابن بابشاذ :

نقل عنه مرة واحدة .

٢٠- ابن السّيد البَطْلَيْوسِي :

لم يذكره ابن النحوية ولا ذكر شيئا من كتبه ، لكنه قال في باب الاشتغال :
" قسّم بعضهم الأُمر في باب ما أضر عامله على شريطة التفسير إلى ثلاثة
أقسام . . . " ولم أقف على هذا التقسيم إلا في : إصلاح الخلل ، لا ابن
السيد البطلَيْوسِي .^(٢)

٢١- جاز الله الزمخشري :

ورد ذكره أربع مرات دون تصريح بشي من كتبه ، وقد أفاد ابن النحوية
من مفصل الزمخشري في مواضع من كتابه معتمدا تقسيماته وأمثلة ، ومن يقارن
ما استدركه ابن النحوية على ابن الحاجب في مسائل الإضافة بـباب
المجرورات في "المفصل" تبدو له هذه الحقيقة واضحة .^(٣)

٢٢- ابن الخشاب :

ورد ذكر أبي محمد بن الخشاب مرة واحدة في شرح ابن النحوية
دون أن يشير إلى مصدره ، وإن كانت عبارته تشعر أنه لم يعتمد عليه مباشرة ،
قال في باب الممنوع من الصرف : " والتحقيق أنه إذا سمي الشخص بوصف
له ، وعلق علما عليه ، ولوحظ ذلك الوصف في التسمية ، كما إذا سمي بأشقر
من فيه شقرة ، فالمنع بعد التنكير قول سيبويه ، وإن سمي بوصف ليس

(١) شرح ابن النحوية : ٢٢٦ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١٤٠ ، وينظر : إصلاح الخلل : ١٣١-١٣٢ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٢٠٥-٢١١ ، وينظر : المفصل ٨٧-١٠٦ .

له ، بل علق عليه علما محضا كما إذا سمي بأشقر من هو أسود فالصرف بعد التنكير قول الألف خفش ، وهذا القول منسوب إلى ابن الخشاب^(١).

٢٣- سعيد بن المبارك بن الدهان :

نقل ابن النحوية مرة واحدة من كتابه " الغرة في شرح اللمع " (٢).

٢٤- أبو البركات الأنباري :

لم يصرح ابن النحوية باسمه ولا بشي من كتبه ، ويبدو أنه اعتمد عليه في كثير من مسائل الخلاف التي أوردها ، وساق ردوده واحتجاجاته ، وقد أحلت على ذلك في هوامش التحقيق .

٢٥- الإمام فخر الدين الرازي :

لم يذكر اسمه تصرّحا ، وإنما قال في باب خبر " لا " النافية للجنس : " أورد الإمام في الحد إشكالا على قول النحويين في كلمة الشهادة : إن تقدير الخبر : لا إله في الوجود إلا الله ، فقال : هذا النفي عام مستغرق ، لكن تقييده بالوجود تخصيص له ، وإذا كان كذلك لم يبق النفي على عموم المراد منه ، وحينئذ لا يكون هذا القول إقرارا واعترافا بوحداية الله تعالى على الإطلاق " (٣) وهذا القول للإمام الفخر الرازي . (٤)

٢٦- أبو موسى الجزولي :

نقل عنه ابن النحوية مرة واحدة .

٢٧- صدر الأفاضل الخوارزمي :

نقل عنه مرة واحدة .

٢٨- ابن الخباز الموصلي :

ورد النقل عنه مرة واحدة .

٢٩- ابن الحاجب :

ورد ذكر ابن الحاجب خمس مرات ، ولم يصرح ابن النحوية بشي من كتبه غير الكافية وشرحها ، وهما موضوع شرحه ، فلم يشر إلى كتبه الأخرى مع أن بعض هذه الكتب مصدر أساسي من مصادر كتابه ، فهو يعتمد على "الإيضاح في شرح المفصل" اعتمادا ظاهرا ، فينقل كثيرا من نصوصه

(١) شرح ابن النحوية : ٤٥ ، وينظر: المرتجل : ٧٩-٨٠ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٧٨ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٨٩ .

(٤) تفسير الفخر الرازي : ١٩٢/٤ ، الاستغناء : ٣٩٥ .

وتعليقاته دون إشارة^(١) ، بل إنه قد ينقل نصا من شرح ابن الحاجب على كافيته ، ويشرحه/ من الإيضاح في شرح المفصل ، وقد يكون بين النصين شي* من التضاد دون أن ينه على ذلك.^(٢)

٣٠ - ابن عصفور :

نقل ابن النحوية عنه مرة واحدة.

٣١ - جمال الدين بن مالك :

لم يرد له ولا لشي* من كتبه ذكر في شرح ابن النحوية مع اعتماده الظاهر على كتابه : "شرح الكافية الشافية" ، فقد نقل ابن النحوية من هذا الكتاب نصوصا ذوات عدد في غير موطن من شرحه وساق كثيرا من شواهد دون أدنى إشارة إلى ذلك.^(٣)

٣٢ - رضي الدين الاسترأبادي :

لم يصرح ابن النحوية بذكر الرضي ومع ذلك فقد اعتمد على شرحه على الكافية في موطن كثيرة من كتابه ، وقد نبهت على ما تيسر لي من ذلك في هوامش التحقيق .

٣٣ - بدر الدين بن جماعة :

بين شرحي ابن النحوية وابن جماعة على الكافية تشابه كبير ؛ لهذا رأيت دراسة هذا التشابه تحت فصل عقدته للموازنة بينهما.^(٤)

(١) تقارن الصفحات : ١١٨ ، ١٢١ ، ١٧٨ - ١٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،

٣٩٧ من شرح ابن النحوية ، بالصفحات : ٢٧٧/١ ، ٢٩٦/١ -

٢٩٧ ، ٣٦١/١ ، ٣٦٣ ، ٥٠٨/١ ، ٥١٢/١ ، ٥١٣ - ٦٩/٢ ،

من الإيضاح في شرح المفصل ، بالترتيب المذكور .

(٢) شرح ابن النحوية : ٣٩٦ وينظر : الإيضاح في شرح المفصل :

٦٨/٢ .

(٣) تقارن الصفحات : ٧٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ ،

٢٦٦ - ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٣٨١ - ٣٨٢ من شرح ابن النحوية ،

بالصفحات : ٣٤٧ ، ٧٤٧ - ٧٤٩ ، ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ٢٨٩ - ٢٩٠ ،

٢٦٦ - ٢٦٨ ، ١٦٠٨ - ١٦١٠ من شرح الكافية الشافية بالترتيب

المذكور .

(٤) ينظر ص : ٥١ فيما سيأتي .

الفصل الرابع

شخصية ابن النحوية العلمية في شرحه

تحدثت في الفصل السابق عن المصادر التي اعتمدها ابن النحوية ، واستقى منها مادة كتابه وكثرة نقوله من بعض هذه المصادر ، وذلك لا يعني على أى حال أن الرجل كان تابعا في كل ما نقله ومقلدا غيره في آرائه ، بل الأمر على العكس من ذلك ، فابن النحوية - وإن لم تكن له آراء نحوية مستحدثة انفرد بها - فإن شخصيته العلمية في شرحه بدت جليلة في الأمور التالية :

١ - موقفه من المصنف :

ألمحت في سياق حديثي عن منهج ابن النحوية إلى اهتمامه بالنص الذي يشرحه إعرابا وتقويما ^(١) ، واكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المواطن التي عارض فيها المصنف أو استدرك عليه فيها :

أ - قال ابن الحاجب في شرحه : " ولا يُبدل ظاهر من مضمّر بدل الكل إلا من الغائب ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لآدى إلى أن يكون المقصود بالنسبة أقلّ دلالة من غير المقصود ؛ لأن المضمّر المتكلم والمخاطب أقوى وأخصّ من الظاهر ، فلم يقولوا : ضربتني أخاك ، ولا ضربتك زيدا ، لذلك وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك ؛ لاحتمال أن يُتوهم غيره ؛ فجوزوا : ضربته زيدا ، ولم يجوزوا : ضربتك زيدا " ^(٢) .

واعترض عليه ابن النحوية بقوله : " ينبغي أن يجوز : ضربتني أخاك ؛ لأنه ليس من بدل الكل ؛ إذ شرطه أن يكون مدلول الأول فيه مدلول الثاني ، ومدلول الضمير المنصوب ليس مدلول الأخ ، بل بينه وبينه ملائمة بغير البعضية والكلية ؛ فهو بدل اشتغال ، وذلك جائز فيه .

وكذلك ينبغي أيضا أنه يجوز : ضربتك زيدا ؛ لأنه يتعين أن يكون من بدل الغلط ؛ لأن مدلول (زيد) ليس مدلول الضمير ولا بعضه ولا مشتملا عليه ، ولا أنك لا تقول : ضربت زيدا لمن تخاطبه ، فلو أبدلت (زيدا) من الضمير المنصوب غير بدل الغلط ؛ لصار التقدير : ضربت زيدا ،

(١) ينظر ص : ٢٣-٢٤ فيما تقدم .

(٢) شرح ابن الحاجب : ٦٣ .

وزيد هو المخاطب ، وذلك غير جائز". (١)

ب - استدرك ابن النحوية على المصنف أنه لم يذكر نون الوقاية مع الأمر ، قال : " وهي أيضا لازمة في الأمر ، بل هي أحق ؛ إذ المحظور من كسر الفعل موجود فيه ، ويزداد اللبس بأمر المخاطبة ولم يذكره ". (٢)

ج - استدرك عليه بعض شروط ترخيم المنادى ، قال : " أدخل من الشرائط العدمية بأربعة شروط ، وهي ألا يكون مشبها بالمضاف ، وألا يكون مضرا ، وألا يكون مبهما ، وألا يكون صفة بتاء التأنيث ، نحو يا فاسقة ؛ لئلا يلتبس بالمذكر حينئذ ، وأما المضر والمبهم فلضعفه بهما ؛ فلا يزداد ضعفا بالترخيم ". (٣)

٢ - موقفه من القضايا النحوية :

يورد ابن النحوية القضية النحوية ، ثم يعقبها بما قيل فيها من آراء ، ويقلب فيها الوجوه الممكنة ، ثم يتبع هذه المناقشة بلازمة وردت في مواطن كثيرة من كتابه ، وهي قوله : " والتحقيق " ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ - قال في باب المستثنى - بعد أن عرض للاستثناء المنقطع وما قيل فيه - : " والتحقيق أن المستثنى المنقطع لا يخلو أن يكون بحيث يصح نسبة العامل إليه أو لا يكون كذلك ، فإن كان الأول ، مثل : ما فيها أحد إلا ثوبا ، صح أن يعمل فيه ؛ لأن نسبة الاستقرار إلى الثوب صحيحة ، وإن كان الثاني ، نحو : ما جاءني أحد إلا ثوبا ، لم يصح أن يعمل فيه ؛ لأن نسبة المجيء إليه غير صحيحة ". (٤)

ب - وقال في باب المبتدأ والخبر - تعقبيا على قول ابن الحاجب : " و"ليت" و"لعل" مانعان باتفاق " - : " حكم باقي أخوات "إن" حكم "ليت" و"لعل" ؛ فلا وجه لتخصيصهما بالذكر دون الباقي ، وقال المبرد في "المقتضب" : حكم "لكن" في جواز دخول الفاء وعدم جوازه حكم "إن" .

(١) شرح ابن النحوية : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٢٥٢ .

(٣) شرح ابن النحوية : ١٢٣ .

(٤) شرح ابن النحوية : ١٢٨ .

والتحقيق أن باقي أخوات "إن" يتناولها هذا الحكم على سبيل الإلحاق بـ "ليت" و "لعل" ، ليكون الباب واحداً ، لأن العلة شاملة لها ، إذ خبرها محكوم عليه بالصدق والكذب^(١).

٣ - موقفه من النحاة :

لا يسلم ابن النحوية للنحاة بكل آرائهم ، وإنما يقف من هذه الآراء موقف الباحث الفاحص المدقق فتارة يختار الرأي ويرجحه ، وتارة يضعفه ويرده ، واختيارات ابن النحوية وتضعيفاته مبنية على أساس من التعليل السليم التابع من واقع اللغة وخصوصيتها .

اختياراته :

- ١ - "إذن" ناصبة بنفسها ، وهو مذهب سيبويه .^(٢)
- ٢ - "إذا" حرف للمفاجأة ، وهو مذهب الأخفش ، واختيار ابن مالك^(٣).
- ٣ - "مهما" تأتي بمعنى الزمان ، وهو اختيار ابن مالك الذي ادعى إهمال النحويين له ، وليس كما قال فقد شدد الزمخشري على القائلين به .^(٤)
- ٤ - حرف التعريف هو اللام وحدها ، وهو مذهب سيبويه .^(٥)
- ٥ - العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه .^(٦)
- ٦ - جواز إضافة "آية" إلى الفعل المتصرف ، وهو مذهب سيبويه .^(٧)
- ٧ - "زيد" في : في الدار زيد ، مبتدأ ، وهو مذهب سيبويه وعامة البصريين .^(٨)
- ٨ - العامل في المفعول المطلق في مثل : قعدت جلوساً ، هو الفعل المذكور الذي بمعناه ، وهذا مذهب المازني .^(٩)

(١) شرح ابن النحوية : ٨١-٨٢ .

وينظر : ٤٥ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ١٣٤ ، ٣١٥ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٣٥٨ ، وينظر : الكتاب : ١٢/٣ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٣٧٩ ، وينظر : شرح التسهيل : ٨٣٥/١ ، المغنى : ١٢٠ .

(٤) شرح ابن النحوية : ٣٧٤ ، وينظر : الكشف : ١٠٧/٢ .

شرح الكافية الشافية : ١٦٢٢ .

(٥) شرح ابن النحوية : ٤٦ ، ٢٠٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وينظر الكتاب : ١٤٧/٤ .

(٦) شرح ابن النحوية : ٢٣٠ ، وينظر : الكتاب : ٤٣٧/١-٤٣٩ .

(٧) شرح ابن النحوية : ٢٠٦ ، وينظر : الكتاب : ١١٨/٣ .

(٨) شرح ابن النحوية : ٦٨ ، وينظر : الكتاب : ٨٨/٢ ، شرح الرضي على

الكافية : ٢٤٧/١ . المحتسب : ١٣٩/٢ ،
(٩) شرح ابن النحوية : ١٠١ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ .

- ٩ - الوصف بالجملة الفعلية أولى من الوصف بالجملة الاسمية ، وهو مذهب ابن الأثير .^(١)
- ١٠ - الأسماء المشتقة لا توصف ، وهذا مذهب ابن جنى .^(٢)
- ١١ - جواز توسط حرف العطف بين الموصوف وصفته ، وهذا مذهب الزمخشري .^(٣)
- ١٢ - جواز دخول الألف واللام على " بعض " و " كل " .^(٤)
- ١٣ - " إيا " اسم مضمرة ، وما يقع بعده حروف دالة على أحوال الرجوع إليه ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش والفارسي وبعض المتأخرين .^(٥)
- ١٤ - العلل المانعة من الصرف عشرة ، بزيادة ألف الإلحاق ، وهذا رأى أبي سعيد السيرافي .^(٦)
- ١٥ - " أن " وما بعدها من الفعل في : عسى زيد أن يقوم ، في موضع الخبر ، وهذا مذهب جمهور المتأخرين .^(٧)
- ١٦ - وجوب إلحاق آخر المندوب ألفا إذا كان حرف الندبة هو اليا ، وهذا مذهب الأندلسي .^(٨)

انتقاداته وتضعيفاته :

- ١ - أبطل رأى الفراء في جواز تقديم الحال على عاملها اللفظي .^(٩)
- ٢ - ضعف رأى ابن السراج في أن العامل في المعطوف هو حرف العطف .
- ٣ - ضعف رأى الفارسي وتلميذه ابن جنى في أن العامل في المعطوف مقدّر بعد حرف العطف .^(١١)
- ٤ - أبطل رأى السيرافي في تجويزه : أزيدا ذهب به ؟^(١٢)
- ٥ - وصف رأى السيرافي في تجويزه : إياك الأسد ، بالغرابة .^(١٣)

(١) شرح ابن النحوية : ٢٧١ ، وينظر : البديع : لابن الأثير (مخطوط) لوحة : ١٠٣ .

(٢) شرح ابن النحوية : ٢١٩ ، وينظر : نتائج الفكر : ٢٠٨ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٢٢٥ ، وينظر : الكشف : ١/١٣٥ ، ٢/٣٤٨ .

(٤) شرح ابن النحوية : ٢٣٥ ، وينظر : جمل الزجاجي : ٢٤-٢٥ ، شرح التسهيل :

(٥) شرح ابن النحوية : ٢٤٤ ، وينظر : الكتاب : ٢/٣٥٥ ، المسائل ٥٦٧/٢ .

العضديات : ٣٨ ، سر الصناعة : ٢١٣ ، ٢١٤ ، شرح المفصل : ٩٨/٣ .

(٦) شرح ابن النحوية : ٢٦ ، وينظر : شرح السيرافي (مخطوط) : ٤/٧٤ .

(٧) شرح ابن النحوية : ٤١٥ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/٢١٥ ، المعني : ٢٠١ .

(٨) شرح ابن النحوية : ١٢٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/٤١٣ .

(٩) شرح ابن النحوية : ١٦٠ ، وينظر : أسرار العربية : ١٩٢ .

(١٠) شرح ابن النحوية : ٢٢٩ ، وينظر الأصول : ٢/٦٩ .

(١١) شرح ابن النحوية : ٢٢٨ ، وينظر : سر الصناعة : ٦٣٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/٢٨١ .

(١٢) شرح ابن النحوية : ١٣٩ ، وينظر : شرح السيرافي (رسالة) : ٢/٥٤٨ .

(١٣) شرح ابن النحوية : ١٤٢ .

٦ - ضعف رأى الزجاج والسيرافي في أن اسم " لا " النافية للجنس المفرد ليس ببنى ، وأن فتحته فتحة إعراب ، وأن " لا " هذه تعمل عمل " إن " بغير تنوين .^(١)

٧ - ضعف رأى الأخفش في عمل " أن " الزائدة .^(٢)

٤ - موقفه من المدارس النحوية :

لا أستطيع أن أسلك ابن النحوية في مدرسة نحوية بعينها ؛ ذلك أن الرجل ممن يمزج بين آراء المدارس ، وإن كان الملاحظ ميله إلى آراء المدرسة البصرية فقد أخذ بآرائها أكثر من أخذه بآراء مدرسة الكوفة ، كما أنه انتقد رأى الكوفيين في بعض المواضع . وسأبين الآراء التي وافق فيها البصريين ، والآراء التي وافق فيها الكوفيين ، والمواطن التي انتقد هم فيها .

أولاً : الآراء التي وافق فيها البصريين :

- ١ - التأني في : يا أبت ، عوض عن الهاء .^(٣)
- ٢ - ما أفعله ، فعل .^(٤)
- ٣ - " كيف " شرط غير جازم .^(٥)
- ٤ - المقتضى للإعراب في الفعل المضارع مضارعة الأسماء .^(٦)
- ٥ - يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله .^(٧)
- ٦ - اسم المصدر لا يعمل عمل الفعل .^(٨)
- ٧ - لا يعمل مضمَر المصدر كما يعمل مظهره .^(٩)
- ٨ - الضمير في " أنت " وفروعه هو " أن " ، وما بعد ذلك حروف ألحقت لتدل على من هوله .^(١٠)
- ٩ - اسم الإشارة يوصف ، ويوصف به .^(١١)
- ١٠ - لا يجوز نداؤ الاسم المحلى بال .^(١٢)

-
- (١) شرح ابن النحوية : ١٨٨ ، وينظر : شرح السيرافي (رسالة) : ٦/٤ ، شرح المفصل : ١٠٦/١ .
 - (٢) شرح ابن النحوية : ٣٥٣ ، وينظر : معاني الألف : ١٨٠ .
 - (٣) شرح ابن النحوية : ١١٩ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ١/٣٩١ .
 - (٤) شرح ابن النحوية : ٤١٦ ، وينظر الإنصاف : ١٢٦ .
 - (٥) شرح ابن النحوية : ٢٩١ ، وينظر : الإنصاف : ٦٤٣ .
 - (٦) شرح ابن النحوية : ٣٤٩ ، وينظر الإنصاف : ٥٤٩ .
 - (٧) شرح ابن النحوية : ٣٢٣ ، وينظر : الإنصاف : ٥٧ .
 - (٨) شرح ابن النحوية : ٣١٥ ، وينظر : الأمل الشجرية : ١٤١-١٤٢ .
 - (٩) شرح ابن النحوية : ٣١٥ ، وينظر : ائتلاف النصرة : ٧٣ .
 - (١٠) شرح ابن النحوية : ٢٤٢ ، وينظر : الإنصاف : ٦٧٧ .
 - (١١) شرح ابن النحوية : ٢١٩ ، وينظر : الارتشاف : ٥٩٧/٢ .
 - (١٢) شرح ابن النحوية : ١١٣ ، وينظر الإنصاف : ٣٣٧ .

ثانيا : الآراء التي وافق فيها الكوفيون :

- ١ - الضمير في " هو " وفروعه هو الـها ، وما بعد ذلك حروف ألحقت لتدل على من هو له .^(١)
- ٢ - لا يجوز تقديم خبر " ليس " عليها .^(٢)
- ٣ - لا يصح وقوع خبر " كان " وأخواتها فعلا ماضيا إلا إذا دخلت عليه أو على كان " قد " ظاهرة أو مقدره .^(٣)

ثالثا : الآراء التي ضعف فيها الكوفيون :

- ١ - " أن يخرج " في : عسى زيد أن يخرج ، بدل من " زيد " .^(٤)
- ٢ - " نعم " و " بئس " اسمان .^(٥)
- ٣ - عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف .^(٦)
- ٤ - جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة .^(٧)
- ٥ - رفع الجزاء دون تفرقة بين أن يكون الشرط ماضيا أو مضارعا .^(٨)
- ٦ - منعهم صرف " أفعل منك " للضرورة .^(٩)

-
- (١) شرح ابن النحوية : ٢٤٢ ، وينظر : الإنصاف : ٦٧٧ .
 - (٢) شرح ابن النحوية : ١٨٥ ، وينظر : الإنصاف : ١٦٠ .
 - (٣) شرح ابن النحوية : ١٨٤ ، وينظر : السلوك : ٢٥٦ / ١ .
 - (٤) شرح ابن النحوية : ٤١٤ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢١٦ / ٤ .
 - (٥) شرح ابن النحوية : ٤٢٠ ، وينظر : الإنصاف : ٩٧ .
 - (٦) شرح ابن النحوية : ١٤٧ ، وينظر : الإنصاف : ٢٤٨ .
 - (٧) شرح ابن النحوية : ١٣١ ، وينظر : شرح الفصل : ١٦ / ٢ .
 - (٨) شرح ابن النحوية : ٣٧٦ ، وينظر : شرح ابن جماعة : ٣٨٨ .
 - (٩) شرح ابن النحوية : ٢٧ ، وينظر : الإنصاف : ٤٨٨ .

الفصل الخامس

شواهد الكتب

حفل شرح ابن النحوية مع اختصاره بعدد وافر من الشواهد، توزع على أدلة السماع المعتمدة من قرآن، وحديث، وأمثال، وأقوال، وشعر. والقرآن الكريم كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولغته أفصح أساليب العربية على الإطلاق، من هنا كان اهتمام ابن النحوية بالشاهد القرآني بقراءاته المختلفة، فقد بلغت شواهد من القرآن الكريم مائتين وستة وعشرين شاهداً إذا استثنينا الشواهد المكررة، وهو يتخذ من هذا الشاهد وسيلة لتقرير قاعدة نحوية، أو رد رأي يعارضه، أو شرح معنى لغوي، مبيناً وجوه الإعراب المختلفة في بعض الآيات التي يوردها.

وابن النحوية يعتد بقراءات القرآن المختلفة، سواء كانت سبعة أو عشرية أو شاذة، وقد جاءت أكثر القراءات التي أوردها غير منسوبة، فقد استشهد بثلاثين قراءة عزاها ستاً وأغفل الباقي، وهو قد يشير إلى بعض القراءات بقوله: " وقرأ شاذاً " أو " ومنه القراءة الشاذة ".

أما حديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فيأتي في المرتبة الثانية من الفصاحة والبلاغة، لكن الحديث الشريف سُمح بروايته بالمعنى مما جعل النحاة واللغويين يتشددون في الاستشهاد به ^(١) في تقرير المسائل النحوية والصرفية واللغوية، حتى فتح السهيلي - وقيل ابن خروف - باب الاستشهاد به ^(٢)، وأكثر من هذا الاستشهاد الإمام جمال الدين ابن مالك كثرة مهدت السبيل للخالفين.

وابن النحوية يمضي على هذا النسق، فقد أورد في شرحه واحداً وثلاثين حديثاً احتجاجاً وتمثيلاً معظمها في الصحيحين، وهو عدد لا بأس به إذا أخذنا حجم كتابه في الاعتبار.

(١) الاقتراح، للسيوطي : ٥٤٠.

(٢) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، للدكتورة خديجة

الحديثي : ١٩١.

ويأتي بعد القرآن والحديث كلام العرب نثرا وشعرا ورجزا .

أما النشر فقد احتج ابن النحوية في كتابه بمثلين وعدد لا بأس به من الأقوال نسب بعضها وأغل نسبة البعض الآخر .

وأما الشعر والرجز فقد بلغت عدد شواهدهما في شرح ابن النحوية مائتين وأربعة عشر شاهدا ، نسب منها أربعة وثلاثين شاهدا وقد وهم - رحمه الله تعالى - في نسبة شاهدين ؛ فقد نسب البيت القائل :

(١) إذا هي لم تستك بعود أراكـة تـنـخـل فاستاكت به عود إسـحـل
إلى ذى الرمة ، ولم أجد أحدا غير الشارح نسب إليه مع اختلافهم في
تحديد قائله ، وليس في ديوانه المطبوع .

ونسب البيت القائل :

(٢) تنكرت منا بعد معرفة لمـي وعد التصابي والشباب المكرم

إلى امرئ القيس ، والصحيح نسبته إلى أوس بن حجر ، فهو في ديوانه . (٣)

وقد احتج ابن النحوية ببيت من الشعر لكل من أبي تمام وأبي العلاء المعري ، وأبي الطيب المتنبى وهو " لا " من طبقة المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم (٤) ، وإن كان الزمخشري يجيز الاحتجاج بشعر من هم من أئمة اللغة ورواتها من هذه الطبقة ، قال في "الكشاف" بعد أن احتج ببيت لأبي تمام : " وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك ؛ لو شقهم بروايته واتقانه " . (٥)

وقد وجدت ابن النحوية يورد بعض الأبيات بروايات لم أقف عليها

عند غيره فيما رجعت إليه ، من ذلك قول ذى الرمة :

(٦) إذا هملت عيني لها قال صاحبي بنفسك هذا لوعة وغرام
فروايته في الديوان (٧) ، وفي المصادر التي رجعت إليها " بمثلك " .

(١) شرح ابن النحوية : ٦٠ .

(٢) شرح ابن النحوية : ١٢٤ .

(٣) ص : ١١٧ .

(٤) الاقتراح : ٧٠ .

(٥) الكشاف : ٢٢٠/١ ، وينظر : الاقتراح : ٧٠ ، الخزانة : ٧/١ .

(٦) شرح ابن النحوية : ١٣١ .

(٧) ص ١٥٩٢ .

ومن ذلك قول أبي جندب الهذلي :
 تَخَذْتُ غَرَاثِرَهُمْ دَلِيلًا (١)
 وفروا في الحجاز ليمجلوني
 فرواية البيت في ديوان الهذليين (٢) وفي المصادر التي رجعت إليها :
 " ليمجلوني " .

ومن ذلك أيضا :
 فَيَا رَبَّ مَوْلُودَ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ (٣)
 وذى ولد لم يلدَه أَبٌ — وان
 فرواية البيت في بعض المصادر التي رجعت إليها " ألا رب مولود " وفي
 بعضها الآخر " عجب لمولود " ، ولم أقف على رواية الشارح هذه إلا في
 شرح ابن جماعة (٤) .

وشاهد ابن النحوية الشعرية مألوفة كثر الاستشهاد بها في
 كتب النحو ، إلا عددا يسيرا قل دورانه في أمهات كتب النحو المطبوعة
 التي رجعت إليها وهي :

- | | | |
|-----|-----------------------------|------------------------------|
| (٥) | تطاول ليك بالاثمُـد | ونام الخلى ولم ترقـد |
| (٦) | ولما أن تحمّل آل ليلـى | سمعتُ بدينهم نَعَبَ الغرابـا |
| (٧) | ولم أمدح لا رضىه بشعرى | لئىما أن يكون أصاب مالا |
| (٨) | أفى الله أما بحدل وابن بحدل | فيحى وأما ابن الزبير فيقتل |
- ترى الناس شتى في المعيشة ذو غنى
 ومفتقر ما عاش في الناس دائـبُ
- | | | |
|------|-----------------------------|-------------------------------|
| (٩) | فأغناهما أرضاهما بنصيبـه | وكل له رزق من الله واجبـُ |
| (١٠) | أبنوكليب مثل آل مجاشع | أم هل أبوك مدعدا كعقال |
| (١١) | إذا كنت ربّا للقلوص فلا تدع | رفيقك يمشى خلفها غير راکب |
| (١٢) | فراق أخ لا يبرح الدهر ذكره | يُهيئنى ما عشت أو ينفد العمرُ |

(١) شرح ابن النحوية : ٣٩٣ .

(٢) ٩٠/٣ .

(٣) شرح ابن النحوية : ٤٣٢ .

(٤) ص ٤٥٠ .

(٥) شرح ابن النحوية : ٣٨ .

(٦) شرح ابن النحوية : ٦٠ .

(٧) شرح ابن النحوية : ٦٠ .

(٨) شرح ابن النحوية : ٦٣ .

(٩) شرح ابن النحوية : ٧٩ .

(١٠) شرح ابن النحوية : ١٦١ .

(١١) شرح ابن النحوية : ١٦٧ .

(١٢) شرح ابن النحوية : ٣٦٨ .

- | | | |
|-----|------------------------------|---------------------------|
| (١) | فلا يـرجو البنات ولا البنينا | فما تسلّم له أفراسُ قيس |
| (٢) | فقد يكون لك العلاء والظفر | إن لم يخـنك عدو في منازلة |
| (٣) | معلّل نفسى باختلاسة ناظر | عسير توقيك الهوى غير بارح |
| (٤) | وجلا ذا كآبة وعُـرام | قلّما يـبرح المطيع هـواه |
| (٥) | يهواك أمّن رضيته بالشباب | ليت شعري نعى أتهوين من |

-
- (١) شرح ابن النحوية : ٣٧٥ .
(٢) شرح ابن النحوية : ٣٧٨ .
(٣) شرح ابن النحوية : ٤٠٦ .
(٤) شرح ابن النحوية : ٤٠٧ .
(٥) شرح ابن النحوية : ٤٦٦ .

الفصل السادس

بين شرح الكافية لابن النحوية وشرحها لابن جماعة

ابن جماعة هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي
ابن جماعة بن صخر ، قاضي القضاة الإمام العالم بدر الدين أبو عبد الله
الكناني الحموي الشافعي .^(١)

وشرحه على كافية ابن الحاجب^(٢) شرح مختصر مفيد ، وبيّن
هذا الشرح وشرح ابن النحوية تشابه كبير ، تعدى الخطوط العامة
إلى كثير من التفاصيل والتعبيرات والشواهد ، مما يؤكّد تأثر أحدهما
بالآخر ، والطبعي أن يكون ابن النحوية هو المتأثر بابن جماعة ؛ لأن هذا
الآخر قد نص في شرحه على زمن تأليفه ، فقد جاء في آخر هذا الشرح :
" فرغ من تعليقه مقيد محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي
ابن جماعة بن حازم الكناني ، لطف الله به بالخزانة السعيدة
بالمدرسة العادلية بدمشق حرسهن الله عشية الخميس عشر ذي القعدة
سنة سبعين وستائة " .^(٣) وعمر ابن النحوية آنذاك بضع عشرة سنة ،
وبالإضافة إلى ذلك فإن جماعة قد نص أيضا في مقدمته على أنه استقى
مادة كتابه عن شيخه جمال الدين بن مالك^(٤) ، ويبقى بعد ذلك
احتمال أن يكون كل من ابن جماعة وابن النحوية قد اعتمدا على ابن مالك
قائما .

وقد أفدت من تشابه الشرحين في تحقيق النص وتقويم بعض
تصحيفاته وتحريفاته وأسقاطه ، ومع هذا التشابه الذي أشرت إليه فإن هناك
وجوها عديدة من الاختلاف بينهما أجملها في النقاط التالية :

١ - قدم ابن جماعة لشرحه مقدمة موجزة أوضح فيها أهمية
هذا الشرح ، وأنه قيّد ما به عن شيخه جمال الدين بن مالك ، في حين
جاء شرح ابن النحوية خلوا من مقدمة تدل على منهجه ومصادره .

(١) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ١٣٠ / ٢ ، فوات الوفيات :

٢٩٢ / ٣ - ٢٩٨ . طبقات الشافعية للسبكي ١٣٩ / ٩ - ١٤٦ .

(٢) صدر هذا الشرح بتحقيق الدكتور / محمد عبد النبي عبد المجيد ،

ونشر مطبعة دار البيان بمصر ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

(٣) شرح ابن جماعة : ٥١٨ .

(٤) شرح ابن جماعة : ٥٥ .

٢ - أشار ابن جماعة في شرحه إلى بعض شيوخه كابن مالك وابن رزين^(١) ، وسكت ابن النحوية فلم يشر إلى أحد من شيوخه .

٣ - تبدت في شرح ابن جماعة إشارات إلى ثقافته الموسوعية في علوم القراءات والحديث والفقه والأصول^(٢) .

فمن ذلك إشارته إلى الشاطبية بقوله : " وقد أخذ على الشاطبي رحمه الله تعالى قوله :

..... تبارك رحمانا
لأنه أراد الاسم المستعمل الغلبة لله تعالى " .^(٣)

ومن ذلك إشارته إلى مراجع بعض الأحاديث ، قال : " قلت :
وقد جاء في صحيح البخاري عن ورقة بن نوفل (يا ليتني فيها جذعا)^(٤) .

ومن ذلك قوله : " قلت : قد يستدل بهذا لمذهب الشافعي رضي الله عنه في مسح بعض الرأس " .^(٥)

٤ - أغفل ابن جماعة شرح بابي : اسم " إن " وأخواتها ، وحروف التنبيه ، في حين لم يشرح ابن النحوية الأبواب التالية : اسم " إن " وأخواتها ، وأسماء الأصوات ، والمثنى ، وجمع المؤنث السالم ، وحرف التوقع ، وحروف الشرط ، وحرف الردع ، وتأنيث الساكنة ، والتنوين ، ونون التوكيد .

٥ - قصر ابن جماعة شرحه على متن الكافية ، في حين تجاوز ابن النحوية هذا المتن إلى شرحه لابن الحاجب نفسه ، فأورد منه نصوصاً ذوات عدد شرحها وعلق عليها وحل مشكلها ، وقد أشرت إلى ذلك فسي هوامش التحقيق .

(١) هو محمد بن الحسين بن رزين بن موسى بن عيسى بن موسى العامري

الفقيه الشافعي ، شيخ الاسلام ، قاضي القضاة ، تقى الدين ، أبو عبد الله . ينظر : العبر : ٣٣١ / ٥ ، طبقات الشافعية للسيبكي :

٤٦ / ٨ ، طبقات ابن قاضي شهبه : ١٠٢ .

(٢) ينظر : معجم شيوخ الذهبي : ١٣٠ / ٢ ، طبقات المفسرين

لداودي : ٤٨ / ٢ .

(٣) شرح ابن جماعة : ٥٢ .

(٤) شرح ابن جماعة ٤٨٦ ، وينظر : صحيح البخاري ٢٥٦٢ ، كتاب

التعبير ، باب أول ما يبدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من

الوحي الروي الصالحة ، رقم : ٦٥٨١ .

(٥) شرح ابن جماعة : ٤٤٧ .

٦ - تبدو النزعة الجدلية المنطقية أغلب في شرح ابن النحوية، وقد تحدثت عن ذلك في الفصل الذي عقدته لمادة الكتاب ومنهجه. (١)

٧ - ابن النحوية أكثر بسطا للمسائل، وتغريعا للأحكام، فهو قد فصل في كثير من المواطن التي أجمل فيها ابن جماعة أو أهملها، وسأكتفي للدلالة على ذلك ببعض الأمثلة.

أ - في باب التنازع ساق ابن النحوية كثيرا من الاعتراضات التي أوردت على ابن الحاجب، وأجاب عنها، وكذلك أورد بعضا من شواهد البصريين في إعمال الثاني، وشواهد الكوفيين في إعمال الأول، وفصل القول فسي واحد من هذه الشواهد، في حين اكتفى ابن جماعة بإشارة المصنف إلى هذا الخلاف. (٢)

ب - وفي باب المنادى تطرق ابن النحوية إلى خلاف النحاة فسي ناصب المنادى، وضعف بعض ما قيل في ذلك، في حين لم يشر ابن جماعة إلى هذا الخلاف. (٣)

ج - أطال ابن النحوية الحديث في باب الحال ومثاله، وأكثر من الاستشهاد عليها، فتعرض لقول المصنف " بخلاف الظرف " وأورد الاحتمالات المرادة من هذه العبارة، كما تحدث عن العامل في مثل : هذا بُسرا أطيب منه رطباً، وعدد المواطن التي يعرض جمود الحال فيها، ولم يتعرض ابن جماعة لشيء من ذلك. (٤)

د - وفي باب المستثنى فصل ابن النحوية الخلاف في العامل فسي المستثنى المتصل والمنقطع وهو ما لم يتعرض له ابن جماعة. (٥)

هـ - وفي باب الضمائر تحدث ابن النحوية عن الفرق بين الضمير في " ضربا " و " ضربتا "، والضمير في " أنت " و " هو " و " إياي " وفروعها وهي موضوعات لم يتعرض لها ابن جماعة في شرحه. (٦)

(١) ينظر ص : ٢٥ فيما سبق .

(٢) شرح ابن النحوية : ٥٧، وشرح ابن جماعة : ٦٨ .

(٣) شرح ابن النحوية : ١٠٩، وشرح ابن جماعة : ١١٥ .

(٤) شرح ابن النحوية : ١٥٢، وشرح ابن جماعة : ١٥٥ .

(٥) شرح ابن النحوية : ١٧٣، وشرح ابن جماعة : ١٧١ .

(٦) شرح ابن النحوية : ٢٤١، وشرح ابن جماعة : ٢٣٢ .

و - وفي باب أسماء الإشارة تعرض ابن النحوية في شرحه لأقوال العلماء في أصل " ذا " واختلافهم فيه إذا شئ هل هو معرب أو مبني؟ وسكت عن هذا ابن جماعة. (١)

ز - وفي باب الفعل المضارع تحدث ابن النحوية عن الخلاف إذا دخلت عليه اللام ، هل يخلص للحال أو يبقى على الاشتراك ، وتحدث كذلك عن سبب إعراب الفعل المضارع ، في حين لم يتحدث ابن جماعة عن شيء من ذلك ، وقد فصل ابن النحوية الخلاف في العامل الرفع فسي الفعل المضارع في حين أجمله ابن جماعة. (٢)

على أنه ينبغي أن أنصف ابن جماعة في بعض الأبواب التي فصل فيها ما أجمله ابن النحوية أو لم يتطرق إليه ، فعلى سبيل المثال :

أ - تعرض ابن جماعة في باب التمييز لتقديره على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ولم يشر إلى ذلك ابن النحوية. (٣)

ب - أشار ابن جماعة إلى التوكيد اللفظي والمعنوي وسكت عن ذلك ابن النحوية. (٤)

ج - وفي باب عطف البيان أشار ابن جماعة إلى الفرق بينه وبين البدل ، ولم يتعرض لذلك ابن النحوية. (٥)

د - بسط ابن جماعة الحديث في باب فعل الأمر في حين أوجز ابن النحوية. (٦)

وعلى العموم فشرح ابن النحوية أكثر تفصيلاً وتفرعاً للمسائل والقواعد النحوية من شرح ابن جماعة.

-
- (١) شرح ابن النحوية : ٢٥٧ ، وشرح ابن جماعة : ٢٥٢ .
(٢) شرح ابن النحوية : ٣٤٢ ، وشرح ابن جماعة : ٣٥٧ .
(٣) شرح ابن النحوية : ١٧٠ ، وشرح ابن جماعة : ١٦٤ .
(٤) شرح ابن النحوية : ٢٣١ ، وشرح ابن جماعة : ٢١٩ .
(٥) شرح ابن النحوية : ٢٣٩ ، وشرح ابن جماعة : ٢٢٨ .
(٦) شرح ابن النحوية : ٣٨٣ ، وشرح ابن جماعة : ٣٩٣ .

الفصل السابع

علی فی التحقيق

تحقیق نسبة الكتاب :

لم تشر المصادر المتقدمة التي رجعت إليها في ترجمة ابن النحوية أن له شرحا على كافية ابن الحاجب ، وهو أمر لا يطعن على أي حال في نسبة هذا الشرح إليه ، فقد جاء في أول المخطوط : " قال الشيخ الإمام بدر الدين محمد الحموي ، المعروف بابن النحوية " وهو يخط مطابق تماما لخط الأصل ، وهذه النسخة من كتب محمد^(١) بن أحمد بن علي بن سليمان المعري التنوخي الحلبي الشافعي شمس الدين ، أبي عبد الله ، وهو أديب خطيب ناظم ، له مشاركات في علم العربية ، مما يعضد قيمة نسخة كتابنا هذه ، وقد كتبها سنة ست وخمسين وسبعمائة ، وهو تاريخ قريب من تاريخ وفاة مؤلفها .

وقد ذكر خير الدين الزركلي - رحمه الله - شرح الكافية لابن النحوية ، معتمدا في ذلك على النسخة التي اعتمدها في التحقيق .

منهج التحقيق :

١ - حاولت ما وسعني الجهد إخراج النص سليما برأ من التصحيف والتحريف والسقط ، ولم أتدخل فيه بزيادة أو نقص أو تعديل ما لم تدع الحاجة إلى ذلك معتمدا على الكتب التي نقل عنها المؤلف ، ومنبها على التدخل في حواشي التحقيق .

٢ - بما أن الشارح يعلق على مواضع بعينها من الكافية وشرحها لابن الحاجب ، فقد وضعت نص الكافية أو الشرح بين قوسين هكذا : () وأحلت على موضعه من الكافية أو شرحها معتمدا نص الكافية الذي حققه الدكتور طارق نجم عبدالله ، وشرح ابن الحاجب المطبوع في استانبول بتركيا سنة ١٣١١ هـ .

(١) ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه : ٥١ / ٤ ، الضوء
اللامع للسخاوي : ١٢ / ٧ ، شذرات الذهب : ٣٤ / ٧ ، كشف
الظنون : ٤١٣ ، ٤١٩ ، إيضاح المكنون : ٤٥٨ / ١ ، ٧٤ / ٢ ،
هدية العارفين : ١٧٦ / ٢ .

- ٣ - رسمت النص بالرسم الإملائي الحديث إلا آيات الكتاب العزيز فقد رسمتها كما وردت بالمصحف العثماني .
- ٤ - ضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ضبط مع العناية بضبط الأحاديث والآثار والأقوال والأشعار ، أما الآيات الكريمة فقد ضبطتها ضبطاً كاملاً .
- ٥ - شرحت ما يحتاج إلى شرح من المفردات اللغوية معتمداً في ذلك على كتب اللغة ، والمعاجم .
- ٦ - عسّنت لأبواب الكتاب التي لم يعنون لها الشارح ، ووضعت العنوانات بين معقوفين هكذا [] .
- ٧ - دللت على مواضع الآيات في المصحف الشريف ، وخرّجت القراءات من كتب القراءات ، والأحاديث من كتب الصحاح والسنن ، والأمثال والأقوال من كتب الأمثال واللغة ، والشعر من دواوين الشعراء والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب .
- ٨ - وثّقت الآراء والنقول النحوية من كتب أصحابها إن وجدت ، وإلا فمن أمهات كتب النحو .
- ٩ - لم أترجم إلا لعدد قليل من الأعلام الواردة في الكتاب ، رأيت الحاجة تدعو إلى التعريف بهم ، مشيراً إلى بعض مراجع الترجمة .
- ١٠ - أتبعته النص المحقق بفهارس تفصيلية ، وفق المنهج الذي ارتضاه شيوخ هذه الصنعة .

وصف النسخة :

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة وحيدة لا أعلم لها ثانية ، وهذه النسخة محفوظة بمكتبة " شستريتي " ، برقم : (٥٢١١) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم : (١٨٣ نحو) وتقع في مائة وثلاثين ورقة ، وعدد الأسطر في كل صفحة خمسة عشر سطراً ، ومعدل كلمات السطرانثنا عشرة كلمة .

وهي بخط نسخي قديم ، كتبها محمد بن أحمد بن علي بن سليمان المعري (١) سنة ست وخمسين وسبعمئة ، وفي هوامش بعض صفحاتها ما يفيد أنها مقابلة ومصححة ، وفيها بعض التحريفات والأسقاط التي منشؤها انتقال النظر بين الكلمات المتشابهة ، أو السهو عن بعض الكلمات . وفي موضع واحد منها سقط واضطراب لا يلتئم معه السياق .

وقد تفضل الدكتور محمد بن خالد الغاضل فأشرف على تصوير هذه النسخة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قبل إتمام إجراءات تسجيل الموضوع في جامعة أم القرى فوفر بذلك كثيرا من جهدى ووقتي جزاء الله خيرا وأجزل له حسن الثواب .

(١) تقدم التعريف به ص : ٥٥

الحسين بن علي

والله اعلم بالصواب

الحسين بن علي
الحسين بن علي
الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي
الحسين بن علي
الحسين بن علي

الحسين بن علي
الحسين بن علي
الحسين بن علي

الحسين بن علي
الحسين بن علي
الحسين بن علي

اخذ الجواب واكتمس بالعلمين اكلهم الله الذي هو لنا الخلد وان كان
 لنفسي كذا ان هذا الله صلى الله عليه وسلم على محمد وآله وصحبه وسلم
 الى يوم الدين وكان الدفاع من يدعي بل ان الله
 المبين ان ذلك الله المستشهد هو صاحب الحق
 هوست وعين كج بالحق اضعف
 فداد الله محمد احمد على ستمائة الف
 الذي في عظم الله له ولوالديه وللمن
 دعائه بالقدوس والى السلامين
 باب العالمين امين

(الصفحة الأخيرة من المخطوط)

وانقله لا اذ اخله عليها فيه الا شفعها من غرض لا بد منها واد
العضد والتمني والفوق بين التخصيصية المحفظة التي لا يثبت
ومنى لا اذ اخله عليها كمنع الا شفعها من انها مفترقان ومضى
فمنع كمنع فله سميت بهذا الحرب ولو سميت بمكانت ولا ملزوم
تفسير الفعل المدبر بعد خروجي التخصيص بخلاف حروف الكسرة
فبقا المنع ضرب فترما هكلا زيدا ولا يحسن ان يركبوا وتقتصر
اخرى رحمه الله تعالى من حرف المصدر بكي في مثل حيث لم يكن
اي لا كذا كمنع ويلو في مثل قوله تعالى وودوا الله فمن فاضل
اي اذ كان ذلك بعضهم انهم رابعه استامرا الاول
انهم استشهدوا ان كان ان يكون بمعنى قد كونه تعالى صلى على الانبياء
حين خرج اليهم الثالث ان يكون بمعنى ان كونه لا يتصل كونه كونه
وتعالى والنجي وان استشهد الى قوله عز وجل صلى الله عليه وسلم لذي الجبر
الربيع ان يكون بمعنى كونه تعالى هل يثرون الا السكون
اذا دخلت الحرف على خروجنا العطف لانت كحاطته على جملته بل
الذي ذكره اجازة كونه اخله على متبدا بعد ان لم يما بين ما يثبت
اخر

(الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط)

القسم الثاني :

النص المحقق

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

- ١ -

قال الشيخ^(١)، الإمام، العلامة، بدر الدين محمد الحموي
المعروف بابن النحويّة، تفمده^(٢) الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته
مع ذريته وعترته :

[الكلمة والكلام]

[الكلمة]

قال ابن الحاجب : (الكلمة : لفظٌ وضعُ لمعنى مفرد^(٣)) .
حقّه أن يقول : الكلمة اصطلاحاً ؛ لأنها تطلق لغة على
الكلام^(٤) ، كقوله تعالى : * كَلِمَةً سَوَاءً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ *^(٥) الآية . وقوله
- عليه السلام - : " خيرُ كلمةٍ قالتها العربُ كلمةٌ لبيد :
* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *^(٦) " .^(٧)

(١) قال الشيخ " مطموسة في الأصل .

(٢) " تفمده " مطموسة في الأصل .

(٣) الكافية : ٥٩ .

(٤) ينظر في إطلاق الكلمة على الكلام : شرح التسهيل لابن مالك :

٤/١ ، الهمع : ٤/١ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية : ٦٤ .

(٦) ديوانه : ٢٥٦ ، وتسامه :

* وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ *

وينظر: لمع ابن جني : ١٢٦ ، أسرار العربية : ٢١١ ، شرح

المفصل : ٧٨/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٢٢ ، البحر

المحيط : ٤٤٧/٢ ، المغني : ١٧٩ ، ٢٥٩ ، الخزائن : ٢/٢٥٥ .

(٧) رواء بلفظ مختلف الإمام البخاري في صحيحه : ١٣٩٥ ، كتاب :

فضائل الصحابة ، باب : أيام الجاهلية ، رقم : ٣٦٢٨ .

===

وقال : (لفظ) ، ولم يقل : لفظة ؛ ليدخل فيه النطق بالحرف الواحد فصاعدا ؛ لأنه جنس ، ولو قال : لفظة ، لم يتناول إلا الحرف الواحد ؛ لأن التاء فيه فارقة بين الجنس والواحد منه (١) ، أولاته من المصدر القائم مقام المفعول ؛ لأن معناه : ملفوظ ، كقولهم : (٢) " ثوب نسج اليمن " ، ودرهم ضرب الأمير " ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التانيث .

قالوا : من الواجب أن يقول : لفظة ؛ لأنه يلزم تانيث الخبر عند تانيث المبتدأ .

وليس ذلك من الواجب هنا ؛ لأن الخبر هنا مصدر ، وأنه يتناول المذكور والمؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد (٣) .

قالوا : الجمع بين الألف واللام وبين التاء في قوله : (الكلمة) يوءى إلى محال ، وهو أن الألف واللام للجنس ، باعتبارها يكون لفظ الكلمة واقعا على كثيرين ، والتاء للواحدة / ، وباعتبارها يكون غير واقع على كثيرين ؛ فالجمع بينهما جمع بين النقيضين . وجوابه : لا نسلم أن اللام للجنس ، بل لمعهود ذهنى . سلمناه ، لكنها معرفة لماهية الجنس ، وأنها حقيقة واحدة ، كما تقول

==== وفي غيره من المواضع . وكذا رواه الإمام مسلم في صحيحه : ١٧٦٨ -

١٧٦٩ ، كتاب الشعر ، أرقام : ٢-٦ .

ورواه بلفظ قريب من هذا الإمام أحمد في مسنده : ٤٨٠ / ٢ من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(١) ينظر : الكتاب : ٥٨٢ / ٣ .

(٢) الكتاب : ٤٣ / ٤ .

(٣) شرح الرضى على الكافية : ٢٤ / ١ .

في تعريف الجنس : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، تريد : أن ماهية هذا الجنس خيرٌ من ماهية هذا الجنس ، وإن صَلَحَتْ للوقوع على مُتَعَدِّدٍ . (١)

قوله : (لفظ) احترازٌ من الإشارات والعقود والنصب ؛ إذ هي موضوعة لمعانٍ مفردةٍ ليست بكلمات ، لأنها ليست بألفاظ .

وأورد عليه : أنه إنما يُحْتَرَزُ عن الأشياء بالفصول لا بالأجناس .

وأجيب (٣) : بأننا لا نُسلم أنه لا يُحْتَرَزُ بالأجناس مطلقاً ، وإنما

يكون ذلك إذا كان الجنس أعمَّ من الفصل مطلقاً ، فإذا (٤) كان أعمَّ

من وجه دون وجه جاز الاحترازُ به ، وهذا كما يُقال في حدِّ الإنسان :

إنَّ حيواناً ناطقاً ، فقولهم : حيوان ، احترازٌ عن الملك ، وقولهم : ناطق ،

احترازٌ عن باقي الحيوانات .

قالوا : لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله : (مفرد) ، لأن دلالة

المركَّب عقليةٌ ، فتخرج بقوله : (وُضِعَ لمعنى) ، بيان أنها عقليةٌ

هو : أن كلَّ من عرف " زيداً " و " قائماً " عرف أن أحدهما مسندٌ إلى

الآخر ، وأنه لم يَعْرِفْ من الوضع سوى المفردات .

وجوابه (٥) : لا نُسلم أن دلالة المركبات على معانيها ليست

وضعيةً ، وما أبدؤهُ من المثال عُرِفَ بالعقل موافقةً للوضع ، ثم السدى

يدل على أنها وضعيةٌ ، أنها تختلف باختلاف اللغات ، فالمضاف مُقَدَّمٌ

على المضاف إليه في بعض اللغات ، وموَّخِرٌ عنه في بعضها ، ولو كانت

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) في حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١٥/١ (والدوال هي : الكتابة ،

والإشارة ، والعقد بالأصابع الدالة على أعداد مخصوصة ، والنصب ، كعرف وهي العلامات المنصوبة كالمحراب للقبلة جمع نصبه كعقد ، أما النصب بضمين

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٣/١ .

(٤) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/١ .

عقلية لم / تكن كذلك ، لا يُقال : يجوز أن تكون عقلية ، وتختلف ٢/ب
في اللغات ، لأننا نقول : لو كانت عقلية لفهم المعنى واحدا سواء
تقدم المضاف على المضاف إليه ، أو تأخر عنه .

قالوا : لا يكون قوله : (مفرد) صفة لمعنى ، لأن " ضَرَبَ " كلمة ، وهي لمعنيين : الحدث والزمان ، و " مَرَّ " للحلو والحامض ، و " أَضْطَبَّ " للأيمن والأيسر ، و " خَرَصَ " (١) للجائع البارد .
وهذا ليس بشيء ، لأنه [لا] (٢) يريد بالمفرد : ما ليس بمتعدد ، وإنما يريد بالمعنى المفرد : ما ليس مركبا التركيب الإسنادي ، وقولهم : " ضَرَبَ " لمعنيين ، منوع وإنما هو لمعنى واحد اقترن بالزمان . وأما باقى الأوصاف المذكورة فيجوز أن يكون قد تركب من الوصفين معنى مفرد ، وأطلق عليه اللفظ باعتبار ذلك المعنى المفرد ، فلا يكون لمعنيين .

قالوا : قوله : (الكلمة : لفظ) يخرج عن الحد الضائر المستترة في الأفعال ، وهي كلمات مع أنها ليست بألفاظ .
وجوابه : أن المراد من اللفظ : ما كان ملفوظا به ، لفظا أو حكما ، وهذه الضائـرُ ، وإن لم يكن ملفوظا بها لفظا ، فهي ملفوظ بها حكما . (٣)

(١) في الأصل : "جوص" ، والصحيح ما أثبت ، ففي اللسان (خرص) :

الخرص : جوع مع برد ... ولا يقال للجوع بلا برد : خرص .

(٢) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٣) في الأصل : "به" ، والمناسب ما ذكرتُ بدليل ما بعده .

قالوا : يَنْتَقِضُ بالحركة الإعرابية ، إذ هي لفظٌ وضع لمعنى مفردٍ وليست بكلمة ؛ لأنّها لو كانت كلمة لكانت إما اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وليست واحداً منها .

والجواب : لا نُسَلِّمُ أنّها لفظ ؛ إذ المراد باللفظ في الاصطلاح : ما كان صوتاً معتمداً به على ما يقطعه من مخارج الحروف ؛ ولهذا / أ/٣ يقال في تعريفه : الصوت المعتمد على المقطع (١) ؛ فقد خرجت الحركات الإعرابية بقوله : (لفظ) .

[أقسام الكلمة]

قال : (وهي : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) . (٢)

الواو في قوله : (وهي : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) يجوز أن تكون بمعنى "أو" (٣) ، كما جاءت "أو" بمعناها في قوله :

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتهم
ما بين ملجَمٍ مُهره أو سافِعٍ (٤)
ويجوز أن يقصد جنس الكلمة ، فتكون على أصلها .

(١) ينظر : سر الصناعة : ٦/١ .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) إذا لوجعلت على أصلها لا بُدَّ إلى كون الكلمة اسماً وفعللاً وحرفاً في وقت واحد ،

وفي شرح الرضى على الكافية : ٢٨/١ (بخلاف "أو" ؛ فإنّها في الأصل لحصول أحد الشئين ، فلو قال : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ؛ لكان المعنى : الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين) .

(٤) البيت لحَمِيد بن ثور الهلالي الصحابي - رضي الله عنه - ديوانه : ١١١ والرواية فيه "من بين" . وينسب إلى عمرو بن معد يكرب وهو في ملحقات شمرة : ١٩٤ .

وقوله : (والأولُ إما أن يقتنَ ...) (١)
 حقه أن يقول : وضعا ؛ لأن مدلولي الاسم والفعل واللفظ
 بهما مقتنٌ بأحد الأُزمنة الثلاثة لا محالة ، لكن دلالة الفعل على الاقتران
 وضعيةٌ ، ودلالة الاسم على الزمان التزاميةٌ كدلالتهما على (٢) المكان ؛
 إذ لا بدَّ لهما منه .

[الكلام]

قال : (الكلامُ : ما تضمن كلمتين بالإِسناد) (٣)
 قالوا : حقه أن يقول : الكلامُ اصطلاحاً ؛ لأن الكلامَ قد يكونُ
 للكلمة الواحدة ؛ لأن سيبويه قال (٤) في قولهم : "من أنت زيدا" : يجوز
 رفعه ، فيقال : من أنت زيدٌ ، ومعناه : من أنت كلامُك زيدٌ ، و"زيد"
 وحده ليس بكلام .

==== وينظر : الصحاح واللسان : (سفع) ، شرح الكافية
 الشافية : ١٢٢٢ ، البحر المحيط : ٤٩١/٨ ، المغنى :
 ٩٠ ، المقاصد النحوية : ١٤٦/٤ ، شرح التصريح :
 ١٤٦/٢ ، شرح الأشموني : ١٠٧/٣ ، شرح أبيات
 المغنى : ٥١/٢ .

وسفعٌ : أخذ بناصية الفرس ، والصريخ : المستغيث ،
 وهو الناصر أيضا .

وجاء في هامش الأصل بعد هذا الشاهد :
 وكقوله :

- (٥) جاء الخلافة أو كانت له قدراً
 وحينئذ تكون الأقسام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) أنواعاً للجنس الكلمة .
 الكافية : ٥٩ . (١)
 في الأصل : "كدلالة المكان" ، والتصويب من : شرح ابن جماعة : ١١ . (٢)
 الكافية : ٥٩ . (٣)
 الكتاب : ٢٩٢/١ ، ٣٢١ . (٤)

وهذا ليس بشيء ، لأن الخبر بـ " زيد " عن المصدر المحذوف مفرد ، والخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى ، فلا بد من تقدير مضاف محذوف ، وتقديره : من أنت كلامك كلام زيد ، أو ذكرك ذكر زيد ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه ، وعلى هذا التقدير لا يكون " زيد " كلاما لا لفظة ولا / اصطلاحا .

ب / ٣

قوله : (ولا يتأتى) ^(١) أى : الإسناد ، ولو أريد الكلام لما اتجه الحصر في كون الكلام يكون من اسمين فقط أو من اسم وفعل ؛ لأنه قد يكون من أكثر منهما .

ولقائل أن يقول : إن الحصر غير متجه سواء رجع الضمير من قوله : (يتأتى) إلى الكلام أو إلى الإسناد ؛ لأن نحو : زيد أبوه قائم ، تأتى الكلام فيه في أكثر من اسمين ، وكذلك لفظ الإسناد أيضا ؛ لأن مجموع : أبوه قائم ، مسند إلى زيد ، فقد تأتى الإسناد بين ركنين أحدهما اسمان .

ويمكن أن يعتذر عنه بأن يقال : إنه لم يقصد بالحصر العدة التي هي ركنا الإسناد ، وإنما قصد التوفية سواء أريد الكلام أو الإسناد ؛ وعلى هذا يجوز أن يرجع الضمير إلى كل واحد منهما .

اعترض على كون الكلام لا يحصل من اسم وحرف بمثل : يا زيد ؛ فإنه كلام مع كونه مركبا من اسم وحرف ؛ لكونه متضمنا كلمتين بالإسناد .

وأجيب : أما على مذهب من يقول : إن هذه الحروف أسماءُ
أفعالٍ ^(١) مستدلاً بأنها يفهم منها معاني الأفعال ، كما يفهم من
نحو : " صَه " و " مَه " فالنقض غير وارد ؛ لأنه حينئذ مركبٌ من
اسمين .

وأما عند من يقول : إنها حروف نائيةٌ مناب الفعل ^(٢) ؛ فلا نه
بالحقيقة مركبٌ من اسم وفعل .

^(٣) واعترض عليه : بأنه لو كان الأصل : أنادى زيدا ، لتطرق [إليه]
الصدق والكذب ، وباب : " أنادى زيدا " إخبارٌ عن النداء ، والإخبارُ ^{أ/٤}
عن النداء غير النداء ^(٤) ، وأن " أنادى زيدا " غير مختص بالمنادى ،
و " يا زيد " مختصٌ به ، وأن " يا زيد " مخصوص بالحال ، و " أنادى
زيدا " ليس كذلك .

وأجيب من وجهين :
أحدهما : أن حذف الفعل وجعل هذه الحروف نائيةً عنه
إنما هو لهذا الغرض ، وهو النقل من الإخبار إلى الإنشاء . ^(٥)

-
- (١) هذا مذهب الفارسي . ينظر المسائل العسكرية : ١١١ ،
ونقل عن الكوفيين . الجنى الداني : ٣٥٥ .
- (٢) هذا مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ٢٩١/١ ، المقتضب
٢٠٢/٤ ، لمع ابن جنى ١٦٩ ، شرح الفصل : ١٢٧/١ ،
٧/٨ ، التسهيل : ١٢٩ ، شرح الرضي على الكافية :
٣٤/١ ، شرح الأشموني : ٢٤/١ .
- (٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .
- (٤) هذا اعتراض ابن الطراوة . ينظر : المغنى : ٤٨٨ .
- (٥) المسائل العسكرية : ١١٠ ، الخصائص : ١٨٦/١ .

الثاني : أن الفعل المحذوف الذي نابت الحروف منابه للإنشاء لا للإخبار ، وإن كان لفظه لفظ الخبر ، كما كان : "بعث" ، "وطلّقت" (١) ،

[حدّ الحرف وتفسيره]

وكذلك اختلف في تفسير قولهم : الحرف يدل على معنى فسي غيره ، على أربعة أوجه :

الأول : قول أبي سعيد السيرافي (٢) ، وهو : أن معنى ذلك : أن تصور معنى الحرف متوقف على خارج عنه ، ألا ترى أنه إذا قيل : ما معنى "من" ، فقول : التبعيض ، مثلا ، وجدت تصوّر معناه متوقفا على الغير ، لأنه لا يمكن تصوّر التبعيض إلا بعد تصور الجزء والكل . وهذا ينتقض بالأمور النسبية والإضافية كالقرب ، والبعد ، والغير ، والمثل ، ونحوها .

الثاني : أن المراد من ذلك أنك إذا قلت : "من" ، مثلا ، لم يدّر أهي مبعضة أم مبينة أو غيرهما ، فإذا ذكرت مجرورها تبين معناها . (٣)

وهذا ضعيف ، لأنه يدل على أنها مشتركة والاشتراك لا يقتضى كون معنى الكلمة في غيرها ، وإلا لكنت الأسماء المشتركة معناها في غيرها ، فتكون حروفا ، ولا يتم أيضا في الحروف غير المشتركة ، مثل : حروف الاستفهام والنفي وغير ذلك .

(١) في المغنى : ٤٨٨ (وقول ابن الطراوة : النداء إنشاء ، و " ادعو "

خبر ، سهومنه ، بل " ادعو " المقدّر إنشاء كبعت وأقسمت) .

(٢) شرح السيرافي (مطبوع) : ٥٢ / ١ .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية : ٣١٨ / ٢ .

الثالث : أن المراد من ذلك / أنه إذا قيل : زيد قائم ، ب / ٤
ثم قيل : هل زيد قائم ؟ فـ " هل " قد دل على معنى في : " زيد "
قائم " ، وهو غيره ، فقد دل الحرف على معنى في غيره (١) . وهذا ينتقض
بأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والأفعال الدالة على معنى النفس ،
مثل : " ليس " .

الرابع : أن المراد من قولهم : الحرف يدل على معنى في
غيره ، أنه يدل على معنى باعتبار غيره ، أى له متعلق لا بد من ذكره
في الاستعمال بخلاف الاسم والفعل ، فإذا قلت : سرت من البصرة
كان معناه : ابتداء سيري من البصرة ، فيجب ذكر متعلق معناه وهو :
البصرة ، ولو صرحت بالاسم الذى هذا معناه وهو : الابتداء لم يجب
ذكر المتعلق ، فتقول : الابتداء خير من الانتهاء ، ويكون مفيداً (٢) .

وهذا ينتقض بالأسماء الموصولة ، والأفعال الناقصة .

وقد أجيب بمنع كونها دالة على معنى في غيرها بالتفسير المذكور ،
بل ذلك لغرض آخر وهو : تسميها في الجزئية ، وإلا فهي دالة على
معنى في غيرها ، ومن ثم كان الجميع صفات (٤) ، وفيه نظر .

انقسام الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف انقسام الجنس إلى
أنواعه ، ولا يجوز ذلك ها هنا لا مور :

الإيضاح في علل النحو : ٥٤ ،

(١) ينظر ب/ الصاحبى : ٩٥ ، التبصرة : ٧٤ ، البسيط : ١٧٠ .

(٢) ينظر النقض في : إصلاح الخلل : ٢٧ ، ورده في : شرح

المفصل : ٨ / ٢-٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢ .

(٤) كذا في الأصل ، ولم أتبين مراده فلعل العبارة : للجميع

صلات .

الأول : أن امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيدٍ عديمي^(١)

وهو : عدم دلالة على معنى في نفسه . وامتياز الاسم عن الفعل^(٢)

بقيد عديمي أيضا وهو : عدم اقترانه بالزمان المعين ، وإذا كان

كذلك لم تكن الكلمة جنسا لها ؛ لامتناع تقوم^(٣) / الأنواع بالفصول

العدمية .

وجوابه : أن امتياز الحرف عن أخويه ، وامتياز الاسم عن

الفعل ليس بأعدام مطلقة بل بأعدام خاصة ، والعدم المخصوص يصلح

أن يكون مميزا ، فيصلح أن يكون فصلا . سلّمنا كون عدم المخصوص

لا يصلح أن يكون فصلا ، لكن لم لا يجوز أن يكون كل واحد من الحرف

والاسم مركبا من جنس وفصل وجوديين ، فرض لا أحدهما أمرٌ عديمي ، ويكون

ذلك الفصل الوجودي ، الذي هو مفروض الأمر العديمي ، هو^(٤) المميز ؟

الثاني : أنها لو كانت جنسا لها لزم أحد أمرين : وهو

إما كون الشيء جنسا لنفسه ، وإما إثبات قسم رابع ؛ لأن المميز في كل

واحد منها^(٥) إما أن يكون كلمة أو لا يكون ، فإن كان كلمة ، وهو

فرد من أفرادها ، كانت الكلمة جنسا لها ، فتكون الكلمة جنسا للكلمة ،

فيلزم كون الشيء جنسا لنفسه ، وإن لم يكن كلمة لم تكن أحدها ؛

لأنها لو كانت أحدها لكانت كلمة ؛ إذ الكلمة صادقة على كل واحد

منها ، فتكون غيرها ، ويلزم منه قسم رابع .

(١) في الأصل : "بقيد عديمي أيضا" أيضا " هنا مقحمة لا معنى

لها ، وستأتي في موضعها .

(٢) في الأصل : " وامتياز الفعل عن الاسم " .

(٣) في الأصل : "تقدم" .

(٤) في الأصل : "وهو" .

(٥) في الأصل : "منهما" .

وجوابه : لا نسلم أن المميز إذا كان كلمةً يلزم كون الشيء جنساً لنفسه ، وإنما يلزم ذلك أن لو كان المميز إذا لم يكن كلمةً يلزم إثبات قسم رابع للكلمة بل يلزم إثبات شيء آخر غير هذه الثلاثة ولا نسلم استحالة ، وإنما يكون محالاً أن لو كان قسماً من (١) أقسام الكلمة . /

ب/٥

الثالث : أنها لو كانت جنساً لزم كونها أخص من الاسم وأعم منه ؛ وذلك لأن الكلمة اسمٌ يصدق عليها حدُّ الاسم ودخولُ علاماتِه فيها ، فتكون أخص من مطلق الاسم لكونها فرداً من أفرادِه ، فإذا كانت جنساً للثلاثة كانت أعم من الاسم ، فيلزم أن تكون أخص من الاسم وأعم منه وهو محال ؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين ؛ إذ الكلمة من حيث إنها أخص من الاسم ، لا يجوز صدقها بدونه ، ومن حيث إنها أعم منه ، يجوز صدقها دونه .

وجوابه : لا نسلم استحالة كون الكلمة أخص من الاسم وأعم منه ، وإنما يستحيل أن لو كان ذلك من جهة واحدة ، وليس كذلك ؛ إذ للكلمة اعتباران :

أحدهما : كونها دالة على معنى [في] (٢) نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

والثاني : كونها (لفظ وضع لمعنى مفرد) ؛ فهي بالاعتبار الأول أخص منه ، وبالاعتبار الثاني أعم منه .

(١) عبارة : (أن لو كان قسماً من) غير واضحة في الأصل ،

بسبب آثار الرطوبة .

(٢) تنمة يلتئم بها الكلام .

الرابع : أنها لو كانت جنسا لها لزم صدق بعض هذه الأنواع على بعض ؛ لأن الكلمة إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، فإن كانت اسما كان الاسم حينئذ صادقا على الكلمة ، وهي صادقة على الفعل والحرف ؛ فلا سم صادقا على الفعل والحرف ؛ لأن الصادق على الصادق على الشيء صادقا على ذلك الشيء [. . .] (١) فإن الجنس مثلا صادق على الحيوان والحيوان / صادق على الإنسان مع أن الجنس ليس بصادق أ/٦ على الإنسان . نعم يلزم ذلك لو كان الصدق كليا ، وظاهر أن صدق الاسم على الكلمة ليس بكلي ، وحينئذ لا يلزم صدق الاسم على الفعل والحرف .

اختلف في دلالة المضارع على الزمانين ، فقليل : بالاشتراك (٢) وقيل : دلالة على أحد المفهومين ، وهو الحاضر ، أقوى (٣) ؛ فهو بالنسبة إليه ظاهر ، وبالنسبة إلى المستقبل مؤول ، وعلى هذا يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال . وقال بعضهم (٤) : عكس هذا وهو :

(١) يبدو أن هنا سقطا ناشئا عن سبق نظري القراءة ، ويمكن أن يملأ بمثل هذه العبارة : (والجواب : لا نسلم أن الصادق على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء) .

(٢) القول بالاشتراك هو مذهب سيبويه والجمهور ، الكتاب ١/١٢ ، المقتضب : ٢/٢ ، الأصول : ٣٩/١ ، شرح المفصل : ٦/٧ ، الهمع : ١٣/١ .

(٣) قال ابن جنى في اللمع ٦٩ : (والحاضر : ما قرن به الحاضر من الأزمنة ، نحو قولك : هو يقرأ الآن ، وهو يصلي الساعة . وهذا اللفظ قد يصلح أيضا للمستقبل ، إلا أن الحال أولى به من الاستقبال) .

(٤) هو ابن طاهر (أبو بكر محمد بن أحمد الأشبيلي (- ٥٨٠ هـ) ، الهمع : ١٨/١ .

أن يكون مجازاً في الحال حقيقةً في الاستقبال ، وهو ضعيف . والصحيح الأول .

حاشية : قوله : (الكلام ما تضمن كلمتين) . (١)

وإنما قال : (تضمن) ولم يقل : تركب ؛ ليشمل ما كان من كلمتين ملفوظ بهما ، نحو : قام زيد ، وما كان من كلمتين ملفوظ بإحدهما (٢) نحو : قم ، وانهب .

وليس المراد من قوله : (تضمن كلمتين) أنه إنما يحصل من كلمتين فقط ، بل المراد : أن أقل ما يحصل منه الكلام كلمتان .

وأورد : لو تركب الكلام من أكثر من كلمتين لزم من انتفاء واحد منها انتفاء الكلام ؛ ضرورة استلزام انتفاء الجزء انتفاء المجموع المركب ، لكنه لا يلزم ؛ لتحقيقه بدونه ، نحو : قام زيد .

وأجيب : إن كان المراد فرداً من أفراد الكلام / فسلم ب / ٦

لزوم انتفاء الكلام من انتفاء واحد منها ؛ لتحقيق انتفاء ذلك الفرد بانتفاء جزء من أجزائه ، وإن كان المراد حقيقة مطلق الكلام فممنوع ؛ لأن الجزء الثالث ليس جزءاً من مطلق الكلام ، بل إنه جزء فرد من أفراد .

وأورد : هذا التعريف للكلام يقتضى ألا يكون ما تركب من كلمة (٣) فقط كلاماً ؛ لكونه غير متضمن للكلمتين ؛ لأن الشيء إنما يدل

(١) الكافية : ٥٩ .

(٢) في الأصل : « بأحديهما » ، وما أشبهه أنسب للمقام .

(٣) في الأصل : « كلمتين » ، ولعل المراد ما تركب من كلمة كالسلام

المركب من " قام " وفاعلها المستتر فيها .

على الشيء بالتضمن إذا كان داخلا ، كدلالة الإنسان على الحيوان وعده ،
أو الناطق وحده .

وأجيب : بأن المراد من تضمن الكلام للكلمتين : فهم الكلمتين
منه ، لا التضمن الاصطلاحي ، وبأن المراد من تضمن الكلمتين تضمن كل
واحدة منهما ، أى : أنه يتضمن هذه ويتضمن هذه ، لا أنه يتضمنهما
دفعاً ، وبأن التضمن يُعتبر فيه الجزء الصورى كما يعتبر الجزء المادى ،
فالكلمتان على هذا داخلتان .

[حد الاسم]

حاشية على قوله : (الاسم : ما دل على معنى في نفسه . .) (١)

الضمير في قوله : (في نفسه) ، إن رجع إلى الدال ، وهو
الاسم ، لزم تعريف الشيء بنفسه ؛ إن يصير التقدير : الاسم ما دل على
معنى في الاسم ، وهو تعريف الاسم بالاسم . وإن رجع إلى المدلول
عليه ، وهو المعنى (٢) ، لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه ؛ إن يصير التقدير :

الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى ، فيكون المعنى ظرفاً للمعنى . / ٧ أ

وأجيب : بأنه كلام موضوع موضع غيره أى مستقل بالمفهومية ؛
فلا يعتبر حقيقة .

وقد نُقِصَ هذا التعريف بالخطوط والعقود والإشارات والنصب ؛
إن كل واحد منها يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأربعة
الثلاثة ، وبأن (٣) مجموع قولنا : ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد

-
- (١) الكافية : ٥٩ .
(٢) هكذا رجع ابن الحاجب في كتابه : الإيضاح في شرح
المفصل : ٦٦/١ .
(٣) في الأصل : "لأن" ، ولعل الصحيح ما أثبت لأنه معطوف على قوله :
(بالخطوط . . .)

الأزمنة الثلاثة، دالٌّ على هذا المعنى ، وليس باسم ؛ لأنه لو كان اسماً
لكان كلمةً ، وليس بكلمة ؛ لأنه مركبٌ .

وأجيب (١) : بأنه لما تقدم انقسامُ الكلمة إلى الاسم وغيره علم
أن الاسم كلمةٌ ؛ فلم يُحتجَّ إلى ذكره ، وأُسقط من الحد ؛ اعتماداً على ما
تقدم ، وإذا كان كذلك صار تقديرُ الحد : الاسم كلمة تدل على معنى في
نفسه ، وحينئذ لا يَرُدُّ النقصُ بالعقود والإشارات والنصب ؛ لأنها ليست
بكلمة ؛ إذ ليست بلفظ ، ولا بنفس الحد ؛ لأنه أيضاً ليس بكلمة ؛ لكونه
مركباً .

[علامات الاسم]

قوله : (ومن خواصّه دخولُ اللام) (٢)

، إن أراد بقوله : (دخولُ اللام) مطلقَ اللام وَرَدَ عليه لامُ
الابتداء والجرو ونحوهما ، وإن أراد لامَ التعريف فلم يتقدم معهودٌ يرجع
إليه العهد . وكان الأولى أن يقول : حرفُ التعريف ، أو آلةُ التعريف ؛
ليشمل مذهبَ سيبويه (٣) في أنه اللامُ وحدها ، ومذهبَ الخليل (٤)
في أنه كـ " هل " وـ " بل " ، ولغة طيِّبٍ (٥) في إبدالهم من اللام ميما ،
نحو :

(٦)

* يَرْمِي ورائي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَ * /

ب / ٧

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٣٥ / ١ .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) الكتاب : ١٤٢ / ٤ .

(٤) الكتاب : ٣٢٤ / ٣ ، ١٤٨ / ٤ .

(٥) شرح المفصل : ٢٤ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٤١ / ٣ .

شرح الرضي على الشافية : ٢١٦ - ٢١٥ / ٣ ===

تنوين التَّرنُم : نونٌ تتبع الآخر عوضاً من المد الكائن في حرف
 (١) الوصل ، إذا كانت القافية مُطلَقةً ، وتسميته تنويناً مجازاً ؛ ولهذا يكون حكمه
 على العكس من حكم التنوين ، لأن التنوين يُثبِتُ وصلاً ويُحذفُ وقفاً ، وهذا
 يُثبِتُ وقفاً ويُحذفُ وصلاً ، فإن كانت القافية مقيدةً لحقها قليلاً ؛ ولهذا
 يسمى الغالي (٢) ؛ لقلة وجوده .

قوله : (والإسنادُ إليه .) (٣)

ينبغي أن يزيد فيه : باعتبار معناه ؛ لئلا يردَّ مثلُ : قامَ
 فعلٌ ماضٍ ، وهل " حرفُ استفهام ؛ فإنها قد أسندَ إليها ، لكن
 لا باعتبار معناها .

== وفي مجالس ثعلب : ٥٨ أنها لغة للأزد ، وينظر: فصول
 في فقه العربية : ١٠٨-١٠٩ .

(٦) عجزُ بيت لبُجير بن عَنَمَةَ الطَّائي أحدِ بني بُلُولان بن عمرو ،
 صدره كما رواه الآمدي في : المؤء تلف والمختلف : ٧٥

* ينصرني منك غير معتذر * وقبله :

وإنَّ مولاى ذُو يُعَيِّرُنسى لا إِحْنَةً عنده ولا جَرمَ
 وهو من شواهد : الصحاح : (سلم) ، شرح الكافية الشافية :

١٦٥ ، شرح المفصل : ١٧/٩ ، ٢٠٠ ، الجنى الدانى : ١٤٠ ،
 المغنى : ٧١ ، المقاصد النحوية : ٤٦٤/١ ، الهمع : ٢٧٤/١ ،
 شرح أبيات المغنى : ٢٨٧/١ .

والسَّلمة : واحدة السَّلام وهي : الحجارة .

(١) في الأصل : (ولهذا ما يكون حكمه) .

(٢) في الأصل : " ولهذا ما يسمى الغالى " .

(٣) الكافية : ٦٠ .

وقوله : (والإضافة .) (١)

حقه أن يقول : وإضافته ، أو الإضافة إليه لا بتأويل ؛ إن قد
يضاف إلى الفعل لكن بتأويل ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صُدُقُهُمْ ﴾ . (٢)

(١) الكافية : ٦٠ .

(٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

[المعرب والإعراب]

[المعرب]

قوله : (فالمُعَرَّبُ : المُركَّبُ ...) (١)

المُركَّبُ في الاصطلاح ، مجموع شيئين : إماً لشيء واحد ، مثل :
" بعليكَ " ، أو لإفادة نسبة مثل : قام زيد ، وزيد قائم ، وجزء المركب
لا يُسمَّى مركباً ، وهذا مُسلَّم لكن في الاصطلاح ، أما لفظة فيُسمَّى مركباً ؛
إن كل واحد من الجزأين قد رُكِّب مع الآخر ، فيُطلق عليه لفظة أنه
مركب. (٢)

قالوا : يلزم أن يكون مجموع " زيدٌ قائمٌ " معرباً ؛ لأنَّ جزأه
يدل على جزء معناه ، فهو مركب ؛ فيكون معرباً ، وألاَّ يكون " زيدٌ "
من " زيدٌ قائمٌ " معرباً / ؛ لأنَّ جزأه لا يدل على جزء معناه ،
فليس بمركب ؛ فلا يكون معرباً .

(١) الكافية : ٦٠ .

(٢) في شرح الرضي على الكافية (٥١ / ١) : " ولفظ المركب
يُطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى
الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ... ويطلق على المجموع ...
ومراد المصنف المعنى الأول ، وليس يَرْضَى ؛ لأنَّ المركبَ
في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه
أو أجزائه ؛ فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من
شيئين فصاعداً . "

والجواب : ما ذكرناه من أن المراد بالمركب : المركبُ لفةً ،
وأما اعتبارُ المركب بأن يكون جزؤه دالاً على جزءه معناه ، واعتبارُ المفرد
بأن لا يكون جزؤه دالاً على جزءه معناه فاصطلاحٌ (١) خاصٌ في علمٍ خاصٍ .
وأُورد على حدِّ المعرب : باب ما لا ينصرف (٢) ، نقضاً في
قولك : جاء إبراهيمٌ ، فقليل : يلزم ألا يكون معرباً ؛ لكونه مُشابهاً لمبنى
الأصل الذي هو الفعل ، فلا يكون المعرب حينئذٍ جامعاً ؛ لخروج
بعض المحدود منه .

وأجيب بمنع كون باب ما لا ينصرف ، مُشابهاً لمبنى الأصل ،
(٣) ،
غايته أنه مشابهٌ للفعل ، ولا يلزم من كونه مشابهاً للفعل [مشابهة]
الماضي ؛ إذ لا يلزم من كون الشيء مشابهاً للعام كونه مشابهاً للخاص
من حيث هو خاص .

وأُورد عليه أيضاً : مبنى الأصل نفسه ، الذي هو الفعل الماضي
وفعل الأمر والحرف ، فقليل : يلزم أن تكون معربةً ؛ لأنها (٤) مركبةٌ
لم تشبه مبنى الأصل ، وحينئذٍ يدخل في الحد ما ليس من المحدود ؛ فلا
يكون مانعاً .

(١) في الأصل : "باصطلاح" .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٥٢/١ .

(٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) في الأصل : "لأنه" .

وأجيب بمنع تناول الحد له ؛ لأن هذا الحد لما دل على أن
المعرب هو المركب غير المشابه لمبنى الأصل كانت دلالتُه على أنه غيرُ
مبنى الأصل أقوى ، وبأن الحد إنما سيق^(١) في حد الاسم المعرب فيكون
تقديره / : الاسم المعرب : اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل^(٢) ،
وحيث لا يتناول مبنى الأصل ؛ لأن مبنى الأصل لا يكون اسماً .

حاشية في حد المعرب عند قوله في شرحه : (وما هو إلا
كن^(٣) يحد الفاعل بأنه المرفوع بالفعل .) (٤)

حاصل هذا : أن معرفة وصف الشيء متوقف على معرفة ذلك
الشيء ، فلو عرّف الشيء بوصفه لزم الدور^(٥) وفيه نظر ؛ إذ جاز أن
يكون ذلك الوصف مستفاداً من عرّف أو اصطلاح أو غير ذلك ؛ فلذلك
نقول ها هنا : جاز أن تكون معرفة كون المعرب يختلف آخره حاصلة من
استعمال العرب ؛ لا من المعرب ؛ فلا يلزم الدور .

[الإعراب]

قوله : (والإعراب : ما اختلف آخره به)^(٦) فيه حاشية
في الشرح عند قوله : (وإذا نشأ عن متعددٍ بطل تقسيمه إلى ثلاثة .)
إمّا أن يكون ما بعده من قوله : (إذ لا يعقل الاختلاف)^(٨) علة له

(١) في الأصل " سبق " .

(٢) ينظر هذا الجواب في : شرح الرضي على الكافية : ٥١ / ١ .

(٣) في الأصل : « كيف » .

(٤) الشرح : ٨ .

(٥) الدور : هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه . التعريفات

للجرجاني : ١٤٠ .

(٦) الكافية : ٦١ .

(٧) الشرح : ٩ وفيه : (فإذا نشأ ...)

أولا يكون كذلك ، فإن كان الأول فاعلم أنه لا يريد بالثلاثة امتناع التقسيم إلى التثليث من حيث هو ؛ لأن ذلك ممكن باعتبار ما نشأ (١) عنه ، وإنما المراد إلى ثلاثة هي : الضم والفتح والكسر [فالثلاثة] حينئذ أنواع للاختلاف ؛ فيلزم أن يكون كل واحد منها اختلافا ، وليس كذلك . وطريق لزومه هو أن مورد القسمة مشترك فلا يُعقل الاختلاف حينئذ بعد تسليم كونه زائدا عن كل واحد منها لما ذكرناه / ؛ إذ لا يصدق الاختلاف على كل واحد منها فلا يمكن بالنظر إليه على انفراده ؛ لأن حقيقة الاختلاف لا تُتصور إلا بين شيئين .

وإن كان الثاني ففي الكلام حذف ، وما بعده (٢) مُستأنف ، والمحذوف العلة ، وهي : أن الاختلاف إذا نشأ عنها كان حاصلا منها ، فتكون علة في وجوده ، فإذا قسم إليها كان قسمة للمعلول إلى العلة وهو غير جائز ؛ لأن العلة غير المعلول ؛ لوجوب تقدمها عليه ، والشئ لا يتقدم على نفسه .

أو نقول : إنما لزم أن يكون ناشئا عن متعدد من هذه الثلاثة ؛ لأنه لم يُسلم كونه زائدا إلا على تقدير أنه إعراب ، والإعراب لازم للمعرب في أحواله الثلاث ، فيكون على هذا فيه في الرفع إعراب هو غير الضمة ، وفي النصب والجر كذلك ، ويكون ذلك الغير اختلافا ، والاختلاف لا تُعقل حقيقته بالنسبة إلى شيء واحد ، وإذا لم تُعقل حقيقته بطول تقسيمه إلى ثلاثة ؛ لأن الشئ إنما يُقسم بعد أن تُعقل حقيقته وتتميز . وهذا أقرب .

(١) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) كررت في الأصل عبارة : " وما بعده " .

وقد أُورِدَ على كون الإعراب هو نفس الحركة : أنه لو كان هو الحركة - مع أنه يقال : حركات الإعراب - لَلِزِمَ كَوْنُ الشَّيْءِ مضافاً إلى نفسه (١) .
وأجيب بمنع ذلك ، إذ الإعراب حركاتٌ مخصوصةٌ ، فإضافة الحركة إلى الإعراب إضافةُ العام إلى الخاص ، وهو جائز ، نحو : كُلُّ الدراهم ، وغيره .

[العامل]

- حاشية في قوله / : (والعامل ما به يتقوم المعنى .) (٢)
قوله في الشرح : (فليس اختلافاً في هذه القاعدة) (٣)
يريد ما تقدم من قوله : (إن المقتضى للإعراب لا يتقوم إلا بأمر ينضم إليه في التركيب) (٤) ، وهذا ما لم يختلف فيه ، وإنما اختلف فيما يتحقق به ذلك المقتضى : [هل] (٥) هو ذلك الأمر المنضم نفسه ، أو نسبته مثلاً ، أو أمرٌ غير ذلك ، كما (٦) اختلف في العامل في المضاف إليه هل هو [الحروف] المقدرة ، أو إضافة الاسم إليه ، أو غير ذلك ، وليس

(١) ينظر هذا الاعتراض في : شرح المفصل : ٧٢/١ .

(٢) الكافية : ٦١ .

(٣) ، (٤) الشرح : ٩٠ .

(٥) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٦) في الأصل : «أو كما» .

(٧) هذه الكلمة مطبوسة في الأصل .

هذا الاختلافُ اختلافاً [. . .] (١) العاملُ بأنَّه يتقومُ المعنى المقتضى للإعراب بل هو اختلاف فيما (٢) يتقومُ به المعنى المقتضى أى شىء هو .

[المعرب بالحركات]

يرد النقضُ على قوله : (فالمفردُ المنصرفُ . . .) (٣) بالأسماء الستة المعتلة المضافة ؛ فإنها مفردةٌ منصرفةٌ ، وليست معربةٌ بالحركات الثلاث .

فإن أُجيبَ بكون المراد بالمفرد ما ليس بمضاف ، وجب ألا يكون نحو : " غلامٌ زيدٌ " معرباً بالحركات لكونه مضافاً ، وليس كذلك (٤) .
وجوابه : أن الأسماء الستة خرجت عن المفرد المنصرف ؛ لذكره إياها بعد ذلك بأحكامٍ خاصةٍ .

[الأسماء الستة]

قوله : (أبوك ، وأخوك ، وحموك . . . إلى آخره .) (٥)
يُشترط في إعراب الأسماء الستة بالحروف شرطٌ ثالثٌ لم يذكره وهو : كونها مكبرةً غير مصغرةٍ . ولمجيب أن يجيبَ بأنه استغنى عن ذكر هذا الشرط بذكره إياها على / لغة التكبير ، ولمعتز أن يعترض فيقول : ١٠ / أ

(١) كلمة مطموسة في الأصل .

(٢) بعض هذه الكلمة مطموس في الأصل .

(٣) الكافية : ٦١ .

(٤) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١ / ٧٤ - ٧٥ .

(٥) الكافية : ٦١ .

مقتضى ذلك أن يستغنى عن ذكر كونها مضافةً إلى غير ياء المتكلم ؛ لذكره
أيها مضافةً .

وجوابه : أنه لو اقتصر على " أبوك " لتوهم أنه إذا كان
مضافاً إلى اسم آخر نحو إضافته إلى " زيد " لا يكون حكمه كذلك مع
أنه كذلك .

[الإعراب اللفظي والتقدير]

حاشية : قيل : قوله : (واللفظي فيما عداه) (١) صورتها
في المعرب تقدير المحرك للإتباع في مثل : * الْحَمْدُ لِلَّهِ * (٢) ،
والمحرك للحكاية مثل : مَنْ زيدا ؟ وهما ما عدا الأربعة .

(١) الكافية : ٦١ .

(٢) سورة الفاتحة : من الآية : ١ .

وإتباع حركة الدال لكسرة لام الجرهي قراءة زيد بن علي ،
والحسن البصري ، المحتسب : ٣٧/١ ، البحر المحيط : ١٨/١ ،
الإتحاف : ٣٦٣/١ .

[المنوع من الصرف]

- قوله : (غير المنصرف : ما فيه علّتان من تسع) .^(١)
 حقه أن يقول : من عشرٍ^(٢) ، بزيادة ألف الإلحاق في المقصورة ؛
 فإنها تمنع إذا جمعت سببا آخر ، مثل : أرطى " علما ؛ فإنه ممنوع للعلمية
 وألف الإلحاق لشبهها بألف التأنيث .
 وقال قوم^(٣) : هي إحدى عشرة وزادوا مراعاة الأصل ،
 نحو : " أحمر " إذا سُتِيَ به ثم نُكِّرَ .
 ومنهم من يعدُّ التكرُّر ، وعدمَ النظير سببين آخرين ، فتكون
 ثلاثة عشر .

وقال صدرُ الأفاضل^(٤) : هما اثنان : الحكاية ، والتركيب^(٥) .

-
- (١) الكافية : ٦٢ .
 (٢) ينظر شرح السيرافي (مخطوط) ٧٤/٤ ، لباب الإعراب
 للأسفراييني : ٢٠٣ .
 (٣) في الفوائد الضيائية (٢٠٩/١) : (وقال بعضهم : إنها
 إحدى عشرة .)
 (٤) صدر الأفاضل (٥٥٥ - ٦١٧ هـ)
 القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي ، مجد الدين ، عالم
 بالعربية ، من فقهاء الحنفية من مصنّفاته : التخمير ، وضرام
 السقط ، والتوضيح وغيرها ، أخباره في : معجم الأدباء :
 ٢٣٨/١٦ - ٢٥٣ ، الجواهر المضية : ٢/٢٠٣ - ٧٠٤ ،
 البلغة : ١٧٥ ، بغية الوعاة : ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ .
 (٥) في التخمير (٩٥ - ٩٨) : (مدار الألف في باب : ما لا ينصرف
 على حرفين على الحكاية وعلى التركيب ، أما الحكاية ففي موضعين :
 أحدهما ما فيه وزن الفعل مع الوصف ونحو : رجل أعلم وأجهل

ولأجل هذا الاختلاف قال في آخر البيتين :

* ... وهذا القولُ تقريبُ * (١)

قوله : (يجوزُ صرفُه للضرورة ... إلى آخره) (٢)

يجوزُ صرفه للضرورة إلا ما في آخره أَلْفُ التأنيثِ المقصورةُ ؛ (٣)

لأن صرفه يوءى إلى حذف ساكنٍ وإقرار ساكنٍ / آخرَ موضعٍ من غير فائدة ، وباب : " أفعلُ منك " عند الكوفيين (٤) ، ودليلهم : أنه لم يُسمع مع كثرته ، وهو ضعيف ؛ لأن عدم وجوده لا يدل على عدم جوازه وعلى عدم وقوعه .

وحكى الأَخفشُ (٥) أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف .

=====

والثاني ما فيه وزن الفعل مع العلمية ، نحو : يزيد ويشكر ، وامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق الحكاية الفعلية . . وأما التركيبُ فعلى نوعين : نوع يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف ، نحو : هو جارى بيتَ بيتٍ ، أى : بيتا لبيت . . . ونوع لم يتضمن الشطر الثاني منه معنى الحرف ، نحو : بعليبك ، وحضرموت ، وهذا النوع من التركيب هو المعتبر في باب : ما لا ينصرف وهو أنواع . . .

وينظر هامش ٢ ص ٩٦ من : " التخمير " .

(١) البيتان هما :

عدلٌ ، ووصفٌ ، وتأنيثٌ ، ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ والنونُ زائدة من قبلها أَلْفٌ ووزن فعلٌ ، وهذا القولُ تقريبٌ وقد أوردهما ابن الأثير في : أسرار العربية : ٣٠٧ .

(٢) الكافية : ٦٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٠٧/١ وهامش (٢) من الصفحة نفسها .

(٤) الإنصاف : ٤٨٨ .

(٥) وكذا حكى الكسائي أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف إلا (أفعلُ منك) ، ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٣٦/٢ ، والكشف : ٣٥٢/٢ .

قوله : (فالعدل .. إلى آخره) (١) .
قال النحويون (٢) : العدل هو أن يُتلفَظَ بكلمةٍ ويرادَ غيرها ،
وليس لها معنى سوى ذلك الغير .

والمعدولُ إمّا عن الأُعداد أو غيرها .
فالأوّل نحو : أحادٌ وموحدٌ ، وهو غيرُ منصرف ، قيل (٣)
للعدل والصفة .

واعترض (٤) بأنَّ صفته ليست في الأصل ؛ لكونه في الأصل
للعدد ، كما كان ما عدل هو عنه كذلك ، وحينئذ لا تكون الصفة معتبرة ؛
فلا يكون غير منصرف ؛ إذ لم يبق فيه سوى العدل .

وأجيب : بأنه لا يلزم من كون ما عدل عنه عدداً غير صفة في
الأصل ألا يكون هو صفةً في الأصل ؛ إذ [يكفي] (٥) أن يكون بعد
عدله لم يُستعمل إلا صفةً ، وهو معنى الصفة في الأصل .

والمعدول عن غير الأُعداد إمّا أن يكون علماً أو غير علم .
والعلم إمّا أن يكون عن الأشخاص (٦) كـ " عمر " المعدول عن
" عامر " علماً ؛ للفرق بين الاسم والصفة (٧) ، وإمّا أن يكون معدولاً عن
الأجناس كـ " زُفَرٌ " و " حُطَمٌ " المعدول عن الزُفَرِ بمعنى : السَّيِّدِ وعن الحُطَمِ (٨)
الذين تعريفاً للجنس .

-
- (١) الكافية : ٦٣ .
(٢) ينظر : الإيضاح العضدي : ٣٠١ ، لمع ابن جنى : ٢١٧ .
(٣) الكتاب : ٢٢٥ / ٣ .
(٤) ينظر الاعتراض وجوابه في شرح الرضي على الكافية : ١١٥ / ١ .
(٥) كلمة مطموسة في الأصل ، وما بين المعقوفين اجتهادي في قراءتها .
(٦) هذه الكلمة طمس بعضها في الأصل .
(٧) الكتاب : ٢٧٨ / ٣ .
(٨) الصحاح : (حطم - زفر) .

وعن غير العلم نحو : «أخر» ، «جمع» (١)

وقيل : / بل يُشترطُ في العدل الخروجُ عن اللفظ الأصلي
والمعنى الأصلي جميعا ؛ وإلا ورد ما لا يُحصى كثرةً من المعدولات من
حيثُ اللفظ ، وهذا الاشتراطُ عند بعضهم (٢) ، ومثاله : أن «أخر» عدلٌ
عن الآخر من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى عن التأخر الوجودي حتى
صار المذكورُ ثانيا متأخرا ، مُتقدِّما كان في الوجود أو متأخرا ؛ ولذلك
لم يقولوا في جُمادى : الأخرى ؛ لأنه لو قيل لم يتعين لبيان التأخر
الوجودي ، وغرضهم في وضع جُمادى الثانية الدلالة على ذلك ؛ فمن شَمَّ
وجب أن يقولوا : جُمادى الآخرة ، وكذلك ربيع الآخر بكسر الخاء كذلك
لذلك .

وأما " جمع " فمن معناه الأصلي في الوصفية (٣) ، كقولهم :
" بهيمةٌ جمعاء " (٤) أى : سالمة .

- (١) الكتاب : ٢٢٤/٣ ، المقضب ٣/٣٧٦ .
(٢) في الأصول : ٨٨/٢ (ومعنى العدل : أن يُشتق من الاسم
النكرة الشائعة اسم ويُغيَّر بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى
وإما لأن يُسمى به ، فأما الذى عدل لإزالة معنى إلى معنى
فمثنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل
عن معنى اثنين إلى معنى اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى
... ولو قال قائل : إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى
جميعا وجعل ذلك لكان قولا) ، وينظر : شرح الوافية نظم
الكافية : ١٣٩-١٤٠ .

- (٣) الكتاب : ٢٢٤/٣ .
(٤) هذه قطعة من حديث رواه الإمام البخارى في صحيحه (٤٥٦) من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب الجنائز ، باب : إذا أسلم
الصبي فمات هل يُصلى عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام ؟

... لم يصرف^(١) ذلك بعضهم ، ويجوز فيه ألا مريــــن
مراعاةً للأصل ، وإنما لما رأى من أن هذا الوزن يُجمع ، نحو ما روى من
قوله عليه السلام : " صواحبات يوسف " ^(٢) ، وكذلك :

قد جرت الطيرُ أيا منينا ^(٣)

وكذلك ما روى من قول من قال :

* ... نواكسى الأَبصارِ * ^(٤)

فيشبه الواحدَ ويزول عنه شبهُ الجمع ، بالجمع الذي لحقه ،
فيضعف اعتبارُ الجمع فيه .

برقم ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ .

ونص الحديث : " ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه
يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمةً جمعاء ،
هل تحسون فيها من جدعاء " .

(١) يبدو أن في الكلام هنا سقطا واضطرابا في الترتيب فهذه الفقرة
من هنا إلى قوله : (فيضعف اعتبار الجمع فيه) مقحمة
وحقها أن تتقدم في الحديث عن صرف ما لا ينصرف .

وفي الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٣٨ (ولكون هذه العلة
- يقصد صيغة منتهى الجموع - لم تبلغ غيرها في القوة جاء
صرفها كثيرا في الشعر وفي الكلام للفواصل في مثل :
* قواريرا * الأول ، وللتناسب مثل * سلا سلا وأغلا وسعيرا *
ومثل * قواريرا * ، الثاني حتى توهم بعضهم أن منع الصرف
بها غير محتم . قال ابن بابشاذ : وقد جمعت العربُ هذا
الجمع ثانيا تناهيا ومبالغةً فقالوا : " صواحبات يوسف "
قد جرى الطيرُ أيا منينا .

جمع " أيا من " فكأنه نُزِّل منزلة الآحاد تقديرا قبل أن يُجمع لفظا
وفي ذلك بعض العذر لمن صرف سلا سلا ، وقواريرا) .

(٢) رواه بهذا اللفظ الإمام النسائي في سننه (٩٨ / ٢)

.....

==
كتاب الإمامة ، باب : الائتعام بالإمام يصلى قاعدا ، برقم :
٨٣٣ . ورواه بلفظ (صواحب) الإمام البخارى فى صحيحه
(٢٣٦) كتاب الجماعة والإمامة ، باب : حد السريض أن يشهد
الجماعة ، برقم : ٦٣٣ .

(٣) هذارجز مجهول القائل ، وبعده :

قالت : وكنتُ رجلاً فطيناً

هذا وربَّ البيتِ إسرائيلياً

وله قصة تنظر فى: أمالى القالى : ٤٤/٢ ، وهو فى : الإبدال
لابن السكيت : ٦٨ ، كتاب الشعر : ١٤٩ ، الخصائص ٢٣٦/٣ ،
سمط الآلى* : ٦٨١ ، المقرب : ٤٨٤ ، اللسان : (يمين) .
والشاهد فيه : جمع "أيامن" جمعاً سالماً .

(٤) قطعة من بيت للفرزدق يمدح بها آل المهلب وخص من
بينهم ابنه يزيد ، وهو بتمامه :

وإذا الرجالُ رأوا يزيداً رأيتهم خضعَ الرقاب نواكس الأُبصارِ
الديوان : ٣٠٤/١ .

وهو من شواهد : سيبويه : ٦٣٣/٣ ، المقتضب : ١٢١/١ ،
٢١٧/٢ ، الكامل : ٥٧٤ ، الأصول : ١٧/٣ ، جمل الزجاجي :
٣٧٧ ، التبصرة : ٦٨٨ ، شرح المفصل ٥٦/٥ ، شرح شواهد
الشافية : ١٤٢ وهو فى كل المصادر السابقة برواية "نواكس"
ولا شاهد فيه حينئذ . وهو برواية الشارح فى كل من : كتاب
الشعر : ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات : ٣٥٢/٢ ، النكت
فى تفسير كتاب سيبويه : ١٠٣٥ ، الخزانة ٢٠٤/١ ، ٢٠٨ .
والشاهد فيه : أن جمع التكسير نحو "نواكس" لا يمتنع جمعه
جمع سلامة كـ "نواكسين" .

الأسماء غير المنصرفة للعدل وسبب آخر ، د "عمر" و "آخر" .
 إذا صُغرت انصرفت لانتفاء العدل فيها ؛ لأن بناء التحقير لا عدل فيه
 عن بناء / هوله بحق الأصل ، فإن "عميرا" مثلا لم يُعدَل عن
 "عويير" كما عدل "عمر" عن "عامر" . (١)

ب/١١

وأن (٢) "ثلاث" و "مثلث" إذا سُمي به خرج عن العدل
 والوصف ؛ فلم يكن فيه إلا سبب واحد فينصرف .

حاشية : عند قوله في الشرح : (وقد اعترض الفارسيُّ على
 ذلك ... إلى آخره) . (٣)

لقائل أن يقول على اعتراض الفارسي : الأولى في "فعلاء" .
 أن يُجمع على "فعالي" ما ليس له مذكر ، فأما ما له مذكر فليس الأولى
 فيه أن يُجمع على "فعالي" ، وقد قيل : "أَجْمَعَ" فدَلَّ (٤) على أنه من
 غير بابيه ؛ فلم يكن معدولا عن "فعالي" ؛ إذ لم يثبت العدل إلا ببناء
 على أنه من بابيه ، وقد بطل كونه من بابيه ، مع أن "جمعا" أقرب إلى
 "حمراء" من "صحراء" ؛ لاستحكام الشبه بينهما من وجوه وهي : الزنة ،
 والوصفية ، ووجود المذكر ، وليس بينهما وبين صحراء من الشبه إلا مجرد

(١) الكتاب : ٢٢٤/٣ .

(٢) في الأصل : "وأن" .

(٣) الشرح : ١٣ .

وينظر رأي الفارسي في : الإغفال (مخطوط) : ٢١٦/٢ .

(٤) في الأصل : "يدل" .

الزنة ؛ فكان عدلها عن "فَعَل" (١) أولى من عدلها عن "فَعَالِي" ؛
والأقرب أن يقال : إنه معدول عن "فَعْلَوَات" (٢) ؛ لأنه
جمع "فَعْلَاء" مؤنث "أَفْعَل" ، وقد جمع المذكر بالواو والنون ؛ فكان
من حق المؤنث أن يجمع بالالف والتاء ، ولكن جى به على "فَعَل" ،
فعلم أنه معدول عن "فَعْلَوَات" .

حاشية عند قوله : (أو تقديرا كـ "عمر") . (٣)
الأسباب المانعة من الصرف متعددة وإنما قدر العدل دون
غيره ؛ لتعذر تقدير ما سواه ، وإمكان تقديره .

أما تعذر التركيب ، والجمع ، وألفى التانيث ، والالف والنون / ١٢/أ
المضارعتين لهما ، والعجمة ، ووزن الفعل ، فظاهر .

وأما تعذر الوصف والتانيث ؛ فلامتناع الجمع بين الوصف
والعلمية ، وبين التذكير والتانيث ، فلم يبق إلا العدل فقدّر لامكانه ؛ لثلا
تنهيد القاعدة المعروفة في باب منع الصرف . (٤)

(١) عدلها عن (فَعَل) هو مذهب الأَخفش ، والسيرافي ، والصيرى
وابن عصفور ، شرح السيرافي (مخطوط) : ٩٤ / ٤ ، التبصرة : ٥٦١ ،
شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٣ / ١ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ١٤٧٥ ، شرح ابن النازم : ٦٥٥
وفي البسيط ٣٦٩ : (فيجب أن يدعى أنها ليست معدولة
عن جمعاوات ؛ لأن جمعاوات سالم ، ولا يعدل عن الجمع
السالم ؛ لأنه قصد فيه سلامة الواحد فإذا عدلت عنه إلى
المكسر كان نقض الغرض) .

(٣) الكافية : ٦٣ .

(٤) كذا بالأصل والذي في حرز الفوائد لابن النحوية : " تنخرم" .

وقد قيل : إن العدل في نحو : " عمر " حقيقي ، لأن له قياسا يُستدل به عليه من خارج ، وهو أنه مشتق ، والأصل في المشتق أن يجري على الفعل ، فلما جاء غير جارٍ عليه ، علم أنه معدول عما هو جارٍ عليه .
وأجيب عنه بمنع كون قياس المشتق أن يكون جاريا على الفعل ، فإن كثيرا من المشتقات ليست كذلك ، نحو : الصفة المشبهة وغيرها ،
وبأن ذلك القياس لو كان دليلا على ما ذكر ، لكان " أد " علما غير منصرف ، لأنه مشتق من الود ، وأصله : " ود " (١) ولكن قلبت الواو همزة ، لكنه منصرف بالإجماع .

حاشية : يجوز أن يكون صرف " أربع " في قولهم : مررت بنسوة أربع ؛ لكون وزن الفعل غير متحقق (٢) إذ شرطه أحد أمرين : وهو إما كونه مختصا بالفعل ، أو كونه في أوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء ، والأمران منتفیان :

أما كونه غير مختص فظاهر .

وأما كونه قابلا للتاء ، فلأنه يقال : رجال أربعة ، بالتاء .

وأجيب : بأن المراد بالتاء : التاء التي تلحق الاسم علامة

للتأنيث قياسا لا التاء التي تلحق / للتأكيد على غير قياس فـ ١٢/ب دخولها مع المذكر وسقوطها مع المؤنث ، فلم يكن معتدا بها .

(١) هذا مذهب سيبويه ، الكتاب : ٤٦٤/٣ ، وعند غيره هو مشتق من

" الإد " وهو : العظيم ، الصحاح (أد) ، وينظر : ارتشاف

الضرب : ٤٣٤/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٢٧/١ .

حاشية عند قوله : (وشرطها أن تكون علمية) . (١)

من النحويين (٢) من اعتبر التعريف باللام المقدرة نحو :
 "سَحَر" ، فإنه لا ينصرف للتعريف والعدل عن السحر ، ومنهم (٣) من
 اعتبر التعريف بالإضافة المنوية وهي التي في أسماء التوكيد ، فعند
 هؤلاء شرط المعرفة أحد الأمرين الثلاثة وهي : إما العلمية ، وإما
 التعريف باللام المقدرة ، وإما التعريف بالإضافة المنوية .

حاشية : "جَمَعَ" لا ينصرف .

قال الزجاج (٤) : للوصف والعدل ، ولكنه غلب في الأسماء
 واستعمل تأكيدا ، فغلبته كغلبة : "أدهم" و"أرقم" ، وصفته أصلية ؛ لما
 جاء في الحديث : "بهية جمعا" (٥) أي : سالمة لا عاهة فيها .
 وقيل (٦) : للتعريف والعدل .

واختلف في جهة التعريف فقليل : بتقدير الإضافة ، وهو
 ضعيف (٧) ، لأن تعريف الإضافة لا يمنع من الصرف ، إذ هو موجب له ؛

(١) الكافية : ٦٤ وفيها : (المعرفة شرطها أن تكون علمية) .

(٢) هو ابن مالك ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٧٩ .

(٣) هو الخليل ، الكتاب : ٢٢٤/٣ .

(٤) الذي في : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠ (فأما "جَمَعَ" و
 "كُتِعَ" فاجتمع فيهما شيئان : أنهما معدولان عن جَمَعَ
 جَمَعَا ، وأنهما معرفة . ألا ترى أنك تقول : مررت بنسوتك
 جَمَعَ يا هذا ، فيؤدى عن جميعهن) .

(٥) سبق تخريجه في ص : ٢٩ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٢٤/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٧٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٢٠/١ .

ولأن المضاف إليه إن نُوى كان غايةً فيلزم البناء ، وإن لم يُنوصَر نسيًا منسيًا ؛ فلا يفيد تعريفًا ، نعم يصح ذلك في "أجمعين" ؛ لأنه جُمع بالواو والنون ؛ فكان جُمعُه كإضافته ، وعوضًا منها ، كما جُمع "أرضون" بذلك عوضًا من التاء .

وقيل : اكتسب التعريف من المتبوع ، وفيه نظر ؛ لأن المتبوع لو أفاد تعريفًا لأفاده في غير هذا الباب ، فيلزم أن يكون "رجل آخر" في قولك : / جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرٌ ، معرفةً ، وليس كذلك ؛ لأنك تصفه بالنكرة في قولك : ورجلٌ آخرٌ ظرفيٌّ .

وقيل (١) : تعريفه بالوضع فهو علمٌ ، ولا يصح أيضًا ؛ لأن العلم إما شخصيٌّ وهو مختص ببعض الأشخاص ؛ فلا يصح لغيره ، وإما جنسيٌّ وأنه مختص ببعض الأجناس أيضًا ؛ فلا يصح لغيره ، وليس "جُمعٌ" كذلك .
والأشبه أن يكون تعريفه من جهة تعريف الإضافة ؛ لأنه يؤدى معناها فإذا قلت : مررت بالنساء جُمعٌ ، كان مثل : "كلهن" ، وليست ثم إضافةٌ حقيقيةٌ ، فصار له بذلك شبهٌ بالعلم ؛ لأنه معرفة بغير علامة ملفوظ بها .

وهذا معنى كلام سيبويه (٢) ، قال : وسألتُ ، يعني الخليل ، عن "جُمعٍ" ، فقال : معرفة بمنزلة كلهم ، فجعلها منزلةً منزلتها ولم يجعلها إياها .

(١) قاله أبو سليمان داود بن يزيد السَّعدى الفَرناطى (ت ٥٣٧هـ)

كما في ارتشاف الضرب : ٤٣٥/١ ، وهو يدون نسبة في : شرح

الرضي على الكافية : ١٢٠/١ .

(٢) الكتاب : ٢٢٤/١ .

حاشية : جميع أسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - غير منصرفة إلا ستة أسماء : محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وصالح ، وشعيب ، ونوح ، وهود ، ولوط - صلى الله عليهم وسلم - . أما الثلاثة الأولى فلكونها عربية ، وأما نوح و لوط فلخفتهما بسكون الوسط ، وأما هود فاختلف فيه ، فمنهم من قال : إن العرب من ولد إسماعيل ، فمن كان قبله فليس من العرب ، فصرفه عند هو لا يسكون وسطه (١) ، وقال السيرافي (٢) : المشهور أنه عربي .

قوله : (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها) . (٣)

ب/١٣

ولو قال : بغيرها ، ولا ياء نسب لكان / أجود ؛ لأن نحو : "مدائني" منصرف ، لا "جل ياء النسب ، كما ينصرف نحو : "صياقلة" ؛ لا "جل تاء التانيث .

وأجيب عنه : بأن النسبة إلى الجمع شاذ قليل ؛ فلذلك لم يذكره .

حاشية في هذا الفصل أيضا : الآنك ، والأشدد على "أفعل" وهو واحد (٤) ، وحينئذ قد ثبت نظيره في الآحاد .

(١) في الكتاب : ٢٣٥/٣ (وأما صالح فعربي ، وكذلك شعيب ،

وأما نوح وهود ولوط ، فتصرف على كل حال لخفتها) .

وينظر : المقتضب : ٣/٣٢١ .

(٢) شرح السيرافي (مخطوط دار الكتب) : ١٠٠/٤ .

(٣) الكافية : ٦٤ .

(٤) في الصحاح (أنك) : (الآنك : الأشرَب . . . وأفعل من

أبنية الجمع ولم يجي عليه الواحد إلا : أنك ، وأشد)

وقيل : الآنك أعجمي (١) ، فلا يُعْتَدُّ به ، كما لا يعتد بسراويل عند من يجعله أعجميا . (٢)

وقد جاء أيضا " أَصْبَعُ " (٣) في لغة "و" الاثمد اسم مكان ، وهو الذي ذكره امروء القيس :

* تطاول ليلك بالاثمد * (٥)

وكذلك " أَذْرُح " وهو : اسم المكان الذي اجتمع فيه الحكمان . قال كعب بن جعيل التغلبي : (٦)

كَأَنَّ أَبَا مُوسَى فَشِيَّةَ أَذْرُحٍ يُطِيفُ بِلِقْمَانَ الْحَكِيمِ يَوَارِبُهُ
ولما التقينا في تراث محمد عَلتَ بَابِنِ هِنْدٍ فِي قَرِيشٍ مُضَارِبُهُ (٧)

(١) المعرب للجواليقي : ٨١ ، وفي اللسان (أنك) : (فأما أشد فختلف فيه : هل هو واحد أو جمع ، وقيل : يحتمل أن يكون الآنك فاعلا لا أفعلا .)

(٢) ينظر الكتاب : ٢٢٩/٣ ، المعرب : ٥٥٥

(٣) اللسان : (صبع) .

(٤) معجم ما استعجم : ١٠٨ .

(٥) الديوان : ١٨٥

وعجزه : * ونام الخليل ولم ترقد * .

ينظر معجم ما استعجم : ١٠٨ ، الكشف : ٦٤/١ ، البحر

المحيط : ٢٤/١ ، الدر المصون : ٥٧/١ .

(٦) كعب بن جعيل التغلبي (... نحو ٥٥٥ هـ) .

شاعر مخضرم أقدم من الأخطل والقطامي ، وقد لحقابه ، وكان

معه . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٥٧٢ - ٥٧٦ ،

الإصابة : ٣٢١/٥ ، الخزانة : ٤٩/٣ - ٥١ .

(٧) طبقات فحول الشعراء : ٥٧٤ ، معجم البلدان : ١٣٠ .

ويعنى بلقمان الحكيم : عمرو بن العاص .

حاشية في الفصل أيضا : منهم من قال معنى التكرار في هذا الجمع أن فيه جَمْعِيَّةً لها تعلق باللفظ ، وجمعية لها تعلق بالمعنى ، أما الأول فلأنها صيغةُ منتهى الجموع ، وأما الثاني فلأنه جمعٌ للواحدة . ومعنى كونِه صيغةً منتهى الجموع أنه على صيغةٍ مُنْعَجَمٌها مرةً أخرى جَمْعُ التكرير ، نعم يجوز أن يُجمع مرةً أخرى للمبالغة في الكثرة جمع التصحيح كقولهم : " صواحيبات يوسف " . (١)

ومنهم من قال (٢) : هذا الجمع غير منصرف للجمع وشبه الفعل من حيث إنه لم يكن (٣) جمعه كالفعل .

ومنهم من قال (٤) : هو غيرُ منصرف للجمع وشبه الأعمجى ؛

لكونه على وزن يخالف العربي / ؛ إذ لا يوجد له نظير ، وهو ضعيف ؛ ١٤ / أ لأنه لا يوجد له نظير في الآحاد ، وله نظير في العربي من غير الآحاد . مع أن كونه لا نظير له في الآحاد ضعيف أيضا .

حاشية : قال أبو العباس المبرد (٥) ، وأبو سعيد السيرافي (٦) :

-
- (١) هذه قطعة من حديث تقدم تخريجه ص : ٣٠ .
 (٢) ينظر : شرح السيرافي (مخطوط) : ٩٧ / ٤ .
 (٣) في الأصل : " يكن " .
 (٤) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٨٣٠ .
 (٥) هذا الرأي نقله المبرد عن بعض العرب قال في المقتضب ٣ / ٣٤٥ :
 (ومن العرب من يراها جمعا واحدا سرواله ، وينشدون :
 * عليه من اللؤلؤم سِرْوَالَةٌ *)
 وقال ص ٣٢٦ : (وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لم يدخله الصرف ، نحو : قناديل ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية) .
 (٦) الذي يراه السيرافي أن " سرؤالة " لغة في " سراويل " قال :

"سراويل" جمع "سروالة" تحقيقا ، قالا : ويدل عليه الاستعمال ، وأنشد في ذلك :

(١) عليه من اللوِّمِ سِرْوَالَةٌ " فليس يَرِقُ لِمُسْتَفْعِفٍ

(٢) قوله : (وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل . . إلى آخره .)

وزن الفعل أربعة أضرب : ضرب يختص بالفعل ، وضرب يكون في الفعل أكثر ، وضرب يكون في الاسم أكثر ، وضرب يكون متساويا فيهما .

أما الأولان فمانعان باتفاق ، وأما الثالث فلأمدخل (٣) له في

منع الصرف ، وأما الرابع فاتفقوا على صرفه إلا عيسى بن عمر (٤) فإنه كان لا يرى صرفه ، واحتج بقول سحيم : (٥)

== (والذي عندي أن "سروالة" لغة في "سراويل" والدليل على ذلك أن الشاعر لم يرد أن عليه من اللوِّمِ قطعة من خرق السراويل ، هذا يبعد) شرح الكتاب (مخطوط دار الكتب) : ٠٩٧/٤

(١) هو من الشواهد المجهولة القائل ، وقيل مصنوع .
المقتضب : ٣٤٦/٣ ، المقتصد : ١٠٠٥ ، النكت : ٨٢٩ ،
إصلاح الخلل : ٢٧٢ ، شرح المفصل : ٦٤/١ ، شرح
الكافية الشافية : ١٥٠١ ، اللسان : (سرل) ، المقاصد
النحوية : ٣٥٤/٤ ، شرح شواهد الشافية : ١٠٠ ، الخزانة :
٠ ٢٣٣/١

(٢) الكافية : ٠٦٦

(٣) في الأصل : "يدخل" .

(٤) الكتاب : ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

(٥) سحيم (. . . - نحو ٦٠ هـ)

سحيم بن وشيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي
شاعر مخضرم . أخباره في : طبقات فحول الشعراء : ٥٧١ ، ٧٢ ،
٥٧٦ - ٥٨٠ . الاشتقاق : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، الإصابة : ١٦٤/٣ ،
الخزانة : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني (١)
فلم ينون "جلا" (٢)

ثم شرط في "أفعل" في منع الصرف أن يكون على وزن "أفعل"
في اللفظ والمعنى ، ولهذا لوسمى رجل به "أولق" لم يكن ممنوعا من الصرف ؛
لأنه ليس بأفعل من حيث المعنى ؛ لكونه "فوعلا" من : ألق الرجل
فهو مألوق . (٣)

حاشية : "بذر" اسم ماء منقول من بذر الشيء ، إذا فرقته ، قال

كثير : /

سقى الله أمواها عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمرا (٤)
قال الجوهري (٥) : وهذه كلها آبار بمكة .

(١) البيت ضمن أبيات له في : الأضاميات : ١٧ ، طبقات فحول

الشعراء : ٥٧٩ .

وينظر الكتاب : ٢٠٧/٣ ، الكامل : ٢٩١ ، ٤٩٤ ، مجالس

ثعلب : ١٧٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٠ ، الاشتقاق :

٢٢٤ ، كتاب الشعر : ١٢ ، النكت : ٨١٨ ، شرح الكافية

الشافعية : ١٤٦٧ ، الخزائن : ٢٥٥/١ . يقال هو ابن جلا :

أي المنكشف ، المشهور الأمر . والثنايا جمع ثنية ، وهي الطريق

في الجبل .

(٢) قال سيبويه ٢٠٧/٣ (ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية

... كأنه قال : أنا الذي يقال له : جلا) .

(٣) الكتاب ١٩٥/٣ . وألق الرجل : جَنَّ .

(٤) ديوانه : ٥٠٣ .

وينظر : الكتاب : ٢٠٨/١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢١ ، المنصف :

١٥٠/٢ ، ١٢١/٣ ، النكت : ٨١٩ ، شرح المفصل : ٦/١ ، الخزائن :

٣٥٥/٢

(٥) الصحاح (بذر) . وينظر معجم ما استعجم : ٢٣٥ ، ٣٧٣ ، ١٠٠٢ ،

و"عشر" اسم موضع (١) منقول إما من عشر بمعنى : أعشره عليه إذا أطلعه ، قال الله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ أَثَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) . وإما من عشر إذا أوجب له السقوط أو الذلة ، لأن العشرة الذلة قال زهير :

لَيْتَ بَعَثَ يَصْطَادُ الرِّجَالُ إِذَا
(٣) مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا

ومن الأوزان المختصة بالأفعال : انطلق ، واقتدر ، واستخرج .

قوله : (أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالباً . . . إلى آخره .) (٤)

الاعتراض على ما ذكر من أن مذهب النحاة غير مستقيم . أمّا أولاً فنقول : إنه دليل على تعذره لا على امتناعه واستحالته ، فإن أكثر مسائل النحو إنما عرفت بالاستقراء .

وأما ثانياً فلأننا نعارض قوله : بأن "أفعل" في الأسماء أكثر منه في الأفعال بأنه في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، وبيانُهُ هو : وإن كان ما من فعل ثلاثي إلا ويُبْنَى منه "أفعل" التفضيل ، ما ليس يكون يلون ولا عيب ، فإنه ما من فعل يُبْنَى منه "أفعل" التفضيل إلا ويُبْنَى منه فعل التعجب (٥) ، وإذا كان كذلك فقد تساوى فيه .

(١) هوواد من أودية العقيق ، معجم ما استعجم : ٩٢١ .

(٢) سورة الكهف : من الآية ٢١ .

(٣) الديوان : ٧٦ .

وينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢٤٨/٣ ، المنصف :

١٢١/٣ ، شرح المفصل : ٦١/١ .

(٤) الشرح : ١٧ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٦٣/١ .

وأما ما يُبنى منه لغير التفضيل من الألوان والعيوب وغيرها
فمعارضٌ بأنَّ / كلَّ فعل لازم فإنه يتعدى بالهمزة ، نحو : خرج
وأخرجته ، وكلَّ فعل متعدٍ إلى واحد فإنه يتعدى بالهمزة إلى اثنين ،
نحو : ضربت زيدا وأضربته عمرا ، وذلك يزيد على "أفعل" من اللون
والعيوب وغيرها أضعافا كثيرة ، ثم يأتي المضارع على "أفعل" أيضا
في بعض ما جاء منه الماضي على "فعل" أو "فعل" بفتح العيـن
أو كسرهما نحو : أسمع وأعلم .

قوله في الشرح في هذا الفصل أيضا : (إلا في بعض ما جاء
فيه "فعل") (١) إشارة إلى أن "أفعل" في الفعل لم يستوعب "فعل"
في جميع ما جاء منه بدليل : عصيته في (٢) الأمر ، وعاج (٣) الشيء ،
وسرح المال ، وما نبس ، وما عجت به ، وغير ذلك مما هو لازم للنفي ، فإنه
لم يجىء "أفعل" في شيء منه .

وقوله : (وفي غير ذلك قليلا) (٤) .

يريد نحو : آسف ، وأرخص السَّتر ، وأشكل الأمر ، ولا أهلك الله ؛
فانه لم يجىء في شيء من ذلك "فعل" ، وهي قليلة .

قوله : (غير قابل للتاء) . (٥)

يرد النقض بـ "أرمل" علما ؛ فانه على ما قال يجب صرفه لقبوله

(١) الشرح : ١٧ .

(٢) في الأصل : "على" .

(٣) في الأصل : "عوج" والصحيح ما أثبت ، ينظر الصحاح واللسان

والتاج (عوج) ، الأفعال للسرقسطي : ٣١١/١ .

(٤) الشرح : ١٧ .

(٥) الكافية : ٦٦ .

التاء يقال : رجلٌ أَرْمَلٌ للذى لا زوجة له ، وامرأة أَرْمَلَةٌ للتي لا زوج لها ، لكنه مستنوع بالإجماع .

وأجيب : بأنه لم يقبل التاء حين كونه علما ، وإنما قبلها حين كونه صفةً ، وإحدى الحالتين غير الأخرى .

وأورد "أسود" لقبوله التاء في قولهم : "أسودة" للحيسة الأنثى (١) / فكان يجب صرفه ، لكنه مستنوع (٢)

١٥/ب

وأجيب (٣) بأن هذه التاء طارئة بعد استماله اسما فلم يعتد بها .

وحينئذ كان يجب عليه أن يقول : غير قابل للتاء حال كونه وصفا .
وحينئذ يرد النقض بـ "أرملة" ، إذ قبلها حال كونه وصفا ، فلو أراد الاحتراز منه قال : حين كونه اسما ، وحينئذ يرد النقض بـ "أسود" فلما تدافعا ألغى ذكر هذا القيد .

ونذهب عيسى بن عمر (٤) إلى أنه متى سُحِّي بالفعل كان كونه على صيفته سببا على أى وزن كان ، فيجتمع مع العلمية فيمنع من الصرف . وهو ضعيف ؛ للإجماع على صرف "كعسب" (٥) ، وأنه لم يرد في

(١) الصحاح : (سود) .

(٢) ينظر الكتاب : ٢٠١/٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٦٥/١ .

(٤) الكتاب : ٢٠٦-٢٠٧/٣ .

(٥) كعسب فلان ذاهبا : إذا مشى مشية السكران ، وكعسب ، كجعفر :

اسم اشتق من هذا المعنى وأمثاله .

كلامهم إلا مصروفاً. (١)

وأما عدم التنوين في "جلا" فلا ن فيه ضميراً فهو جملة فيحكى
نحو: ذَرَى حَباً ، وَيَزِيدُ.

حاشية: عند قوله: (ولا يَرِدُ باب: حاتم... إلى آخره. (٢)

اجتماع الوصف والعلمية بالفعل ملزم لاجتماع التقيضين، أمّا
اعتبار الوصف الأصلي مع العلمية فلا .

والتحقيق أنه إذا سُمِّيَ الشخص بوصفه، وعلق علماً عليه،
ولوحظ ذلك الوصف في التسمية، كما إذا سُمِيَ بأشقر من فيه شقرة، فالمنع

بعد التنكير قول سيبويه (٤)، وإن سُمِيَ بوصف ليس له بل علق

عليه علماً محضاً كما إذا سُمِيَ بأشقر من هو أسود فالصرف (٥) يفسد

التنكير قول الأَخفش (٦)، وهذا القول منسوب / إلى ابن الخشاب. (٧)

وقوله: (وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِرَ صرف) (٨) يطرد على

مذهب الأَخفش ولا يطرد على مذهب سيبويه.

(١) الكتاب: ٢٠٦/٣.

(٢) الكافية: ٦٧، ونصها: (ولا يلزمه باب: حاتم...).

(٣) في الأصل: "فالقول".

(٤) (٦) الكتاب: ١٩٨/٣، وينظر رأي الأَخفش في هامش (٤) من
الصفحة نفسها.

(٥) في الأصل: "فالقول".

(٧) ينظر: المرتجل: ٧٩ - ٨٠.

(٨) الكافية: ٦٦.

حاشية عند قوله في الشرح في هذا الفصل : (وإما لأن الجرَّ لم يمتنع فيه إلا تبعاً لذهاب التنوين .) (١)

إنما تبع الجرُّ التنوينَ على القول الثاني ، لأنه لم يكن تبعيَّه الكسرة من غير تنوين ، لئلا يلتبس بالمضاف إلى النفس ، فحذفت ، ولم يبق ساكناً ، لأن السكون لا يكون إعراباً في الاسم فاستعيرت له الفتحة ؛ لأنها شريكة الكسرة في كونها تقع إعراباً للفضلة ، وهذا يُبنى على علامة الصرف ، قيل : (٢) التنوينُ وحده ، لأن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين غير المنصرف في موضع الجرَّ نَوَّنَ وَجَرَّ ، فلو كان الجر من الصرف لم يجزله ؛ لأنه حينئذ يكون زيادةً على قدر الضرورة ؛ لأنه يُسَمَّى في الرفع والنصب منصرفاً ولا جرَّ ، وقيل : (٣) علامته التنوينُ والجرُّ معاً ؛ لأن كل اسم معرب مجرور لا يخلو من التنوين أو ما يقوم مقامه .

ويُردُّ على القول الأول أن حروف الجر من خواص الاسم وإذا دخلت على غير المنصرف لا ينصرف . (٤)

وجوابه : أن تأثير اللام والإضافة أقوى من تأثيرها ؛ لأنها هما يغيران ذات الاسم بإخراجه من مبهم إلى معين .

(١) الشرح : ١٩٠

(٢) هذا مذهب سيبويه قال في الكتاب (١/٢٢) : (بالتنوين

علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون) وعلى مذهبه أكثر النحويين ، ينظر شرح السيرافي (مخطوط) :

٧٦/٤ ، شرح ابن الحاجب : ١٩ ، شرح عمدة الحافظ : ٨٤٢ - ٨٤٣

(٣) ينظر المقتضب : ٣/٣١٣

(٤) ينظر الاعتراض وجوابه في : شرح السيرافي : ٧٦/٤ ، وفيه

أجوبة أخرى .

وقولهم في القول الثاني : إن التنوين زال للآم والإضافة (١)

إنما / يعنون به تأكيد زوال التنوين، وأنه لا يمكن دخوله حينئذٍ
ب/١٦ وإلا فقد حُكم بزواله قبل اللام والإضافة للعلتين، أو أن اللام والإضافة
هما السبب الأقوى لوجودهما في اللفظ، فيضاف الحكم إليهما.

[المرفوعات]

(١) قوله : (المرفوعات هو ...)

إنما قال : (هو) بالتذكير والإفراد نظرا إلى " ما " ؛ لكونه مفردا مذكرا (٢) ، كقولهم : " من كان أمك (٣) " ، أولاً أنه يعود إلى المرفوع لا إلى المرفوعات ؛ لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا لأفرادها .

[الفاعل]

حاشية : إنما لم يجرأ أن يكون " زيد " في : " زيد قام " فاعلا (٤) ؛ لأنه لو كان فاعلا لما جاز أن يرفع الفعل غيره عند وجوده ، لكنه يرفعه في مثل : " زيد قام أبوه " ، ولأنه كان لا يختلف الفعل عند اختلافه فيقال : " زيد قام ، والزيدان قام ، والزيدون قام ، لكنه يختلف فيقال : قام ، وقاما ، وقاموا ، ولأنه لو كان فاعلا متقدماً لجاز في كل فاعل أن يكون متقدماً ، لكن منه ما لا يجوز أن يتقدم كالضام في مثل : قمت وغيره .

(١) الكافية : ٦٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٣/١ .

(٣) الكتاب : ٥١/١ .

والشاهد فيه تذكير الفعل " كان " نظراً إلى " من " .
(٤) ينظر المقتضب : ١٢٨/٤ ، الأصول : ٢٢٨/٢ ، سر الصناعة :

٢٢١ ، أسرار العربية : ٧٩ - ٨٣ .

وأجاز بعض الكوفيين تقديم الفاعل على فعله ،

البسيط : ٢٧٢ ، المغني : ٧٥٧ ، الهمع : ٢٥٥/٢ .

قوله : (والاصلُ أن يليَ فعله .) (١)

(٢) قالوا : لو قال موضع قوله : والاصلُ أن يليَ عامله لكان أجود ؛ ليتناول الفعلَ وغيره من نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرا . وهذا حسنٌ ؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير (٣) ، فإذا جاز أن يتقدم مفعوله عليه / جاز أن يُفصل بينه وبينه .

أ/١٧

وكذلك لو قال موضع قوله (ومن ثمَّ جاز ضربَ غلامه زيدٌ) وامتنع ضربَ غلامه زيدا) : (٤) قوى ، وضعف ؛ لكان أحسن (٥) ؛ لأن ابن جنى (٦) أجاز نحو : ضربَ غلامه زيدا ، وإن كان ضعيفا ، وعليه يُنشد :

(٧) كسامجدُ ذا المجدِ أثوابُ سوءٍ رديٍّ ورقى نداء ذال الندى في زرى المجدِ

-
- (١) الكافية : ٦٨ .
 (٢) ينظر شرح ابن جماعة : ٦١ .
 (٣) ينظر : المقتضب : ١٩٧/٣ .
 (٤) الكافية : ٦٨ ، ونصها : (ولذلك جاز ...)
 (٥) ينظر : شرح ابن جماعة : ٦١ .
 (٦) الخصائص : ٢٩٤/١ ، وهو في ذلك متابع للآخفش ، ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٨٨/١ ، المغني : ٦٣٩ .
 (٧) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين .
 وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٥٨٧ ، شرح التسهيل ٢١٨/١ ، ٧٢٦ ، المغني : ٦٣٩ ، تخليص الشواهد : ٤٩٠ المقاصد النحوية : ٤٩٩/٢ ، الهمع : ٢٣٠/١ ، شرح شواهد المغني : ٨٧٥ ، شرح الأشموني : ٥٩/٢ ، شرح أبيات المغني : ٧٥/٧ ، ويروى : « كسا حِلْمُه ذا الحلم » .
 والشاهد في قوله : (مجده) ، (نداء) حيث عاد الضمير فيهما على متأخر لفظا ورتبة وهو قوله (ذا) في الشطرين .

وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه - يمدح ^١مطعم بن عدي :
(٢) ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً

وهنا علة أخرى لكون الأصل أن يلي فعله غير قوله : (لأنه أحد جزأى الجملة معه) ^(٣) وهي : أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل كراهة توالى أربع حركات فيما هو كاللمة الواحدة ، ويفصلون بالفاعل بين الفعل وحركته في مثل : يفعلان ، ويفعلون ^(٤) ، ولو لا أنه كالجزء لما سكنت له لام الفعل ، ولما جاز الفصل به بين الفعل وحركته ،

(١) مطعم (. . . - ٢ هـ)

المطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، رئيس بني نوفل فسي الجاهلية ، وقائدهم في حرب " الفجار " . وهو الذي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدخله مكة بعد ما كان من أمر ثقيف .

أخباره في : نسب قريش : ١٩٨ ، السيرة لابن هشام ١٥/٢ ،
١٩ - ٢٠ ، الاشتقاق : ٨٨ .

(٢) الديوان : ٢٤٣ ، ورواية البيت فيه :

فلو كان مجداً يخلد اليوم ما جدا

من الناس أنجى مجده اليوم مطعماً

وهو من شواهد : ضرائر الشعر : ٢٠٩ ، شرح التسهيل :

١/٢١٨ ، ٧٢٦ ، شرح الكافية الشافية : ٥٨٦ ، تخليص الشواهد :

٤٨٩ ، المفني : ٦٣٩ ، المقاصد النحوية : ٤٩٧/٢ ، شرح

الآشمونى : ٥٨/٢ ، شرح أبيات المفني : ٧٢/٧ .

(٣) الشرح : ١٩ ، وليس فيه كلمة (معه) .

(٤) ينظر : سر الصناعة : ٢٢٠/١ ، فابعدها ، الإنصاف : ٧٩-٨٠ ،

الاشباه والنظائر : ١٣٦/٣ ، فابعدها .

أى : وما يقوم مقام حركته وهو النون ؛ لأن هذا الفعل معربٌ بالحروف دون الحركة.

حاشية عند قوله في الشرح : (والثاني مثل قُرْبَ وَمَعْدَ) (١)
وهو قُبِيلَ قوله : (والأصل أن يليَ فعله) . (٢)

والقرب والبعد أمران عقليان ، ليسا بموجودين في الخارج ،
قائمين بالفاعل ، بل إنهما إضافيان عارضان للمتقارب / والمتباعد فسي ١٧/ب
العقل بالنسبة إلى شيئين ، لكهما على جهة أنهما قائمان بالفاعل
من حيث إنهما يُعقلان بالقياس إلى المتقارب والمتباعد ، وكانت النسب
والإضافات عدمية لما أنها عَرْض ، وهو لا يقوم بنفسه فلا بد من محل
ونسبة إلى ذلك المحل ، ويكون الكلام في الثانية كاللّام في الأولى ،
ويذهب الأُمَر إلى غير النهاية ، وأنه مُحال ، فلما أفضى القول بكونها
وجودية إلى المحال قيل : إنها عدمية .

ويسكن أن يكون الاحتراز بقوله : (وقُدِّم عليه) (٣) عن
مذهب الأُخفش من جواز إسناده إلى ما قبله وهم طائفة من الكوفيين (٤)
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ (٥)

(١) الشرح : ١٩ ونصه : (والثاني نحو قولك قرب زيد ومعد)

(٢، ٣) الكافية : ٦٨ .

(٤) كذا في الأصل والعبارة مضطربة فلعله يقصد القول :

(عن مذهب الأُخفش وطائفة من الكوفيين من جواز إسناده إلى ما قبله) .

وينظر : المقتضب : ١٢٨/٤ ، شرح التسهيل : ٦٩١/١ ،

البسيط : ٢٧٢/١ ، المغني : ٧٥٧ ، الهجوع ٢/٢٥٥ .

(٥) سورة الشعراء : من الآية : ١٤٨ .

أى : هضمٌ طلعها ، وقول الشاعر :

(١) ما لِلْجَمالِ مشيهاً وَثيدا

أى : وَثيدا مشيهاً .

حاشية : الفاعل يكون مظهرًا ويكون مضمرا ، متصلاً ومنفصلاً .

وكونه منفصلاً واجبٌ في خمسة مواضع : اثنان مُجمَعٌ عليهما :

الأول منهما إذا قُصدَ حصْرُهُ (٢) مثل : ما ضرب زيداً إلا أنا .

وشذ :

(٣) ما عاب إلا لثيمٌ فعلَ ذى كرمٍ ولا لحاقظٌ إلا جبا بطلاً

(١) ينسب هذا الرجز إلى الزها بنت عمرو ملكة تدمر ، ومعهده :

أجندلا يحملن أم حديدا

أم صرفا ناتا رزا شديدا

وله قصة تنظر في مجمع الأمثال : ٤١٣/١ .

وهو من شواهد : معاني الفراء : ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، معانسي

الأخفش : ٢٨٤ ، أدب الكاتب : ٢٠٠ ، الكامل : ٦٠٩ ،

شرح الكافية الشافية : ٣٥٨ ، البسيط : ٢٧٤ ، المغنى :

٧٥٨ ، المقاصد النحوية : ٤٤٨/٢ ، شرح أبيات المغنى :

٢١٦/٧ .

والشاهد في قولها (مشيها وثيدا) حيث جعل الكوفيون -

" مشيها " فاعل " وثيدا " تقدم عليه . وهو عند البصريين مبتدأ

حذف خبره وبقي معموله الخبر ، أى : مشيها يكون وثيدا .

ويروى " مشيها " كذلك بالنصب والجر ، فمن نصبه أعربه مفعولا

مطلقا ، ومن جره أعربه بدل اشتغال من الجمال .

ورواية الشارح : (رويدا) ، ولم أقف على هذه الرواية فيما بين

يدى من المصادر .

(٢) الكتاب : ٥٠/١ .

(٣) هو ما لم ينسب إلى قائل معين .

فقدَّم الفاعل مع قصد حصره .

والثاني : أن يكون العاملُ فيه مصدراً مُضافاً إلى المفعول (١)

مثل : أعجبني ضربُ زيدٍ أنت .

والثلاثة الباقية :

إذا دخلت عليه اللامُ الفارقةُ بين " إن " المخففة والنافية

مثل : إن أكرمَكَ / لاَنا ، وهذا عند الكوفيين (٢) لتجويزهم أن يليَ ١٨/أ

المخففة غيرُ أفعالِ المبتدأ (٣) ، ومنه : " إن يزِينكَ لنفسِكَ وان يَشِينُكَ لِهَيْه (٤) ، وعليه أنشدوا :

بِاللّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٥)

==== ينظر شرح ابن جماعة : ٦٤ ، المساعد : ٤٠٧/١ ، تخليص الشواهد : ٤٨٧ ، المقاصد النحوية : ٤٩٠/٢ ، شرح التصريح ١/٢٨٤ ، الهمع : ٢٦١/٢ ، شرح الأشموني : ١٨٨/٢ ، الدرر : ٩٠/٢

والسُّجْبَا : الجبان .

والشاهد في تقديم الفاعل (لثيم) مع قصد حصره بـ " إلا " على المفعول (ذى كرم) ، وكذا في الشطر الثاني ، وذلك لا يجوز إلا عند الكسائي .

(١) الكتاب : ١٩٠/١ ، الأصول : ١٣٧/١

(٢) الأصول : ٢٦٠/١ ، الإنصاف : ٦٤٠

(٣) أى الأفعال الناسخة .

(٤) الأصول : ٢٦٠/١

(٥) البيت لعاتكة بنت زيد العدوية ترثى فيه زوجها الزبير

ابن العوام الذى قتله عمرو بن جرموز وهو منصرف من وقعة الجمل .

وهو من شواهد معاني الأُخفش : ٤١٩ ، المسائل البغداديات :

١٧٨ ، المحتسب : ٢٥٥/٢ ، التبصرة : ٤٥٨ ، الأُزهية : ٤٩ ،

وإذا كان مسنداً إليه صفة جرت على غير من هي له ، مثل :
هند زيد ضاربته هي ، وهذا على مذهب البصريين ، وأما الكوفيون
فيجوزون الاتصال . (١)

وإذا كان فاعلاً في باب التنازع على مذهب الفراء (٢) مثل :
ضربني وأكرمت زيدا أنت ، فإنه يجيزه إذا كان كذلك .

قوله : (وإذا انتفى الإعراب لفظاً منهما والقرينة) (٣) .

القرينة قد تكون لفظية ، وقد تكون معنوية . واللفظية قد
تكون في نفس الفعل مثل : ضربت موسى سلمى ، وقد تكون في توابع
الفاعل والمفعول أو توابعهما ، نحو : أكرم عيسى العالم [موسى] (٤) ، وأكرم
عيسى موسى العالم ، وأكرم عيسى العالم موسى الكاتب ، فظهور الإعراب
في توابع أحد الطرفين أو في كليهما قرينة لفظية .

====
إصلاح الخلل : ٣٧٦ ، الإنصاف : ٦٤١ ، شرح المفصل : ٧١/٨ ،
المقرب : ١٢٤ ، شرح الكافية الشافية : ٥٠٤ ، المفتى : ٣٧ ،
الخزانة : ٣٧٣/١٠ .

والشاهد في قوله : (إن قتلت لمسلماً) ف (إن) هي المخففة
من الثقيلة عند البصريين ولا يجوز أن يليها إلا فعل ناسخ .
ومذهب الكوفيين أنها بمنزلة " ما " و " إلا " . قال الفراء :
كلام العرب أن يولوها الماضي .

(١) الكتاب : ٥٢/٢ - ٥٣ ، المقتضب : ٩٣-٩٤ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ ،

الإنصاف : ٥٧ ، التبیین : ٢٥٩ ، وإنما يجوز الكوفيون الاتصال إذا أمن اللبس .

(٢) التسهيل : ٨٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٠٦/١ .

(٣) الكافية : ٦٨ . ونصها : (فيهما) .

(٤) (موسى) ساقطة من الأصل .

والقرينة المعنوية أن يستحيل صدور الفعل من أحدهما كما
مثلاً (١)، أو يكون صدوره من أحدهما أغلباً : نحو : رفعت الحبلسى
السكرى .

قوله : (أو وقع مفعوله بعد "إلا") (٢).

ب / ١٨ إنما ينعكس المعنى فيجب تقديمه إذا قدم المفعول وحده /
لا مع "إلا" ، أما إذا قدم مع "إلا" نحو : ما ضرب إلا عمراً زيداً ،
لم ينعكس المعنى ؛ فلا يكون تقديمه حينئذ واجباً .

فإن وقع جميعاً بعد "إلا" كان الحصر لما يليها من المفعول
أو الفاعل ؛ فيجب حينئذ تقديمه ، كقوله :

ولما أبى إلا جماحاً فواءه ولم يسأل عن ليلى ببال ولا أهل
تسلى بأخرى غيرها فإن التي تسلى بها تعدى بليلى وما تسلى
فيجب تقديم المفعول ؛ لأنه هو الذى ولى "إلا" .
قوله : (ومنها أن يقع الفاعل بعد "إلا") (٣)

إنما يردى إلى عكس المعنى إذا قدم الفاعل وحده ، أما إذا قدم
مع "إلا" نحو : ما ضرب إلا زيداً عمراً ، لم ينعكس المعنى لما ذكرناه .

(١) أى ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ٢٠ حيث مثل ب : (أكل
موسى الكثرى) .

(٢) الكافية : ٦٨ .

(٣) اختلف في نسبة هذين البيتين اختلافاً كبيراً فنسبوا إلى مجنون ليلى

وابن الدمينه والحسين بن مطير ودعيل الخزاعي . والبيتان مفردان

في ديوان كل منهم على الترتيب : ٢٣١ ، ٩٤ ، ١٨٢ ، ٤١٤ ،

وينظر : الحماسة الطائية : ٤٨ / ٢ ، أمالي القاضي : ٢١٣ / ١ ، سمط

اللالى : ٥٠٢ ، المقاصد النحوية : ٤٨٠ / ٢ ، شرح التصريح :

٢٨٢ / ١ ، الهمع : ٢٦١ / ٢ ، شرح الأشموني : ٥٧ / ٢ .

(٤) الشرح : ٢٠ .

حاشية في تقدم الفاعل على المفعول :

قالوا : كان حقه أن يذكر ما يجب تقديم المفعول فيه على
الفاعل الصفة إذا جرت على غير من هي له ، نحو : زيدٌ هندٌ ضاربٌ بها هو .

وجوابه : أنه يندرج تحت قوله : (إذا اتصل مفعوله وهو

غير متصل .) (١)

[التنازع]

قوله : (وإذا تنازع العاملان)^(١)

قالوا : لو قال : وإذا تنازع العاملان كان أولى^(٢) ؛ لأن
التنازع قد يكون بين اسمين ، مثل : هذا غاربٌ ومكرمٌ زيداً ، وبين
الاسم والفعل ، مثل : * هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ *^(٣) فإذا قال :
العاملان ، شَمِلَ ذلك جميعه .

والجوابُ : / أنه إنما لم يقل ذلك ؛ لأنه عَقَبَ كلامه بأن قال :
أ/١٩
(٤)
(فقد يكون في الفاعلية ، وقد يكون في المفعولية ، وقد يكون فيهما مختلفين)
فلو قال العاملان ، تناولهما هذه الأقسام الثلاثة ، ولا يصح ذلك فسي
كل عاملين ، إذ اسمُ الفاعل لا يمكن التنازع فيه باعتبار الفاعلية ؛ لأن ضمير
الفاعل لا يكون [فيه]^(٥) إلا مستتراً ، فيجب لكل واحد منهما من الضمير

(١) الكافية : ٧٠ .

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ٦٨ .

(٣) سورة الحاقة : من الآية : ١٩ .

(٤) الكافية : ٦٩ .

(٥) تنمة يتضح بمثلها الكلام . وأضفتها اعتماداً على قوله : " فيهما " .

الآتي قريباً .

المستتر فيه مثل ما يجب للآخر ، فلا تنازع .

وكذلك ما أبدوه من اسم الفعل وفعل الأمر ، فإن ضمير الفاعل لا يكون فيهما إلا مستترا .

قالوا : لا وجود له ، أما قبل ذكر الفعلين فظاهر ، وأما بعد ذكرهما فلا ، إن أعمل الثاني أضمر في الأول ، أو حذف فلا تنازع ، وإن أعمل الأول أضمر في الثاني ، فلا تنازع أيضا .

والجواب : أن المراد من التنازع : ذكر فعلين ومعمول يكون لكل واحد من الفعلين صلاحية^(١) العمل في ذلك المعمول ، فتنازعه باعتبار صلاحية عمل كل واحد منهما فيه ، فيكونان قبل ذكر الفعلين عاملين .

قالوا : إذن كان يجب أن يقول : الفعلان أو أكثر ؛ ليدخل أهنّت وأكرمت وصاحبت زيدا .^(٢)

وجوابه : أن تنازع فعلين لا ينافي تنازع أكثر من فعلين ، حاشية عند قوله : (فإن قلت : فما تصنع بمثل : ما ضرب وأكرم إلا أنا .)^(٣)

إذا تنازعا مختلفين / فلهما باعتباره ثلاثة أحوال وهي : ١٩ / ب
أنهما إما أن يعمل في جميعا ، أولا يعمل في جميعا ، أو يعمل في
أحدهما دون الآخر .

(١) في الأصل : " لصلاحية " .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠١ / ١ .

(٣) الشرح : ٢١ .

× في الأصل : " فيكونه " .

والآولان باطلان ، أما الأول فلثلا يلزم توارد الفعلين
المختلفين على معمول واحد ، وكون الكلمة الواحدة معربة بإعرابيين
مختلفين .

وأما الثاني فلثلا يلزم أن يعمل كل واحدٍ فيه على تقدير
انتفاء عمل كل واحد منهما فيه ؛ لأن انتفاء عمل هذا فيه لأجل عمل
ذاك فيه ، وانتفاء عمل ذاك فيه لأجل عمل هذا فيه ، فلو انتفى عمل كل
واحدٍ منهما لزم ما ذكرناه .

وإذا بطل القسمان الآولان تعيّن الثالث .

(١)
اعترض على قوله : (مِنْ أَنْ الْعَرَبَ لَا تَحْذِفُ الْفَاعِلَ) بأنه
تمسك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل : (مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إِلَّا أَنْسَاءُ ،
أَوْ إِلَّا أَنْتَ ، أَوْ إِلَّا هُوَ) (٢) لدلالة الفاعل الثاني عليه .
وأجيب بأن المراد بقوله : (لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَحْذِفُ
الْفَاعِلَ) (٣) أي : عند تعارض الحذف والإضمار فيكون معناه : أنه
إذا تعارض الحذف والإضمار كان الإضمار أولى .

حاشية : من الشواهد على مذهب الكوفيين ما ذكره من قول
امرئ القيس (٤) ، وكذلك قول ذي الرمة :

(١) ، (٢) ، (٣) الشرح : ٢١٠

(٤) قال في الكافية ٧١ : (وقول امرئ القيس :

* كفاني ولم أطلب قليل من المال *

ليس منه - أي من أعمال الأول - لفساد المعنى .

(١)
ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيمًا أن يكون أصاب مالا

وقول الآخر :

(٢)
ولما أن تحمل آل ليلسى سمعت بينهم نعب الغرابا

وكذلك قول ذي الرمة أيضا :

(٣)
إذا هي لم تستك بعود أراكه تنخل فاستاكت به عود اسحل / ٢٠/أ

(١) البيت في ديوانه : ١٥٣٤ من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة . أي : لم أمدح لئيمًا بشعري أن يكون أصاب مالا لأرضيه .

وهو من شواهد : دلائل الإعجاز : ١٣٠ ، الأماشي الشجرية : ١٧٦/١

والشاهد في قوله : أمدح لأرضيه لئيمًا ، حيث أعمل " أمدح " في " لئيمًا " وأعمل " أرضى " في ضميره .

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين . وهو من شواهد الانصاف : ٨٦ ، التبيين : ٢٥٥ والرواية فيه : (سمعنا بينهم) .

والشاهد فيه إعمال " سمعت " في " الغرابا " ولو أعمل فيه " نعب " لرفعه .

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت فنسب إلى طفيل الغنوي ، وعمر بن أبي ربيعة ، والمقنع الكندي . والصحيح نسبه إلى طفيل كاتبه

الأصمعي ، ينظر : شرح شواهد سيبويه للأعلم : ٥٩ .

ولم أجد من نسبه إلى ذي الرمة غير الشارح ، وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في ديوان طفيل : ٦٥ ، وملحقات ديوان عمر :

٤٩٨ . وينظر الكتاب : ٧٨/١ ، والإيضاح : ٦٨ ، التبصرة :

١٥٣ ، شرح شواهد الإيضاح : ٨٩ ، إيضاح شواهد

الإيضاح : ٩٧ ، شرح المفصل : ٧٨/١ ، شرح التسهيل : ٧٧٨/١ ،

ومن الشواهد على مذهب البصريين قول كثير :
 قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها (١)
 وقد تكرر الشاهد في هذا البيت في موضعين :
 أحدهما : إعمال " وفى " ولو أعمل الأول لقال : وفاء .
 والثاني : " معنى غريمها " (٢) ، لأن " غريمها " لو كان
 فاعلاً لمطول لقال : معنى هو ، لأنه قد جرى على غيره ، وهو فاعل
 الغريم ، وهذا الإلزام إنما يصح على مذهب البصريين .
 وأجيب عن شواهد الكوفيين بأنها تدل على الجواز لا على
 الأولوية . (٣)

- =====
- المقاصد النحوية : ٣٢/٣ . وتنخل : اختير ونقى ، والإسحل :
 شجر أطرافه من أحسن السواك .
 والشاهد فيه : إعمال الأول ، أى : تنخل عود إسحل فاستاكت به .
 ديوانه : ١٤٣ . (١)
 وهو من شواهد الإيضاح : ٦٦ ، الإنصاف : ٩٠ ، إيضاح شواهد
 الإيضاح : ١٠٠ ، شرح المفضل : ٨/١ ، شرح الكافية الشافية :
 ٦٤٢ ، المقاصد النحوية : ٣/٣ ، الخزانة : ٢٢٣/٥ .
 والمطول : الذى يدفع بوعده بعد وعد . والمعنى : الأسير ،
 ويمكن أن يكون من العناء الذى هو التعب .
 لا يجوز ابن خروف وابن مالك أن يكون هذا من باب التنازع . (٢)
 ينظر : شرح التسهيل : ٧٦٩/١ ، الهمع : ١٤٧/٥ .
 ينظر : الإنصاف : ٩٣ . (٣)

[نائب الفاعل]

قوله : (وشرطه : أن تُغَيَّرَ صِيغَةُ الفعل .) (١)
لا معنى لقوله : (تُغَيَّرُ صِيغَةُ الفعل إلى "فَعَلَ" و "يَفْعَلُ") (٢)
إلا حذفَ فاعله وإقامته مُقامه ، فإذا كان كذلك فلا يجوز أن يكون
شرطا ؛ لأنه داخل ، والشرطُ يجب أن يكون خارجا .

وجوابه : مَنَعُ أن يكون لا معنى لذلك إلا حذفَ فاعله وإقامته
مُقامه ، فإنَّ تَغْيِيرَ الفعل (٣) حقيقةٌ خارجة عن الحذف والإقامة . (٤)

حاشية : ذهب الأَخفش (٥) إلى جواز إقامة المفعول له
إقامة الفاعل وهو ضعيف ؛ لأنَّ الفاعل لا يصلح علة للفعل ، فكذلك
ما ينوب منابه ينبغي ألا يكون فيه صلاحية لذلك ، والمفعول له علة الإقدام
على الفعل . (٦)

حاشية : عُلِّلَ كونُ الثاني من باب : "علمت" [والثالث من
باب "أعلمت"] (٧) لا يقعان موقعَ الفاعل (٨) بأنهما (٩) قد
يكونان جملةً ، والجملة لا يكون مسندا إليها ؛ لأنَّ من خواص / المسند
إليه جواز إضماره ودخول لام التعريف وغيرها ، وهذه الخواص منتفية عن
الجملة . (١٠)

-
- (١) ، (٢) الكافية : ٧٢ .
(٣) كررت في الأصل : كلمة "الفعل" .
(٤) في شرح المفصل ٦٩/٧ : (كل فعل يبني لما لم يُسم
فاعله فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة
المفعول مُقامه ، وتغيير الفعل إلى صيغة فَعَلَ) .
(٥) شرح ابن جماعة : ٧٤ ، وفي الارتشاف : ١٩٣/٢ (وذهب
بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوبا)
وينظر : الهمع : ٢٧٠/٢ .
(٦) ينظر الأصول : ٨١/١ ، شرح ابن جماعة : ٧٤ .
(٧) تتمه يقتضيها السياق .
(٨) أجاز المتأخرون وقوعها موقعَ الفاعل عند أمن اللبس .
ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦١٠ ، شرح الرضي على الكافية :

٢١٧/١

- (٩) في الأصل : "فانهما" .
(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٧ .

وَأَجِيبْ بَأَنَا لَا نَسَلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَقَعُ مُسْنَدًا إِلَيْهَا فَإِنَّهَا
قَدْ أُسْنَدَ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :

أَفَى اللَّهِ أَمَّا بَحْدَلُ وَابْنُ بَحْدَلٍ فَيَحْيَا وَأَمَّا ابْنُ الزَّبِيرِ فَيَقْتُلُ (١)
فَقَوْلُهُ : " بَحْدَلُ " مَبْتَدَأٌ ، وَ " ابْنُ بَحْدَلٍ " عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ :
" فَيَحْيَا " خَبَرُهُ ، وَالْجُمْلَةُ مَبْتَدَأٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَفَى اللَّهِ " خَبَرُهَا مَقْدَمًا عَلَيْهِ .
وَأَجِيبْ : بِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وَلَيْسَ
بِخَبَرٍ عَنِ الْجُمْلَةِ وَتَقْدِيرُهُ : أَيْقَعُ هَذَا فِي اللَّهِ ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ
بَعْدَ مِنْ قَوْلِهِ : " أَمَّا بَحْدَلُ " وَابْنُ بَحْدَلٍ فَيَحْيَا .

حَاشِيَةٌ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الشَّرْحِ فِي هَذَا الْبَابِ : (وَ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ
فَيَلْزَمُ خَلْوُ بَعْضِ الْأَفْعَالِ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ .) (٢)

لَا يَلْزَمُ خَلْوُ بَعْضِ الْأَفْعَالِ عَنِ الْفَاعِلِ إِذَا أُقِيمَ مَقَامَ أَحَدِهَا ؛
لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ الْبَاقِي مَضْمَرًا ، كَمَا فِي بَابِ تَنَازُعِ الْفَعْلَيْنِ ،
وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ إِقَامَتِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، بِأَنَّهُ لَوْ أُقِيمَ مَقَامَهُ لَمْ يُفْهَمْ
التَّعْلِيلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ النِّصْبَ هُوَ الْمُشْعِرُ بِالتَّعْلِيلِ ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
مُشْعِرًا بِالتَّعْلِيلِ ، لِيَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ .

(١) الْبَيْتُ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ أَبْيَاتٍ لَزَفَرِ بْنِ الْحَارِثِ الْكَلَابِيِّ ، أَوْرَدَهَا أَبُو تَمَامٍ فِي الْحِمَاسَةِ :

٣٢٦ / ١ ، وَلَهَا مَنَاسِبَةٌ تَنْظُرُ فِي : شَرْحِ دِيْوَانِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ٦٤٩ -

٦٥٠ .

وَالْمُرَادُ بِابْنِ بَحْدَلٍ : حَسَانُ بْنُ مَالِكِ بْنِ بَحْدَلِ الْكَلْبِيِّ ، أَخُو مَيْسُونِ
بِنْتِ مَالِكٍ ، وَخَالَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ . وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ ابْنُ فَلَاحٍ
النَّحْوِيُّ فِي الْمَغْنَى (رِسَالَةٌ) : ٦٦٠ .

(٢) الشَّرْحُ : ٢٢ .

حاشية : ولا يجوز أيضا أن تُقام الحالُ مقامَ الفاعل إذا بُنى
الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، لأنها لو أُقيمت مقامُ الفاعل لجاز إضمارها ،
والإضمار إنما يسوغُ فيما يسوغُ تعريفه . (١)

وكذلك التمييزُ / لا يجوز أن يُقام مقامُ الفاعل أيضا (٢) ؛
لأنه (٣) كان في الأصل فاعلا وإنما عدلَ عنه لغرضٍ هو (٤) التأكيدُ
والمبالغةُ ، فلو أُقيم مقامُ الفاعل لكان نقضا لهذا الغرض .

-
- (١) ينظر: الأصول : ٨١ / ١ ، شرح الفصل : ٧٢ / ٧ .
(٢) أجاز الكسائي نيابة التمييز ، ينظر التسهيل : ٧٧ ، شرح الرضي
على الكافية : ٢١٩ / ١ .
(٣) في الأصل : «لأن» .
(٤) في الأصل : «هذا» .

[المبتدأ والخبر]

- قوله : (المبتدأ : الاسم المجرد ... إلى آخره)^(١)
 لو أنه أسقط من حد المبتدأ لفظة " اسم " لكان ذلك أولى^(٢) ؛
 ليدخل في الحد نحو قوله تعالى : * وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ *^(٣) ونحو
 قوله تعالى : * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ *^(٤) ، وكان
 الأولى أن يزيد بعد قوله : (من العوامل اللفظية)^(٥) قوله : غير^(٦)
 الزائدة ؛ ليدخل في الحد نحو قوله تعالى : * هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ *^(٦)

-
- (١) الكافية : ٧٤ ، وفيها : (فالمبتدأ هو الاسم المجرد ...)
 (٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ٧٦ - ٧٧ .
 (٣) سورة البقرة : من الآية : ١٨٤ .
 (٤) سورة البقرة : من الآية : ٦ .
 (٥) الكافية : ٧٤ وفيها : (عن العوامل ...) .
 (٦) سورة فاطر : من الآية : ٣ .

و * مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ * (١) وقولهم : بحسبك زيد ؛ فإنها مبتدآت وليست مجردة عن العوامل اللفظية ، وكان ينبغي أن يضع موضع قوله : (وألف الاستفهام) (٢) أداة الاستفهام ؛ ليدخل نحو : هل قائم الزيدان ؟ ومن مضروب أبواه ؟ وكيف ومتى منطلق الزيدان ؟ وكان ينبغي أن يقول : رافعة لغير مستتر ؛ ليدخل تحت الظاهر [الضمير المنفصل] (٣) . وكان ينبغي أن يزيد مُسْتَعْنَى به ؛ لئلا يرد عليه : أقائم أبوه زيد ؛ فإنها رفعت ظاهرا وليست مبتدأ . وكان ينبغي أن يزيد بعد قوله : (فإن طابقت مفردا) (٤) قوله : وما انفرد للمثنى والمجموع مثل : أَجُنُبُ الزيدان ؟ فإنه مثله في جواز الأمرين ؛ إذ الجنب يطلق على الواحد والاثنين والجماعة بلفظ المفرد . (٥)

واعلم أنه كَرِدَ على هذا : النقص بما / اختاره في باب : ٢١/ب
"أسماء الأفعال" من أن "رُوِيْدَ" مبتدأ ، والضمير المستكن فاعل له
سَدَّ سَدَّ الخبر (٦) ؛ فإنه مسند وليس من الصفة الواقعة بعد حرف
النفي وألف الاستفهام .

حاشية عند قوله : (وأصل المبتدأ التقديم) (٧)

ذهب الكوفيون (٨) إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ،

-
- (١) سورة الأعراف : من الآيات : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .
سورة هود : من الآيات : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
سورة المؤمنون : من الآيات : ٢٣ ، ٣٢ .
(٢) الكافية : ٧٤ .
(٣) في الأصل بياض ، وما بين المعقوفين تكملة من : الفوائد الضيائية : ٢٧٧ .
(٤) الكافية : ٧٤ .
(٥) الصحاح : (جنب) .
(٦) الشرح : ٧٦ .
(٧) الكافية : ٧٤ .
(٨) الإنصاف : ٦٥ ، التبيين : ٢٤٥ ، شرح المفصل : ٩٢/١ .

قالوا : لأن الخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، فلو قدم عليه
لزم الإضرار قبل الذكر .

وجوابه : لا نسلم أنه لا بد فيه من ضمير، وإنما يلزم ذلك
أن لو كان مشتقا، سلمناه ولكن لا نسلم أن الإضرار قبل الذكر فيسر
جائز، إذ قد ورد في القرآن : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (١)
وفي قولهم : " في أكفانه لف الميت " (٢) ثم قد سُمع تقديمه في
قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (٣) وفي قولهم : " مشنوء " من
مشنوءك (٤)، ولأن خبر " كان " فرع على خبر المبتدأ ، وقد
جاز تقديمه فلأن يجوز تقديم الأصل أولى (٥).

واختلف في الظرف إذا تقدم على المبتدأ في مثل : فـ في
الدار زيد ، فقال الكوفيون : (٦) رُفِعَ بالظرف . وقال الأَخفش (٧) :

-
- (١) سورة طه : الآية : ٦٧ .
(٢) الإنصاف : ٦٦ .
(٣) سورة الجاثية : من الآية : ٢١ .
و ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالرفع هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن
عامر وأبي بكر عن عاصم . وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن
عاصم ﴿ سَوَاءٌ ﴾ بالنصب .
السبعة : ٥٩٥ ، التبصرة : ٣٢٧ ، الكشف : ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ .
(٤) الكتاب : ١٢٧/٢ .
(٥) ينظر الإنصاف : ٦٨ - ٦٩ .
(٦) الإنصاف : ٥١ ، التبيين : ٢٣٣ .
(٧) المصدرين السابقين ، وإنما قدّر الأَخفش فعلا محذوفا بنا .
على مذهب البصريين من أنه لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

فاعل لفعل محذوف ، أى : استقرَّ زيدٌ . وقال سيبويه (١) وعامةُ
البصريين (٢) : مبتدأ ، وهو الصحيح لجواز : في داره زيدٌ ، فلولاً
أنه مبتدأ في نية التقديم لزم الإضمارُ قبل الذكر لفظاً ومعنى ، وهو
غيرُ جائز .

حاشية عند قوله : (قد يكون المبتدأ نكرةً .) (٣)

إذا قلت : رجلٌ مؤمنٌ خيرٌ من امرأةٍ ، أو رجلٌ / واحدٍ / ٢٢ أ
خيرٌ من امرأةٍ ، جاز الابتداء بكل من النكرتين ؛ لتخصيصهما بالصفة .
ثم الموصوف إذا ظهر أمرُهُ جاز حذفُهُ وإقامة الصفة مقامَهُ ، كقولهِ :
* وعليهما مسرودتان (٤) ... * (٥)

== أما الكوفيون فلا يتعلق الظرف عندهم بشي . ينظر : شرح
الرضي على الكافية : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .
وزهد الأَخفش - في قول آخر - إلى أنه مرتفع بالابتداء ،
شرح الرضي على الكافية ٢٤٨/١ .
(١) في الكتاب ٨٨/٢ : (وتقول عبدالله فيها ، فيصير كقولك : عبدالله
أخوك إلا أن عبدالله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء) .
(٢) التبصرة : ١٠١ ، نتائج الفكر : ٢٣٥ ، شرح الرضي على الكافية :
٢٤٧/١ ، الارتشاف : ٥٤/٢ .
(٣) الكافية : ٧٥ .
(٤) في الأصل : «مسودتان» .
(٥) قطعة من صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين :
١٩/١ ، وهو بتمامه :

وعليهما مسرودتان قضاهما داودُ أوصعُ السَّوابغِ تَبَعٌ
وينظر: المغضليات : ٤٢٨ ، مجاز القرآن : ٥٢/١ ، ٢٤/٢ ،
١٤٣ ، تأويل مشكل القرآن : ٤٤١ ، الصحاح : (صنع - قضى) ،

فإذا حذفَت الموصوفَ من المسألة الأولى فقلت : "مَوْءٌ من خيرٍ من امرأةٍ جاز ، لأنَّ مَوْءَنا صفةٌ لنكرةٍ يَزِيدُ على معناها ، وإذا حذفْتَهُ مِنْ الثانية فقلت : واحدٌ خيرٌ من امرأةٍ ، لم يجز ؛ لأنَّ واحدا لا يفيد غير ما أفاده رجل ، فلم يَحْصُلْ تخصيصٌ .

حاشية : وقد ابتدئُ بالنكرة في غير ما ذكر من المواضع ، وذلك إذا كانت النكرة جوابَ سوءٍ ال ، نحو : درهمٌ عندي . لمن قال : أعندك درهمٌ ؟ للعلم به بقرينةِ السوءِ ال .

والنكرة الواقعة بعد واو الحال ، نحو : قعدتُ ورجلٌ واقفٌ ، ومنه الحديث : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وُمرَّةٌ على النار " (١) ، ومنه قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاءَ فهُدًى بدا محياك أخفى نُورُهُ كلَّ شارِقٍ (٢)

==== نظام الغريب للرِّعْي : ١٣٤ ، شرح المفصل : ٥٩/٣ .
والسرود : نسج الدرع وهو : تداخل الحلق بعضها في بعض .
وقضاها : صنعهما . والصنع الحاذق الماهر في صنعه ، ويقال للأنثى : صَناع . والسوايغ : الدروع الواسعة .

والشاهد في قوله : " سرودتان " يريد درعان سرودتان .

(١) رواه الإمام البخاري في الصحيح : ١٩٥٩ كتاب النكاح .

باب : الحرة تحت العبد ، رقم : ٤٨٠٩ .

(٢) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين .

وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٣٩٩/١ ، شواهد التوضيح :

٤٦ ، المغنى : ٦١٣ ، تخليص الشواهد : ٢٩٣ ، المقاصد

النحوية : ٥٤٦/١ ، الهمع : ٣١/٢ ، شرح الأشموني :

٢٠٦/١ ، شرح أبيات المغنى : ٣٣/٧

والنكرة المضافة إلى نكرة ، كقوله عليه الصلاة والسلام : " خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ في اليوم والليلة " . (١)

والنكرة المعطوفة على نكرة مختصة بتقديم الخبر ، نحو :
في الدار امرأةٌ ورجلٌ في المسجد .

والنكرة المعطوفة عليها نكرة مختصة بوصف ، نحو قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٢) على أحد الرأيين فيه ، أى : أمثل . (٣)

والنكرة المعتمدة / على " إذا " التي للمفاجأة و " لولا " / ٢٢ ب
الامتناعية مثل : خرجت فإذا رجلٌ ، وفي الحديث : " لولا آيةٌ ما حدثتكم " . (٤) وكذلك أسماء الاستفهام والشرط .

(١) رواه الإمام البخارى في الصحيح : ٢٦ بلفظ : " خمس صلوات في اليوم والليلة " كتاب الإيمان ، باب الزكاة في الإسلام ، رقم : ٤٦ والإمام مسلم في صحيحه : ٤١ كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام ، رقم : ٠٨ .

(٢) سورة محمد : من الآية : ٢١ .

(٣) في سيبويه ١/١٤١ : (فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل) وينظر : ١٣٦/٢ ، المقتضب : ١١/٤ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ١٨٦/٤ - ١٨٧ .

(٤) رواه الإمام البخارى في الصحيح : ٧١ بلفظ : " حدثتكم " ،

كتاب الوضوء ، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ، رقم : ١٥٨ .

وكذا رواه الإمام مسلم في صحيحه : ٢٠٦ كتاب الطهارة ،

باب فضل الوضوء ، والصلاة عقبه ، رقم : ٠٦ .

وأجاز سيبويه (١) : "خيرُ منك زيدٌ" ، على أن "خيرٌ" مبتدأ ،
لأنه بامتناع دخول حرف التعريف عليه كأنه قد تعرف ، وقاس بعضهم (٢)
على هذا : "مثلك زيدٌ" ، وأكد هذا عنده : "مرتُّ بالرجلِ مثلك" ، على
الصفة ؛ لقربه من المعرفة ، ويلزم على هذا جوازُ : "ضاربُك زيدٌ غداً" ،
على أن "ضاربُك" مبتدأ ؛ لأنه قد قرب من المعرفة .
قوله : (والخبرُ قد يكون جملةً .) (٣)

ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إلا
الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن ؛ لكونها نفسَ المخبر عنه .
وينوبُ عن هذا الضمير : العمومُ في نحو : "نعمَ الرجلُ زيدٌ" ،
إذا جعلَ المخصوصُ مبتدأً وما تقدم الخبرُ ، ومنه قوله تعالى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٤)
وينوبُ عنه الإشارةُ أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٥)
وكذلك إعادةُ الاسمِ للتعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٦)
ويمكن أن يقال مثلُ هذا في : "نعمَ الرجلُ زيدٌ" ، فيكون من وضع الظاهر

-
- (١) الكتاب : ٢ / ٢٥٠ .
(٢) ينظر : البسيط : ٥٣٧ .
(٣) الكافية : ٧٦ .
(٤) سورة الكهف : الآية : ٣٠ .
وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٤٥٤ .
(٥) سورة الأعراف : من الآية : ٢٦ .
(٦) سورة الحاقة : الآيات : ١ ، ٢٤ .

موضع المضر ، ومن العموم قوله :

* أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * (١)

والتحقيقُ أن الجملةَ المخبرَ بها إن كانت المبتدأ / في ٢٣/أ
المعنى فحكمها (٢) في الاستغناء عن الضمير حكم المفرد الجامد ؛
ولذلك لم يحتج ضمير الشأن الى عائد ، ومنه قوله تعالى : * سُبْحَنَكَ
اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * (٣) ،
وقوله عليه السلام : " أفضل ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله
محدّه لا شريك له " . (٤)

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي ، شعره : ٤٥ ، وتامه :

* ولكن سيرا في عرض المواكب *

ينظر المقتضب : ٦٩/٢ ، الإيضاح : ٨٦ ، كتاب الشعر : ٦٤ ،
٨٤ ، المنصف : ١١٨/٣ ، الأُمالي الشجرية : ٢٨٥/١ ،
٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، أسرار العربية : ١٠٦ ، إيضاح شواهد
الإيضاح : ١٢٩ ، شرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ،
المغني : ٨٠ ، الخزانة : ٤٥٢/١ ،
وعراض : جمع عَرْض ، بضم العين بمعنى الناحية .
والشاهد في قوله : * لا قتال لديكم * فهذه الجملة خبر
" القتال " ولا عائد فيها ، وإنما جاز ذلك للعموم الذي في
اسم " لا " .

(٢) في الأصل : " فحكم " .

(٣) سورة يونس : من الآية : ١٠ .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ : ٢١٤ ، كتاب القرآن ، باب :

ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى ، رقم : ٣٢ . وكتاب الحج :

٤٢٢ ، باب : جامع الحج ، رقم : ٢٤٦ .

وإن كانت غيره فإن كانت أعم منه وأعيد للتعظيم، أو لا يحتمل
إلا وجهها واحدا، مثل : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، و * الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ * (١)
وَالسَّمْنُ مَنَوَانٌ بَدْرَهُمْ ، [لم] (٢) يلزم العائدُ ، فإن كان العائدُ
مفعولا والمبتدأ * كُلُّ * جاز الحذف بلا خلاف ، مثل : * وَكُلُّ وَعَدَ
اللَّهِ الْحُسْنَى * (٣) ، وإن كان المبتدأ غير * كُلُّ * فقد أجاز به البصريون ،
وحجَّتْهُمْ قِرَاءَةُ بَعْضِ السَّلَفِ : * أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْفُونَ * (٥) بالرفع ،
ومنعه الكوفيون . (٧)

(٨)
حاشية على قوله : (وما وقع ظرفا فلا كثرأته مُقدَّر بجملة .)

قيل (٩) : إن تقدير المفرد أولى ، لأن الأصل في الخبر الإفراد ،

-
- (١) سورة الحاقة : الايمتان : ٢٠١ .
(٢) تنه يلتئم بمثلها الكلام .
(٣) سورة الحديد : من الآية : ١٠ . و * كُلُّ * بالرفع هي قراءة
ابن عامر ، وقرأ باقي السبعة * كلا * بالنصب .
السبعة : ٦٢٥ ، التبصرة : ٣٤٥ ، الكشف : ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٤٧ .
(٥) سورة المائدة : من الآية : ٥٠ .
(٦) هي قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي ، ويحيى بن وثاب ، وأبي رجا ،
والأعرج . المحتسب : ٢١٠/١ ، البحر المحيط : ٥٠٥/٣ .
(٧) ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٤٧ .
(٨) الكافية : ٧٦ .
(٩) هو مذهب ابن السراج وابن جني واختاره ابن مالك ونسبه
إلى سيبويه . الأصول : ٦٣/١ ، اللع : ٧٥ ، شرح
الكافية الشافية : ٣٤٩ .

(١) وعروض القياس على الصلة في وجوب تقدير الجملة بوجوب تقدير المفرد متعلقاً للظرف (٢) الواقع بعد "أما" و "إذا" للمفاجأة مثل : أما في الدار فزيد ، وخرجت فإذا عندك زيد .
ويمكن أن يجاب عنه بأن ذلك إنما كان لقريئة "أما" و "إذا" للمفاجأة أو ينفع وجوب تقدير المفرد .

حاشية على قوله : (البر الكريستين) (٣) / ٢٣ ب

الضمير المحذوف في قولهم : " البر الكريستين " ، في موضع نصب على الحال ، وفي قولهم : " السمن منوان بدرهم " (٤) في موضع رفع بأنه صفة لـ " منوين " (٥) ، وهو الذي سوغ الابتداء به .

واعترض على كونه في المثال الأول في موضع النصب على الحال بأنه لو كان حالاً لكان العامل إما " الكر " أو " بستين " أو شيء ، ثالث ، لا يجوز الأول لكونه اسماً صريحاً ليس بفعل ولا بمعناه ولا شبهه ، ولا الثاني لامتناع عمل معنى الفعل في الحال متقدمة ، ولا الثالث لانتفاءه .

(١) في الأصل : " وعروض " .

(٢) في الأصل : " بالظرف " .

(٣) الشرح : ٢٤ .

وينظر الأصول : ٦٩/١ ، شرح المفصل : ٩١/١ ، شرح

الرضي على الكافية : ٢٣٨/١ .

(٤) الأصول : ٦٩/١ ، كتاب الشعر : ٢٤٧ ، ٣١٤ ، ٥٤٨ ،

الأمالى الشجرية : ٢٤٦/١ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٩١/١ .

وأجيب : بآنا لا نسلم أن معنى الفعل لا يعمل في الحال
متقدمة فإنه قد أجازهم قوم^(١) استدلوا بقول الشاعر :
إِذَا مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ إِنَّ ابْنَ هَرْمَةَ واقفاً بالبَابِ^(٢)

فنصب " واقفاً " بقوله : " بالبَابِ " .

وررَّ بأن الرواية : هذا ابنُ هَرْمَةَ واقفاً ، باسم الإشارة^(٣) ،
و " بالبَابِ " متعلقٌ بـ " واقفاً " .

حاشية عند قوله : (وما وقع ظرفاً .)^(٤)

إذا قيل : زيد في الدار ، ففي الظرف ضميرٌ يعود على
المبتدأ سواءً قُدِّرَ بجملةٍ أو بمفردٍ ، لأنه لما حُذِفَ الاستقرار الذي
هو الخبرُ ، وأُقيمَ الظرفُ مقامَه انتقل الضميرُ الذي كان فيه إليه^(٥) ،
يدل على ذلك توكيده ، والإبدالُ منه ، والعطفُ عليه ، ووقوعُ الحال منه .

-----x

- (١) هم الفراء والأخفش وابن مالك .
- معاني الفراء : ٤٢٥/٢ ، شرح الجمل لابن هـصور : ٣٣٥/١
شرح التسهيل : ٤٢/٢ .
- (٢) البيت لإبراهيم بن هـرمَةَ في ديوانه : ٦٧ ، والرواية فيه :
بالله ربك إن دخلت فقل له هذا ابن هـرمَةَ واقفاً بالبَابِ
وينظر : الحاجة بالمسائل النحوية : ١٢٥ ، شرح المفصل :
١٠١/٩ ، صرف الصاني : ٢٢٤ ، الخزانة : ٤٨/١٠ ، ٥٥٥ .
- (٣) في الأصل : " اسم الإشارة " .
- (٤) الكافية : ٧٦ .
- (٥) هذا مذهب أبي علي ومن تابعه ، وذهب السيرافي إلى أن
الضمير حُذِفَ مع المتعلق . شرح الرضي على الكافية : ٢٤٦/١ .

أما التوكيدُ فكقولك : القومُ في الدار / أجمعون ، ف
 "أجمعون" تأكيدٌ للضمير في الدار لا للقوم، وإلا لفُصل بين المؤكِّد
 والمؤكد وإنه غيرُ جائز .

وأما الإبدالُ فكقوله تعالى : * وَالْوِزْنَ يُؤَيِّنُ الْحَقُّ * (١)
 ف * الْوِزْنَ * مبتدأ ، و * يُؤَيِّنُ * خبره ، و * الْحَقُّ * بدل من
 الضمير في * يُؤَيِّنُ * وليس بوصف ل * الْوِزْنُ * ؛ لامتناع الفصل
 بين الصفة والموصوف بالخبر ، ولا يُحمل * الْحَقُّ * على أنه خبرُ
 ل * الْوِزْنُ * و * يُؤَيِّنُ * منصوبٌ به ؛ لأن * الْوِزْنَ * مصدرُ
 معرف باللام وإعماله قليل .

وأما العطفُ عليه فكقوله :

(٢)
 أَلَا يَدْخُلُ مِنْ ذَاتِ عِزِّكَ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
 فـ "السَّلَامُ" مبتدأ ، وـ "عَلَيْكَ" خبر مقدم ، وـ "رَحْمَةُ اللَّهِ" عطفُ
 على الضمير في "عَلَيْكَ" ، ولا يُجعل "رَحْمَةُ اللَّهِ" عطفًا على "السَّلَامُ" ؛
 لثلاثِ يوهي إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فيخرجُ عن كونه

(١) سورة الأعراف : من الآية : ٨ .

وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) ينسب هذا البيت إلى الأحمري بن محمد بن عبد الله بن عاصم

ابن ثابت الأنصاري رضي الله عنه - وهو في حواشي
 شعره : ١٩٠ ، وينظر : مجالس شعلب : ١٩٨ ، الأصول :

١ / ٣٢٦ ، ٢ / ٢٢٦ ، جمل الزجاجي : ١٤٨ ، الخصائص :

٢ / ٣٨٦ ، الحلل : ١٨٩ ، الأمل الشجرية : ١ / ١٨٠ ،

البسيط : ٨٠٣ ، الخزانة : ٢ / ١٩٢ ، ٣ / ١٣١ .

ونخلة : كناية عن المرأة . وذات عرق : ميقات أهل العراق .

تابعاً ، وإن كان قد أجازهُ قوم (١) مستدلين بهذا البيت ، لكن حمَّله على ما ذكرناه أولى .

وأما الحالُ فكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) فذو الحال الضميرُ في ﴿ نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ ، وتقول : زيد في الدار جالسا ، ولو كان حالا من الضمير في الفعل لجاز تقديمه ، لكنه لا يجوز ، ولا نك تقول : جاء نسي الذي في الدار ، فلولم يكن في الظرف ضميرٌ لَخَلَّتِ الجملةُ بأسرها مَسْنَن الضمير ، وإنه غيرُ جائز .

والجَرَمِيُّ (٣) يرفعُ هذا الضميرَ بالابتداء ويجعلُ الظرفَ خبراً عنه ، والجميعُ خبرٌ عن " زيد " .

حاشية عند قوله : (أو كانا معرفتين أو متساويتين) (٤) / ٢٤ ب

يريد بالتساويتين : متساويتين الرتبة بعداً عن المعرفة أو دوناً منها ، بتساويتيهما في المَخَصِّصِ الْمُقَرَّبِ لهما من المعرفة ، فالثاني مثل : (٥) غلامٌ رجلٌ غلامٌ امرأةٌ ، والأول كما مثل هو من : (أفضلُ منك أفضلُ مني) .

(١) في الحلل : ١٨٩ : (وقوله : " عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ " : مذهب أبي الحسن الأخفش : أنه أراد : عليكِ السلامُ ورحمةُ الله ، فَقَدَّمَ المعطوفَ ضرورةً .)

(٢) سورة البينة : من الآية : ٦ .

وينظر البيان : ٤٢٩/٢ .

(٣) لم أقف على هذا النقل فيما بين يدي من المصادر المطبوعة .

(٤) ، (٥) الكافية : ٧٧ .

وقال ابن الدَّهَّان في " الفرة " (١) : إن إحدى المعرفتين إذا كان أعرف جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، فيجوز في مثل : أنت المنطلق ، أن يقال عنده : المنطلق أنت ، على أن " المنطلق " خبر مقدم .

ولو زاد قوله : (أو كانا معرفتين) قوله : لا بقرينة معنوية ؛ لكان أجود ؛ لأنهما إذا كانا معرفتين ووجدت قرينة صارقة من حيث المعنى جاز التقديم ، كقوله :

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْ أَيْدِي عَوَاسِلِ (٢)

وكذلك قوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعد (٣)

(١) لم أقف على قوله هذا فيما بين يدي من كتابه : " الفرة في شرح الملح " .

(٢) البيت لأبي تمام من أبيات له في وصف القلم . ديوانه : ١٢٣/٣ ، وينظر : دلائل الإعجاز : ٣٧١ ، حاشية يس على التصريح : ٣٥٣/١ ، الخزانة : ٤٤٥/١ .
والأَرَى : مَالَزَقَ من العسل في جوف الخلية . والجنى : العسل .
واشتارت : استخرجته . والعواسل : جمع عاسلة ، أى : مستخرجة العسل .

والبيت للاستثناس لا للاستشهاد ، فأبو تمام ممن لا يحتج بشعره .

(٣) نسب البيت للفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت إليها .

وينظر : دلائل الإعجاز : ٣٧٤ ، الإنصاف : ٦٦ ، التبيين :

٢٤٦ ، شرح المفصل : ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، شرح التسهيل :

٤٠٢/١ المغني : ٥٨٩ ، الهمع : ٣٢/٢ ، الخزانة : ٤٤٤/١ .

فـ " بنو أبنائنا " مبتدأ و " بنونا " خبر مقدم ، ولو جعل على العكس انقلب المعنى . وكذلك " لعابه " مبتدأ و " لعابُ الأفاعي " خبره ، ولو قدر غير هذا التقدير فسد المعنى .

والتحقيق أن هذا القيد يجب زيادته تقييدا للمعرفتين وللمتساويين أيضا ؛ لأنه إذا وجد مع المتساويين قرينة معنوية تعيّن أحدهما جاز تقديم الخبر أيضا ، كقوله عليه السلام : " مسكينٌ رجلٌ " لا زوج له مسكينة / امرأةٌ لا زوج لها " (١) ، ومنه قول الشاعر:

ترى الناس شتى في المعيشة ذو غنى
ومفتقر ما عاش في الناس دائب
فأغناهما أرضاهما بنصيبه

وكلُّ له رزقٌ من الله واجب (٢)

(٣)
حاشية : كان الواجب أن يزيد قوله : (أو كان الخبر فعلا له)
قوله : مفردا ؛ لأنه إذا كان مثنى أو جموعا ، مثل : الزيدان قاما ،
والزيدون قاموا ، جاز أن يتقدم ؛ لأنه لا يلتبس بالفاعل حينئذ .

(١) أخرجه البيهقي في : شعب الإيمان ، عن أبي نجيع مرسلا .

ينظر : كنز العمال : ٢٧٨ / ١٦ . رقم : ٤٤٤٥٥ .

(٢) ورد البيتان بدون نسبة في : شرح التسهيل : ٤٠٢ / ١ ،

شرح ابن جماعة : ٨٨ .

والشاهد في قوله (فأغناهما أرضاهما) حيث قدم الخبر على
المبتدأ مع تساويهما في التعريف ، لأن المراد : أرضاهما بنصيبه
أغناهما .

(٣) الكافية : ٧٧ .

وقد أدخل من المواضع التي يجب فيها تقدم المبتدأ بستة مواضع وهي :

- ١- أن تدخل عليه لام الابتداء ، مثل : "لزيد منطلق" .
- ٢- وأن يكون المبتدأ تعجباً ، مثل : "ما أحسن زيدا !"
- ٣- وأن يند الفاعل مسدداً الخبر ، مثل : "أقام الزيدان" (١)
- ٤- وأن يكون له جواب مجزوم به ، مثل : "بحسبك ينم الناس" .
- ٥- وأن يكون مضافاً إلى شيء له صدر الكلام ، مثل : "غلام من عندك ؟"
- ٦- ويمكن أن يقال : جميع هذه يتناولها قوله : (وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام) (٢) ، لأن المبتدأ في جميع هذه المواضع مشتمل على ما له صدر الكلام .

حاشية : لا يجب تقديم الظرف على المبتدأ النكرة إذا وصفت ، لأن وجوب تقديمه ليس إلا للتصحيح ، وقد حصل بالوصف ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (٤) .

قوله : (أو لمتعلقه ضمير في / المبتدأ .) (٥)

من أمثلة ما لمتعلقه ضمير في المبتدأ قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (٦) وقوله عليه السلام : " من حسن إسلام المرء

(١) الكتاب ٣/ ١٠٠ ، الأصول : ١٦٣/ ٢ ، المسائل المنشورة : ١٥٦

النكت : ٧٥٢ . وهو في المصادر السابقة بلفظ : "حسبك ينم الناس" .

(٢) في الأصل : " هذا " .

(٣) الكافية : ٧٧ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية : ٢ .

(٥) الكافية : ٧٨ .

(٦) سورة محمد : من الآية : ٢٤ .

تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ . (١) ، وقول الشاعر :

(٢)
أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ عَيْنٌ حَبِيبُهَا
قوله : (أَوْ [خبراً] عَنْ "أَنْ") (٣)

الأولى أَنْ يُزَادَ ذَلِكَ : لَا مَعَ "أَمَّا" ، لِأَنَّ "أَنْ" - وَاسْمَهَا
وخبَرَهَا إِذَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ "أَمَّا" - لَمْ يَجِبْ
تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ، بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ ، نَحْوُ : أَمَّا فِي عِلْمِي فَأَنْتَ
صَادِقٌ ، وَأَمَّا أَنْتَ صَادِقٌ فِي عِلْمِي . وَمِنْ أَمْثَلَةٍ تَقْدِمُ الْخَبَرَ عَلَى "أَنْ"
قوله تعالى ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (٤) .

قوله : (وَ "لَيْتَ" وَ "لَعَلَّ" مَانِعَانِ بِاتِّفَاقٍ) . (٥)

حُكْمُ بَاقِي أَخَوَاتِ "أَنْ" حُكْمُ "لَيْتَ" وَ "لَعَلَّ" ؛ فَلَا
وَجْهَ لِتَخْصِصِهِمَا بِالذِّكْرِ دُونَ الْبَاقِي .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ : ٥٥٨/٤ ، كِتَابُ الزُّهْدِ بَابُ : ١١
وَقَالَ عَنْهُ حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِ : ١٣١٦ كِتَابُ الْفَتَنِ ، بَابُ :
كَفَ اللِّسَانَ فِي الْفِتْنَةِ . رَقْمُ ٣٩٧٦ ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ :
٩٠٣ كِتَابُ حَسَنِ الْخَلْقِ . بَابُ : مَا جَاءَ فِي حَسَنِ الْخَلْقِ .
رَقْمُ : ٠٣ .

(٢) الْبَيْتُ لِنُصَيْبِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَكْبَرِ . شِعْرُهُ : ٠٦٨ .

وَيَنْظُرُ : سَمَطُ اللَّالِي : ٤٠١ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٣٧١ ،
٤٧٤ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٤٠٩/١ ، تَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ : ٢٠١ ،
شَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٢٨٥ ، الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٥٣٧/١ .
وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : "مِلْ عَيْنَ حَبِيبِهَا" حَيْثُ قَدِمَ الْخَبَرُ
"مِلْ عَيْنَ" عَلَى الْمَبْتَدَأِ "حَبِيبِهَا" لِاتِّصَالِ الْمَبْتَدَأِ بِضَمِيرِ
يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَ الْخَبَرِ .

(٣) الْكَافِيَةُ : ٧٨ وَالتَّكْمَلَةُ مِنْهَا ، وَيَنْظُرُ : هَامِشٌ : ٠٨١ .

(٤) سُورَةُ يَسٍ : مِنْ الْآيَةِ : ٤١ .

وَيَنْظُرُ : مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢٢٧/٢ .

(٥) الْكَافِيَةُ : ٧٩ وَنَصُّهَا : "بِاتِّفَاقٍ" .

وقال المبرد في "المقتضب" (١) : حكم " لكن " في جواز دخول الفاء وعدم جوازه حكم " أن " .

والتحقيق أن باقي أخوات " أن " يتناولها هذا الحكم على سبيل الإلحاق بـ " ليت " و " لعل " ، ليكون الباب واحدا ، لأن العلة شاملة لها ، إذ خبرها محكوم عليه بالصدق والكذب .
ونقل ابن الخباز (٢) أن دخول الفاء مع " أن " هو مذهب سيبويه ، وعدم دخولها مذهب الأخفش ، والمشهور عكس هذا كما مثله الشارح . (٣)

حاشية : إنما يجب حذف خبر المبتدأ بعد " لولا " / إذا أ/٢٦
قُدِّرَ عاما بالوجود ، إذ في " لولا " حينئذ باعتبار معناها ما يشعر به . فإن قُدِّرَ خاصا وجب إظهاره ، لعدم دلالة " لولا " عليه ، ومنه قول الشاعر :

ولولا الشعرُ بالعلماء يُزْرَى لكنك اليومَ أشعر من لبيد (٤)

(١)

(٢) الخرة المخفية شرح الدرة الألفية (نسخة باريس) : ٥٦ ب .

(٣) أي ابن الحاجب في شرح كافيته حيث قال ص : ٢٥ :
(واختلفوا في " أن " فسيبويه لا يجيز دخول الفاء معها ، وأجازة الأخفش) . وينظر الكتاب ١٠٣/٣ .

(٤) البيت للإمام الشافعي ، شعره : ١٢٢ ، وينظر : وفيات الأعيان : ١٦٧/٤ ، تاج العروس : (لبد) .

ومن المواضع التي يجب فيها حذف الخبر قولهم : أَقَامُ الزيدان ؛ وإنما لم يذكره ؛ لأن الخبر ليس بمحذوف من حيث الحقيقة وإنما هو كلامٌ محمول على المعنى ؛ إذ أصله : أقيم الزيدان ؛ وإنما أرادوا إصلاح اللفظ ، وتوفيقته ما يستحقه من الإعراب ؛ فقدروه هذا التقدير .

ومن المواضع التي يجب فيها الحذف لخبر المبتدأ : مَا أَنتَ إِلَّا سَيِّرًا سَيِّرًا ، وَزَيْدٌ سَيِّرًا سَيِّرًا . (١)

حاشية : أطلق التمثيل في حذف الخبر جوازاً في المختصر في قوله : (خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعُ) (٢) ولم يذكره في الشرح . وتلخيص القول فيه : أَنَّ " إِذَا " قسمان : (٣) ظرفُ زمان من غير دلالة على معنى المفاجأة ، وفيها معنى المفاجأة .

والأولى قسمان : (٤) إما أن تكون ظرفُ زمان من غير معنى الشرط ، نحو : * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * (٥) وإما فيها معنى الشرط ، نحو : إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو .

(١) ينظر الكتاب : ٣٣٥ / ١ .

(٢) الكافية : ٨٠ .

(٣) ينظر الكتاب : ٢٣٢ / ٤ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٦٧ - ٣٧١ ، المغنى : ١٢٧ ،

وقد تكون ظرفاً لما مضى من الزمان ، كقوله تعالى : * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا * .

(٥) سورة الليل : الآيتان : ١ ، ٢ .

والثانية قسمان : إما أن تكون للمفاجأة وهي اسم ، أو هي

حرف^(١) . فإذا كانت اسماً كانت ظرفاً مكان بمعنى "عند" تقول :

خرجت فإذا زيدٌ ، فـ "زيدٌ" مبتدأٌ و "إذا" الخبرُ ، أى : عندى

زيدٌ / وتتعلق باستقرار محذوف ، وتقديم الخبر واجبٌ للاهتمام بـ ٢٦ / ب

بمعنى المفاجأة . وإذا كانت حرفاً فهي من حروف المعاني للدلالة

على المفاجأة ، مثل "هل" للدلالة على الاستفهام ، و "ما" للدلالة

على النفي ، فإذا وقع بعدها مرفوعٌ فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ جوازاً ،

مثل : خرجتُ فإذا السبعُ .

حاشية : وقد يكون حذفُ المبتدأ واجباً ، وذلك في أربعة

مواضع :

الأول : أن يكون خبره نعتاً لمنموتٌ مُستفَنٍ ، وهو الذى يُسَمَّى

قَطْعاً ، مثل : الحمدُ لله الحميدُ .

(١) اختلف النحويون في "إذا" الفجائية على ثلاثة أقوال :

فمذهب الزجاج والرياشي واختاره ابننا طاهر وخروف أنها

ظرف زمان ، ومذهب المبرد والفارسي وابن جني أنها ظرف

مكان ومذهب الأَخفش والكوفيين أنها حرف .

ينظر: المقتضب : ١٧٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٧٣/١ -

٢٧٤ ، الجنى الداني : ٣٧٤ - ٣٧٥ ، المغنى : ١٢٠ .

الثاني : أن يكون خبره مصدرا واقعا موقع الفعل ، مثل :
 * فَصَبْرٌ جَعِيلٌ * (١) و * طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ * (٢) على أحد
 التأويلين ، أى : أمرنا. (٣)

الثالث : المبتدأ الذى جعل المخصوص بالمدح أو الذم
 خبرا عنه عند قائل ذلك ، نحو : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، أى : هو .
 الرابع : المبتدأ فى قولهم : فى ذمتي لا فعلن ، أى : قَسَمَ
 أو عهد . (٤)

حاشية عند تعليقه قوله : (ضَرَبِي زيدا قائما) . (٥)

القرينة الدالة على خصوصية المحذوف هاهنا تشبه أن يكون مافى
 إضافة المصدر إلى الفاعل من الدلالة على الحصول ، إذ الحال دلت على
 عاملها ، وعاملها دل على متعلقه ، لاقتضاءها إياه .

حاشية : لا يخلو خبر المبتدأ الواقع بعد " لولا " الامتناعية
 من أن يكون وجودا مطلقا ، / أو مقيدا .

أ/٢٧

فان كان الاول كان واجب الحذف .

وان كان الثاني فلا يخلو من أن يدل عليه سياق كلام أو لا .

- (١) سورة يوسف : من الآية : ١٨ .
- (٢) سورة محمد : من الآية : ٢١ .
- (٣) ينظر الكتاب : ١ / ١٤١ ، ٣٢١ ، ٢ / ١٣٦ .
- (٤) ينظر : كتاب الشعر : ٥٠٧ ، شرح الكافية الشافية : ٣٦٢ .
- (٥) الكافية : ٨٠ ، وينظر التعليل فى الشرح : ٢٥ .

فإن كان الأولُ جاز الحذفُ والإثباتُ ، (١) كما أثبتهُ أبو العلاء

في قوله :

يَذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْفَعْدُ يُسَكُّهُ لَسَالَا (٢)

ومنع بعضهم من الإثبات في هذا القسم ؛ لوجود القرينة الدالة على خصوصية المحذوف ، وهي : إشعار السياق ، واللفظ المُلتزم في موضع المحذوف ، وهو جواب " لولا " ، وهو اختيار ابن عصفور (٣) من المتأخرين . ويجوز أن يكون " يمسكه " في بيت أبي العلاء نصبا على الحال لا خبرا . (٤)

وإن كان الثاني وَجَبَ إثباته ، كما قيل في قوله تعالى :

-
- (١) في شرح التسهيل : ٣٧٦/١ : (فان أريد كون مقيد مدلول عليه جازا لإثبات والحذف ... وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس) .
- (٢) شروح سقط الزند : ١٠٤ .
- وينظر : المقرب : ٩١ ، شرح التسهيل : ٣٧٦/١ ، المساعد :
- ٢٠٩/١ ، المفني : ٣٦٠ ، ٧٠٢ ، المقاصد النحوية : ٥٤٠/١ ،
- شرح أبيات المفني : ١١٨/٥ .
- والعضب : السيف القاطع .
- والشاهد فيه : ذكر " يمسكه " وهو خبر للفعْد الواقع بعد " لولا " ولم يُجزِ بعض العلماء ذلك ويخطئ المعري . ومن العلماء من يعرب " يمسكه " بدل اشتغال من " الفعد " ويجعل الخبر محذوفا .
- (٣) المقرب : ٩١ .
- (٤) ينظر : شرح أبيات المفني : ١١٩/٥ .

* وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسَسَّكُمْ * (١) : إِنْ
 * عَلَيْكُمْ * هو الخبر لما أُريدَ كَوْنُ الفضل مقيدا بهم ، وكقولـه
 عليه السلام : " لولا قومك حديثو عهدٍ بكُفْرٌ " (٢) : إِنْ "حديثو عهد "
 هو الخبر ، إذ لولم يُذكر لم يُعلم من أيّ جهة كان قومها (٣) سببـا
 لعدم بناء الكعبة .

حاشية : يُشترط في وجوب حذف الخبر في باب : " ضربى
 زيدا قائما " أمران :

أن يكون المبتدأ مصدرا ، أو ما يدل على المصدر ، مثل : أكثرُ
 شره السَّويقَ طُتُوتا .

وَألا يصلحَ الحال خبرا للمبتدأ فَإِنْ صَلَحَتْ ، مثل : / ضربى ٢٧/ب
 زيدا واقعا ، لم يجب الحذف ، بل يجوز أن ترفع الحال على أنها الخبرُ .
 ويجوز أن يكون الحال في هذا الباب جملة اسمية ، كقوله :
 خيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضى وشرُّ بعدى منه وهو غضبان (٤)

(١) سورة النور : من الآية : ١٤ .

وينظر : الأُمالي الشجرية : ٢ / ٢١١ .

(٢) أخرجه الإمام البخارى في صحيحه : ٥٧٤ كتاب الحج ، باب :
 فضل مكة وبنائها ، رقم : ١٥٠٩ .

والامام مسلم في صحيحه : ٩٦٩ كتاب الحج ، باب : نقض
 الكعبة وبنائها ، رقم : ٤٠٠ .

(٣) في الأصل : " قولها . "

(٤) هذا البيت لا يُعرف قائله .
 ===

[خبر إن وأخواتها]

حاشية على قوله : (إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً .) (١)

ينبغي أن يُزاد ذلك : وإلا إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهام وذلك نحو : كيف زيد ؟ فإنه لا يقع خبر الـ "إن" ، وإن (٢) فني الجمع بينهما مناقضة معنوية .

وقال بعضهم (٣) : إنَّ الفعلَ الحاضِرَ لا يقع خبر الـ "لعلَّ" ، للمناقضة أيضاً ، لأنها للترجى ، وهو لا يكون إلا لشيء يقع في المستقبل ، فكان ينبغي أن يزيدَ ذلك : وإلا كونه ماضياً في "لعلَّ" على رأي . وأجاز الفراء والـ "خفش" (٤) : إنَّ قائماً الزيدان ، دون غيرهما ، فكان ينبغي أن يزيدَ أيضاً : وإلا إذا كان محذوفاً لسد الفاعل سدّه ، خلافاً للفراء والـ "خفش" .

=== وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٣٧٩/١ ، المساعد : ٢١٤/١ ، المقاصد النحوية : ٥٢٩/١ ، الهمع : ٥٠/٢ ، شرح الأشموني : ٢١٩/١ .

والشاهد في قوله : " وهو غضبان " حيث وقعت الجملة الاسمية حالا سادة سد الخبر ، وسيبويه يقصر الحال السادة سد الخبر على المفرد .

(١) الكافية : ٨١ .

(٢) في الأصل : " إذا " .

(٣) هو مبرمان (محمد بن علي بن إسماعيل) ، ينظر : الهمع : ١٥٨/٢ .

(٤) الأصول : ٢٥٦/١ ، شرح الكافية الشافية : ٤٧٨ ، الهمع : ١٦٤/٢ .

[خبر " لا " النافية للجنس]

حاشية عند قوله في خبر " لا " التي لنفي الجنس : () ويحذف كثيرا (١).

أورد الإمام (٢) في الحذف إشكالا (٣) على قول النحويين في كلمة الشهادة : إن تقدير الخبر : لا إله في الوجود إلا الله ، فقال : هذا النفي عام مستغرق لكن تقييده بالوجود تخصيص له ، وإذا كان كذلك لم يبق النفي على عموم المراد منه ، وحينئذ لا يكون هذا القول / ٢٨ / أقرارا واعترافا بوحدانية الله تعالى على الإطلاق .

والجواب : لا نسلم أن تقييده بالوجود إذا كان تخصيصا لا يبقى (٤) النفي على العموم المراد منه ، لأن المراد منه نفي وجود الإلهية في الخارج إلا الله تعالى ، على معنى أن نفي وجودها مستلزم لنفي ذاتها ، حتى كأنه قيل : لا إله يوجد إلا الله ، وعلى هذا يبقى (٥) النفي عاما بالمعنى المراد منه .

قوله : () وينو تميم لا يشبتونه . (٦)

معناه : إذا علم يحذفه بنو تميم لزوما ، والحجازيون جوازا ، أما إذا لم يعلم فلا يقول أحد بجواز حذفه . (٧)

(١) الكافية : ٨٢ .

(٢) لعله يقصد بالإمام : الفخر الرازي ، ينظر : تفسير الفخر

الرازي : ١٩٢ / ٤ ، الاستغناء : ٣٩٥ .

(٣) في الأصل : " وإشكالا " .

(٤) في الأصل : " لا تنفى " .

(٥) في الأصل : " ينفى " .

(٦) الكافية : ٨٢ .

(٧) ينظر شرح التسهيل : ٦٢٢ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٩٢ / ١ .

[اسم " ما " و " لا " المشبّهتين بـ " ليس "]

قوله : (اسم " ما " و " لا " المشبّهتين بـ " ليس ") (١)

أجاز المبرّر (٢) في " إن " النافية أن تعملَ عملَ " ليس " ،

فرفع بها الاسمَ ونصب الخبرَ ، ومن شواهد قول الشاعر :

(٣)
 إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المجانينِ

ولا يكون اسمُها حينئذٍ إِلَّا معرفةً بخلاف " ما " و " لا " ، أمّا في " لا " .

فلا يكون إِلَّا نكرةً إِلَّا ما شذّ (٤) ، وفي " ما " يجوز الـ "مران" ، وكذلك

قوله :

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّتاَ بَانْقِصاً حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (٥)

(١) الكافية : ٨٣ .

(٢) المقتضب : ٣٥٩/٢ .

(٣) البيت من الشواهد المجهولة القائل .

وقد استشهد به في : الأزهية : ٤٦ ، إصلاح الخلل : ٣٧٤ ،

ما لم ينشر من الأتالي الشجرية : ٢٠ ، المقرب : ١١٦ ، شرح

التسهيل : ٢٠٣/١ ، ٥١٣ ، صرف المباني : ١٩٠ ، تخلص

الشواهد : ٣٠٦ ، المقاصد النحوية : ١١٣/٢ ، الخزانة :

١٦٦/٤ ويروى عجزه :

* إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ الْمَلَاعِينِ *

و * إِلَّا عَلَى حَزْبِهِ النّاحِيِس *

(٤) كقول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

(٥) البيت لم يعرف قائله .
===

ومن الشواهد على إعمال " لا " عمل " ليس " قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً

(١) ولا وزر مما قضى الله وأقيماً

حاشية : ومن المُشَبَّهات بـ " ليس " " لا " المتبوعة بالتاء

في مثل / قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٢) برفع الحين ، ٢٨ / ب
ونصبه ، وجره . (٣)

أما الرفع فعلى أنه اسم " لا " المشبهة بـ " ليس " ، والخبر

== وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٥١٣ / ١ ، الجنى الداني :

٢١ . ، تخليص الشواهد : ٣٠٧ ، المساعد : ٢٨٢ / ١ ، شفا

العليل : ٣٣١ ، المقاصد النحوية : ١٤٥ / ٢ ، الهمع : ١١٧ / ٢ ،

الخزانة : ١٦٨ / ٤ .

(١) البيت لم ينسب إلى قائل معين .

وهو من شواهد شرح التسهيل : ٥١٤ / ١ ، المغنى : ٣١٥ ،

٣١٦ ، تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، المساعد : ٢٨٢ / ١ ، المقاصد

النحوية : ١٠٢ / ٢ ، شرح أبيات المغنى : ٣٧٧ / ٤ .

والوزر : الطجاء .

(٢) سورة : ص من الآية : ٣ .

(٣) قراءة النص هي قراءة الجمهور . وقرأ الضحاك ، وأبو المتوكل ،

وعاصم الجحدري ، وابن يَعمَر " وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ " بفتح التاء

ورفع النون ، زاد السير : ١٠٠ / ٧ وأبو السمال بضم التاء ورفع النون . شواهد

ابن خالويه : ١٣٩ ، البحر المحيط : ٣٨٣ / ٧ .

أما قراءة الجر فهي قراءة عيسى بن عمر كما سيذكر الشراح . ينظر : شواهد ابن

خالويه : ١٣٩ ، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٤٥٣ / ٣ ، البحر

المحيط : ٣٨٤ / ٧ .

محذوف ، أى : ليس حين مناصٍ موجودا^(١) . ومنهم^(٢) من يجعلها في هذا الوجه فعلا ماضيا كـ " مات " و " فات " ، ويرفع الحين بها على معنى : وبطل وقت السهر . وقال بعضهم^(٣) : أصلها " ليس " فأبدلت الالف من الياء كما أبدلت في " باع " و " ياجل " ^(٤) و " طائي " ، وأبدلت التاء من السين كما أبدلت في " سدس " و " الناس " حين قيل : " ست " و " السات " .

وأما النصب فعلى أن الاسم محذوف ، وهذا الخبر ، أى : ليس الحين حين مناص^(٥) ، إلا أنها في هذا اللفظ مختصة بأن يكون غيرها حيناً كما اختصت " لدن " بنصب " غدوة " دون غيرها .

وأما الجر فهي قراءة عيسى بن عمر ، فقليل^(٦) : إنه جعل " لات " حرف جر ، كقوله :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ
فَأَجَبْنَا أَنَّ لَيْسَ حِينَ بَقَا^(٧)

-
- (١) ينظر : الكتاب : ٥٨ / ١ .
(٢) هو أبو ذر الخثني (مصعب بن معد ت ٦٠٤ هـ) ينظر : الارتشاف : ١١١ / ٢ ، المغنى : ٣٣٤ .
(٣) هو ابن أبي الربيع ، الطخس : ٢٧٣ ، وينظر : الجنى الداني : ٤٨٥ .
(٤) في الأصل : " يا رجل " .
(٥) ينظر : الكتاب : ٥٧ / ١ .
(٦) ذهب إلى هذا الكوفيون ، ينظر معاني الفراء : ٣٩٨ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٩٨ / ٢ .
(٧) البيت لأبي زيد الطائي . شعره : ٣٠ . وهو من شواهد : معاني القرآن للفراء : ٣٩٨ / ٢ ، معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، تأويل مشكل القرآن : ٥٢٩ ، الأصول : ١٤٣ / ٢ ،

ولا شاهد فيه ؛ لاحتمال أن يكون التقدير : ولات أوان صلح ، فحذف
المضاف إليه وُغُضَّ منه التنوين (١) ؛ لأن معناها النفي وحرف الجر لا
يفيد النفي . وحمله الاًخفش (٢) على حذف المضاف وتبقيّة المضاف
إليه على تعريفه ، أى : وليس حصول حين المهرب موجودا .

وقال الكوفيون : (٣) هي النافية للجنس . (٤)

وقال بعضهم (٥) : في الحين لفتان : " حين " و " تحين "

== إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٤٥٢/٣ ، حروف المعاني
للزجاجي : ٧٠ ، الإنصاف : ١٠٩ ، البحر المحيط : ٣٨٤/٧ ،
الخزانة : ١٨٣/٤ .

(١) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢٠/٤ (ومن خفّض
جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين . . والمعنى : ليس حين
مناصنا وحين منجانا ، فلما قال ولات أوان جعله على معنى
ليس حين أواننا ، فلما حذف المضاف بُنى على الوقف ثم كُسِرَ
لالتقاء الساكنين) ، وينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس :
٤٥٢/٣ .

(٢) في معاني القرآن ٤٥٤ : (فجر " أوان " وحذف وأضمسر
الحين ، وأضافه إلى " أوان " ؛ لأن " لات " لا تكون الا مع
الحين) .

(٣) التاج : (ليت) . وهو كذلك مذهب الاًخفش . ينظر :
الارتشاف : ١١١/٢ ، الجنى الداني : ٤٨٨ .

(٤) في الأصل : " للحين " .
(٥) في تأويل مشكل القرآن ٥٣ : (وقال بعض البغداديين : التاء تزداد
في أول " حين " وفي أول " الآن " وإنما هي " لا " ثم تبتدئ
فتقول : تحين ، وتلان . .) وهذا مذهب

الأمامي ، وأبو عبيد ، وابن الطراوة ، ينظر البيان : ٣١٢/٢ ،
التيان : ١٠٩٧ ، الارتشاف : ١١١/٢ ، الجنى الداني : ٤٨٦ ،
المفنى : ٣٣٥ ، ابن الطراوة النحوى : ١٦٧ .

١/٢٩

وهذا يريد / كونها نافية للجنس. (١)

واعلم أن هذا العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إنما هو على لغة أهل الحجاز. (٢) وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما ، ولا يعطونها ؛ لعدم اختصاص " ما " و " لا " بما يدخلان عليه من المبتدأ والخبر ، وليس هذا شأن العامل ، ولغتهم أقيس ، ولغة أهل الحجاز أفصح . ولا تعمل " لا " في اللغة الحجازية إلا في النكرة (٣) ، وقد جاء عليها في المعرفة في قول النابغة :

بَدَتْ فَعَلَ ذِي حَبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا

تَوَلَّيْتُ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فَوْءِ إِدْيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا

سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا (٤)

(١) في الأصل : "للحين."

(٢) ينظر في إعمال " ما " الكتاب : ٥٧/١ ، المقترض : ١٨٨/٤ . وأما " لا " فقد منع المبرد والأخفش إعمالها عمل " ليس " وحكى عن الزجاج أنها أجريت مجرى " ليس " في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئا . هكذا قال الرمادي في الجنى الداني : ٢٩٣ ، والذي في المقترض : ٣٨٢/٤ " وقد تجعل " لا " بمنزلة " ليس " ولا تعمل إلا في النكرة فتقول : لا رجل أفضل منك) وينظر : شرح المصنف : ٢٦ - ٢٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٩٣/١ .

(٣) أجاز ابن جنى ، وابن مالك إعمال " لا " عمل " ليس " فسي المعرفة ينظر : الأماشي الشجرية : ٢٨٢/١ ، التسهيل : ٥٧ .

(٤) شعر النابغة الجعدي : ١٧١ .

وينظر الأماشي الشجرية : ٢٨٢/١ ، شرح الكافية الشافية : ٤٤١

[المنصوبات]

(١)

حاشية عند قوله : (المنصوبات : ما اشتمل على عَمِّ المفعولية .)

قال عبد القاهر : (٢) "العالم" في قولنا : خلق الله العالم ،

مصدر ، لا مفعول به ، لأن المفعول به هو الذي كان موجودا ، وأثر الفاعل

فيه شيئا آخر بفعله ، والمصدر هو الذي لم يكن موجودا ، بل كان عدما

محضا ، والفاعل مُوجِدُهُ وَمُخْرِجُهُ من العدم إلى الوجود بفعله ، و "العالم"

في قولنا : خلق الله العالم كذلك ؛ فكان مصدرا .

واعترض عليه بأنه لو كان مصدرا لكان نفس الخلق ، ولا يجوز أن

يكون لوجهين :

أحدهما : أنا نعلم العالم مع الشك في كونه مخلوقا لله

تعالى إلى أن نعلم ذلك بدليل منفصل ، فالعالم على هذا معلوم ،

وكونه / مخلوقا لله تعالى غير معلوم ؛ لتوقفه على الدليل ، والمعلوم ٢٩ / ب

مغاير لما ليس بمعلوم ؛ فكان الخلق غير العالم .

الثاني : أن الله تعالى يُوصَفُ بالخلق فلو كان الخلق العالم

لكان الله تعالى موصوفا بالعالم ، ولا يجوز ذلك لما يلزم من وصف القديم

بالحدث ، أو قَدَمَ العالم .

=== الجنى الدانى : ٢٩٣ ، تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، المغنى :

٣١٦ ، المساعد : ٢٨٢ / ١ ، المقاصد النحوية : ١٤١ / ٢ ،

شرح أبيات المغنى : ٣٧٨ / ٤ ، الخزانة : ٣٣٧ / ٣ .

(١) الكافية : ٨٤ ونصها : (... هو ما اشتمل ...) .

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٨٠ .

[المفعول المطلق]

حاشية : أورد على حد المفعول المطلق النقص بقولهم :
 كرهتُ كراحتي ^(١) ، فقيل : " كراحتي " اسم لما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ
 بمعناه ، وليس مفعولا مطلقا ، ولكنه مفعولٌ به ، فقد دخل في الحد ما ليس
 من المحدود ، فلم يكن مانعا .

وجوابه : لا نسلم أنه اسم ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ بل اسمُ ما فعل
 به فاعلُ الفعل ، وإذا كان كذلك لم يكن مفعولا مطلقا ، إذ المفعولُ
 المطلقُ : اسمُ ما فَعَلَهُ الفاعلُ لا اسمُ ما فَعَلَ به ، ولذلك سُمِّيَ مفعولا
 مطلقا ، لانطلاق الفعل إليه بخير واسطةٍ حرفٍ .

وأورد النقص أيضا بمثل : حمدا وشكرا ، فقيل : لا يصدق عليه
 الحد ، فإنه وإن كان اسما لما فَعَلَهُ فاعلُ فِعْلٍ ، ولكنَّ الفعلَ غيرُ مذكورٍ ،
 وحينئذ لا يكون الحدُ جامعاً .

وجوابه : أن المراد من الفعل كونه مذكورا لفظا أوحكما ، فهذه
 وإن لم تكن أفعالها مذكورةً لفظا ، فهي مذكورةٌ في الحكم ، وإنما حُذفت
 لفرض التخفيف ، لكثرة دَوْرِها . ^(٢)

وأورد النقص بالمصادر التي / لا فعلَ لها أصلا فضلا عن ١/٣٠
 أن يكون مذكورا لفظا أوحكما ، وذلك نحو : " ذقرا " ، و " بهرا " ،

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٨/١ .

(٢) في سيمويه ٣١٩/١ : (وانما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم
 جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في باب
 الدعاء) .

و "أَفَّةٌ" و "تُفَّةٌ" (١) ، وإذا لم يكن لها فعل ليذكر لفظاً أو حكماً لم يتناولها الحد .

وأجيب بأنه وإن لم يكن لها فعل من لفظها ، ولكن لها أفعال بمعناها ، والمشتراط في المفعول المطلق ليس إلا ذلك ، فـ "ذَفَرًا" بمعنى : نَتْنَا ، وفعلُهُ : نَتَنَ ، و "بَهْرًا" بمعنى : عَجَبًا (٢) ، وفعلُهُ : عَجِبْتُ ، وكذلك باقيها .

ولا يَرُدُّ النَّقْضُ بـ "سوطاً" في : ضربته سوطاً ، ولا بـ "ضَرْبٍ" الأَمِيرِ في : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأَمِيرِ ، لأن القول يكون مثل ذلك مفعولاً مطلقاً قول مجازي ، أما الأول فإصله : ضربت ضرباً بسوطاً ، فحذف المصدر ثم حذف الجار ، وأقيمت آلة الضرب مقام المصدر على التسمية للسبب باسم السبب . وأما الثاني فإصله : ضربت ضرباً مثل ضرب الأَمِيرِ ، فحذف المصدر الموصوف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وكذلك القول في الجواب عن مثل : مات زيد موتاً ، ولم يضرب ضرباً ، إذا قيل : إنها مفعول ولم يفعلها فاعل فعل (٣) ، فإننا نقول :

(١) في سيبويه ٣١١/١ : (هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك : سَقِيًّا وَرَعِيًّا ، ونحو قولك : خَيْبَةً وَذَفَرًا وَجَدْعًا وَعَقْرًا وَبُوءًا سَاءً وَأُفَّةً وَتُفَّةً وَبَعْدًا وَسُحْقًا ...) وينظر كذلك : ٣٥٤/١ ، المقترض :

٢١٧/٣ ، ٢٢٢٠ .
ويقال : أُنَالَهُ وَأُفَّةً ، أي : قدرا له ، والتنوين للتكثير .

وَأُفَّةٌ وَتُفَّةٌ . الصحاح : (أف) .

(٢) الصحاح : (ذفر) ، (بهر) .

(٣) ينظر هذا الاعتراض في : شرح الرضي على الكافية : ٢٩٧/١ .

المراد من : (فَعَلَهُ فاعل ...) (١) : إِسْنَادُ الفعل إليه ، وإِيسْنَادُ
أَعْمُ من كَوْن المراد به الإِسْنَادُ حَقِيقَةً أو مجازاً ، ولولا اعتِبارُ ما ذكرنا لما
جاز أن يُطلقَ على " زيد " في قولنا : مات زيدٌ ، ولم يضرب زيدٌ ،
أنه فاعل / ؛ لعدم تحققِ الفاعلية فيه.

٣٠ / ب

حاشية عند تعليل قوله في حدّ المفعول المطلق : (اسم
ما فَعَلَهُ فاعلٌ فِعْلٌ ...) (٢)

لا يرد " ضربت " نقضاً ، وإن تُرِكَ لفظُ اسم هاهنا (٣) ؛ فإنه
لو تُرِكَ لصار الحدُّ : المفعول المطلق : ما فَعَلَهُ فاعلٌ فِعْلٌ مذكور بمعناه ،
وهو كلام يقتضي المغايرة بين الفعل وبين ما فعله فاعل الفعل ، وذلك
لوجوه :

الأول : ما فعله فاعل فعل قولك : ضربت ، لكان عند
التحصيل حدّاً لـ " ضربت " . (٤)

الثاني : لزوم أن يكون الفعلُ مفعولاً ، والفعلُ لا يكون كذلك .

الثالث : لزوم كون الشيء مفعولاً لنفسه ؛ لأن " ضربت " حينئذ
يكون مفعولاً لـ " ضربت " .

(١) ، (٢) الكافية : ٨٤ .

وينظر تعليله في الشرح : ٢٧ .

(٣) ينظر تعليل الرضي لذلك في شرحه على الكافية : ٢٩٧ / ١ .

(٤) العبارة مضطربة ، ولم أتبع وجهها .

نعم يَرُدُّ ذلك أن لو كان الحدُّ هو الدال على ما فعله فاعل فعل
مذكور بمعناه ، لأنَّ الفعلَ الصناعي ، الذي هو مجرد الخير ، يدل على
ما فعله فاعلُ الفعلِ ، وهو الفعل الحقيقي .

حاشية على قوله في الشرح : (وقد وَرَدَ مثلُ ذلك في المفعول
به ، والمفعول فيه . . .) (١) قبل قوله : (ويكون للتأكيد والنوع) (٢)
بسطر .

وَرُودُ (٣) ذلك في المفعول به والمفعول فيه يكون من هذه
الجهة ، لجواز إقامة كُلِّ واحدٍ منهما مقامَ الفاعل (٤) ، وأما ما ورد مثل
ذلك في المفعول معه فإنه لا يكون من هذه الجهة ؛ لِمَا أَنَّ المفعولَ
معه لا تجوز إقامته مقامَ الفاعل ؛ لما ثبت في غير هذا / الباب (٥)

١/٣١

نعم يَرُدُّ مثلُ ذلك من غير هذه الجهة ، صورته أن يقال : إِنْ
المفعول معه إِنَّمَا حَدَّثَ لِيَعْرِفَ فَيُنْصَبَ فيجبُ النصب على هذا في مثل :
خرجتُ أنا وزيدٌ .

والجواب : أن يقال : إِنَّمَا حَدَّثَنَا بعد أن عَلِمْنَا أَنَّ مِنْهُ
قسماً يجوز رفعه ، وهذا إذا كان العامل لفظياً ، وجاز العطف . فالمرادُ

(١) الشرح : ٢٧٠ .

(٢) الكافية : ٨٤ .

(٣) في الأصل : " وورد " .

(٤) أقحمت في الأصل عبارة " والجواب الجواب " بين كلمتي الفاعل
وأما ، ولا معنى لها هاهنا .

(٥) يقصد باب : مفعول ما لم يُسمَّ فاعله ، ينظر : الكافية : ٧٢ .

بالمائلة هاهنا : المشاكلةُ في كيفية العود بلزوم التشكيل (١) ،
لا المائلةُ في القيام مقامَ الفاعل .

ومثلُ هذا أيضا يلزم في المفعول له ، لجواز الجرِّ (٢) فسي
بعض الأقسام ، ووجوبه في بعضها .

حاشية : قال المبرِّدُ (٣) ، في : رَجَعَ الْقَهْقَرَى (٤) ، وما كان
مثله : إنه صفةٌ لمصدر محذوف ، حتى كأنه قيل : رَجَعَ الرَّجْعَةَ الْقَهْقَرَى ،
واشتمل الاشتمالُ الصَّامَ (٥) ، وقعد القعدة القرفصاء (٦) .

وقال سيبويه (٧) : إنه مصدرٌ للنوع ، وهو أولى ؛ لعدم الاحتياج
إلى هذا التقدير .

حاشية : " جلوسا " في قولهم : قَعَدْتُ جُلُوسًا ، عند سيبويه (٨)

(١) في الأصل : " التشكيك " . (٢) في الأصل : " لجواز الجواز " .

(٣) لم أقف على رأيه هذا في المقتضب " ولا " الكامل " وهو فــــــــــــــي

الأصول : ١٦٠/١ - ١٦١ ، شرح الفصل : ١١٢/١ ، شرح

الرضي على الكافية : ٢٩٩/١ - ٣٠٠ .

(٤) القهقري : مصدر قهقر إذا رجع على عقبه .

(٥) اشتمال الصام : هو أن يشتمل بالشوب حتى يجلل به جسده ،

ولا يرفع منه جانباً فيكون فيه فرجة تخرج منها يده ، وهو

البلغ . اللسان : (شمل) .

(٦) القرفصاء : هو أن يجلس على أليتيه ويلزق فخذه ببطنه ،

ويحتمى بيديه يضعهما على ساقيه ، كما يحتمى بالشوب . اللسان : (قرفص) .

(٧) الكتاب : ٣٥/١ .

(٨) في الكتاب : ٣٥٧/١ أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر

بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضره (وينظر شرح السيرافي لهذا

الموضع في هامش ٣ من الصفحة نفسها ، وينظر كذلك : حواشي الفصل : ٩١ .

منصوب بفعل مقدر دل عليه الأول كأنه قيل : قعدتُ فجلستُ جلوساً ،
وكذلك : حَبِشْتُ مِنْهَا ^(١) ، وما كان مثله .

ومذهبُ المازني ^(٢) أن العاملَ الفعلُ المذكورُ الذي بمعناه ،

وهو أصح ؛ لأن نحو : ضربته كلَّ الضرب ، واشتمَل الصَّاءُ ، وقَمَدَ

الْقُرْفُصَاءُ منصوباتٌ انتصابُ المصادر ، ولا عاملَ لها من لفظها ولا معناها ؛

فانتصابُ / هذه بفعلٍ بمعناها أولى ، ولا حاجة إلى تقدير محذوف ؛ ٣١ / ب
لأنه تكلفٌ . ^(٣)

(٤)

قوله : () وقد يُحذفُ الفعلُ . . إلى قوله : ووجوباً سماعاً .

من العرب من يرفعُ هذه المصادرَ . وقال سيبويه ^(٥) : سمعنا

بعضُ العربِ الموثوقَ به وقيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ الله

وشنأُ عليه ، أى : أَمَرى وشأنى حمدُ الله ، ومنه قولُ الشاعر :

عَجِبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فيكم على تلك القضية أعجب ^(٦)

(١) في الأصل : " جلست " وما أشبهه الصواب - إن شاء الله - بدليل

ورود المثال في الفصل : ٣٢ .

(٢) المحتسب : ١٣٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ ، وفيه أيضاً أنه مذهب

المبرد والسيراfi ، وينظر المختضب : ٧٣/١ - ٧٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ .

(٤) الكافية : ٨٤ .

(٥) الكتاب : ٣١٩/١ - ٣٢٠ .

(٦) نسب هذا البيت إلى غير واحد من الشعراء منهم : هُنيّ بن أحمر

الكناني ، وزرافة الباهلي ، وضرة بن جابر وهمام بن مرة .

ينظر : سسط اللاكنى : ٤١/٣ ، الخزنة : ٣٨/٢ ، وهو من

شواهد سيبويه : ٣١٩/١ ، النكت : ٣٧١ ، سفر السعادة : ٧٥٤ ،

وتقع هذه المصادر خبراً ، ودعاءً ، وأمرًا ، ونهيًا .

فالخبر نحو : حمداً وشكراً لا كفراً ، وعجباً ، وأتعلُّ وكرامةً
وسرَّةً ، ولا أفعل ولا كَيْدًا ولا هَمًّا ، ولا نعلنَّ ورغماً وهواناً . (١)

ومثال الدعاء : سَقِيًّا ورَغِيًّا وجَدْعًا وبعْدًا . (٢)

ومثال الأمر والنهي : صَبْرًا لا جَزَعًا ، وقِيامًا لا قُعُودًا ، ومن

الأمر قوله تعالى ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴾ (٣) ، وقول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَهَلَ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ (٤)

فالمصدر في جميع ذلك بدلٌ من الفعل ، فذكره جمعٌ بين البدل والبدل منه .

=== شرح الفصل : ١١٤/٦ ، شرح التسهيل : ٨٠٦/١ ، الخزانة
٠ ٣٤/٢

والشاهد فيه : رفع "عجب" على اضمار مبتدأ ، أى : أمرى
عجبه

(١) ينظر الكتاب : ٣١٨/١ - ٣١٩ .

والرَّغْم والرَّغْم والرَّغْم : الكره ، اللسان : (ر غ م) .

(٢) ينظر الكتاب : ٣١١/١ .

والجدع : قطع الأنف والأذن وقطع اليد والشفة ، الصحاح
(جدع) .

(٣) سورة محمد : من الآية : ٤ .

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة الخارجي من أبيات له أوردها أبوتمام

في الحماسة : ١٦١/١ وينظر شعر الخوارج : ١٠٨ ، أمالي

المرتضى : ٦٣٦/١ ، شرح التسهيل : ٧٩٩/١ ، المقاصد

النحوية : ٥١/٣ ، شرح الأشموني : ١١٢/٢ .

والشاهد في "فصبراً" . وصبراً حيث حذف منه فعله وهو الطلب ،
أى اصبرى يا نفس صبراً .

والغراء^(١) يرى ذلك مُطَرِّداً غير متوقف على سماع ، خبرا كان ما يَرُدُّ ذلك فيه أو طلبا ، بشرط أن يكون الموضع صالحا لوقوع الفعل فيه مُجَرِّداً .

قوله : (ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتقة على اسم بمعناه وصاحبه) . (٢)

هذا القسم يحتاج إلى شرط آخر وهو أن يكون مرادا به الحذف / ١/٣٢ دون الإثبات ، ليدل على الفعل ، ولذلك ارتفع : علمُ الفقهاء وهديُّ الصلحاء ، في قولهم : له علمٌ ، علمُ الفقهاء ، وهديُّ هَدْيُ الصُّلَحَاءِ . (٣) ويقع في بعض النسخ (علاجاً) (٤) بعد قوله : (وصاحبه) . وهذا إشارة إلى هذا .

والخليل^(٥) لا يشترط في هذا القسم كون المصدر للتشبيه ، فيجوز أن يُقال : له صوتٌ صوتاً حسناً ، ومنه قولُ رؤبة :

(١) في معاني القرآن ٥٢/٣ : (فَضْرَبَ الرَّقَابِ نَصَبٌ عَلَى الْأَمْرِ ، والذي نَصَبُ بِهِ مَضْمَرٌ ، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وتركَّتْ الأفعال ، فانصب فيه الأسماء) .

(٢) الكافية : ٨٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٦١ / ١ - ٣٦٢ .

(٤) هذه الزيادة في الكافية : ٨٥ ، ونسخة الشرح : ٢٨ ،

ونسخة الرضي : ٢١٩ / ١ .

(٥) الكتاب : ٣٦٤ / ١ .

(١) فيها اَزْدَهَافٌ أَيْمًا اَزْدَهَافٍ

وهو قليل .

فإن أُريدَ بالعلم في قولهم : " عِلْمُ الْفُقَهَاءِ " * ظهورُ آثاره من المحاولة وتقرير المسائل ، وبالهدْي : ظهورُ آثاره من الحِلْمِ والآنسة جازنصبه لا يذانه بالمعالجة . (٢)

قوله : (ومنها ما وقع مُثنًى) (٣)

حقه أن يقولَ : ما وقع مُثنًى للتكثير ، أو اسم مصدر بلفظ التثنية ، وإلا انتقض بمثل : ضربتُ ضربتين ، وليس هذه أفعالا مستعملة إذ كانت غيرَ متصرفية ، وأما قولهم : لَيْسَ يُلَيِّقُ ، فهو مأخوذ

(١) الديوان : ١٠٠ .

والبيت من أرجوزة طويلة يعاتب بها أباه ، وقصتها في الخزانة :

٠٤٥ / ٢

وينظر الكتاب : ٣٦٤ / ١ ، سر الصناعة : ١٨٦ ، النكت : ٣٩٣ ،
شرح التسهيل : ٨٠٥ / ١ ، ٧٠٧ / ٢ ، اللسان : (زهف) ، الخزانة :

٠٤١ / ٢

وفيهما اَزْدَهَاف : أى استعجال وتقحم .

والشاهد فيه نصب " أَيْمًا " على إضمار " يَزْدَهَف " ولا يجسوز نصبه بـ " اَزْدَهَاف " لأن المصدر لا يعمل في المصدر .

(٢) في سيبويه ٣٦٢ / ١ : (وإن شئت نصبت فقلت : له علمٌ علمُ

الْفُقَهَاءِ ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له : عالم) .

(٣) الكافية : ٨٦ .

من لفظ "لَبَّيْكَ" كما قالوا : سبحانك وحمّداً ، وهذا قول سيمويه . (١)
 وقال يونس (٢) : "لَبَّيْكَ" مفرد والياء فيه كالياً في "لَدَيْكَ" و"إِلَيْكَ"
 وأصله "لَبَّبَ" على وزن "فَعَّلَ" لا على وزن "فَعَّلَ" و"لَقَلَّتْ" ، فنقلت
 الباء الأخيرة ياءً هرباً من التضعيف ، كما قالوا في قصص أظفاري : قَصَّيتُ ،
 فصار "لَبَّيْ" ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصار "لَبَّي" ، ثم
 لما أُضِيفَ إلى الضمير قلبت ياءً فقل : / "لَبَّيْكَ" ، كما قيل : ب / ٣٢

ورد سيمويه (٣) هذا القول بأنها لو كانت مثل الياء في
 "عَلَيْكَ" و"إِلَيْكَ" لكانت الألف مَقْرَأةً حالةً الإضافة إلى الظاهر ،
 وليس كذلك ، لقول الشاعر :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسُورَا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَي مَسُورِ (٤)

-
- (١) الكتاب : ٠٣٥٤ / ١
 (٢) الكتاب : ٠٣٥١ / ١
 (٣) الكتاب : ٠٣٥٢ - ٣٥١ / ١
 (٤) البيت لأعرابي من بني أسد كما في اللسان : (لبى) ، المقاصد
 النحوية : ٣ / ٣٨١ ، شرح شواهد المغنى : ٠٩١٠ ،
 وينظر : الكتاب : ٣٥٢ / ١ ، المحتسب : ٧٨ / ١ ، ٢٣ / ٢ ،
 سر الصناعة : ٧٤٧ ، النكت : ٣٨٧ ، الأماشي الشجرية : ١١٩ / ١ ،
 شرح الكافية الشافية : ٩٣٢ ، المغنى : ٧٥٣ ، الخزانة : ٠٩٢ / ٢ .
 يقول : دعوت مسورا لما نابني فلبنى فلبنى فاجابه له منى بعد
 اجابة اذا سألني في أمر نابه جزاء لصنعه .
 والشاهد في : " فلبنى يدي " حيث ثبتت ياء " لبى " مع
 إضافتها إلى الظاهر ، فدل ذلك على أنها مثنى .

[المنعول به]

(١) قوله : (المنعول به ...)

لا يَدْخُلُ المنعولُ فيه في حدِّ المنعول به إذا قيل في حدِّه :
 (ما وقع عليه فعلُ الفاعل) . (٢) وَفَسَّرَ وَقَوَّعَهُ عَلَيْهِ بما لا يُعْقَلُ معناه إلا
 به ، لأنَّ تَعَقُّلَ الفعل ليس بعد تَعَقُّلِ المنعول فيه ، بل الـمـمر
 بالعكس ، لأنَّ الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام .

(٣) ولقائل أن يقول : لا نسلم أنَّ دلالة الفعل على الزمان [بالالتزام] ؛
 لأنَّ الفعل يدلُّ على الزمان بهيئته ، فيتوقف تَعَقُّلُ الفعل على تعقله .
 ويمكن أن يُجاب عنه بأن المراد بالفعل المصدر ، والمصدر لا يدل
 على الزمان والمكان إلا بالالتزام ، لا بهيئته .

وأورد النقض أيضا على [حدِّ] (٤) المنعول به بالفاعل ،
 و (٥) الفعلُ يتعلَّقُ به ، وتَعَقُّلُ الفعل موقوفٌ على تَعَقُّله .

وأجيب : بأن المراد أنَّ تَعَقُّلَ الفعل موقوفٌ على تعقل شيء
 هو غيرُ الفاعل ، فكأنَّ الفاعلَ اسْتثنِيَ ، وقيل : ما عدا الفاعل ، وعُلِمَ
 ذلك من سياق الكلام فلم يُصَرِّحْ به .

(٦) قوله في المنعول به : (ويتقدم على الفعل) .

(١) ، (٢) الكافية : ٨٧ .

(٣) تتمه يلتزم بمثلها الكلام بدليل ذكرها قبل وبعد .

(٤) تتمه يقتضيها المقام .

(٥) في الأصل : « أو » .

(٦) الكافية : ٨٧ .

- يتقدم على الفعل (١) ما لم يعرض مانعٌ فإنَّ عرضَ بأنَّ يدخلَ عليه (٢) لامُ الابتداء / امتنع التقديمُ ، فلا يجوز : زيداً لأَضْرِبُهُ ١/٣٣
- و "خيراً" في : * أَتَتْهُوَ خَيْرًا لَكُمْ * (٣) مفعولٌ به لفعل محذوف عند سيبويه (٤) ، أى : وائتوا خيراً ، وخبرٌ لـ "كان" مقدرةٌ عند الكسائي (٥) ، أى : يكن الانتهاءُ خيراً ، وصفةٌ لمصدر محذوف عند الفراء (٦) أى : انتهوا انتهاءً خيراً .

- (١) في الأصل : «الفاعل» .
 (٢) في الأصل : «على» .
 (٣) سورة النساء : من الآية : ١٧١ .
 (٤) الكتاب : ١/٢٨٢ .
 (٥) ينظر : المفتى : ٨٢٨ ونسبه النحاس في إعراب القرآن : ١/٥٠٩ ، ومكي في مشكل إعراب القرآن : ١/٢١٤ إلى أبي عبيدة . وفي معاني القرآن وإعرابه : ٢/١٣٤ (فقال الكسائي : انتصب لخروجه من الكلام قال : وهذا تقولـه العرب في الكلام التام نحو قولك : لتقومن خيرالـك ، فإذا كان الكلام ناقصاً رفعوا فقالوا : إن تنته خيرالـك . . . ولم يقل هو - أى الفراء - ولا الكسائي من أى المنصوبات هو ، ولا شرحوه بأكثر من هذا) ، وينظر : مجاز القرآن : ١/١٤٣ .
 (٦) قال في المعاني : ١/٢٩٥ عند إعرابه قوله تعالى : * قَاتِلُوا خَيْرًا لَّكُمْ * : (خيراً منصوب باتصاله بالامر ، لأنه من صفة الامر ، وقد يُستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الامر تصلح قبل الخير فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ، أى الاتقاء هو خير لك ، فإذا سقطت " هو " اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب ، وليس نصبه على إضمار " يكن ") .

ووجوب حذف العامل في باب : ﴿ اَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ * مخصوص
 بما اذا دلَّت الحال على التَّوجِيهِ إِلَى أمر آخر كما في : ﴿ اَنْتَهُوا خَيْرًا
 لَّكُمْ ﴾ * ، لأنَّهم نُهوا عن الكفر ودُعوا إِلَى الإيمان فلم يُحْتَجَّ إِلَى
 إظهار الفعل ، لدلالة الحال عليه بخلاف : انته أمرًا قاصداً ، لأنَّ الانتهاء
 في مثله يجوز الاقتصار عليه ، وليس في الحال دلالةٌ على التَّوجِيهِ إِلَى
 أمر آخر ، فيجوز إظهارُ الفعل ، نص على ذلك سيبويه ^(١) ، إلا أن يكون
 الأمر بذلك جائزاً عن القصد في [هذه] ^(٢) الحالة فيكون أمره
 بذلك قرينةً دالةً على أمره بارتكاب القصد فيرجع إلى باب : ﴿ اَنْتَهُوا
 خَيْرًا ﴾ * فيكون حذفُ الفعل واجباً . ^(٤)

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٤ .

(٢) في الأصل " جائزاً " .

(٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) في الأصل : " جائزاً " .

[المنادى]

(١)

قوله : (الثاني : المنادى .)

اختلف في ناصب المنادى ، ف قيل : فعلٌ محذوف نائب حرف النداء عنه
فـ " يا " عند هو " لا " دليل على إنشاء النداء كما أن الهمزة دليل على إنشاء
الاستفهام ، وهذا مذهب سيبويه (٢) وقيل : هو منصوب بهذه الكلمات أنفسها ثم
انقسم هؤلاء قسمين ، فمنهم من قال إنه منصوب بها ؛ لأنها أسماء أفعال / ،

ب / ٣٣

وهو ضعيف ؛ لأن منها الهمزة ، وليس من أسماء الأفعال ما هو على
حرف واحد ؛ ولأن (٤) أسماء الأفعال تتحمل الضائر وهذه لا تتحملها . (٥)

ومنهم من قال (٦) : هو منصوب بها على أنها نائبة عن الفعل
للاختصار ، وهو أيضا ضعيف ؛ لأنها لو كانت نائبة عن الفعل لم يجز
حذفها مع حذف الفعل ؛ لأن النائب والمنوب عنه لا يحذفان معا .
واعترض على الأول بأن نائب الشيء قائم مقامه ، ووجوب حذف
العامل مع وجود نائبه متضاد .

وأجيب : بأنه نائب لفظا لا عملا ، ويدل على أنه غير عامل أن
الضمير إذا ولي عامله وجب اتصاله ، ولم يقولوا : " ياك " بـسل :

(١) الكافية : ٨٩ .

(٢) الكتاب : ٢٩١ / ١ ، ١٨٢ / ٢ .

(٣) قال بذلك الفارسي . المسائل العسكرية : ١١١ ، وينظر : شرح

المفصل : ١٢٧ / ١ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٤٦ / ١ ،

وأورد الفارسي " يا " في كتاب الشعر : ٦٦ تحت باب :

من الحروف التي تتضمن معنى الفعل . واستدل عليه .

ونسب المرادى القول بأن حروف النداء أسماء أفعال إلى

الكوفيين . ينظر : الجنى الداني : ٣٥٥ .

(٤) في الأصل : «لأن» ، يسقط الواو .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٤٦ / ١ .

(٦) نسب هذا الرأي إلى المبرد . ينظر : شرح المفصل : ١٢٧ / ١ ،

شرح الرضي على الكافية : ٣٤٦ / ١ .

والذي في المقتضب : ٢٠٢ / ٤ صريح في متابعة المبرد لمذهب

سيبويه في ناصب المنادى . وينظر حاشية الشيخ عزيمة في

الموضع السابق .

" يا إِيَّاكَ " (١) فدل على أنه غير عامل (٢).

قوله : (وَيُنِنِي عَلَى مَا يَرْتَفِعُ بِهِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً (٣)

ينتقض بمثل : يا هو لا ، فإنه مفرد معرفة وليس مبنيا على ما يرتفع به ، لأنه إنما يرفع محلا ، وليس مبنيا على ما يرتفع به محلا ، وإنما هو مبني بعد النداء على ما كان مبنيا عليه قبل النداء فلوزاد ذلك : وَيُتْرَكُ عَلَى حَرَكَةِ بِنَائِهِ أَوْ سكونِهِ ، لكان أجود .

ويجوز في ضرورة الشعر تنوينه مرفوعا ، كقوله :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٤)

-
- (١) هذا من المثال المعروف في نداء المضر وهو قولهم : " يا إِيَّاكَ " قد كفيته " ينظر : المقرب : ١٩٣ ، أوضح المسالك : ١١ / ٤ ، الهجوع ٤٦ / ٣ - وقائله الأحوص الأنصاري ، ولقوله هذا قصة تنظر في : الخزانة : ١٤٠ / ٢ - ١٤١ .
- (٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ١١٥ .
- (٣) الكافية : ٨٩ ونصها : " ... على ما يرفع به ... " .
- (٤) البيتان للأحوص الأنصاري في شعره : ١٨٩ - ١٩٩ ، والبيت الثاني فيه بعد بيت الشاهد بأربعة أبيات ، وليس قبله كما ذكر الشارح . وينظر : الكتاب : ٢٠٢ / ٢ ، المقتضب ٢١٤ / ٤ ، مجالس شعلب : ٧٤ ، ٤٧٤ ، الأصول ١ : ٣٤٤ ، جمل الزجاجي : ١٥٤ ، أمالي الزجاجي : ٨١ ، كتاب الشعر : ١٤٦ ، التبصرة : ٣٥٥ . والشاهد في قوله : " يا مَطَرٌ عَلَيْهَا " حيث نون " مَطَرٌ " بالرفع وذلك ضرورة .

وقبله :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَالْأَيُّ يَعْلُ مَفْرُوكَ الْحُسَامِ

ومنصوبا ، كقوله :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ (١)

فالرفع / اعتبارا لحركة بنائه ، والنصب اعتبارا لحركة أصله . ١/٣٤

حاشية : عند تعليل قوله : (وَيُخَفِّضُ بِلَامِ الْاِسْتِغَاثَةِ .) (٢)

ويمكن أن يعلل وجوب خفضه بلام الاستغاثة بأن بناءه إنما

كان لوقوعه موقعَ الضمير المنفصل ، بدليل :

يَا مُرِّيَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا (٣)

فلما دَخَلَتْ عليه هذه اللام ، وهي لا تدخل على الضمير المنفصل ، ضَعُفَ شَبَهُهُ بِهِ ، فَأَثَرَتْ فِيهِ عَطْفُهَا .

(١) تقدم في ص : ٢٦ .

والشاهد فيه هنا تنوين " نخلة " بالنصب للضرورة .

(٢) الكافية : ٨٩ ، وينظر : التعليل في الشرح : ٢٩٠ .

(٣) هذا بيت من الرجز لسالم بن دارة ، ويعدّه :

أنت الذي طلقت عام جمعتا

وقد نسب إلى الأحموص ، وهو في ملحقات ديوانه : ٢١٦ . ورد

البغدادى هذه النسبة وهم القائل بها ، ينظر الخزنة :

١٤١ / ٣ . ولهذا الرجز قصة ذكرها التبريزى في شرحه على

الحماسة : ٢٠٣ / ١ - ٢٠٤ .

وينظر : نوادر أبي زيد : ١٦٣ ، سر الصناعة : ٣٥٩ ، الأملاني

الشجرية : ٧٩ / ٢ ، الإنصاف : ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، ===

وقوله هنا : (لَأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُمْكِنُ الْفَاوْءُ) . (١)

للمعتز أن يقول : إنما لم يمكن الفأوء في المعربات ، أما في المبنيات فالفأوء واجب ، كما أُلْفِيَ في قوله تعالى : * وَ مِن حَيْثُ خَرَجْتَ * (٢) ، والنادى ها هنا مبنى ، والعامل لا يظهر عمله في المبنيات .

وجوابه أن يقال : إِنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ يَقْتَضِي الْبِنَاءَ ، وَالسَّلَامُ يَقْتَضِي الْعَمَلَ فِيهِ ، وهي (٣) أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ ، وهي فاصلة بينهما ، فَأُعْطِيَ فِيهِ لَا جِلَّ الْقُرْبُ .

ولام الاستغاثة تكون معه مفتوحة لشبهه بالضمير ، وهي مع الضمير تكون كذلك ، فَإِنْ عُطِفَ عَلَيْهِ كُسِرَتْ ، كقوله :

* يَا لِّلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ * (٤)

=== شرح الفصل : ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، المقرب : ١٩٣ ، شرح التسهيل ٧٨٣/٢ ، الخزانة : ١٣٩/٢ .
والشاهد في قوله : " يا أنتا " حيث نادى الضمير الذى يستعمل في مواطن الرفع .

(١) الشرح : ٢٩ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٣) في الأصل : « وهو » .

(٤) عجز بيت ، صدره :

* يَبْكُكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مَقْتَرِبُ

قال القيسي في : إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨ : (هذا البيت

لأبي الأسود الدؤلي ، وينسب إلى أبي زيد الطائي) .

وليس في ديوان أيٍّ منهما المطبوع .

===

وإنَّ كانَ سُتْغاثًا في المعنى ؛ لعدم وجوب أن يتحقق للمعطوف ما يكون للمعطوف عليه بدليل : " رُبَّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا " (١) ، ويا زبدُ والحارثُ ، ولو قيل : رُبَّ سَخَلَتْهَا ، ويا الحارثُ ، لما جاز (٢).

وحرفا الجر اللذان / هما اللامان متعلقان بحرف النداء : ٣٤ / ب
أحدهما تتعلق به تعلقَ المفعول به وهي المفتوحة ، والثانية تتعلق به تعلقَ المفعول له ، وهي المكسورة .

[توابع المنادى]

قوله : (وتوابع المنى ...) (٣)

لوقال : توابع المنى غير المسم لكان أجود ؛ لثلاً يرد النفسُ
بـ " يا أيها الرجل " ، فإنَّ " أيا " منى ، ولا يجوز في صفته عنده الوجهان .
ويجوز أن يكون لما ذكر حكمه بعد ذلك (٤) استغنى عن ذكر هذا القيد
هاعنا .

==== وينظر : المقتضب : ٢٥٦ / ٤ ، الكامل : ١٢٠٠ ، الأصول :
٣٥٣ / ١ ، جمل الزجاجي : ١٦٧ ، الإيضاح : ٢٣٦ ، التبصرة :
٣٥٩ ، الصاحبي : ١٤٨ ، شرح شواهد الإيضاح : ٢٠٣ .

- (١) ينظر : الكتاب : ٥٥ / ٢ ، وفيه " كل شاة وسخلتها " .
- (٢) أجاز الكوفيون نداء الاسم المحلي بـ " أل " ، ينظر : الإنصاف : ٣٣٧ .
- (٣) الكافية : ٨٩ ونصها : " وتوابع المنادى المنى ... " .
- (٤) قال في الكافية ٩١ : (وإذا نودي المعروف باللام قيل : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، ويا أيها الرجل ، والتزموا رفسم الرجل " لأنه هو المقصود بالنداء ، وتوابعه ، لأنها توابع معرب) .

ولو قال : توابع المبتدئ المفردة أو ما في حكمها ؛ لكان أجود أيضا ، وإلا ورد النقص بـ " يا زيد الحسن الوجه " برفع الحسن ونصبه ، وليس بفرد ، لكنه في حكمه ؛ لأن إضافته لفظية^١ .

فإن حذف حرف النداء عوض عنه اليم ، في مثل : اللهم ، فسيبويه^(١) لا يجيز وصفه ، قال : لأن اليم صوت ضم إلى ما يجري مجراه ، فصار لهما كان مخصوصا بالنداء مثل : يا هناه .

وأجاز السمر^(٢) وصفه واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾^(٣) و ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكَ الطُّلُكِ ﴾^(٤) . وحملته سيبويه^(٥) على نداءين ، ورجح السمر قوله بعدم الحذف .

وأصله عند سيبويه : (٦) يا الله ، حذف حرف النداء كراهية دخوله على الألف واللام ، ثم عوضت اليم آخرها ، فصار حرف النداء ملتزم الحذف للتعويض عنه .

وأصله عند الفراء : (٧) يا الله أمنا بخير ، وهو ضعيف ، لكثرة الحذف ، ولأنه لو كان كذلك لم يجز أن يقال : اللهم أمنا بخير ، وإلا لزم التكرار^(٨) ، ولأنه لو كان كذلك لجاز السكوت عليه .

- (١) الكتاب : ١٩٦ / ٢ .
- (٢) الحقتضب : ٢٣٩ / ٤ .
- (٣) سورة الزمر : من الآية : ٤٦ .
- (٤) سورة آل عمران ، من الآية : ٢٦ .
- (٥) الكتاب : ١٩٦ / ٢ .
- (٦) الكتاب : ١٩٦ / ٢ ، ٢٥ / ١ .
- (٧) معاني القرآن : ٢٠٣ / ١ .
- (٨) ينظر : التبصرة : ٣٤٦ .

حاشية : / من توابع المبنى المفردة ما لا يُرفعُ على لفظه ١/٣٥
نحو : ياسجاح التَّنبُّه^(١)، لكن مراعاةً لمحلّه بالنّدا^٢، ويُنصب مراعاةً
لعموليته .

حاشية عند قوله : (وأبو العباس ، إنَّ كان ك* الحسن * ،
فكالخليل .)^(٢)

التَّشْيِيلُ هنا بـ * الكريم * و * العالم * ما يخصُّ الوصفيةَ أولى
من التشييل بـ * الحسن *^(٣) لأنّه قد يكون علماً كـ * الصَّعِق * فلا
يصح نزع اللام منه ، وإنما اختار التشييل به للمشاكلة بينه وبين الخليل
وأبي عمرو في التسمية .

قوله : (والمضافة تنصب .)^(٤)

يَرِدُ النقص عليه بمثل : يا زَيْدُ الحسن الوجه ، لأنَّ الصفة مضافة ،
ولم يتعين النصب ، بل يجوز الأمان ، فلو قال : والمضافة إضافة حقيقية
لكان أجود .^(٥) وينبغي أن يقول أيضاً : والمضافة والمُشَبَّه بها ؛

(١) في الأصل : "التنبيه."

(٢) الكافية : ٩٠ وتمام النص : (والخليل في المعطوف يختار
الرفع وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إنَّ كان ك* الحسن * فكالخليل
وإلا فكأبي عمرو) .

ينظر : الكتاب : ١٨٦/٢ - ١٨٧ ، المقتضب : ٢١٢/٤ ، الأصول :
٣٣٦/١

(٣) ينظر : شرح ابن جماعة : ١١٢ .

(٤) الكافية : ٩١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧٠/١ ، وقد جاء في نسخة
الرضي ٣٥٩/١ : (والمضافة المعنوية تنصب) وعليه فلا وجه لهذا
الاعتراض .

لثَلَاثَ يَوْمٍ قَصَرَ الْحُكْمَ عَلَى الْمَضَافَةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَشَبَّهَةَ بِالْمَضَافَةِ
يَجِبُ نَصْبُهَا أَيْضًا نَحْوُ : يَا [ضَارِبًا] (١) زَيْدًا ، وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ .

(٢) حَاشِيَةٌ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِذَا نَادَى الْمُعَرَّفَ بِاللَّامِ . . . إِلَى آخِرِهِ) .

التُّزْمُ هَاهُنَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّ " أَيَّا " لَازِمَةٌ لِلِإِغْنَاءَةِ فَاتَّوَا
بِهِ لِكَوْنِهِ كَالْمَوْضُوعِ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، أَوْ تَنْبِيْهِهَا عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ هُوَ
الْمُنَادَى ، أَوْ عَلَى خُرُوجِ " أَيَّ " عَنْ بَابِهَا .

وَأَجَازُ الْمَازِنِيِّ وَالزَّجَاجِ (٣) نَصَبَ صِفَةٍ " أَيَّ " قِيَاسًا عَلَى
صِفَةِ الْمُنَادَى .

وَالْأَخْفَشُ (٤) يَجْعَلُ " أَيَّا " بِمَعْنَى الَّذِي وَيَجْعَلُ " الرَّجُلَ "
خَبَرًا مُبْتَدَأً مَحذُوفًا .

(١) " ضَارِبًا " سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) الْكَافِيَّةُ : ٩١ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ : ٦٤ / ١ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٤ / ٢ ، ٨٠ .

(٤) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣٧ / ١ عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا اللَّهُ

نَعِيمًا يَعْظُمُ بِهِ ﴾ : (فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ " مَا " اسْمًا وَحْدَهَا

وَهِيَ لَا يُتَكَلَّمُ بِهَا وَحْدَهَا ؟ قُلْتُ : هِيَ بِمَنْزِلَةِ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؛

لِأَنَّ " أَيَّا " هَاهُنَا اسْمٌ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ وَحْدَهُ حَتَّى يُوصَفَ ، فَصَارَ

" مَا " مِثْلَ الْمَوْصُوفِ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَسَلْتَهُ غَسَلًا

نَعِيمًا ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ الْمُبَالَغَةَ وَالْجُودَةَ ، فَاسْتَفْنَى بِهَذَا حَتَّى

تُكَلِّمَ بِهِ وَحْدَهُ . (وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٣٠ / ١ .

ب / ٣٥

حاشية / عند قوله : (ولك في مثل :

(١) * يا تيمُّ تيمَّ عديَّ ... *

(٢) (الضمُّ والنصبُ .)

إذا ضمَّ الأولُ ونُصبَ الثاني في :

* يا تيمُّ تيمَّ عديَّ ... *

احتَمَلَ النصبُ وجوهاً أربعة :

أن يكون بدل كل ، وأن يكون عطفاً بيان ، وأن يكون منادى حذفاً منه حرفُ النداء ، وأن يكون مفعولاً بإضمار "أعنى" . (٣)

والوجهان المذكوران (٤) في تعليلِ نصبِ الأول ، الأولُ منهما مذهبُ سيبويه ، (٥) والثاني مذهبُ المبرد . (٦)

(١) قطعة من بيت لجرير ، ديوانه : ٢٨٥ .

والبيت بتمامه :

يا تيمُّ تيمَّ عديَّ لا أبا لكم لا يُوقعنكم في سواةٍ عمرُ

وهو من شواهد : الكتاب : ٥٣ / ١ ، ٢٠٥ / ٢ ، نوادر أبي زيد :

١٣٩ ، المقتضب : ٢٢٩ / ٤ ، الكامل : ١١٤٠ ، الأصول :

٣٤٣ / ١ ، جمل الزجاجة : ١٥٧ . الخصائص : ٣٤٥ / ١ ،

التبصرة : ٣٤٢ ، شرح اللمع : ٣١٢ ، النكت : ٥٥٥ .

(٢) الكافية : ٩٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٨١٢ / ٢ .

(٤) أي في : الشرح : ٣١ .

(٥) الكتاب : ٢٠٦ / ٢ .

(٦) خرَّج المبرد في الكامل : ١١٤٠ " يا تيمُّ تيمَّ عديَّ " كتخريج

سيبويه بجعل الأول مضافاً إلى " عدي " والثاني مقم للتأكيد .

وقيل ^(١) على مذهب سيبويه : إنه يُؤدَّى إلى محذورين : أحدهما :
التقديم والتأخير من غير فائدة ، والثاني : الفصل بين المضاف والمضاف
إليه . ويجوز أن يُعَلَّلَ مذهب المبرد ها هنا بالوجه الأربعة المذكورة
في نصب الثاني وهي : كونه بدلاً ، أو عطفاً بيان ، أو منادى حذوف
منه حرف النداء ، أو مفعولاً به لفعل محذوف .

(٢)
حاشية عند قوله : (والمضاف إلى يا المتكلم يجوز فيه ما ذكره)
نقل في المضاف إلى يا المتكلم لفتان أخريان : الأولى : حذف
الياء ومعاملة الاسم المضاف بعد حذفها معاملة لو كان مفرداً ، ^(٣) ومنه
قراءة أبي جعفر : قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ * ^(٤) وهذه اللفظة مختصة
بما تكرر إضافته إلى المتكلم .

(٥)
والثانية : حذف الياء وفتح آخر الاسم المضاف قياساً على يَأْتِ .

====
وخرجه في المقتضب : ٢٢٧/٤ بالوجهين مقدماً تخريج سيبويه .
وهذا الذي اقتصر الشارح على نسبته إلى المبرد نسبةً إليه
قبله كل من السيرافي ، وابن يميث ، والرضي . ينظر هامش
الكتاب : ٢٠٦/٢ ، شرح الفصل : ١٠/٢ ، شرح الرضي على
الكافية : ٣٨٧/١ .

- (١) ينظر : الإيضاح في شرح الفصل : ٢٧٧/١ .
(٢) الشرح : ٣١ .
(٣) في الكتاب ٢٠٩/٢ (وبعض العرب يقول : يا رَبُّ اغفر لي ، ويا
قومُ لا تفعلوا) .
(٤) سورة الأنبياء ، من الآية : ١١٢ .
وقد وردت القراءة في المقتضب : ٢٦٣/٤ ، المحتسب : ٦٩/٢ ،
البحر المحيط : ٣٤٥/٦ ، النشر : ٣٢٥/٢ ، الإتحاف : ٢٦٨/٢
(٥) في الكتاب ٢١٣/٢ : (وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول :
يا أم لا تفعل) .

وأفصح اللغات حذفُ الياء وإبقاءُ الكسرة ، ثم إثباتُها ساكنةً ،
 ثم مفتوحةً / ، ثم قلبُها ألفاً ، ثم حذفُ الياء والفتح ، ثم الضم .
 ١/٣٦ والثاءُ في : يا أبتِ ، تاءُ تأنيث ، وهي عوضٌ عن الياء^(١) يدل
 على الأول قلبُها هاءً في الوقف ، وعلى الثاني عدمُ الجمع بينهما .
 وهذه اللغات^(٢) جميعُها في الصحيح ، أمّا في المعتل فالياءُ
 ثابتةٌ إما مدغمةً في المنقوص ، نحو : يا قاضٍ ، أو مفتوحةً في المقصور ،
 نحو : يا فتّاي .

وقوله : (في مثل باب : يا غلامى .)^(٣)

لا يجوز في : يا ابنَ أمّ ، ويا ابنَ عمّ إثباتُ الياء ساكنةً أو
 متحركةً^(٤) ، وهو جائزٌ في : باب غلامى .

[ترخيم المنادى]

قوله : (وترخيمُ المنادى جائزٌ ...)^(٥)

الإجماعُ على أنه لا يجوز ترخيمُ غيرِ المنادى إلا في ضرورة الشعر ،

(١) ينظر : الكتاب ٢١١ / ٢ ، المقتضب : ١٦٩ / ٣ ، ٢٦٢ / ٤ .

(٢) في الأصل : " اللغة . "

(٣) الكافية : ٩٢ ونصها : (و " يا ابنَ أم " و " يا ابنَ عم " خاصة مثل باب : " يا غلامى " .

(٤) بل إن ذلك جائز ، وإن كان الأكثرُ في كلامهم حذفُ الياء ،

ينظر الكتاب : ٢١٣ / ١ ، الكشف : ٤٧٨ / ١ ، التسهيل : ١٨٢ .

وقد جعل الزجاجي إثباتها هو اللغة الجيدة ، الجمل : ١٦٢ .

(٥) الكافية : ٩٣ .

واختلفوا هل يجوز ذلك في ضرورة الشعر على اللفتين ، أى : على لغة من يقول : يا حار ، بالكسر ، ولغة من يجعله اسما برأسه ، أو لا يجوز ؟ فمذهب سيبويه (١) جواز ذلك على اللفتين .

ومذهب السمر (٢) إلى أنه لا يجوز ذلك إلا على لغة من يجعله اسما برأسه ، قال : لأنَّ صاحب هذه اللفظة جعله اسما على حياله فاستجاز بذلك تصريحه في الكلام .

روى سيبويه لمذهبه قول الشاعر :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا (٣)

وقول الشاعر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرَوْيَتِهِ عَوَّاهُ وَاحْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَطَمُوا (٤)
ب / ٣٦

(١) ينظر الكتاب : ٢٤٦-٢٤٧ ، ٢٥٤ ، ٢٦٩ فابعد ها .

(٢) ينظر العتضب : ٢٥١-٢٥٢ ، الأما لي الشجرية : ١٢٧/١ ،

شرح الرضي على الكافية : ٣٩٥/١ .

(٣) البيت لجريز بن عطية الخطفي في ديوانه : ٥٠٢ ، والرواية فيه :

أصبح حبل وصلكم راماما وما عهد كعهدك يا أماما

وينظر : الكتاب ٢٧٠/٢ ، نوادر أبي زيد : ٣١ ، جمل الزجاجي :

١٧٤ ، النكت : ١٤٢ ، ٥٩٢ ، الحلل : ٢٤٨ ، الأما لي الشجرية :

١٢٦/١ ، الإنصاف : ٣٥٣ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٦/١ ،

الخزانة : ٣٦٣/٢ .

والشاهد فيه ترخيم "أمامة" في غير النداء ، وهو ضرورة ، وقد

رخمه على لفظة من ينتظر .

(٤) البيت للمغيرة بن حبيّنا التميمي ، في شعره : ١٠٠ (ضمن شعرا أمويون) .

وهو من شواهد : الكتاب : ٢٧٢/٢ ، الكامل : ١٣٦٠ برواية :

"إِنَّ الْمَهْلَبَ" ، الأصول : ٤٥٨/٣ ، التبصرة : ٣٧٣ ، ==

وأجاب المبرد ^(١) عن البيت الأول بأن الرواية :

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

وعن البيت الثاني ، بتنوين "حارث" والقائه حركة المهمزة على الساكن قبلها ، وحذفها ، وكل ذلك من تعسفاته .

وأما قوله :

أودى ابن جُلهمَ عبادَ بصرته ^(٢) إن ابن جُلهمَ أسى حية الوادى

فإنه إن ثبت أن "جُلهمَ" اسم أبيه كما يقوله المبرد [نهض ، وإن ثبت أنه اسم أمه كما يقوله سيبويه ^(٣)] لم ينهض الاستدلال به .

====
النكت : ٥٩٣ ، الأُمالي الشجرية : ١٢٦/١ ، الإنصاف : ٣٥٤ ،
الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٦/١ ، المقرب : ٢٠٧ .
والشاهد فيه ترخيم "حارثه" في غير النداء اضطراباً على لغة من
ينتظر .

(١) ينظر : النكت : ٥٩٢ ، الأُمالي الشجرية : ١٢٧/١ - ١٢٨ ،

الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٦/١ - ٢٩٧ .

(٢) البيت للأسود بن يَعْفُر في ديوانه : ٣٣ .

وينظر : الكتاب : ٢٧٢/٢ ، الأصول : ٣٦٦/١ ، النكت : ٥٩٣ ،

الإنصاف : ٣٥٢ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٧/١ ،

الخزانة : ٣٤٥/٢ .

والصُرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين .

أسى حية الوادى : كناية عن أنه يحس حياءه ، ويتقيه الناس .

(٣) تنتمه يقتضيها السياق من الإيضاح في شرح المفصل : ٢٩٧/١ ،

وينظر : الكتاب : ٢٧٢/٢ .

وإنما لم ينهض الاستدلال بـ "جلهم" إذا جعل اسماً لأم المدوح ؛

لأنه حينئذ يكون ممنوعاً من الصرف للمعلمية والتأنيث .

ومنهم من يَرْخِمُ غيرَ المَنَادِ في الضَّرورةِ وَيَعْرِبُهُ بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ ،
ومنه قولُ ذِي الرُّسْمَةِ :

دِيَارُ مِيَّةٍ إِذْ مِنْ تَسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ (١)

وأجاز الكوفيون (٢) ترخيمَ المضافِ إليه ، فقالوا : عبد الرَّحْمِ

وعبد الرَّحْمِي ، في : عبد الرَّحْمَنِ ، وعبد الرَّحِيمِ ، وأنشدوا قولَ الشاعر :

أَبَا عُرُو لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سِيدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ (٣)

(١) ديوانه : ٣٣ .

وينظر: الكتاب : ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، نوادر أبي زيد : ٣٢ ،
التبصرة : ٣٦٧ ، النكت : ٥٧٨ ، الأملالي الشجرية : ٩٠/٢ ،
الخزانة : ٣٣٩/٢ .

ويحتمل أن يكون " مى " مصروفا لسكون وسطه ، فلا شاهد فيه
حينئذ ، ينظر: الكتاب : ٢٤٧/٢ .

(٢) شرح السيرافي في هامش الكتاب ٢٤٠/٢ ، الإنصاف : ٣٤٧ ،
التبيين : ٤٥٣ ، شرح المفصل : ٢٠/٢ .

(٣) البيت مجهول القائل ، وعموم شواهد : معاني القرآن للفراء :
١٨٧/١ ، التبصرة : ٣٧٣ ، النكت : ٥٩٥ ، الأملالي الشجرية :
١٢٩/١ ، الإنصاف : ٣٤٨ ، أسرار العربية : ٢٣٩ ، شرح
المفصل : ٢٠/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٦١ ، المقاصد
النحوية : ٢٨٧/٤ ، الخزانة : ٣٣٦/٢ .
ويروى : " داعي موته " .

ومعنى لا تَبْعُدْ : لا تهلك ، وهو دَعَا خرج بلفظ النهي .
والشاهد فيه أن " أبا عرو " منادى بحرف ندا محذوف ،
ورخم عجز المركب الإضافي ، والأصل : يا أبا عروة

حاشية عند قوله : (وشرطه ألا يكون مضافا ... إلى آخره) (١)

أخل من الشرائط العددية بأربعة شروط وهي :

ألا يكون مُشَبَّهاً بالمضاف ، وألا يكون مضرا ، وألا يكون مبهما ،
وألا يكون صفةً بتاء التانيث ، نحو : يا فاسقة ؛ لثلاث يلتبس بالمذكر
حينئذ ، وأما المضمر والمبهم فلضعفه بهما ؛ فلا يُزاد ضعفا بالترخيم .

ونص سيهويه (٢) على جواز ترخيم المركب ، فقال : إذا نسبت

إلى " بَرَقَ نَحْرُهُ " و " تَابَطَ شَرًّا " قلت : " بَرَقَ " و " تَابَطَ " ؛ /
لأن بعض العرب يقول : " يا بَرَقَ " و " يا تَابَطَ " .

حاشية عند قوله : (ويكون إما علما زائدا على الثلاثة ...) (٣)

ذهب الكوفيون (٤) إلى جواز ترخيم الاسم إذا كان على ثلاثة

أحرف ما أوسطه متحرك ، فإذا سُمِّيَ بـ " عَضْدٍ " و " قَدَمٍ " و " كَتِفٍ "
جاز عندهم أن يقال : " يا عَضْ " و " يا قَد " و " يا كَت " ، قالوا :
لأنه يصير من المتكئة مثل : " يَدٍ " و " دَمٍ " .

وقد ردَّ هذا بأمر فيه نظر (٥) ، قالوا : نحو " يَدٍ " و " دَمٍ "

(١) الكافية : ٩٣ .

(٢) الكتاب : ٣٢٧٢/٣ .

ونص سيهويه في : ٢٦٩/٢ على منع ترخيم المركب الإسنادي
قائلا : (واعلم أن الحكاية لا تُرخم ، لأنك لا تريد أن ترخم
غير منادى ، وليس ما يغيره النداء ، وذلك نحو : تَابَطَ شَرًّا ،
وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك) .

(٣) الكافية : ٩٤ ونصها : " زائدا على ثلاثة أحرف " .

(٤) الأصول : ٣٦٥/١ ، الإنصاف : ٣٥٦ ، التبيين : ٤٥٦ .

(٥) ينظر الرد في الإنصاف : ٣٦٠ ، ولم يبين الشارح ما يرد على
هذا الرد .

إنما صار كذلك بنوع من الإعلال لازم ، فلا يكون جواز مثله في الترخيم ؛
لأنه تخفيف لا إعلال.

وعلى مذهبهم (١) يجوزون أن يحذف من الاسم الذي نسي
آخره حرف صحيح وهو غير زائد على أربعة ، حرفان ، فيقولون في مثل :
"عمود" و"عماد" و"سعيد" : "يا عم" و"يا عم" و"ياسع".
وقالوا في [قول] (٢) امرئ القيس :

تَنَكَّرْتُ مَنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِي وَبَعْدَ التَّعَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ (٣)
إِنَّ الْيَاءَ لِلْإِطْلَاقِ ، وَهُوَ تَحَكُّمٌ ، وَلَكِنْ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّا لَمْ نَقُلْ ذَلِكَ
مُوجِبِينَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ شَاهِدًا عَلَيْنَا ، وَلَكِنَّا نَقُولُهُ مُجَوِّزِينَ مَعَ جَوَازِ
غَيْرِهِ ، فَقَدْ جَاءَ الْبَيْتُ عَلَى مَا هُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا .

(١) هذا مذهب الفراء ينظر : الأصول : ٣٦٥/١ ، التسهيل : ١٨٨ ،

شرح الرضي على الكافية : ٤٠٣/١ .

والكوفيون يجيزون في ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن
حذفه وحذف الحرف الذي بعده ، فيقولون في نحو : قَمَطَرُ :
يَا قِمَ . ينظر : الإنصاف : ٣٦١ ، التبيين : ٤٥٨ .

(٢) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه : ١١٢ ، وليس لامرئ القيس
كما ذكر الشارح .

وينظر : الكتاب : ٢٥٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي :

٤٥٦/١ ، الصاحبي : ٣٨٣ ، النكت : ٥٨٢ ، الأمل في

الشجرية : ٨١/٢ ، الإيضاح في شرح الفصل : ٢٩٩/١ ،

أراد أنه تغير في عينها غير ما كانت تعرفه ، فأنكرته .

والشاهد فيه ترخيم "لمس" .

واستشهدوا على جواز بقاء الترخيم على حرفين يقول يزيد بن
مُخَرَّم : (١)

فقالوا تَعَالَ يا يَزِيدُ بنَ مُخَرَّمٍ فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صُدَاةٍ (٢)

لأنَّ من مذهبهم / أن الساكن يُحذفُ مع الآخر ، فإذا رخصوا
نحو : " قِطْرٌ " قالوا : " يا قِمَ " ، بحذف الراء والطاء قبلها .
ولا شاهد لهم في هذا البيت ؛ لاحتمال أن تكون الياء حذفت لالتقاء
الساكنين . (٣)

قوله : (أوحرفٌ صحيحٌ قبله مدَّةٌ ، وهو أكثرُ من أربعةِ
أحرفٍ) . (٤)

قوله : (وهو أكثرُ من أربعةِ أحرفٍ) شرط لما في آخره
حرفٌ صحيحٌ قبله مدَّةٌ ، ولما في آخره زيادتان في حكم الواحدة أيضا ،
فلوسق بـ " ثبُونٌ " و " يَدَانِ " لم يُحذفْ منه إلا حرفٌ واحد ؛

(١) يزيد بن مُخَرَّم بن حَزَن بن زياد الحارثي ، شاعر جاهلي من أهل
اليمن ، كثير الشعر ، شهد يوم " الكلاب " الثاني ، وقتل فيه .
أخباره في : معجم الشعراء ٤٧٩ - ٤٨٠ ، اللباب : ١٧٨/٣ ،
الخزانة : ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ .

(٢) البيت من شواهد الكتاب : ٢٥٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي
: ٦/٢ ، النكت ٥٨٢ ، الأُمالي الشجرية : ٨١/٢ ، الإيضاح
في شرح المفصل : ٢٩٩/١ ، اللسان : (صدى) ، الخزانة
٣٧٨/٢ .

ويُروى البيت :
فقلتم تَعَالَ يا يَزِيدُ بنَ مُخَرَّمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاةٍ
وَصُدَاةٍ : حيٌّ من اليمن كان بينهم وبين الشاعر عهد .

(٣) ينظر الخزانة : ٣٧٨/٢ .

(٤) الكافية : ٩٤ .

لأنه ليس أكثر من أربعة أحرفٍ، فلو حذف حرفان بقي على حرفين (١).
وانفرد الفراء^٢ والجزمي^(٢) بإجراء ما قبل آخره واو أو ياء
ساكنتان مفتوح ما قبلهما مجرى ما في آخره حرف صحيح قبله مدة، نحو:
"فرعون"، و"غرنيق" (٣)، فلم يفرقا بين واو "فرعون" وواو "منصور"
وبين ياء "غرنيق" وياء "مسكين".

وانفرد الفراء^(٤) بمعاملة الرباعي معاملة الخماسي فيقول:
"يا عم" و"يا شم" و"يا يز"، لكنه يجيز إثبات الألف والياء ولا
يجيز إثبات الواو قال: لأن إثباتها يستلزم عدم النظم؛ إذ ليس
في الأسماء المتكينة ما آخره واو مضموم ما قبلها.

حاشية عند تعليل قوله: (وقد يجعل أسما برأسه). (٥)
(عطى) (٦): تصغير "عطاء"، وأصل "عطاء": "عطاو"؛

(١) في: شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/١: (قوله: وهو أكثر من أربعة أحرف "قيد" في قوله: "أو حرف صحيح قبله مدة"، لا في قوله: "زيادتان في حكم الواحدة" لأن نحو: يدان، ودمان، وثيون، وقلون، ودسي، يرخم بحذف زيادتين للترخيم، لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه، ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو: ثبة، وشاة، وذعب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو: يدان، وثيون، ودسي، والأول أولى).

(٢) التسهيل: ١٨٨، توضيح المقاصد: ٤٨/٤، الهمع: ٨٥/٣، وينظر: أبوعمر الجرمي: حياته وجهوده في النحو (رسالة):

(٣) ٠٢٣٨ ألفرنيق، بضم الفين وفتح النون، من طير الماء طويل العنق. وإذا وصف بها الرجال فواحد هم غرنيق وغرنوق، بكسر الغين وفتح النون. الصحاح (غرق).

(٤) الأصول: ٣٦٥/١، التسهيل: ١٨٨ ولم يشر ابن مالك فيه ولا في شرحه: ٨٣٨/٢ إلى تجويز الفراء إثبات الألف والياء، ومنعه إثبات الواو.

(٥) الكافية: ٩٤ (٦) الشرح: ٣٣.

١/٣٨

لأنه من عَطَا يَعْطُو إِذَا تَنَاولَ ، قال : /
 وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْنٍ كَأَنَّهُ أُسَارِيْعٌ طَبِيٍّ أَوْ سَاوِيَكٌ إِسْحِيلٌ (١)
 فأبدلت الواو همزةً إما لأنها أحملٌ للحركة ، أو لأن الوقف على السواو
 مستثقلٌ ، أو لأنها وقعت بعد ألف زائدة مُشَبَّهَةٌ للفتحة وَضَعَتْ بِتَطَرُّفِهَا ،
 فقلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزةً على حد قولهم "كِسَاءٌ" ، فالهمزة
 بدلٌ من ألف هي بدل من واو ، فإذا صُفِّرَ لَزِمَ أَنْ تُحَرِّكَ الألف بالكسر ،
 لأنها في موضع الفاء من "جَعْفَرٍ" ، ولا يمكن تحريكها فَلَزِمَ قلبُها ياءً ، أو
 لأنَّ ياءَ التصغير لا تكون إلا ساكنةً ، والألف لا يكون ما قبلها إلا
 مفتوحاً ، وقد وقعت ياءُ التصغير ثالثةً قبل الألف ، فَلَزِمَ قلبُ الألف
 ياءً وإِدْغَامُ ياءِ التصغير فيها ، وَرَدَّتِ الواو التي قلبت همزةً بِإِزْوَالِ صُورَةِ
 الألف فَصَارَ "عُطَيُّو" فقلبت الواو ياءً ، لأنها آخر الاسم ، وليس فسي
 الأسماء مثل ذلك ، أو للكسرة قبلها ، لأن ياءَ التصغير لا يكون ما بعدها
 إلا مكسوراً ، فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات : ياءُ التصغير والياءُ المكسورة
 المُبدلة من الألف ، والياءُ التي كانت واواً ، فَادْغَمَتْ ياءُ التصغير فسي

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٧٠

وينظر : المنصف : ٥٨/٣ ، ومعجم ما استعجم ٩٠٢ ، شرح
 الفصل : ٩٢/٦ ، ١٤٤/٧ ، اللسان : (سر ع - سحل -
 شتن) .

والرخص : اللين الناعم ، الشتن : الغليظ ، الأساريع :
 نوع من الدود تشبه به أنامل النساء ، وطبي : اسم مكان ،
 إسحل : شجر تتخذ منه المساويك .
 والمعنى : إنها تتناول الأشياء بينان لين ناعم ، فكانها تشبه
 هذا الصنف من الدود وهذا الضرب من المساويك .

التي قبلها، وحذفت المتطرفة لاجتماع الياءات، وتعين حذفها، لأنها في موضع الحذف، أولان^١ التي تلي قبلها قد أدغست فيها ياء^٢ التصغير. كل ذلك للتخفيف.

[المندوب]

حاشية عند قوله : (وقد تستعمل صيغة^٣ النداء^٤ فلي^٥) ٣٨/ب
(١) المندوب.

لا يعني الرجل بقوله (أما أنا فأفعل^٦ كذا أيها الرجل^٧) (٢)
إلا نفسه، والمعنى : أنا أفعل^٨ ذلك مختصاً به من بين الرجال، فحمل على لفظ النداء لمشاركته له في الاختصاص وإن كان مخالفاً له، لأن هذا خبر^٩ والنداء^{١٠} إنشاء^{١١}، ووجه اختصاص النداء^{١٢} أنك إذا قلت : يا زيد^{١٣}، فقد اختصصته بقصدك^{١٤} إياه^{١٥}، وأفردته بالخطاب دون غيره.

وأما (سواء^{١٦} على أقمت أم قعدت^{١٧})^(٣) فمحمول^{١٨} على : أزيد^{١٩}

عندك أم عمرو^{٢٠} من جهة أن السؤال^{٢١} عنهما في هذا الكلام قد استويا في علم^{٢٢} المخاطب^{٢٣}، فلما شاركه في التسوية - إذ معناه قيامك وتعودك مستويان في علمي - حمل عليه لمشاركته إياه في معنى التسوية، فاستعيرت له الهمزة^{٢٤}، وإن لم يكن معناه على حقيقة الاستفهام، فقد حمل

(١) الكافية : ٩٤ . ونصها : " وقد استعملوا صيغة النداء . . . "

(٢) الشرح : ٣٣ . وليس فيه " كذا " وهي في : شرح الرضي

على الكافية : ١/٤١٣ .

(٣) الشرح : ٣٣ .

أحدُ البابين على الآخر مع اختلافهما ، إذ أحدهما "خير" والآخر "استفهام" ،
لمشاركته في الأمر العام وهو التسوية.

قوله : (ولك زيادة الألف آخره .) (١)

حقه أن يقول : ويجب مع "يا" (٢) ، لأن الألف التي تلحق
آخر السندوب تلزم إذا كان السندوب "يا" ، لئلا يلتبس بالنداء ،
ومن أجل هذا اللبس امتنع حذف حرف الندبة إلا إذا كان الحرف
"يا" فإن قرينة وجود الألف تعينه على كونه مندوبا . (٣)

وزاد بعضهم (٤) للندبة حرفا ثالثا وهو : "ت" / بالهمز
والمد .

حذف الهاء مع إثبات الألف غير جائز ، لئلا يظن أنها بدل من
ياء المتكلم . (٥)

-
- (١) الكافية : ٩٤ ، ونصها : " في آخره " .
(٢) في شرح الرضي على الكافية ١/٤١٣ : (وقال الأندلسي : يجب
إحقاقها - أي الألف - مع "يا" ، لئلا يلتبس بالنداء المحض ،
والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخرجا
مع "يا" أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمد ،
يا علي ، بلا إلحاق)
(٣) كذا بالأصل ، والمقصود بتعيين كونه مندوبا .
(٤) لم أقف عليه فيما بين يدي من المصادر المطبوعة .
(٥) في شرح الرضي على الكافية : ١/٤١٩ : (وبعضهم يوجبها
- أي الهاء - مع الألف ، لئلا يلتبس السندوب بالضاف إلى
ياء المتكلم المقلوبة ألفا ، نحو : يا غلاما ، وينبغي ألا يجب
عند هذا القائل مع "وا" ، لأنها تكفي في الفرق بين الندبة
والنداء ، وليس ما قال بوجه ، لأن الألف المنقلبة عن ياء
المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف . . . ، فاللبس إذن حاصل
مع الهاء أيضا ، والفارق هو القرينة) .

قوله : (ولا يُندبُ إلا المعروفُ ، لأنَّ الفرض بالندبة
الإعلام بالتفجع إلى آخره) . (١)

مجازُ الكلام الإعلام بمن يُتفجعُ عليه ، وإقامة العذر لمن يتفجع
عليه ، وإلا لم يستقم ؛ لأنَّ الإعلام بغير (٢) المعروف وإقامة العذر
عنده غيرُ مستنع ، فيحصل حينئذ الإعلام بالتفجع وإقامة العذر لغير
المعروف ، مع أنه قد صحَّ في الحديث قولُ أختِ عبد الله بن رواحة
تندبه : " واجبله " . (٣)

[حذف حرف النداء]

حاشية عند تعليل قوله : (ويُحذفُ الحرفُ إلا مع اسم الجنس
... إلى آخره) . (٤)

يريد أن الأصل أن تتخصَّص (٥) بلام التعريف ؛ إذ هي الأصل
فيما يخصُّ ، فإذا خصَّ بحرف النداء بدلا عنها ، فلو جُوز حذف الحرف
لزم حذف النائب والمنوب عنه ، هذا إذا تخصَّصت النكرة بحرف النداء ،

- (١) الشرح : ٣٤ .
- (٢) في الأصل : " لغير " .
- (٣) رواه الإمام البخاري في صحيحه : ١٥٥٥ كتاب المفازي ، باب
غزوة مؤتة . رقم : ٤٠١٩ .
- (٤) الكافية : ٩٥ ونصها : (ويجوز حذف حرف النداء إلا مع
اسم الجنس) . وينظر التعليل في الشرح : ٣٤ .
- (٥) يقصد النكرة ، قال في الشرح ٣٤ : (اسم الجنس كـ " كل " ،
نكرة قبل النداء يصح تعريفها) .

نحو : يا رجل ، فإن لم تتخصَّصْ ، نحو : يا رجلاً ، فعلةُ احتناعِ الحذف :
أنه لو حُذِفَ التبعُ الحادى بغيره من المفعولات .

الجائزُ حذفُه من حروف النداء " هو " يا " وحدها ، لأنها
أمُّ الباب فتتصرفُ بالحذف والإثبات . (١)

وجوز الكوفيون (٢) الحذف عن اسم الإشارة مستدلّين بقوله

تعالى : * هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ * (٣) أى : يا هؤلاء . وتأوله البصريون (٤)

بأنه منصوبٌ بإخمار : " أغنى " ، وإذا احتلَّ هذا التأويلُ / لم يثبتْ

به هذا الأصلُ ؛ إذ الأصلُ لا تثبتُ بمثله ، وأنشدوا أيضاً :

(٥)
إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالُ صَاحِبِي

بِنَفْسِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ (٦)

(١) في سيبويه ٣٠/٢ : (وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً

كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل
عليه بضرته يخاطبه) .

(٢) ينظر : شرح المفضل : ١٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية :

٤٢٦/١ ، البحر المحيط : ٢٩٠/١ ، وبه قال ابن قتيبة ، ينظر :

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢٤٣/١ . وجوزه ابن مالك

وإن كان قد حكم بقلته . شرح التسهيل : ٢٨١/٢ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ٦٦ ، سورة النساء : من الآية :

١٠٩ ، سورة محمد من الآية : ٣٨ .

(٤) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٢٤٣/١ ، مشكل إعراب القرآن :

٥٥٩/١

(٥) في الأصل : " قلت " .

(٦) البيت لذى الرُّمّة في ديوانه : ١٥٩٢ ، ورواية المعجزة :

* بثلثك هذا فتنة وغرام *

===

وجاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : * اشتدّى ازمنة تنفرجي * . (١) وفي حكاية عن موسى عليه السلام : * ثوبى حجر * . (٢) وهما اسمُ جنس .

- ==== وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٧٨١ ، المغني : ٨٤٠ ، المقاصد النحوية : ٤ / ٢٣٥ ، شرح التصريح : ٢ / ١٦٥ ، الهمع : ٣ / ٤٤ ، شرح أبيات المغني : ٧ / ٣٥٢ . وهو في كل هذه المصادر برواية * بثلثك * ولم أقف على رواية الشارح فيما تيسر لي من المصادر .
- (١) رواه الديلمي في : مسند الفردوس : ١ / ٤٢٦ . رقم : ١٧٣١ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .
- وينظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوى : ١ / ٥١٦ ، فقد ذكر أن الحديث ضعيف .
- (٢) رواه الإمام البخاري في صحيحه : ١٢٤٩ ، كتاب الأنبياء ، باب : حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، رقم : ٣٢٢٣ .
- ورواه الإمام مسلم في صحيحه : ١٨٤١ كتاب الفضائل ، باب من فضائل موسى ، أرقام : ١٥٥ - ١٥٦ .

[الاشتغال]

قوله في باب الاشتغال في بعض النسخ بعد قوله : (لو
سلط عليه) (١) : (أو مناسبه) (٢) ؛ ليدخل فيه الاسم الذي بعده
فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه لم ينصبه ، لكن لو
سلط عليه مناسبه لنصبه ، نحو : زيد حبست عليه ، فإن " حبست " لا ينصبه ؛
لعدم اقتضائه النصب ، ولكن مناسبه وهو : " لابتست " ينصبه ، فلو لم
يقول : (مناسبه) لخرج عنه وهو منه .

حاشية عند تعليل قوله : (ينصب بفعل يفسره ما بعده) . (٣)
قيل : معنى قوله : (مع معموله الخاص) (٤) : إن الهاء التي
في : مررت به عبارة عن " زيد " ، وهي معموله لـ " مررت " بواسطة حرف
الجر ، وهي في الخصوص لـ " زيد " ؛ إذ هي هو .

ومعنى قوله : (فمعناه مع معموله العام) (٥) : أن الفعل
المفسر يشتغل بمتعلق الضمير ، أعني " الغلام " ، وهو شي " عام " غير
مختص بواحد ، بخلاف الضمير في المثال المذكور . وإنما كان شيئا عاما ؛
لأن تعيينه بالإضافة (٦) فيجوز أن تكون هي لفظية فلا تفيد
تخصيصا ، وفي هذا نظر ؛ فإن كون معمول خاصا أو عاما / لا تأثير
له في اقتضاء المقدّر ، ولأن المضاف الإضافة المعنوية لا يحكم عليه
بالعموم ، لاحتمال تبدل إضافته بلفظية .

(١) ، (٢) ، (٣) الكافية : ٩٧ .

(٤) ، (٥) الشرح : ٣٥ .

(٦) يقصد أن المفرد المضاف يعم .

والتحقيق أن قوله : (العام) و (الخاص) صفة للمعنى لا للمعمول ، وهذا هو المناسب ؛ فإنه إذا تعذر المماثل فالأولى تقدير القريب إليه وهو ما يشتمل على معناه الخاص به ، فإن تعذر المماثل والخاص به قُدِّرَ البعيد ، وهو ما يشتمل على معناه العام ، فإن تعذر البعيد قُدِّرَ الأبعد وهو ما يشتمل على مطلق الملابس بين ذلك بالتأمل ؛ فإنه كلما صدقت المجاوزة صدق المرور ولا ينعمس ، والقدر "جاوزت" ، فالقدر الخاص ، وكلما صدق ضرب غلام الرجل صدق إهانته ، ولا ينعمس ، والقدر "أهنت" ، فالقدر العام ، والقدر مع "حبست" "الأعم" من ذلك كله وهو "لاست" .

حاشية على قوله : (أو عند وجود أقوى منها كـ "أما" و "إذا") .
ليس "أما" و "إذا" المذكورتان سواء^(٢) ؛ لأن "أما" لا تأثير لها إلا قطع العطف على الجملة الفعلية^(٣) ، وحكم الأسم بعد دخولها كحكمه قبله في اختيار النصب والرفع ، وأما "إذا" ^(٤) فلا يليها إلا مبتدأ ، فلا يجوز فيها الأمران .

وقوله : (بعد حرف الاستفهام والنفي و "إذا" الشرطية)^(٥)
مذهب سيبويه أن النصب بعد "إذا" الشرطية مختار لا واجب ، قال في الكتاب^(٦) : وما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم

(١) الكافية : ٩٧ ونصها : (... كـ "أما" مع غير الطلب ...) .

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ١٣٨ .

(٣) في الأصل : "الاسمية" ، والتصويب من : شرح ابن جماعة :

١٣٨ .

(٤) يقصد "إذا الفجائية" ، وينظر الكتاب : ١٠٧/١ ، المقترض :

١٢٨/٣ .

(٥) الكافية : ٩٧ .

(٦) ١٠٦/١ - ١٠٧ .

بعدهُ إذا أوقعت / الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس :
 "إذا" و "حيث" ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة .

وخالفه المبرد^(١) وقال : وأما " إذا " فابتداء الاسم بعدها
 محال ، لأنك لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس . قال : وقد نقض
 سيهويه^(٢) ما^(٣) قال بقوله : إذا كانت ظروف الزمان في معنى
 الماضي فإنما فتها إلى الفعل ، إن شئت وإن شئت إلى الابتداء والخبر :
 لأنها في معنى "إذا" و "إن" ، تنضاف إلى ما ذكرت ، وإذا كانت في معنى
 "إذا" ^(٤) فلا تنضاف إلا إلى الفعل ؛ لأن " إذا " لا تُضاف إلا إليه .
 وجوز الأَخفش^(٥) وقوع الاسم بعدها .

(٦)
 حاشية : لا يكون الاسم إذا وقع كذلك بعد أسماء الاستفهام
 و "هل" إلا منصوباً ، كقولك : متى زيداً لقيته ؟ وهل زيداً ضربته ؟

(١) قال في المقتضب : ٧٤ / ٢ - ٧٥ (وكذلك " إذا " لأنها لا تقع
 إلا على فعل ، تقول : إذا زيداً لقيته فأكرمه ... ولورفع هذا رافع
 على غير الفعل لكان خطأ ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على
 الأفعال) . وينظر كلام المبرد الذي نقله الشارح في الانتصار
 بحاشية المقتضب : ٧٥ / ٢ .

(٢) الكتاب ١١٩ / ٣ .

(٣) في الأصل : " ما " .

(٤) في الأصل : " إن " وما أثبتته من الكتاب .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٩٤٤ ، الجنى الداني : ٣٦٨ ، السفني : ١٢٧ .

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٦١٨ ، وفي شرح الرضي على الكافية :

٤٥٩ / ١ : (والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل " هل " تدخل

على فعلية فعلها مفعول به ، ويقبح نحو : متى زيداً ضربت ؟

ومتى زيداً خرج ؟ فالرفع في : متى زيداً ضربته ؟ أقبح القبيحين) .

أما أسماء الاستفهام فإنها غير لازمة للاستفهام ، إذ يجوز استعمالها في الشرط ، فلم تتصرف ، فيقع بعدها الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، فالتزم الفعل ، لأنه مقتضى الاستفهام ، فوجب نصبه لذلك .

وأما " هل " فإنها أيضا غير لازمة للاستفهام ، إذ تخرج عنه فتكون بمعنى " قد " كقوله تعالى : * هل أتى على الإنسان حين من الدهر * (١) ، وتدخل عليها همزة الاستفهام كقوله :

* أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم * (٢)

ولو كانت للاستفهام لما دخلت عليها همزة الاستفهام . وهي أيضا غير عامة للاستعمال في مواضع الاستفهام ، فلا تقع " أم " معادلة لها ، ولا تقع قبل الفاء ، والواو ، و " ثم " كما كانت الهمزة كذلك ، فلم يكن لها من التصرف أن تستعمل في بابين ، فاقترص بها على الفعل ،

(١) سورة الدهر : من الآية : ١ .

وينظر : معاني القراء : ٢١٣/٣ ، البحر المحيط : ٣٩٣/٨ .

(٢) البيت لزيد الخيل في ديوانه : ١٠٠ ، صدره :

* سائل فوارس يربوع يشدتنا *

وينظر : المقتضب : ١٨٢/١ ، ٢٩١/٣ ، الخصائص : ٤٦٣/٢ .

النكت : ٨١١ ، الأمل الشجرية : ١٠٨/١ ، ٣٣٤/٢ ، شرح

المفصل : ١٥٢/٨ ، الجنى الداني : ٣٤٤ ، المغنى : ٤٦٠ ،

الخرانة : ٢٦٣/١١ .

ويربوع : أبوحسب من تميم ، شدتنا ، بالفتح : حملتنا ،

وبالجذر : قوتنا . الأكم : جمع أكمة وهي التل .

والمعنى : سائل هذه القبيلة عن حال شدتنا أكانت قوية

جلبت لنا العز والفخار ، أم كانت دون ذلك فجلبت علينا الذل

والهوان . ويروى : " أم هل " وأولها يفتوت الاستشهاد .

فَلَزِمَ النَّصْبُ . وَلِذَلِكَ جَعَلَ سَيْبُوهُ (١) : هَلْ زَيْدٌ رَأَيْتَ ؟ غَيْرَ جَائِزٍ

إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ بَعْدَهَا مُؤَنِّدٌ بِتَصْرِفِهَا ،
وَلِذَلِكَ قَالَ فِي : هَلْ زَيْدٌ خَرَجَ ؟ : إِنَّهُ فَاعِلٌ فَعِلٌ مَحذُوفٌ ، لَا مَبْتَدَأٌ (٢)
كَمَا يَقُولُهُ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ : أَزِيدُ خَرَجَ ؟ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَيْنِ . (٣)

وَيُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الرَّفْعِ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ إِلَّا يَكُونُ مُخْتَصَاً بِالْفِعْلِ ،
فَإِنْ كَانَ وَجَبَ النَّصْبُ ، نَحْوُ : لَمْ أَوْ لَمَّا زَيْدٌ أَمْرِيَّتُهُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْأَمْرِ إِلَّا يَكُونُ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، فَإِنْ كَانَ بِهَا
نَحْوُ : زَيْدٌ تَرَكَهُ ، وَجَبَ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ خَبَرًا مَقْصُودًا
بِهِ الْأَمْرُ ، نَحْوُ : الْمَلُوكَاتُ يُقِيمُهُنَّ النَّاسُ . (٤)

(١) الكتاب : ٩٩/١ .

(٢) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه في كتابه المطبوع والذي فيه :

٩٩/١ (فان قلت : هل زيدا رأيت ؟ وهل زيد ذهب ؟ قبح ولم يجز
إلا في الشعر) وينظر كذلك : ١١٥/٣ ، وفي شرح الرضي على الكافية
٤٤٧/٤ : (لا يقال : هل زيد خرج ؟ لا على كون زيد مبتدأ ، ولا على
كونه فاعلاً لفعل مقدر) .
(٣) في شرح التسهيل : ٧٤٢/١ (وذكر السيرافي أن الفاعلية في نحو :
أزيد قام ؟ راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمي .

وفي قول سيبويه احتمال ، كذا زعم السيرافي وليس كما زعم بطل
صرح برجحان الفاعلية فإنه قال : وتقول : أعبد الله ضرب أخوه
زيداً ؟ لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله فاعل ،
والذي ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه
كما ينتصب إذا انتصب ، ويكون المضر ما يرفع كما أضمرت فسي
الأول ما ينصب ، فانما جعل هذا المظهر بيان ما هو مثله ،
هذا نصه ، فبان به خلاف ما زعم السيرافي) ، وينظر كلام

سيبويه في الكتاب : ١٠٢/١ - ١٠٣ .

(٤) ينظر : شرح ابن جماعة : ١٣٩ .

قوله : (وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي مِثْلِ : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمَتُهُ) (١)
 قيل : النَّصْبُ فِي : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمَتُهُ ، أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ بِالْمَعْطُوفِ
 عَلَى أَقْرَبِ الْجُمْلَتَيْنِ إِلَى الْمَعْطُوفِ .

وقيل : الرُّفْعُ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ حَذْفًا وَالنَّصْبُ يَسْتَلْزِمُهُ .
 وعلى هذا يَتَعَارَضَانِ فَيَكُونَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ (٢) .
 وَاعْتَرِضَ فَقِيلَ (٣) : لَا يَجُوزُ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهَا
 خَيْرٌ وَكُلُّ مَا عُطِفَ عَلَى الْخَبَرِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ؛ إِذَا الْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ
 الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ هُنَا خَبْرًا لِمُخْلَوِّهِ مِنَ الضَّمِيرِ
 الَّذِي فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ .

بل لو جُعِلَ فِي الْمَعْطُوفِ مَا / يَعُودُ عَلَى «زَيْدٍ» جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ :
 زَيْدٌ قَامَ (٤) وَعَمْرًا أَكْرَمَتُهُ عِنْدَهُ أَوْ فِي دَارِهِ . وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ (٥) : ظَنَنْتِي
 أَنْ سَيَبْهِيهِ (٦) أَرَادَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى تَصْحِيحِ الْمَثَالِ . (٧)

- (١) الكافية : ٩٨ .
- (٢) ينظر الكتاب : ٩١ / ١ ، شرح الفصل : ٣٣ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٦٦ / ١ .
- (٣) ينظر : شرح الفصل : ٣٣ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٦٧ / ١ ، البسيط : ٦٤٩ .
- (٤) فِي الْأَصْلِ : «قَائِمٌ» .
- (٥) شرح كتاب سيهويه (رسالة) : ٥٠٠ / ٢ .
- (٦) المَثَالُ الَّذِي أَوْرَدَهُ سَيَبْهِيهِ : عَمْرٌو لَقِيَتْهُ وَزَيْدًا كَلَّمَتْهُ ، الْكِتَابُ : ٩١ / ١ .
- (٧) فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٤٦٧ / ١ : (وَإِنَّمَا سَكَتَ سَيَبْهِيهِ عَنْ هَذَا اعْتِمَادًا عَلَى عِلْمِ السَّامِعِ أَنَّهُ لَا يَدُ لِلْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً مِنْ ضَمِيرٍ ، فَيُصَحِّحُ الْمَثَالَ إِذَا أَرَادَ) .

وقال الأَخفش^(١) : " قام " في : " زيد " قام ، له موضعٌ من الإعراب ؛ فلا يجوزُ عطْفُ : عمراً أكرمه ، عليه ؛ لأنه لا موضع له من الإعراب .

قال أبو علي^(٢) : لما لم يكن إعرابُ " قام " في : " زيد " قامَ ظاهراً في اللفظ صار بمنزلة ما لا موضع له من الإعراب ، فلم يحتج أن يُعطَفَ عليه ما لا موضع له من الإعراب .

قوله : () وليس مثل : أزيدُ ذهبَ به ؛ منه فالرفعُ . . .^(٣)

أجاز السيرافي^(٤) : أزيداً ذهبَ به ؛ بالنصب ، قال : على إقامة المصدرُ مقامَ الفاعل ، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب ، فالتقدير : أزيدُ ذهبَ الذهبَ به ؛ وإذا كان في موضع نصب نصبتَ زيداً ؛ لاتصال كنيته بمنصوب ، فصار كقولك : أزيداً ضربتَ أخاه ؛

وهذا ليس بشيء ؛ لأن مجرد اتصال الكناية بالمنصوب غير كافٍ في كونه من هذا الباب ، بل المعتبرُ كونه لو سلَّطَ عليه لنصبه ، وهذا ليس كذلك سواء أقيم مقامَ الفاعل المجرور أو المصدر ، فلم يكن لإقامة المصدر مزيةً على إقامة المجرور . ولو سلم أن الرفع والنصب في هذا الباب مانعان لرفع الضمير ونصبه ، فلا يسلم جوازُ إقامة المصدر مقامَ الفاعل مطلقاً ، بل إذا كان ملفوظاً به أما إذا لم يُلفظ به فلا . /

١/٤٢

(١) المحتسب : ٣٠٢/٢ ، شرح التسهيل : ٧٣٨/١ ، شرح الرضي

على الكافية : ٤٦٦/١ .

(٢) البسيط : ٦٥٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٦٦/١ .

(٣) الكافية : ٩٨ .

(٤) شرح الكتاب (رسالة) : ٥٤٨/٢ .

حاشية عند تعليل قوله : * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا * (١) .
 قسم بعضهم (٢) الأمر في باب : * ما أضمر عامله على شريطة
 التفسير * إلى ثلاثة أقسام :
 قسم يختار فيه الرفع وهو : كل أمر مراد به المفعول ، كقولهم
 تعالى : * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي * (٣) و * السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا * (٤) .
 وقسم يختار فيه النصب وهو : ما يُراد به المفعول ، مثل :
 زيدا أضربه .

وقسم يجب فيه الرفع وهو : كل ما وقع فيه الأمر بأسماء الأفعال .
 وفي هذا التقسيم نظراً أما الأولُ فيمطّلُ بمثل : كل رجل
 يأتيك فاضربه ، فإنه للعموم والمختار فيه النصب ، نص على ذلك سيبويه . (٥)

-
- (١) سورة النور : من الآية : ٢٠ .
 وينظر الشرح : ٣٦٠ .
 (٢) ينظر : إصلاح الخلل : ١٣١ - ١٣٢ .
 (٣) سورة النور : من الآية : ٢٠ .
 (٤) سورة المائدة : من الآية : ٣٨ .
 و * السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ * و * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي * عند سيبويه رفع ،
 بالابتداء والخبر محذوف والتقدير : فيما يتلى عليكم حكم السارق
 والسارقة وكذا الزانية والزاني ، ينظر : الكتاب : ١٤٢ / ١ - ١٤٣ .
 وقال السمرقاني في الكامل : ٨٢٢ : (. .) والرفع الوجه لأن معناه
 الجزاء لقوله * الزانية * أي : التي تزني ، وإنما وجب القطع
 للسارق والجلد للزانية فهذا مجازاة .
 (٥) لم أقف على نصه هذا في الكتاب ، والذي فيه : ١٣٦ / ١ (وتقول : كل
 رجل يأتيك فاضرب ، نصب ، لأن يأتيك ههنا صفة ، فكانت قلت : كل
 رجل صالح اضرب) .

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ : فَمَنْ أَعْطَاهَا فِيمَا قَبْلَهَا ^(١) أَوْجَبَ
النَّصَبَ فِيهِ إِنْ لَمْ تَشْتَغَلْ بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ ^(٢)

وَإِنْ اشْتَغَلَتْ بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ : دَلَوِي دُونَكَ، اخْتَارَ النَّصَبَ بِعَامِلِ مَضَرٍ
يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ، لِئَلَّا يَقَعَ الْأَمْرُ خَبَرًا . وَمَنْ لَمْ يُعْطِهَا فِيمَا قَبْلَهَا ^(٣)
يُؤَافِقُهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .

(١) هم الكوفيون ، ينظر الإنصاف : ٢٢٨ .

(٢) هذا البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم .

وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا

ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٠ / ١ ، ٣٢٣ ، العقد

الفريد : ٢١١ / ٥ ، أمالي الزجاجي : ٢٣٧ ، أمالي القالسي

٢ / ٢٤٤ ، التبصرة : ٢٥٠ ، الإنصاف : ٢٢٨ ، شرح الفصل :

١ / ١١٧ ، القرب : ١٥١ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٤ ،

المفني : ٧٩٤ ، ٨٠٤ ، الخزائن : ٤٠٠ / ٦ .

والمائح هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء .

والشاهد في قوله : " دلوي دونكا " فـ " دلوي " عند

الكوفيين - إلا الفراء - مفعول لـ " دونك " والبصريون يجعلون

" دلوي " مفعولا لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، أو مبتدأ خبره

الجملة بعده .

(٣) هم البصريون والفراء من الكوفيين . معاني القرآن للفراء : ٢٦٠ / ١ ،

٣٢٣ ، الإنصاف : ٢٢٨ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٨ / ٣ .

[التحذير]

قوله في التحذير : (أو ذكر المحذر منه مكرراً) (١) لا يجوز
أن يكون معطوفاً على قوله : (تحذيراً مما بعده) (٢) ، ولا يجوز
أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله : (معمول) (٣) ، لامتناع عطف الفعل
على الاسم فيهما ، ولا ثالث غيرهما يصح عطفه عليه ، فإذن العبارة الصحيحة
أن يقال : أو معمول بتقدير " اتق " والمحذر منه مكرراً .

حاشية عند قوله في الشرح : (وقالوا إياك أن تحذف ، ولم
يقولوا : إياك الأسد .) (٤)

أجاز السيرافي (٥) : إياك الأسد / على تقدير فعل
ينصب المفعولين أي : جنّب نفسك الأسد ، وقال : إن معنى إياك
والأسد : جنّب نفسك الأسد ، فالأسد في موضع المفعول الثاني ، قال :
ودخلت الواو لتدل على معنى الجمع ، وهو غريب ، إذ لم يعهد توسّط
الواو بين المفعولين في الأفعال المتعدية إليهما .

(١) ، (٢) ، (٣) الكافية : ٩٩ .

(٤) الشرح : ٣٧ .

(٥) لم أقف على رأيه هذا في شرح الكتاب ، والذي فيه يدل على أنه

لا يجيز حذف الواو . ينظر : شرح كتاب سيبويه (رسالة) :

٢٧/٣ - ٢٨ .

وفي سيبويه : ٢٧٩/١ (وزعموا أن ابن أبي اسحاق أجاز هذا البيت
في شعر : إياك إياك المراء فانه إلى الشر دعاء وللشر جالب
كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر ، فقال : اتق المراء) .

[المفعول فيه]

(١) حاشية عند قوله في المفعول فيه : (وشرط نصبه تقدير " في ")
 شرط نصبه تقدير " في " ، لأنها إذا كانت مفعولاً بها كان
 مجروراً ، فلو نصب حينئذ لزم أن يكون منصوباً مجروراً ، ولا يكون بذلك
 متضمناً معنى الحرف فيجب بناؤه ، لأنه لو كان متضمناً معناه لم يجز
 إظهاره ، كما لم يجز إظهار الهمزة مع " أين " و " كيف " . فضابطه :
 أن الحرف إن جاز ظهوره كان مقدراً ، وإن لم يجز ظهوره كان
 متضمناً ، وإذا ظهرت " في " لم يسم ظرفاً في الاصطلاح ، ولكن :
 جاراً ومجروراً ، فإن سمي ظرفاً فعلى المجاز ، وكذلك إذا لم يتضمن
 معنى " في " . فإذن لا بد من اعتبارين : أن يكون مقدراً بـ " في " ،
 وألا يكون مفعولاً بها ، فإن فقد أو أحدهما لم يكن ظرفاً .

ولو قال : شرط نصبه إرادة معنى " في " كان أجود ، لأنها
 لا تُقدّر في " عند " و " لدى " لكن يُراد معناها (٢) ، ولئلا يلزم
 بناء " عند " ، لأن " في " إذا لم يجز إظهارها معها كانت متضمنة
 معناها .

وقوله : (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) (٣) ينتقض بـ " منذ " و " منذ " إذا كانتا ظرفين ، فإنهما لا يفيدان ذلك . (٤)

-
- (١) الكافية : ١٠٠ .
 (٢) ينظر: شرح ابن جماعة : ١٤٦ .
 (٣) الكافية : ١٠٠ .
 (٤) ينظر شرح ابن جماعة : ١٤٦ .

حاشية عند قوله في الشرح : (فقال الاكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه . . . إلى آخر كلامه .) (١)

غير القياسي عند الاولين ثلاثة أقسام : قسم موقوف على مجرّد السماع ، وقسم حمل على القياسي لشبهه به في الإيهام ، وقسم حمل عليه ، لأنه كثر مثله . فالأول مثل : هو مني منزلة (٢) الشفاف (٣) ، ومقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومقعد الإزار ، ومناط (٤) الشريا ، ومقعد الضرباء (٥) . والثاني : عند ، ولدى ، وبين ، ودون ، ووسط ، وشبه ذلك . والثالث : مثل لفظ " مكان " وما يقع بعد " دخلت " إذا جعل لازما . (٦)

وأما الظروف الباقية ما يدخل تحت الضابط عند الاكثرين وليس من الجهات ولا ما حمل عليها فنحو : سطح الدار ، ومرمبط الفرس ، وباحة الجبل ، وعرض الطريق ، وغير ذلك ما له اسم بأمر لا يدخل في سماء ، وكذلك الميل ، والفرسخ ، والبريد ، ونحو ذلك من الامكنة المحدودة .

- (١) الشرح : ٣٨ .
- (٢) في الأصل : " بمنزلة " .
- (٣) الشفاف : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب .
- (٤) انتاط أى بعد وفلان منى مناط الشريا أى في البعد .
- (٥) تنظر هذه الامثلة في : الكتاب : ٤١٢/١ - ٤١٤ ، وقال سيهويه : ٤١٤/١ (فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا) .
- (٦) ينظر : الكتاب : ٣٥/١ ، وذهب المبرد الى أن " البيت " في : دخلت البيت ، مفعول به ، وعنده أن " دخل " يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، المقتضب ٣٣٧/٤ . ونسب هذا الرأي أيضا إلى الاخفش والجري ، ينظر : الامالي الشجرية : ٣٦٢/١ ، توضيح المقاصد : ٩١/٢ .

[المفعول له -]

وقوله : (المفعول له...)^(١)

المفعول له علة للفعل ، وتلك قد تكون مقصودة ومرادة ، نحو :
زرتُه إكراما ، وقد لا تكون نحو : قعدتُ عن الحرب جُبْنًا ؛ إذ الجبنُ
لا يكون مقصودا وغرضا ، فكونه علةً أعمُّ من أن يكون غرضا مقصودا ومن الّا
يكون .

ثم هذه العلة قد تكون معلولا ومسببا لعلّة أخرى إلى أن تنتهي
إلى سبب لا سبب له دفعا للتشكيك ، كقوله تعالى : / * يَجْعَلُونَ
أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ *^(٢) ذ (حَذَرَ الْمَوْتِ) *
سببٌ للخوف من الصواعق ، والخوف من الصواعق سببٌ لجعل أصابعهم في
آذانهم .

وإنما عمل فيه الفعل - وإن كان لازما - ، لاقتضائه إياه بكونه
معلولا له فلما اقتضاه نصبه .

وقولهم في شرط جواز حذف اللام : أن يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلّل [.....] .^(٣)

وأجيب بنزع كونه ليس من فعله ؛ فإن الفعل أعمُّ من أن يكون
بالحواس الظاهرة أو الباطنة ، والجبنُ فعله بالحواس الباطنة ؛ فقد
دخل تحت عموم الفعل .

(١) الكافية : ١٠١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ١٩ .

(٣) هنا سقط ، ويمكن أن يُعْلَى بثل : * يرد عليه نحو : قعدت

عن الحرب جبنًا ؛ فإن الجبن ليس فعلا لفاعل القعود .

ويشترط أيضا في جواز حذف اللام أن يكون من أفعال القلوب دون أفعال الجوارح كالقتل والأكل وغيرهما ، لأنه غاية غرض ، والأغراض قُصودٌ وميولٌ نفسانية . فأما : ضربته تأديبا ، فعلى تأويل : ضربته إرادة التأديب ، وقد أخل المصنف بهذا الشرط .

ثم إنه إذا كانت لام التعليل ظاهرة وجب كونه معرّفا بسلام التعريف أو الإضافة ، فلا يقال : ضربته لتأديب ، ولا جئته لإكرام ، بل للتأديب أو لتأديبه ، لأنه حال التنكير يشبه الحال والتمييز بما فيه من البيان ، فيجب فيه الانتصاب وجوبه فيها ، ومتى انتصب امتنع من الجر ، وهو الذي رأى الجزولي (١) .

وقال غيره (٢) : [إن] (٣) كان فعلا لفاعل الفعل الممّثل

ومقارنا [له] (٤) اختلف في ذلك حاله في التنكير والتعريف بالسلام

والإضافة ١ / فإن كان نكرة رجح حذفها ، وإن كان معرّفا باللام ١ / ٤٤ رجح إثباتها ، وإن كان مضافا استوى الأمران .

وقوله : (فإنه عنده مصدر) (٥)

الأولى مفعول مطلق ، وإلا فالمصدرية شرط في الجميع ، لوجوب كونه فعلا لفاعل الفعل الممّثل .

(١) المقدمة الجزولية : لوحة : ٦١ ، وفي المساعد : ٤٨٧ / ١ ؛

(فتنصب ما تجرد من "أل" والإضافة أكثر من جره . . . ويجوز

الجر . . . ومنع الجزولي ذلك . قال الشلوبين : إنه غير صحيح ، ولا أعرف له سلفا .)

(٢) ينظر التسهيل : ٩٠ .

(٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) تنمة من الكافية وشرحها لابن الحاجب ، وبها يستقيم الكلام .

(٥) الكافية : ١٠١ .

[المفعول معه]

قوله : (المفعول معه) . (١)

اختلف في عامل المفعول معه ، فقال سيبويه : (٢) الفعل بواسطة الواو ، لأنه إما أن يكون الواو وحدها ، أو الفعل وحده ، أو شيئا ثالثا ، أو المجموع المركب . الأول باطل لعدم اختصاص الواو ، والثاني باطل أيضا لكونه لازما ، والثالث كذلك ، لانتفائه وتوقف المعنى عليه فتعيّن الأول . (٣)

وقال غيره : (٤) مُقَدَّر ، أى : استوى ولا يس الخشبة ، وهو ضعيف ، لأن نصبه بعامل مُقَدَّر لا يحتاج إليه وليس مناسبا لمعناه .

وقال الكوفيون : (٥) انتصب على الخلاف ، ومعناه : أنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لم يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الخشبة ، لأنها لم تكن مُعْجَزة فتستوى ، فلما لم يجز تكرير الفعل فيه كما حسن في قولك : جاء زيد وعمرو ، وخالف الثاني الأول انتصب (٦) على الخلاف ، وهذا ضعيف ، لأن كون الشيء مخالفا لشيء آخر لا يقتضى نصبه .

ولا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فلا يقال : والطيايسة جاء البرد ، وأما : جاء والطيايسة البرد / فقد أجاز ابن جنى (٧)

٤٤/ب

- | | |
|---|-----|
| (١) الكافية : ١٠٢ . | (١) |
| الكتاب : ٢٩٧/١ . | (٢) |
| يقصد قول سيبويه . | (٣) |
| هو الزجاج ، ينظر الإنصاف : ٢٤٨ ، شرح الفصل : ٤٩/٢ . | (٤) |
| الإنصاف : ٢٤٨ . | (٥) |
| في الأصل : "فانتصب" . | (٦) |
| الخصائص : ٣٨٣/٢ . | (٧) |

وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

جَمَعَتْ وَبُخْلًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي (١)
وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ يَقَعُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: (٢)

الأول : ما يَجِبُ فِيهِ النِّصْبُ ، وَهُوَ مَا تَعَذَّرَ فِيهِ الْعَطْفُ ، وَكَانَ النَّاصِبُ مُوجُودًا ، نَحْوُ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ ، وَقَمْتُ وَزِيدًا .

الثاني : ما يَجِبُ فِيهِ الرُّفْعُ وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَاصِبٌ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاءٍ ، نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ .

الثالث : ما يُخْتَارُ فِيهِ الرُّفْعُ مَعَ جَوَازِ النِّصْبِ ، نَحْوُ : مَا أَنْتَ وَزِيدًا ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ .

الرابع : ما يُخْتَارُ فِيهِ الْعَطْفُ مَعَ جَوَازِ النِّصْبِ ، نَحْوُ : مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

الخامس : ما يُخْتَارُ فِيهِ النِّصْبُ مَعَ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى وَجْهِ آخَرٍ

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى من قصيدة له فى

عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص .

شعره : ٢٧٧ ، أمالي القالى : ٦٨/١ .

وينظر : الأُصول : ٣٢٦/١ ، والمسائل البصريات : ٢٩٢ ،

الخصائص : ٣٨٣/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٧٧/١ ، ضرائر

الشعر : ٢١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٦ ، الخزانة :

١٣١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٨٩ فما بعدها .

نحو قوله تعالى : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ^(١) أى : على تقدير حذف الفعل ^(٢) ، مثل :

عَلَفْتُهَا تَبْنَا وَمَا بَارِدَا ^(٣)

ومن شواهد ابن جني على جواز تقدم المفعول معه :
أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لَا كُرْمَهُ وَلَا الْقَبْهُ وَالسَّوَاةَ اللَّقْبَا ^(٤)

^(١) سورة يونس : من الآية : ٧١ .
^(٢) لأن "اجمعوا" لا يتسلط على المعطوف عليه ، فكان لابد من تقدير "فعل"

كانك قلت : اجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم . كما يجوز عطف

"شركاءكم" على "أمركم" على حذف مضاف ، أى : وأمر

شركاءكم ، وقد يكون عطفا على "شركاءكم" من غير مراعاة

محذوف ، لأنه يقال أيضا : أجمعت شركائي ، معاني الفراء :

٧٤٣/١ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، البحر

المحيط : ١٧٩/٥ .

^(٣) شطر من الرجز ، وبعد :

حتى شئت همالة عيناها

وقد نسب إلى ذى الرمة ، وليس في ديوانه المطبوع ، وهو في

معاني الفراء : ١٤/١ لبعض بني أسد .

وينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢١٣ ، الخصائص : ٤٣١/٢ ،

أمالى المرتضى : ٢٥٩/٢ ، الأمالى الشجرية : ٣٢١/٢ ،

الإنصاف : ٦١٣ ، شرح المفصل : ٨/٢ ، البحر المحيط :

١٧٩/٥ ، المفني : ٨٢٨ ، الخزانة : ١٣٩/٣ .

والشاهد في قوله : "وما" فانه مفعول معه ، ويجوز أن يكون

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها ماء ، ويمكن أن

يضمن "عطفتها" معنى "أنلتها" مثلا فيتسلط على المعطوف

والمعطوف عليه جميعا .

^(٤) هذا البيت لبعض الفزاريين كما في الحماسة الطائية : ٥٧٤/١

وينظر الحماسة البصرية : ٧/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٦٩٧ ،

المقاصد النحوية : ٨٩/٣ ، شرح الأشموني : ١٣٧/٢ ،

===

الخزانة ١٤١/٩

أى : ولا ألقبه اللقب مع السواة ، كما لقب أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - عتيقا لمثاقاة وجهه ، فيفهم من هذا أنه إن لقبه لا مع السواة فلا جناح عليه .

قوله : (فإن كان العامل لفظياً وجاز العطف فالوجهان ...) (١)

إذا كان العامل لفظياً وجاز العطف فلا يخلو من أن يقصد مجرد

المشاركة من غير تعرضٍ / لمعنى المعية ، أو أن تقصد المعية ، ١/٤٥
فإن كان الأول كان أولى الوجهين العطف ، وإن كان الثاني كان النصب
أولاهما . (٢)

قوله : (وإن كان معنى وجاز العطف تمين ... إلى آخره) (٣)

لم يتمين بل هو أولى ، نص عليه سيهويه (٤) ، وقال جار الله (٥)

فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار ، كقولك : ما شأن عبد الله وأخيه
يشتمه ، والنصب جائز .

=== والشاهد فيه تقديم المفعول معه (السواة) على مصحوبه (اللقب) .

والجمهور يمنعون ذلك ، وعندهم الواو للعطف

قدمت هي ومعطوفها . ويروى عجز البيت :

ولا ألقبه بالسواة للقب .

وكذلك : ولا ألقبه والسواة للقب .

وعليهما يفوت الاستشهاد .

(١) الكافية : ١٠٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن جماعة : ١٥٠ .

(٣) الكافية : ١٠٢ .

(٤) الكتاب : ٣٠٣/١ ، ٣٠٩/١ .

(٥) المفصل : ٥٨ .

قوله : (وإِلا تَعَيَّنَ النَّصْبُ .) (١)
 لم يَتَعَيَّنْ ؛ فَإِنَّ الْأَخْفَضَ (٢) أَجَازَ الْعُطْفَ فِي مِثْلِ : مَا شَأْنُكَ
 وَعَمْرُو ، وَكَقَوْلِهِ :
 * فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ * (٣)
 فَيَمِينُ رَوَاهُ مَجْرُورًا .

-
- (١) الكافية : ١٠٢ .
 (٢) الأصول : ٣٧/٢ .
 (٣) هذا عجز بيت وصدرة :
 * إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *
 وقد نسب في ذيل الأُمالي : ١٤٠ إلى جرير ، وليس في ديوانه
 المطبوع . وينظر معاني الفراء : ٤١٧/١ ، الأصول : ٣٧/٢ ،
 التكملة ٣٢٤ ، التبيصرة : ٢٦٣ ، شرح المفصل : ٥١ ، ٤٨/٢ ،
 المغني : ٧٤١ ، شرح شواهد : ٩٠٠ .
 ويروى " الضحاك " بالرفع على أنه مبتدأ ، والنصب على أنسه
 مفعول معه ، والجر على أن الواو واو قسم ، أو عطفا على الكاف
 في " حسبك " وعلى هذا استشهد به الشارح .

[الحَال]

قوله : (الحال) : ما بين هيئة الفاعل أو المفعول ... إلى آخره . (١)

قوله : (الفاعل أو المفعول احتراز من الصفة .) (٢)

يريد : احتراز من الصفة في مثل : جاءني زيدُ الراكبُ ، فإنه قد يتوهم أنها بينت الهيئة باعتبار كونه فاعلا وليس كذلك ، فإنها تبين الهيئة عند عدم الغاطية في مثل : زيدُ الراكبُ موجودٌ ، فلو كان بيانها للهيئة مشروطا بفاعلية أو مفعولية لم تتبين الهيئة إلا عند وجود أحدهما كالحال .

وقيل على قوله : (ما بين هيئة الفاعل أو المفعول) : مقتضاه ألا تكون مبنية إلا لهيئة أحدهما على انفراده ، فينتقض الحد حينئذ بمثل : لقيته راكبين ، فإنها مبنية لهيئتهما جميعا فلا يتناول الحد ، فلا يكون جامعا .

وجوابه : أن مانعة الخلو لا يمنع الجمع ، فيتناوله الحد ، فيكون جامعا حينئذ .

وقيل على كونه غير جامع (٣) : / إن الحال قد تكون ٤٥ / ب من غير الفاعل والمفعول كالمضاف إليه في قوله تعالى :

(١) الكافية : ١٠٣ .

(٢) الشرح : ٣٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨ / ٢ .

* مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا * (١) وقوله تعالى : * أَنْ دَايِرَهُوْهُ لَا إِعْطُوعٌ *
مُصْبِحِينَ * (٢)

وقيل في جواب [ذلك] (٣) : إن المضاف إليه في الايتين
[مفعول به] (٤) من حيث المعنى ، أما الأولى فيكونها بمعنى :
اتبعوا إبراهيم ، لأنَّ اتباع مَلَّةِ النبي اتباع له ، وأما الثانية فمعناها :
أنهم مُعَذَّبُونَ مُصْبِحِينَ ، لأنَّ قَطَعَ دَايِرَهُمْ عَذَابٌ لَهُمْ .

ومنع بعضهم (٥) جَوَّازَ : ضربتُ زيدا قائما ، وقال : لا يُدْرَى
أهو حالٌ من الفاعل أو من المفعول ، والوجه في أمثالها أن يُقال : ضربتُ
زيدا أقوم ، إن كانت من الفاعل ، وضربتُ زيدا يَقُومُ ، إن كانت من المفعول ،
فيتعين بقريضة حرف المضارعة .

وأورد على كونه غير جامع (٦) أيضا : الجطة الاسمية إذا وقعت

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٣٥ ، سورة آل عمران : من الآية : ٩٥ ،

سورة النساء : من الآية : ١٢٥ ، سورة الانعام : من الآية :

١٦١ ، سورة النحل : من الآية : ١٢٣ .

(٢) سورة الحجر من الآية : ٦٦ .

(٣) ، (٤) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٥) في أصول ابن السراج ٢١٤ / ١ : (واعلم أن الحال يجوز أن
تكون من المفعول كما تكون من الفاعل ، تقول : ضربت زيدا قائما ،
فتجعل " قائما " لـ " زيد " ، ويجوز أن تكون الحال من التاء
في " ضربت " ، إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها ، فلم
تلاصقه ، لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه

أنت ، فإن كان غير معلوم لم يجز) .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨ / ٢ .

حالا في مثل : جئتك والشمس طالعة ، ثقيل : طلوع الشمس ليس بهيئة لفاعل ولا مفعول ، أما الثاني فظا هر ، وأما الأول فلأن طلوع الشمس هيئة لها فلا يكون هيئة لغيرها .

قول : (وعاطها الفعل أو معناه أو شبهه .) (١)

يريدُ شبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ومعناه : التنبية ، واسم الإشارة ، والظرف ، والجار والمجرور ، والتعني ، والترجي ، والتشبيه ، وحرف النداء .

واستقبح المازني (٢) الحال من المنادى ، وأجاز المبرد (٣) .

وفي / العبارة تسامح في قوله : (أو معناه) ، لأن العامل ١/٤٦ هو اللفظ المتضمن معنى الفعل ، لا المعنى المجرد ، فإذا قلت : كأن زيدا أسداً راكبا ، فالعامل إنما هو " كأن " المتضمن معنى " أشبهه " . (٤)

حاشية : للحال شبه بالخبر ، ولصاحبه شبه بالمبتدأ ، فمن ثم لم يكن صاحبه نكرة إلا بمسوغ كما كان المبتدأ كذلك ، فمن مسوغات تنكير ذي الحال :

تخصيصه بوصف ، كقراءة بعضهم : * ولما جاءهم هم كتب من عند الله صدقا * (٥) ، أو بإضافة ، كقوله تعالى : * فيها يفرق كل أمر

(١) الكافية : ١٠٣ ونصها : * وعاطها الفعل أو شبهه أو معناه .*

(٢) ، (٣) الأصول : ٣٧٠/١ ، الإنصاف : ٣٢٩ ، شرح الرضي على

الكافية : ٣٤٧/١ ، الخزانة : ١٣٠/٢ - ١٣٢ .

(٤) في الأصل (أسداً) .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ٨٩ .

و (صدقا) قراءة أبي ، وابن مسعود ، وابن أبي عبيدة ،

شواذ القراءات لابن خالويه ، البحر المحيط : ٣٠٣/١ ، الدرالمصون : ٥٠٤/١

حَكِيمٌ . أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا * (١) ، و * فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ * (٢) .

أو بتقديم الحال عليه ، كقوله :

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَا تُمْ " وَلَا سَدَّ فَمْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي (٣)

وكذلك اعتماده على نفي ، مثل قوله تعالى : * وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ

قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ * (٤) ، أو نهى ، كقول قطري بن الفجاءة :

لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَفَى مَخَوِّفًا لِّلْجَمَامِ (٥)

وقد تجسي " نكرة خالية من جميع ما ذكر ، قال سيهويه : (٦)

ومثال ذلك : عليه مائة بيضاء . (٧)

وأجاز الأ'خفش (٨) تقديمها على العامل المعنوي .

-
- (١) سورة الدخان : الآية ٤ ومن الآية : ٥٥ .
 (٢) سورة فصلت : من الآية : ١٠ .
 (٣) البيت لعوف القوافي الفزاري في حماسة البحتري : ١٠٧ ،
 وينظر : شعره : ١٤٥ . (ضمن شعراء أمويون) .
 وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٣٨ ، المساعد :
 ١٩/٢ ، شفاء العليل : ٥٢٧ ، المقاصد النحوية : ٣/٢١٣ .
 (٤) سورة الحجر : الآية : ٤ .
 (٥) البيت ضمن أبيات له في الحماسة الطائية : ٨٧/١ ، وينظر أمالي
 القالي ١٩٠/٢ ، شعر الخواج : ١١٢ .
 وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٣٩ ، شرح ابن الناظم :
 ٣٢٠ ، المساعد : ١٨ ، المقاصد النحوية : ٣/١٥٠ ، الخزانة :
 ١٠/١٦٠ .
 (٦) الكتاب : ١١٢/٢ .
 (٧) في الأصل : "بيضاء" .
 (٨) تعدد رأى الأ'خفش في الحال المتقدمة على عاطفها المعنوي

وجاء تقديمها على المجرور في قول الشاعر :

غافلا تعرّضُ النيةَ للمسرِّ فیدعو ولاتَ حينَ دُعاءِ (١)

ووجهه في القياس أن العملَ للفعل ، وهو عاملٌ متصرفٌ ، والجارُ والمجرور مفعولٌ ، فكما يجوز تقديمها على المفعول فكذلك على الجار والمجرور ؛ ولأنَّ قائلَ البيت جَوَّزَهَا / قبلَ الفعلِ فبعدهَ أولى .

ب / ٤٦

حاشية : ينبغي أن ترفع " معرفة " في قوله : (صاحبها معرفة " غالبا) (٢) على أن يكون الكلامُ عطفاً جملةً على جملة ، لأنَّ كونَ صاحبها (٣)

==== إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً . فقد أجاز - في أحد قوليه - تقديمها على الجملة بشرط تقدم الخبر فعنده أن " فدا " من قولهم ، فدا لك أبي وأمي ، حالٌ والعامل فيه " لك " . شرح الأشموني ١٨٢/٢ ، ويعارضُ هذا ما نقله عنه ابنُ السراج في الأصول : ٢٢٠/١ من قوله : " ألا ترى أنك لو قلت قائمين في الدار أخواك ، لم يجز ؛ لأنَّ في الدار ليس بفعل " . ويشترط الأشموني - في قول آخر - تقدم المبتدأ على الحال ، نحو : سعيدٌ مستقراً في هجر .

ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤/٢ ، الفوائد الضيائية : ٣٨٨/١ ، شرح الأشموني : ١٨١/٢ .

(١) ورد البيت بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ ، شرح

ابن الناظم : ٣٢٤ ، شفاء العليل : ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، المقاصد

النحوية : ١٦١/٣ ، شرح الأشموني : ١٧٧/٢ .

والشاهد في قوله " غافلا " فهو حال من " السر " تقدم عليه مع كونه مجروراً .

(٢) الكافية : ١٠٣ .

(٣) أي عطفاً جملةً " صاحبها معرفة " غالبا " على جملة " وشرطها أن تكون نكرة " .

معرفةً ليس شرطاً لها ، وإلا لما تخلف عنها؛ لانتناع تخلف الشرط
عن الشروط ، وقد تخلف كما جاء في الحديث : " فجاء فرس له سابقاً " (١)
وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوَكَلَّيْ مَرْعَىٰ قَرِيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ
عُرُوشِهَا ﴾ (٢) ، وكذلك في كل نكرة قرئت من المعرفة بوصف ، أو إضافة ،
أو بطرؤ نفى على الكلام مع الاستثناء ، مثل : ما جاءني رجل إلا راكباً ،
أو بطرؤ (٣) استفهام نحو : هل أذاك فقير سائلاً .

ونذكر بعضهم للحال ثمانية شروط وهي : أن تكون نكرة ،
وصفاً ، مشتقاً ، من معرفة ، بعد تمام الكلام ، منتقلة ، مقدرة بـ " في " ،
جواباً لـ " كيف " . ويريد بالمنتقلة ما يمكن انفكاكها باعتبار " لا " خلاف
المؤكدة احترازاً من مثل : لست النار حارة ، فإنها لا تفيد ، إذ النار
لا تنفك عن كونها حارة .

حاشية : استشهدوا على وجوب تقديم الحال إذا كان صاحبها
نكرة بقوله :

لِعِزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ عَفَاءَ كُلِّ أَسْحَمٍ سَتَدِيمٌ (٤)

(١) أخرجه الحافظ الدمي في كتاب " فضل الخيل " بلفظ :

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجرى الخيل يوماً فجاء
فرس له أدهم سابقاً) . ينظر : السير الحثيث إلى الاستشهاد
بالحديث في النحو العربي : ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٥٩ .

(٣) في الأصل : " ويطرؤ " .

(٤) ينسب هذا البيت إلى كبر عزة ، وهو ضمن الأبيات المنسوبة له
في ديوانه : ٥٣٦ . وقيل لذي الرمة وليس في ديوانه
المطبوع ولا ملحقاته .

واعترض^(١) عليه فقيل : " طَلَّلَ " : مبتدأ ، فيكون العامل فيه
الابتداء ، و " موحشا " حال ، والعامل فيه معنى الفعل وهو " لِعَزَّة " فيكون
العامل في الحال وصاحبها مختلفا ، لكنه / تقرر من مذهب النحويين ١/٤٧
أن العامل فيها يجب أن يكون واحدا .

وأجيب عن ذلك فقيل : أما على مذهب الألف^(٢) فسيان
" طَلَّلَ " فاعل " لِعَزَّة " ، فيكون العامل فيها واحدا .

وأما على مذهب سيبويه^(٣) فصاحب الحال الضمير المستتر
في معنى الفعل و " طَلَّلَ " مبتدأ ، تقديره : طَلَّلَ قديم حصل لِعَزَّة

====
وعو من شواهد : التبصرة : ٢٩٩ ، شرح المفصل : ٦٤ / ٢ ،
سفر السعادة : ٧٢٤ ، الخزانة : ٢٠٩ / ٣ ، شرح أبيات
المغنى : ١٨٤ / ٢ ، ٢٢٢ / ٨ .

والطلل : ما شخص من آثار الدار ، والأشحم : الأسود ، والمراد
هنا السحاب ، ومستديم : مطر مطر الدائمة ، والدائمة مطرة
أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل .

(١) ينظر : سفر السعادة : ٧٢٤ - ٧٢٥ .

(٢) ، (٣) مذهب الألف^(٢) خفش والكوفيين أن الاسم الواقع بعد الظرف والجار
والمجرور يرتفع بهما كما يرتفع بالفعل ، ويخلوان عن ضمير
لعملهما في الظاهر .

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه إذا لم يعتمد الظرف
وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده ،
بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبرا مقدما ، وفيه ضمير كما لو
كان مؤخرا في اللفظ . ينظر : الكتاب : ٨٨ / ٢ ، الإنصاف :
٥١ فما بعدها ، التبيين : ٢٣٣ فما بعدها .

موحشا ، فلما حُذِفَ الفعلُ أُقيمَ الظرفُ مقامَه ، وانتقلَ الضميرُ إليه ، وإذا كان كذلك كان العاملُ فيهما واحدا وهو معنى الفعل .

لكن يَلْزَمُ على هذا ألا يكون الاستشهادُ مطابقا ؛ لكون صاحب الحال حينئذٍ معرفة ، إلا أن يقال : إن الضمير العائدُ إلى النكرة يكون نكرةً ، وهو خلافُ المشهور ، مع أنه ليس بمطابقٍ للحكم المذكور ؛ لعدم تقدم الحال على صاحبها .

حاشية عند قوله : (فإن كان صاحبها نكرةً وجبَ تقديمُها) . (١)

منع الكوفيون (٢) تقديمَ حال المنصوب ، فلم يُجيزوا : أبصرتُ راكبا زيدا ، (٣) قالوا : لأنه يؤهم أن " راكبا " مفعولٌ و " زيدا " بدلٌ ، فلو كان موضع " راكبا " يركبُ لم يمتنع عند بعضهم لزوال المؤهم . (٤)

ولم يلتفت البصريون (٥) إلى ذلك المؤهم لبعده .

وسموا أيضا تقديمَ حال المرفوع إذا كان ظاهرا (٦) ، نحو :

جاء زيدٌ راكبا ، مع أنهم يوافقون البصريين في جواز التقديم إذا كان مضمرًا ، كقوله تعالى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ الْأَجْدَاثِ ﴾ (٧)

ب / ٤٧

(١) الكافية : ١٠٤ .

(٢) التسهيل : ١١٠ ، الهمع ٢٦ / ٤ .

(٣) في الأصل : " أبصرتُ زيدا راكبا " .

(٤) ينظر : الأصول : ٢١٩ / ١ .

(٥) ، (٦) شرح الكافية الشافية : ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، التسهيل : ١١٠ .

(٧) سورة القمر : من الآية : ٧ .

و " خاشعا " قراءة ابن عباس ، معاني الفراء ١٠٥ / ٣ . وبها

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ، السبعة : ٦١٨ ، الكشف : ٢٩٧ / ٢ .

وزعم بعض النقلة (١) أنهم إنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا تأخر هو ورافعه، نحو : راكبا جاء زيد ، أما جاء راكبا زيدا ، فلا يمنعونه .

حاشية : إذا كان العامل في الحال لفظياً جاز تقديمها إلا إذا كان صلةً للالف واللام أو مصدراً ، مثل : زيد القائم ضاحكا ، وأعجبني قيامك مبتسما ، لكون الحال من تمام الصلة ولا يتقدم ما في الصلة على الموصول . وإلا إذا كان صفةً مشبهة ، مثل : زيد حسن ضاحكا ، لضعفها . وإلا إذا كان اسم فعلٍ ، نحو : دونك زيدا قائما ، لانحطاط رتبته (٢) عن سائر العوامل اللفظية .

وخالف الفراء (٣) في جواز تقديمها على العامل اللفظي مستدلاً بلزوم الإضمار قبل الذكر ، ويهمل مذهبه بقوله تعالى : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ (٤) .

قوله : (بخلاف الظرف) . (٥)
يحتمل أن يكون مراده أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي كقولهم : * أكل يوم لك ثوب * ، لاتساعهم في الظرف ما لم يتسموه فسي غيره ، (٦) ولم يجز في الحال ، وإن شابهت الظرف ، لعدم وجوب التسوية بين الشي * وشبهه .

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٤٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٩/٢ ،

الهمع ٢٦/٤ .

(٢) في الأصل : « رتبته » .

(٣) أسرار العربية : ١٩٢ .

(٤) سورة القمر من الآية : ٧ . وانظر هامش : ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) الكافية : ١٠٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٧/٢ - ٢٨ .

ويحتمل أن يشير بذلك إلى أن العامل المعنوي إذا كان ظرفاً

جاز تقديم الحال عليه ، لكونه نائباً عن الفعل بخلاف ما عدها من العوامل

المعنوية / وهو مذهب بعضهم ^(١) واستدل هو لا على مذهبهم ١/٤٨
بقول ابن عمر :

* ... واقفاً بالباب * ^(٢)

وبقول الفرزدق :

أَبْنُو كَلْبٍ مِثْلُ آلِ مُجَاشِعٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعِدٌّ كَعِفَالٍ ^(٣)
وأجاب المانعون بأن الرواية : " هذا ابنُ عُرْمَةَ " ، " مُدْعِدٌّ " ،
بالرفع على أنه اسمُ أبيه . ^(٤)

واحتجَّ من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور ^(٥) بقوله

تعالى : * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ * ^(٦) فقال : صاحبُ الحال

(١) ينظر هامش (٨) من صفحة (١٥٥) فيما سبق .

(٢) تقدم ص : ٧٥ .

(٣) ديوان الفرزدق : ١٦٢ .

(٤) وعلى ذلك فلاشاً عند في البيتين .

(٥) هم الفارسي وابنُ كيسان وابنُ برهان .

ينظر : شرح اللوح لابن برهان : ١٣٧-١٣٨ ، الأُمالي

الشجرية : ٢٨٠/٢ ، المرتجل : ١٦٧ ، وتابعهم ابن مالك

حيث قال في الخلاصة :

وسبقُ حال ما بحرفٍ جَرَّ قَدْ أَبَوْ ، ولا أُنْعَمُ فَقَدْ وَرَدُ

(٦) سورة سبا : من الآية : ٢٨ .

إِمَّا ضَمِيرُ الْفِعْلِ فِي ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ * أَوْ النَّاسِ ﴿بِإِذْنِ لَا ثَلَاثَ﴾ .

والأول باطل ، لكونها بتاء التانيث ، فتعين الثاني .

وأُجِيبَ (١) : بأنه حالٌ من الضمير، والتاءُ للمبالغة لا لمحَضُّ التانيث.

واحتجوا أيضا بقوله :

لَئِنْ كَانَ بُرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًّا إِلَى حَبِيبَا إِنَّهَا لَحَبِيبَا (٢)

فـ "حَرَّانَ صَادِيَا" حال من الضمير المجرور في "إِلَى"، ويقولون:

إِذَا الْمَرْءُ أُعِيَتْ السَّيَادَةُ نَاشِئًا فَمَطْلِبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ (٣)

فـ " كهلا " حالٌ من الهاء في " عليه " ، ولا يجوز أن يكون حالا من فاعل المصدر ، لأنه لا يَضُرُّ فيه .

(١) ينظر : الأ^٤مالي الشجرية : ٢ / ٢٨١.

(٢) 'ينسب هذا البيت إلى عروة بن حزام وكثير عزة وغيرهما، وصحح

البغدادى نسبتہ الى عروۃ، وھو فی دیوانہ :

وفي قسم الشعر المنسوب إلى

كثير في ديوانه : ٥٢٢ . وينظر : الكامل : ٧٨٩ ، شرح

الكافية الشافية : ٧٤٥ ، شرح ابن الناطم : ٣٢٤ ، المقاصد

النحوية : ١٥٦ / ٣ ، الخزانة : ٢١٢ / ٣ .

(٣) البيت للمخيل السعدي في ملحق شعره : ٠١٣٤

ولرجل من بني قُرَيْع في الحماسة الطائية : ١ / ٥٧٦ .

وينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ ، الجامع الصغير

في النحو : ١٢١ ، شرح الـشموني : ١٧٨/٢ ، الخزانة :

• 219/2

وأجيب : بأن ذلك في ضرورة الشعر ، وكلامنا في سعة الكلام .

حاشية عند قوله في الشرح (فذهب قوم إلى أن عاظمه اسم

الإشارة) . (١)

لو كان العامل في الحال اسم الإشارة لكان مقيداً بالحال ، وإذا

كان / مقيداً بالحال لم يكن الخبر مقيداً ، إذ لو كان مقيداً بها لم

يجز أن يقال : هذا زيد قائم ، وإلا لزم ألا يكون " زيد " حالا من غير

" قائم " وأنه محال ، لكن الخبر مقيدٌ بالحال فلم يكن (٢) اسماً

الإشارة مقيداً بها ، وإذا لم يكن مقيداً بها لم يكن عاملاً فيها .

حاشية : يجوز وقوع المضاف إليه صاحب الحال إذا كان

المضاف عاملاً فيها ، أو بعضاً للمضاف إليه ، أو منزلاً منزلة بعضه ، كقوله تعالى :

* النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا * (٣) ذ * النَّارُ * مبتدأ و * مَثْوَاكُمْ *

مبتدأ ثان . و * خَالِدِينَ * حال من المضاف إليه ، وعاطفها المضاف ،

و * فِيهَا * خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول .

وكقوله تعالى : * وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا * (٤) وكقوله تعالى :

* مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا * (٥) فإن لم يكن المضاف من المضاف إليه كذلك ،

(١) الشرح : ٤٠ ، وهو يشير إلى مثل : هذا يسراً أطيب منه رطباً ،

والمذهب الذي أشار إليه هو مذهب الفارسي . ينظر : المسائل

الحلبيات : ١٧٨ ، شرح المفصل : ٦٠/٢ .

(٢) في الأصل : " يمكن " .

(٣) سورة الأنعام : من الآية : ١٢٨ .

(٤) سورة الحجر : من الآية : ٤٧ .

(٥) سورة البقرة من الآية : ١٣٥ ، سورة آل عمران : من الآية : ٩٥

سورة النساء : من الآية : ١٢٥ ، سورة الأنعام : من الآية

١٦١ ، سورة النحل من الآية : ١٢٣ .

لم يَجُزْ أن يكون المضافُ إليه صاحبَ حالٍ .

حاشية : الكثيرُ في الحال أن تدل على معنى مُنْتَقِلٍ ، وقد تدل على ما لا يَنْتَقِلُ ، كقوله تعالى : * قَائِمًا بِالْقِسْطِ * (١) وقولهم : * خلق الله الزَّرافةَ يَدَيَّهَا أطولَ من رجليَّهَا * (٢) ، إذا لم يجعل بـدَلِ البعضِ .

وأن تكون مشتقةً ، وَيَعْرَضُ جمودُها في سبعة أبواب :
الأول : إذا بُيِّنَ بها سَمَرٌ ، نحو : بَيْعَ اللَّحْمِ رِطْلًا بَدْرَهُمْ ، وجاءَ البُرُّ قَفِيزَيْنِ وَصَاعَيْنِ ، أى : بَدْرَهُمْ .
الثاني : أن يُبَيِّنَ بها تشبيهٌ ، نحو : بَدَتِ الجاريةُ قَمْرًا ، واتقدَّ غَضِبُهُ نارًا .

الثالث : / أن تدلَّ على تفاعلٍ ، مثل : بَعَثَهُ يَدَايِيدَ ، ١/٤٩
وَكَلَّمَهُ فَمَّا لَغَمٌ .

الرابع : أن تدلَّ على التقسيم ، نحو : اقْتَسَمُوا المَالَ أَثْلَاسًا
وَإِخْصَاسًا .

الخامس : أن تُفِيدَ الترتيبَ ، نحو : بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابَا بَابَا ،
وجاءَ القَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا .

السادس : أن تكون دالة على النوع ، نحو : هَذَا خَاتَمُكَ
فُضَّةً ، وَزَكَاءَ شَرْنَا عَنَّا وَعَنْجَدًا (٣) ، وَهَذَا المَالَ ذَهَبًا .

(١) سورة آل عمران : من الآية : ١٨ .

(٢) الكتاب : ١٥٥/١ .

(٣) العنجد : حب العنب ، وقيل : حب الزبيب .

السابع : أن تقع بينها وبين حال أخرى أفعل التفضيل إما من واحد ، نحو : هذا بُسْرًا ^(١) أطيبُ منه رُطْبًا ، وإما من اثنين ، نحو : أحدُ طفلاً أجَلُّ من عليٍّ كَهلاً .

قوله : (فالاسميةُ بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير على ضعفٍ) ^(٢) كما منع بعضهم ^(٣) كونَ الاسمية بالضمير وحده .

وليس ضعيفا ، لورود القرآن به في مواضع منه قوله تعالى :
 * وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ * ^(٤) والروئية هنا رؤية البصر ، وقوله تعالى : * نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وراءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * ^(٥) وقوله تعالى :
 * وَاللَّهُ يُحْكُمُ لَأَمْعَقَبَ لِحُكْمِهِ * ^(٦) وقوله تعالى : * أَوْجَاءَ مَعَهُ الْمَلِئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ * ^(٧) على أحد التأويلين وهو : ألا يُجْعَلَ * الْمَلِئِكَةُ فاعل * جاء * ولكن مبتدأ ، خبره * معه * ، ومن هذا القبيل قوله :

(١) البُسرُ : التمر قبل أن يَرتب لفضاضته ، واحدته بُسرة .

(٢) الكافية : ١٠٥ .

(٣) هما الفراء والزمخشري . ينظر : الفصل : ٦٤ ، توضيح المقاصد :

١٦٧/٢ ، الهمع : ٤٧/٣ .

(٤) سورة الزمر : من الآية : ٦٠ .

وينظر التبيان : ١١١٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٠١ .

(٦) سورة الرعد : من الآية : ٤١ .

(٧) سورة الزخرف : من الآية : ٥٣ .

وينظر إعراب القرآن للنحاس : ١١٤/٤ .

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَسْأَلُ (١)

قوله : (ولا بدَّ في الماضي المُثَبَّت من " قَدْ " ظاهرة أو مقدرة) . (٢)

أجاز الكوفيون والآخر (٣) وقوع الماضي / الثبت حالا
بغير " قَدْ " ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ أَوْجَأْكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٤)
ويقول (٥) الشاعر :

وَطَعْنِ كَفَمِ السَّرَقِ غَذَا وَالزَّقُ مَلَانُ (٦)

(١) نسبة البغدادي في الخزانة : ٢٣٦/٣ للأعشى ميمون من
قصيدة مدح بها قيس بن معد يكرب ، وقد وجدها الأستاذ الميمني
في نسخة ديوان الأعشى ببلد رامبور كما أشار إلى ذلك الأستاذ
عبد السلام هارون . وقد نسبة بعض من استشهد به للمسيب
ابن طلح الضبي خال الأعشى .

وهو من شواهد : أدب الكاتب : ٣٥٩ ، الاقتضاب ٢٢٠/٣ ،
سر الصناعة : ٦٤٢ ، الأمل الشجرية : ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ ،
شرح الفصل : ٦٥/٢ ، اللسان (نصف) ، السفني : ٦٥٦ ،
٨٣٣ .

والشاهد في قوله : " الماء غامر " فهي جملة اسمية في موقع
الحال ، وقد خلت من الواو .

(٢) الكافية : ١٠٥ .
(٣) معاني الأخفش : ٢٤٤ ،
(٤) المقتضب ١٢٣/٤ ، الإنصاف : ٢٥٢ ، التبيين : ٣٨٦ ، شرح
الفصل : ٦٧/٢ .

(٤) سورة النساء : من الآية : ٩٠ .

(٥) في الأصل : " وكقول " .

(٦) البيت للغنيد الزماني ، واسمه شهل بن شيخان بن ربيعة
من قصيدة له في حرب البسوس أوردها أبو تمام في الحماسة : ٦٠/١ .

وأجيب عنه ^(١) بأنه ثبت بالدليل امتناع وقوع الماضي حالا
بغير "قد" للمنافاة بينهما ، فوجبَّ أو تقديرها ؛ لئلا يلزم التَّسْرُكُ
بالدليل .

واستدلوا أيضا بأنَّ الماضي يقع صفةً للنكرة بغير "قد" وكل ما جاز
أن يقع صفةً للنكرة جاز وقوعه حالا من المعرفة . ^(٢)

وأجيب بالنقض بالفعل المستقبل فإنه يقع صفةً للنكرة ، نحو :
جاءني رجلٌ سيضربُ ، ولا يجوز أن يقع حالا من المعرفة ، فالحق أن كلَّ
ما جاز أن يقع حالا من المعرفة جاز أن يقع صفةً للنكرة ولا عكسه .
وشرطُ [حذف عامل] ^(٣) المؤكدة : أن تكون مؤكدةً
لمضمون جملة اسمية ، فإن كانت مؤكدةً للعامل لم يجز حذفه ، كقوله
تعالى : * وَلَيَتِمُّ مُدِيرِينَ * ^(٤) وقوله :

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدْعُ رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ ^(٥)

=====

وينظر أمالي القالي : ٢٦٠/١ ، شرح ما يقع فيه التصحيف
والتحريف : ٣٤٨ ، معجم مقاييس اللغة ٤/١٦٦ ، شرح المفصل :
٦٧/٢ ، شرح التسهيل : ٦٣٠/٢ ، الخزانة : ٤٣٢/٣ .
وغذا : سال .

والشاهد فيه مجيء الفعل الماضي (غذا) حالا بدون "قد" .

(١) الإنصاف : ٢٥٤ .

(٢) نفسه : ٢٥٣ .

(٣) في الأصل : « شرط المعرفة المؤكدة » .

(٤) سورة التوبة : من الآية : ٢٥ .

(٥) البيت لحاتم الطائي في ديوانه : ٢٠٥ ،

وينظر : الصداقة والصديق : ١٥٥ ، الحامسة البصرية : ٣٨/٢ ،

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي (رسالة) : ٥٠٣ ،

حرر الأبايد وقيد الفوائد لابن النحوي : لوحة ٤ .

والقلوص : الناقة الشابة .

وقد تكون الحال مُوطَّئَةً، ومعناه : أن تأتي المشتقة بعد الجامدة ، كقوله تعالى : ﴿ فَصَلَّتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ . (١)

ومن أمثلة الموء كدَّةٍ لعاطلها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَثُّوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٢) و ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ . (٣)

حاشية عند قوله قبل هذا : (والمضارع المثبت بالضمير وحده .) (٤)

أجاز بعضهم (٥) الواو مع / المضارع المثبت ، مثل : جاء زيدٌ ويضحكُ .

وأجازه بعضهم بغير ضمير مثل : جاء زيدٌ يضحكُ عمرو .

ومنع بعضهم (٦) دخول الواو في المضارع المنقوص .

(١) سورة فصلت : من الآية : ٣ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٦٠ ، سورة الأعراف : من الآية : ٧٤ ، سورة هود : من الآية : ٨٥ ، سورة الشعراء : من الآية : ١٨٣ ، سورة العنكبوت : من الآية : ٣٦ .

(٣) سورة النمل : من الآية : ١٩ .

(٤) الكافية : ١٠٥ .

(٥) هوابن مالك ، التسهيل : ١١٣ .

(٦) في شرح الكافية الشافية : ٧٦٣ و المضارع المنقوص بـ " لا " بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه " غير " فأجرى مجراه في الاستفناء عن الواو .

وتكون الحالُ مقدرةً في الماضي ، مثل : (١) مررت بـرجلٍ
معه صقرٌ صائداً به أس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ طَآ إِذْ قَالَ لِقَوِّهِ ﴾ (٢)
على إرادة : أرسلناه إذ قال لقومه ، وفي المستقبل ، مثل : صائداً به
غداً ؛ لأنَّ الاسمَ أصلٌ في باب الحال ، فيجوزُ فيه من التصرف ما لا يجوز
في غيره .

-
- (١) في الأصل : " والمستقبل " بدلا من " مثل " وهي مقحمة لامعنى
لها هنا ، وستأتي في موضعها .
- (٢) سورة الأعراف : من الآية : ٨٠ ، سورة النمل : من الآية :
٥٤ ، سورة العنكبوت ، من الآية : ٢٨ .

[التمييز]

قوله : (التَّمْيِيزُ : ما يَرْفَعُ .. إلى آخره .) (١)

التمييز مشتق من الميز وهو : فصل الشيء عن غيره ، وهو مصدر
نَقَلَ إلى إزالة الإبهام في جملة أو مفرد ، وأُطْلِقَ على الاسم المنصوب ؛
لأنَّ البَيِّنَ قد يُسَمَّى بيانا ، ويقال له أيضا : التفسير والتبيين .

ويقوله : (المُسْتَقَرُّ) يَخْرُجُ مطلقُ الصفة سواء كانت تابعة
لمشترك كما مثل (٢) أو غيره ؛ لأنَّ " الطويل " في قولك : جاء نسي
زيدُ الطويلُ ، رَفَعَ بإفادته التوضيحَ إيهاما لم يكن في أصل الوضع ؛
لأنَّ واضعَ العلم إنما وضعه على واحد بعينه لا يتناول غيره ، وإنما
حَصَلَ الإبهامُ عند المخاطب ؛ لإصلاحية إطلاقه على كل واحد من الأُمَّةِ
السَّامَةِ به ، ومن ثمَّ جازت إضافته ، وإدخال اللام عليه .

حاشية عند قوله : (إن كان بتنوين أونون التثنية جازت / ٥٠ ب
إضافته وإلا فلا) . (٣)

لا ينتصب التمييز عن مفرد إلا بعد تمامه ، وتامة بأحد سبعة
أشياء : التنوين ، نحو : رطلُ زيتاً ، وتقديرُ التنوين ، نحو : خمسة عشر
درهما ، وزيدُ أفضلُ منك أبا ، وكم درهما عندك ؟ ونونُ التثنية نحو :
قفيزانُ بُرا ، وتقديرُ نون التثنية ، مثل : اثنا عشر درهما ، ونونُ الجمع
نحو : بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا (٤) ، وشبهُ نون الجمع ، مثل : عشرون
رجلا . والإضافة ، نحو : على التمرة مثلها زبداً .

(١) الكافية : ١٠٧ .

(٢) مثل في الشرح ص ٤٢ بقوله : " أبصرتُ عينا جاريةً " .

(٣) الكافية : ١٣٦ ونصها : " إن كان بالتنوين ... جازت الإضافة

.... " .

(٤) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .

فإن كان التمام التنوين أو نون التثنية جازت الإضافة، وتُنْصَعُ
في الخمسة البواقي .

أما في تقدير التنوين في : خمسة عشر ؛ فلثلاثا يصير ثلاثة أشياء
كشيء واحد .

وفي : أفضل منك أبا ؛ لثلاثا يتغير المعنى ؛ إذ معناه بالنصب :
ابن مفضل الأُبِّ ، وبالجر : مُفْضَلٌ . وضابط ما يُقَرَّبُ به بين المعنيين :
أنه إذا تقدم قبل التمييز مبتدأ لفظه كلفظه فالجر ، نحو : وجهُك
أحسن وجهٍ ؛ لأنه إذا نُصِبَ لَزِمَ أن يكون للوجه وجهه ، وإن لم
يكن لفظه كلفظه فالنصب ، نحو : عبدك أحسن وجهها ؛ لأنه إذا
جَرَّ لَزِمَ أن يكون العبد نفسه وجهًا ، وهو مبني على أن أفعَلَ التفضيل
لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له . (١)

وفي : كم رجلا ؛ لثلاثا تلتبس بالخبرية .
وأما في تقدير نون التثنية ؛ فلثلاثا يخرج عن أخواته من أحد
عشر إلى تسعة عشر .

وأما في نون الجمع في مثل : * يَا أَخْسَرِينَ أَعْمَلًا * (٢) فلما
ذكرنا / في : أفضل منك أبا ؛ لأنه جَمْعُ أفعَلَ التفضيل . فإن كانت
نون الجمع في غيره ؛ فقد أجاز بعضهم الإضافة ؛ مثل : حَسَنُونَ وجهًا ،
وحَسَنُوا وجهه ، فلو قال : إن كان بتنوين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع
خلافًا لبعضهم ؛ لكان أجود . (٣)

أ/٥١

- (١) في الأصل : وجهًا .
(٢) ينظر : المقتضب : ٣٨ / ٣ .
(٣) سورة الكهف : من الآية : ١٠٣ .
(٤) قال ابن الحاجب في شرح الفصل : ٣٥٤ / ١ - بعد أن ساق
اعتراضا كالذي ذكره الشارح - : (والجواب عن ذلك أن هذا

وأما شبه نون الجمع فلو جودها أما مع بقاء النون ؛ فلائنها
شبيهة بنون الجمع ، وأما مع حذفها ؛ فلائنها أصلية .

وأما الإضافة فليتعذر أيضا أما مع بقاء النون ؛ فلا متناع إضافة
الضمير ، وأما مع حذفه ؛ فلفساد المعنى .

وإذا كان تمييزُ أفعال التفضيل فاعلا في المعنى وجب نصبه ،
نحو : زيدٌ أحسنُ غلاما ، وأطيبُ دارا ، وإذا كان غيره جازجره بالإضافة
و " مِنْ " مثل : زيدٌ أحسنُ رجلا ، وأحسنُ من عمرو .

[يجوز] (١) في كل مميّزٍ أن يُجرَّبَ " مِنْ " إلا الفاعل
في المعنى ، نحو : طاب زيدٌ نفسا ، وإلا مميّز المدد ، نحو : عشرون
درهما .

=== ليس من تمييز المفرد في شيء ، وإنما ذلك من تمييز ما يضاهي

الجملة (وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٦٣ / ٢ .

(١) تنمة يلتئم بها الكلام ، وهي من شرح ابن جماعة : ١٧٠ .

[المستثنى]

قوله : (المستثنى : متصلٌ ومنقطعٌ ، فالمُتصلُ : المُخْرَجُ من مُتَعَدِّ لفظاً أو تقديرًا .) (١)

قوله : (لفظاً أو تقديرًا) يَحْتَمَلُ أن يكون تفصيلاً للمُتَعَدِّ على معنيين :

أحدهما : أن يُراد بالمتعدد لفظاً ، مثل : قام الرجالُ
إلا زيدا ، أو تقديرًا ، مثل : قام القومُ إلا زيدا ، لأنَّ الأولَ متعددٌ لفظاً ،
إذ هو جمعٌ " رجلٍ " ، والثاني ليس بمتعدد لفظاً ، إذ ليس جمعا لفرد ،
ولكنه متعددٌ معنى ، لِصِدْقِهِ على كثيرين .

الثاني : أن يُراد بالمتعدد لفظاً / : المستثنى منه المذكورُ ٥١/ب
في اللفظ ، وبالمتعدد معنى : المستثنى منه في غير المذكور في اللفظ ،
مثل : ما قام إلا زيد . (٢)

ويَحْتَمَلُ أن يكون تفصيلاً للمستثنى بعده ، ويكونُ نصبٌ (لفظاً
أو معنى) بـ " المُخْرَجِ " لا بـ " المُتَعَدِّ " ، فالمُخْرَجُ لفظاً مثل : قام
القومُ إلا زيدا ، والمُخْرَجُ معنى مثل : قام زيدٌ ليسَ إلا ، وليسَ غيرُ .
(٤)
وقال بعضهم (٣) : يمكنُ حذفُ المستثنى المتصلِ والمنقطعِ
بحد واحد باعتبار المعنى ، وهو أن يقالَ : المستثنى : بعضُ ما تناولَهُ

(١) الكافية : ١٠٩ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٦/٢ .

(٣) لم أقف عليه في ما تيسر لي من المصادر .

(٤) كررت في الأصل كلمة " حد " .

اللفظ وُضِعَا ، وَمُصَاحِبُهُ غَالِبَا ، مُخْرَجًا عَنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ بِـ " إِلَّا " وَأَخَوَاتِهَا ؛
فَإِنَّ السُّتْنَى الْمُنْقَطِعَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ مَا تَنَاولَهُ لَفْظُ السُّتْنَى مِنْهُ وَضِعَا ،
فَلَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ مُصَاحِبًا لَهُ فِي الْغَالِبِ ، فَلَا يُسْتَتْنَى مِنَ الْأَلْفَافِ الْمَوْضُوعَةِ
لِلْمَعْقَلِ إِلَّا مَا هُوَ مَالُوفٌ وَمُصَاحِبٌ لَهُمْ فِي الْغَالِبِ كَالْوَتِدِ وَالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ ،
فَلَوْ قِيلَ : مَا بِالْأَرَادَ أَحَدٌ إِلَّا حَيَّةٌ ، أَوْ مَا أَشَبَّهَا لَمْ يَجُزْ عَنْهُمْ .

وَأُورِدَ عَلَى مَا أُحْدِثَ بِهِ السُّتْنَى الْمُتَّصِلُ وَالْمُنْقَطِعُ قَوْلُهُمْ : جَاءَ
رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ ، فَقِيلَ : يَلْزِمُ مِنْهُ نَقْضُ أَحَدِ الْجَزَائِنِ ، لِأَنَّ " زَيْدًا " نَسِي
مِثْلَهُ لَا يَخْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ مُخْرَجًا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، فَإِنْ كَانَ مُخْرَجًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ
سُّتْنَى مُتَّصِلًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ (١) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجًا
لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا ؛ لَكُونِهِ مَذْكُورًا بَعْدَ " إِلَّا " غَيْرَ مُخْرَجٍ ، لَكِنَّهُ لَيْسَ
بِسُّتْنَى عَنْدهُمْ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَ نَقْضُ أَحَدِ الْجَزَائِنِ ، فَإِذَا نُو
زَادَ فِيهِ قِيدًا آخَرًا فَقَالَ : / وَالْمُنْقَطِعُ : الْمَذْكُورُ بَعْدَ " إِلَّا " غَيْرِ
الصِّفَةِ ؛ لَكَانَ أَجُودَ .

١/٥٢

قَوْلُهُ : (وَهُوَ مَنْصُوبٌ إِذَا كَانَ بَعْدَ " إِلَّا " غَيْرِ الصِّفَةِ نَسِي
كَلَامٍ مُوجِبٍ ، أَوْ مُقَدِّمًا ... إِلَى آخِرِهِ .) (٢)

(١) فِي قَوْلِهِ : (بِالْإِجْمَاعِ) نَظَرُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ السَّأَلَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا

وَمَنْ أَجَازَهَا ابْنُ السَّرَاجِ قَالَ فِي الْأُصُولِ : ٢٨٤ / ١ :

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَتْنَى الْفِكْرَةُ مِنَ النِّكَرَاتِ فِي الْمَوْجِبِ ، لَا نَقُولُ :

جَاءَ نِي قَوْمِ الْأَرْجَلِ ، لِأَنَّ هَذَا لَا فَائِدَةَ فِي اسْتِثْنَائِهِ ، فَإِنْ

نَعْتَهُ أَوْ خَصَصْتَهُ جَازَ ، وَهَذَا امْتِنَاعُهُ مِنْ جِهَةِ الْفَائِدَةِ ،

فَعَتَى وَقَعَتِ الْفَائِدَةُ جَازَ) . وَتَنْظُرُ تَفَاصِيلُ السَّأَلَةِ فِي :

الاسْتِغْنَاءُ : ٣٧٣ فَمَا بَعْدَ هَذَا .

(٢) الْكَافِيَّةُ : ١٠٩ .

يُرِيدُ بالموجب : ما لا يكون نهياً ولا نغياً ولا استنفهاماً .
 وأما التَّخْضِيزُ فحكمه حكم الإيجاب ، فلا يجوز البدلُ في مثل :
 هَلَّا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، ولا يكونُ إِلَّا منصوباً ، وإنما لم يَجْزُ البدلُ لفساد
 المعنى ؛ إذ البدلُ منه يجب أن يكونَ في حكم الساقطِ وإذا سَقَطَ
 فَسَدَ المعنى ؛ لأنَّ معنى : هَلَّا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، استبطاءُ قيامِ القومِ
 وحشهم عليه و " زيد " خارجٌ من هذا الحكم فلو أُبدِلَ من " القوم " لتناوله
 هذا الحكم ، بل (١) صار مقصوداً به وهو غيرُ المطلوب من معنى الكلام .
 وهذه العلة هي التي مَنَعَتْ من جواز الإبدال في الموجب فـ
 مثل : جاءني القومُ إِلَّا زَيْدًا ؛ لأنه إذا أُسْقِطَ البَدَلُ منه بقي : جاءني
 إِلَّا زَيْدٌ ، وهو مُحال ؛ لأنَّ معناه : أنَّ جميعَ الناسِ جاؤوني إِلَّا زَيْدًا .
 وأجاز الزجاج (٢) البدلَ في التَّخْضِيزِ وقال : إنَّه كالاستنفهام .

- (١) في الأصل : "وبل" .
 (٢) قال في : معاني القرآن وإعرابه : ٣٣/٣ - ٣٥ عند إعراب
 قوله تعالى : * فلولاً كانت قرية آمنّت فنفعها إيمانها إِلَّا قومُ
 يونس * : فهلا كانت قرية ويجوز الرفيع على
 أن يكون على معنى : فهلا كانت قرية آمنّت غير قوم يونس
 فيكون : * إِلَّا قوم يونس * صفة ، ويجوز أن يكون بدلاً من
 الأول ، لأنَّ معنى * إِلَّا قوم يونس * محمول على معنى :
 هلا كان قوم قرية أو قوم بني آمنوا إِلَّا قوم يونس ، ولا أعلم أحداً
 قرأ بالرفع ، وفي الرفع وجه آخر وهو البدل ، وإن لم يكن الثاني
 من جنس الأول كما قل الشاعر :
 وبلدة ليس بها أنيس إِلَّا اليعافيرُ وإلا الميسُ .

ولو قال : في كلام موجبٍ أو ما في حكمه ، لكان أجودَ ، ليتناول ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدا ؛ لأنه يجب فيه النصبُ وإن لم يكن مُستثنى من كلام موجب ، ولكنه في حكم الموجب .

حاشية : وجب نصبُ المستثنى المُقدَّم ، لأنه لو رُفِعَ لكان إما بدلا أو صفةً ، وكلُّ واحدٍ / منهما غيرُ جائزٍ ، لامتناع تقدمِ البدلِ ٥٢ ب على المُبدلِ منه والصفةِ على الموصوفِ . أما البدلُ فلأنه مُؤَوَّدٌ للتوطئة والتوكيد فلو قُدِّمَ على المُبدلِ منه انتقضَ هذا الغرضُ ، وأما الصفةُ فلأنها مبيِّنةٌ للموصوفِ ، وتقدُّمُ المبيِّنِ على المبيَّنِ خارجٌ عن القياس ، فلما امتنع البدلُ والوصفُ تعيَّنَ النصبُ على أصلِ الباب .

وحكى سيبويه (١) عن يونسَ عن العرب : " مالي إلا أبوك ناصرٌ " ، ومنه قولُ حسَّانَ - رضي الله عنه - :

* إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شافعٌ * (٢)
وهو مذهبُ الكوفيين . (٣)

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ، والذي فيه : " مالي إلا أبوك أحدٌ " .

(٢) ديوانه : ٢٤١ ، والرواية فيه " إلا النبيين " وعليلها يفوت الاستشهاد ، وصدر البيت :

* فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شفاعَةً *

وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية : ٧٠٥ ، شرح ابن الناظم :

٢٩٨ ، المقاصد النحوية : ١١٤/٣ ، شرح التصريح : ٣٥٥/١ ،

السمع : ٢٥٧/٣ .

والشاهد في قوله : " إلا النبيون " حيث رفَعَ المستثنى مع

تقديمه على المستثنى منه ، والكلام منفي .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٠٤ .

حاشية : استدَلَّ من أَبْدَلَ (١) في مثل : ما جاءني أَحَدٌ
إلا حمارٌ ، يقول الشاعر :

و بلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ (٢)
وأجيبَ عنه (٣) بأنه لما كان "اليعافير" و "العيس" مجاورين
لهذا المكان صارا أنيسين له ، فكان الانيسُ متناولاً لهما فلم يكن
منقطعا .

وبنو تميم (٤) يقولون : ما بالدار أحدٌ إلا فرسٌ ، بالرفع .

(١) جواز الإبدال في مثله لغة بني تميم ، الكتاب : ٣١٩/٢ ، ٣٢٣ .

(٢) الرجز لجبران المود النميري في ديوانه : ٥٢ ، والرواية فيه :

قد ندع المنزلَ يا لميسُ بسائساً ليس به أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبقراً ملّسعٌ كنُوسُ

وينظر : الكتاب : ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، مجاز القرآن : ١٣٧/٦

معاني الغراء : ٤٧٩/١ ، المقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ،

النكت : ٦٢٥ ، الإنصاف : ٢٧١ ، شرح المفصل : ٨٠/٢ ،

١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، الخزانة : ١٥/١٠ .

واليعافير : جمع يَعْفُور وهو ولد الظبي ، والعيس : يقصد به
بقر الوحش وأصله للإبل .

والشاهد فيه : رفع "اليعافير" و "العيس" بدلا من الانيس
على الاتساع والمجاز إذ جلدتهما أنيسا .

(٣) ينظر : الاستغناء : ٥١٦ .

(٤) ينظر هاش (١) أعلاه .

ووجهه أنهم أرادوا : ما بالدارشي^١ ثم أقاموا اللفظ الخاص مقام العام ، فأبدلوا " فرسا " من " أحد " على هذا التأويل .

والتحقيق : أن المستثنى المنقطع لا يخلو أن يكون بحيث يصح نسبة العامل إليه أولا يكون كذلك . فإن كان الأول مثل : ما فيها أحد إلا ثوباً ، صح أن يعمل فيه ، لأن نسبة الاستقرار إلى الثوب صحيحة ، وإن كان الثاني نحو : / ما جاءني أحد إلا ثوباً ، لم يصح أن يعمل فيه ، لأن نسبة المجيء إليه غير صحيحة .

١/٥٣

وأجاز الأَخفش^(١) الجرَّ بـ " ما عدا " و " ما خلا " على أن تكون " ما " زائدة .

حاشية : اختلف في العامل في المستثنى على خمسة أقوال :

الأول : أن العامل " إلا " نفسها على معنى : استثنى^(٢) .
وردَّ بأنه لو كان كذلك لوجب ألا ينفكَّ المستثنى عن النصب .

(١) الفوائد الضيائية : ٤١٨/١ ، وهو أيضا مذهب الجرمي ، والربيعي ، والكسائي والفارسي . ينظر : كتاب الشمر : ٢٥ - ٢٦ ، توضيح المقاصد : ١٢٣/٢ - ١٢٤ ، المفني : ١٧٩ - ١٨٩ .

(٢) هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج ، وطائفة من الكوفيين ، الانصاف : ٤٦١ ، شرح الفصل : ٧٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ ، ونسب كذلك إلى أبي العباس المبرد ، ينظر الخصائص : ٢٧٦/٢ ، المصادر السابقة . والذي في المقتضب : ٣٩٠/٤ (وذلك لأنك لما قلت جاءني القوم ، وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا ، كانت " إلا " بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل) . وينظر : حاشية الشيخ عزيمة .

الثاني : أن العامل إذا نُصِبَ " إِنْ " وإذا رُفِعَ " لَا " (١) .
وَرَدَّ بأنه لا يستقيم لا لفظاً ولا معنى ، أما اللفظُ فلا تُكَلِّمُ لَوْ صَرَّحْتَ
به لم يستقيم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك ؛ لأن ما يجوز فيه الرفعُ
والنصبُ من المستثنى يُلْزَمُ فيه أن يكونَ إذا نُصِبَ مُثَبَّتاً باعتبار " إِنْ " .
وإذا رُفِعَ مَنفِيّاً باعتبار " لَا " والمعنى في الاستثناء واحدٌ ؛ فيؤدي إلى
أن يكونَ مُثَبَّتاً مَنفِيّاً في حالةٍ واحدةٍ .

الثالث : أن العامل " إِنْ " بعد " إِلَّا " (٢) . وَرَدَّ بأن " إِنْ " لا تُضَرُّ ، وبأنه كان يُلْزَمُ نصبه دائماً .

الرابع : أن العاملَ الفعلُ بواسطة " إِلَّا " (٣) ، لأنك إذا
قلت : قام القومُ إلا زيداً ، فقد توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك :

(١) هو مذهب الفراء ، ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من
مذهبهم و " إِلَّا " عند الفراء مركبة من " إِنْ " و " لَا " العاطفة
ثم خففت " إِنْ " وأدغمت في " لَا " .

ينظر : الأصول : ٣٠٠/١ - ٣٠١ ونسبه - نقلاً عن المبرد -
إلى البغداديين ، الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل : ٧٦/٢ ،
شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ .

(٢) ذهب إلى ذلك الكسائي ، الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل :
٧٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ .

(٣) هذا مذهب سيبويه والبصريين قال في الكتاب : ٣١٠/٢ :
(والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما
قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها
إذا قلت : عشرون درهماً) وينظر كذلك : ٣١٩/٢ ، ٣٣٠ .
الإنصاف : ٢٦١ ، شرح المفصل : ٧٦/٢ ، شرح الرضي
على الكافية : ٨٠/٢ .

جاء القوم ، بـ "إِلَّا" ، فقد صار لقولك (١) : جاء القوم ، بواسطة "إِلَّا" في "زيد" معنى به يقوم المعنى المقتضى لإعرابه ، وهو كونه مستثنى ، وهذا هو معنى العامل . ^{وَرَدَّ} بِأَنَّ شَمَّ سَائِلَ لَيْسَ فِيهَا فِعْلٌ ، مثل : القومُ / إِلَّا زَيْدًا (٢) إِخْوَتُكَ وَنَحْوُهَا ، فلو كان الفعل هو العامل ٥٣/ب بقيت هذه المسائل بلا عامل .

(٣) الخامس : أن العامل الاسم المتعدد الذي تناول المستثنى ، إذ هو الذي اقتضى صحة الإخراج ، فهو في المعنى العامل بواسطة "إِلَّا" . وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد (٤) فالتمسك به أولى .

وهذا كله في المستثنى المتصل ، أما المنقطع فالعامل فيه نفس "إِلَّا" (٥) ، لأنها تعمل عمل "لكن" ، ولها (٦) خبر مقدر على حسب المعنى المراد .

-
- (١) في الأصل : "جاز لك" ، والتصحيح من الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٢/١ .
- (٢) في الأصل : "زيد" بالرفع والتصويب من الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٣/١ .
- (٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٣/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٨١/٢ .
- (٤) في الأصل : "ولم يوجد" .
- (٥) مذهب سيبويه أنه منتصب بما قبل "إِلَّا" من الكلام كانتصاب المتصل ، الكتاب : ٣١٩/٢ ، وما ذكره الشارح مذهب المتأخرين . ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٢/٢ .
- (٦) في الأصل : "وهو" ، وما أثبتته من الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٣/١ . وبه يستقيم الكلام .

وقد اخُطِفَ (١) في جواز اظهار ذلك الخبر، فمنهم من أجازهُ ،
ومنهم من يجعلهُ كلاماً مستأنفاً .

حاشية عند قوله في الشرح : (والاكثرُ البدل ، لانه أظهرُ
في قياس عوامل العربية) . (٢)

إنما كان أظهرُ ، لأن البدلَ يجرى في تعلقِ العاملِ به مجرأه
لِوَلِيّ العاملِ ، والنصبُ على الاستثناءِ للتشبيهِ بالمفعول ، فلما كان البدلُ
أقوى في حكم العاملِ من الاستثناءِ كان البدلُ هو المختارَ ، ولأنَّ النصبَ
على الاستثناءِ في عَقْلِيَّةِ العاملِ فيه إشكالٌ ، فإذا أمكنَ غيرُهُ من الواضح
كان أولى . (٣)

ونظيرُ ذلك المفعولُ معه ، فإنه إذا كان العاملُ معنويا وأمکن
غيرُ النصبِ تعيينَ ذلك الغيرِ ، مثل : يا لزيدٍ وعمرو ، فإذا تعذر
المعطفُ رُجعَ إليه .

ثم البدلُ في باب الاستثناءِ مُخَالِفٌ لسائر الأبدالِ في / ١/٥٤
شيئين :

أحدهما : أن البدلَ والمُبدَلَ منه متوافقان في الإيجاب
والنفي في سائر الأبدالِ ، وهاهنا ليس كذلك .

والثاني : أن في البدلِ ضميراً يعود على المُبدَلَ منه إذا
كان بدلَ البعض من الكل ، مثل : ضربتُ زيدا رأسَهُ ، وهاهنا ليس كذلك .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٣/١ ، شرح الرضي على

الكافية : ٨٢/٢ ، الهمع : ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ .

(٢) الشرح : ٤٥ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٣٦٦/١ ، شرح الرضي على

الكافية : ٧٦/٢ .

قوله : (وهو في غير الموجب ليفيد ... إلا أن يستقيم المعنى .) (١)

يريد باستقامة المعنى : أن يكون موجبا في معنى نفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ ﴾ (٢) ، لأن المعنى : لا يفعل إلا أن يتمَّ نوره ، وكذلك : قرأت إلا يوم كذا ، معناه : ما تركت القراءة إلا يوم كذا .

وأجاز يونس : ما زال زيد إلا عالما . (٣)

حاشية عند قوله : (وإعراب * غير * كأعراب المستثنى به * إلا * على التفصيل .) (٤)

إنما انتصب بالفعل اللازم الاسم الواقع بعد * إلا * ، لأنه قوي بواسطتها ، وأما * غير * فنصبها لشبهها بالظرف من حيث الإيهام ، فلما أشبهته نصبها الفعل اللازم بغير واسطة كما ينتصب الظرف .

حاشية عند قوله : (وحُطِّتْ * إلا * عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ... إلى آخره .) (٥)

مثال كونه محصورا قولهم : عليَّ عشرةٌ إلا درهما ، فالعشرة وإن كانت منكورة لكنها محصورة فلا يتعذر الاستثناء .

(١) الكافية : ١١١ .

(٢) سورة التوبة : من الآية : ٣٢ .

(٣) شرح ابن جماعة : ١٧٤ .

(٤) ، (٥) الكافية : ١١٢ .

وقد تكون "إلا" صفةً لفردٍ، مثلُ : له ألفُ درهمٍ
إلا مائةً، أى : غيرُ مائةٍ.

(١)

حاشية : الذى / يدل على ظرفية "سوى" و "سواء"
وقوعهما صلةً للموصول ، نحو : جاءني الذى سواك .

٥٤/ب

(١) مذهب سيبويه والبصريين لزوم "سوى" للظرفية وعدم

خروجها عنها إلا في ضرورة الشعر. وجوز ذلك الكوفيون.

ينظر : الكتاب : ٤٠٧/١ - ٤٠٩ ، المقتضب : ٢٧٢/٢ ،

٣٤٩/٤ ، الاصول : ٢٧٨/١ ، الإنصاف ٢٩٤ ، التبيين :

[خبر "كان" وأخواتها]

قوله في خبر "كان" : (ويتقدم معرفة) . (١)

ليس كل موضع يكون فيه معرفة يجوز تقديمه فيه ؛ فإن نحو :
كان موسى عيسى ، الخبر فيه معرفة ، ولا يجوز التقديم ؛ لحصول اللبس .
وقوله : (ويتقدم معرفة) مشعر بأنه لا يخالفه إلا في هذا
الحكم ، لكنه يخالفه في أحكام أخرى .

منها : أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وهذا ليس
كذلك ، (٢) أما في " كان " فللدلالته على الماضي فلا تحصل به
فائدة ، فإن دخلت عليها أو على خبرها " قد " جاز ذلك ، لتقريبها
إيائه من الحال ، نحو : * وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ * (٣) ، وكان
زيد قد خرج . وأما في باقي أخواتها فللتناقض ، لأن مدلول خبرها

- (١) الكافية : ١١٣ ونصها : (ويتقدم على اسمها معرفة) .
(٢) الصحيح أنه لا يشترط كون الخبر غير ماضٍ إلا في " صار " وما
بمعناها ، و " دام " ، و " زال " وأخواتها وأما بقية أفعال
الباب فيجوز عند البصريين دخولها على ما خبره ماض ، وقد جاء
في القرآن ، قال تعالى : * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ * و * إِنْ
كُنْتُ قُلْتُ * وغيرها . وأما اشتراط " قد " فهو مذهب
الكوفيين . وجعلوها مقدرة في مثل هذه الآيات .

ينظر : شرح التسهيل : ٤٦٧/١ - ٤٦٨ ، شرح الرضوي
على الكافية : ١٤٢ فما بعدها ، المساعد : ٢٥٥/١ - ٢٥٦ ،
السمع : ٧٣/٢ .

- (٣) سورة الأحزاب : من الآية : ١٥ .

(١)

واجبُ الثبوتِ أو والسلب في الحال ، فلو اجتمعا لزم اجتماعُ النقيضين .

ومنها : أن خبرَ المبتدأ يجوز أن يكون مشتقاً على ما له صدرُ الكلام ، وهذا ليس كذلك . أما ما في أوله " ما " النافية فإن لم يتقدم الخبرُ عليه ، نحو : ما زال أين زيدُ ، لزم عملُ ما قبل الاستفهام فيما بعده ، وإن تقدم ، نحو : أين ما زال زيدُ ، لزم أن يتقدم ما في حينَ (٢) النفي عليه ، فيخرجُ عن أن له صدر الكلام ، وكذلك " ليس " (٣) . وفي " ما دام " لثلاثا يتقدم ما في حينَ (٤) الصلصة على الموصول ، / ١/٥٥ وإذا امتنع في هذه امتنع في البواقي (٥) ، ليكون البابُ واحداً .

ومنها : أن خبرَ المبتدأ يكون جملةً طلبيةً ، ولا يجوزُ ذلك في خبر " كان " (٦) .

قوله : (ويحذفُ عامله في : " الناسُ مجزؤون ... إلى آخره ") . (٧)

يجوز حذفُ العاملِ والاسم ، كقولك : شاعرا ، لمن قال : ما كان زيدُ ؟ ، والعاملُ والخبرُ ، كقولك : زيدُ ، لمن قال : من كان صديقك ؟ والعاملُ والاسمُ والخبرُ كقولك : نعم ، لمن قال : هل كان زيدُ عالما ؟

(١) في الأصل : " والسلب " .

(٢) في الأصل : " خبر " .

(٣) تقديم خبر " ليس " عليها جائز عند جمهور البصريين ، وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يجوز . ينظر : الإنصاف : ١٦٠ ، التبيين : ٣١٥ .

(٤) في الأصل : " خبر " .

(٥) بل يجوز في المنفي بغير " ما " ، وغير المنفي ، ينظر : التسهيل

: ٥٢ ، المساعد : ٢٥٢/١ .

(٦) يقصد جميع الباب .

(٧) الكافية : ١١٣ ونصها : " وقد يحذفُ عامله ... " وينظر : الكتاب :

٢٥٨/١

حاشية عند قوله : (ويجب الحذف في مثل : *أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا
أَنْطَلَقْتُ *) (١)

من المواضع الواجب (٢) فيها الحذف : * أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ * (٣)
عند مَنْ جعله خيرا لا مفعولا . (٤)

ومنها : كيف أنت وقصمة من تريد ، (٥) إذا نصبت * قصمة *
على المفعول معه . ويجوز في هذا أن تكون * كان * المقدرة تامة
وناقصة ، فإذا كانت تامة كان موضع المفعول معه نصبا على الحال ، وإذا
كانت ناقصة كان موضعه نصبا على خبرها ، ويجوز أن يكون خبرها * كيف *
مقدما عليها عند من يجيزه في غير ما في أوله * ما * (٦) والمفعول نسي
موضع نصب على الحال .

- (١) الكافية : ١١٣ ، وينظر : الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ١٤٩ / ٣ ، ٣٣٢٠ .
- (٢) في الأصل : * الجائز * ، وينظر الكتاب : ٢٨٢ / ١ .
- (٣) سورة النساء : من الآية : ١٧١ .
- (٤) نصب المصنف هذا الرأي في ص : ١٠٧ إلى الكسائي ،
وينظر : هامش ه في تلك الصفحة .
- (٥) ينظر : الكتاب : ٢٩٩ / ١ .
- (٦) ينظر : التسهيل : ٥٤ .

[اسم " لا " النافية للجنس]

قوله : (المنصوبُ بـ " لا " لنفي الجنس . . . إلى آخره .)^(١)

قد تكون " لا " المشبهةُ بـ " ليس " نافيةً للجنس ، كقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فَأَنَا ابنُ قيسٍ لا بِسَراجٍ^(٢)

فيصدقُ على خبرها أنه منصوبٌ بـ " لا " التي لنفي الجنس ، فلو قال :

المشبهةُ بـ " إِنْ " لم يتناولهُ . /

ب / ٥٥

ويمكن أن يُريدَ بقوله : (" لا " التي لنفي الجنس) أى :

التي لا تكون إلا له ، فلا يتناول المنصوبَ بالمشبهةِ بـ " ليس " فإنَّها

قد تكونُ غيرَ نافيةٍ للجنس .

قوله : (فَإِنْ كانَ مفرداً فهو مبنى على ما ينصبُ به .)^(٣)

ذهب الزجاجُ والسيراfi^(٤) إلى أنه ليس بمبنى ، وأن الفتحة

(١) الكافية : ١١٥ .

(٢) البيت من قصيدة لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة

أوردها أبو تمام في الحماسة ١ / ٢٦٥ .

وهو من شواهد سيبويه : ٥٨ / ١ ، ٢٩٦ / ٢ ، ٣٠٤ ، المقترض :

٣٦٠ / ٤ ، الأصول : ٩٦ / ١ ، جمل الزجاجي : ٢٣٨ ،

التبصرة : ٣٩١ ، الأُمالي الشجرية : ٢٨٢ / ١ ، ٢٢٤ / ٢ ،

الإنصاف : ٣٦٢ ، الخزانة : ٤٦٧ / ١ ، ٣٩ / ٤ .

لا براح : أى ليس لي براحٌ عن موقفي في الحرب .

(٣) الكافية : ١١٥ .

(٤) شرح السيراfi (رسالة) : ٦ / ٤ ، شرح المفصل : ١٠٦ / ١ ،

التسهيل : ٦٧ ، شرح الرضي على الكافية : ١٥٥ / ٢ .

فيه فتحة إعراب ، وأنَّ " لا " هذه تعملُ عملَ "إنَّ" بغير تنوين ؛ لانحطاط الفرع عن الأصل . وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ التنوين لا يرجعُ ثبوته وحذفه إلى العامل ، بل يرجعُ إلى المفعول المستحقَّ له كما في سائر أبواب العربية ، وإذا كان كذلك لم يجزُ حذفه من المذكور بعد " لا " على تقدير كونه مُعرباً منصوباً .

وزهد أبو العباس ^(١) إلى أنَّ المثني في نحو : لا رَجُلَيْنِ ، معربٌ منصوبٌ ، وكذلك الجمعُ في نحو : لا مُسْلِمِينَ ، واستدلَّ بأنَّ النونَ فيها بمثابة التنوين في المفرد ^(٢) ، فكما أنه لا بناءٌ مع التنوين فكذلك لا بناءٌ مع النون .

نَقَضَتْ ^(٣) هذه العلةُ بقولهم في النداء : يا رجلُ ، ويا رجلانِ ، ويا مسلمونَ ؛ فإنه مبنيٌّ مع النون التي بمنزلة التنوين ؛ لقياس العلة الموجبة للبناء في المفرد .

حاشية : يجوز إظهار " مِنْ " المقدرة لإفادة الاستغراق مع " لا " التي لنفي الجنس في الضرورة ، كقوله :

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إلى هُند ^(٤)

(١) المقتضب : ٣٦٦/٤ .

(٢) في الأصل : " العدد " ، وهو تحريف .

(٣) ينظر هذا النقض في شرح الرضي على الكافية : ١٥٧/٢ .

(٤) لم ينسبه أحد ممن استشهد به إلى قائل معين ، وهو ممن

شواهد شرح الكافية الشافية : ٥٢٢ ، شرح التسهيل : ٦١٨/١ ،

شرح ابن جماعة : ١٨٥ ، المقاصد النحوية : ٣٣٢/٢ ، الهمع :

١٩٩/٢ ، الدرر : ٢٢١/٢ .

وقوله : (وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً .) (١)

أى : وَإِنْ كَانَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ " لا " هذه معرفةً ، وإلا / ١/٥٦
فالمعرفة لا تكون اسمَ النافية للجنس .

حاشية عند قوله : (وفي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، خمسة
(٢) أوجه .)

رفعُهما يحتمل وجوهاً :

الأول : أن يكون كلُّ واحدٍ منهما مرفوعاً بالابتداء ، ويُقدَّرُ
لكل واحدٍ منهما خبرٌ ، حتى كأنه قيل : لا حول [إلا بالله] (٣) ولا
قوة إلا بالله .

الثاني : أن يكون الأولُ مرفوعاً بالابتداء ، والثاني : معطوفٌ
عليه عطفاً مفرد على مفرد ، ولهما خبرٌ واحدٌ .

الثالث : أن يكون الأولُ مرفوعاً على أن " لا " بمعنى " ليس " ،
والثاني : معطوفٌ على الأول عطفاً مفرد على مفرد ، ولهما خبرٌ واحدٌ أيضاً ،
و " لا " الثانية ملغاة .

الرابع : أن يُرفع الأولُ على أن " لا " بمعنى " ليس " ، وخبرُها
محذوفٌ ، أى : موجودٌ ، أو هو مُقدَّرٌ بعد " إلا " و " لا " الثانية زائدة ،
والثاني مرفوعٌ بأنه مبتدأ محذوفُ الخبر ، حتى كأنَّ التقدير : ليس حول
إلا موجودٌ بالله وقوةٌ موجودةٌ به .

(١) الكافية : ١١٥ .

(٢) الكافية : ١١٦ .

(٣) تنمة يومي إليها قوله : " ويقدر لكل واحدٍ منهما خبر حتى كأنه قيل " .

الخامس : عكس هذا .
السادس : أن يكون كلُّ واحدٍ منهما مرفوعاً على أن * لا * بمعنى
" ليس " .

حاشية عند قوله : () ومعناها : الاستفهام ، والعرض ، والتمني . (١)
في كلامه دليل على أن العرض يكون في الأسماء ، وهو
خلاف المشهور ، لأن المشهور أن العرض لا يقع إلا في الأفعال ، وأن
* ألا * إذا كانت عرضاً كانت من الأوقات المختصة بالأفعال ، وأنها
إذا وقع بعدها اسم كان منصوباً بإضمار فعل . (٢)

واعلم أن * ألا * إذا كانت لمجرد / الاستفهام كان حكمها ٥٦ / ب
حكم * لا * (٣) من بناء ما كان منياً ، ونصب ما كان منصوباً ، وجواز الإلفاء
والتكرير عند الفصل والتعريف ، والعطف على لفظ اسمها بالنصب منوناً
وعلى موضعها مع اسمها بالرفع منوناً ، وكذا في خبرها ، ووصف اسمها
على اللفظ منوناً وغير منونٍ وعلى الموضع منوناً .

وأما إذا لم يكن لمجرد الاستفهام بل يشوبها معنى التمني ،
فإن جملة الأحكام تبقى إلا الوصف على الموضع ، والعطف عليه بالرفع
عند الخليل وسيبويه (٤) ، لأنه بدخول التمني زال عن الكلام حكم
الابتداء فلم يبق هناك موضع مخالف للفظ حتى يحمل عليه .

(١) الكافية : ١١٧ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٠٨ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية : ١٧١ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٠٦ / ٢ - ٣٠٧ ، المقتضب : ٣٨٢ / ٤ .

(٤) الكتاب : ٣٠٧ / ٢ - ٣٠٩ .

وأجازهما المازني والسبرد^(١)، نحو : ألا مالٌ كثيرٌ أنفقهُ ،
والأ^(٢) ماءً وغمرٌ أشربُهما .

فإن كان مرادُه لم يغيّرِ العملَ ، أى : من كل وجهٍ ، فيكونُ
ذلك على مذهب المازني والسبرد ، وإن كان مرادُه من وجهٍ دون وجهٍ
كان على مذهب الخليل وسيبويه .

وقد تكون للتقرير ، كقوله :

أَلَا طِعْمَانُ أَلَا فُرْسَانُ عَادِيَّةً أَلَا تَجَشَّوْهُ كُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ^(٣)
أى : إنهم كذلك .

ولمعنى [الاستفهام عن النفي]^(٤) كقوله :

(١) الكتاب : ٣٠٩/٢ ، هامش (٢) ، المقتضب : ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ ،

هامش رقم (١) من الصفحة نفسها .

(٢) في الأصل : " ولا " .

(٣) نسب البيت إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه - وليس في طبعة

ديوانه التي رجعت إليها ، وقد أوردته محققه في هامش صفحة

١٧٩ وقال : لم يرد في المخطوطات ، وإن ابن السيرافسي

والزمخشري روياه من قصيدة لخداش بن زهير يخاطب بها

بعض بني تميم الأثرم . والبيت في شعر خداش : ٧٥ .

وهو من شواهد : سيبويه : ٣٠٦/٢ على أن " لا " إذا تقدمها

همزة الاستفهام تعمل كمطها مجردة ، وينظر : جمل الزجاجي

٢٤٠ ، التبصرة : ٣٩٢ ، شرح التسهيل : ٦٤١/١ ، ٢٦٤/٢ ،

المغني : ٩٦ ، ٤٥٧ ، الخزانة : ٦٩/٤ .

ويروى : ولا فرسان .

(٤) تنمة يلتئم بها الكلام .

أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلَى أُمُّ لَهَا جَلْدٌ إِذَا الْاَقَى الَّذِي يَلْقَاهُ أَثَالِي (١)

حاشية : قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُعْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ (٢)

وبعد :

تُرْجَلُ لِمَنْ وَتَقُمُّ بَيْتِي وَأُعْطِيهَا الْإِثَاوَةَ إِنْ رَضِيتُ ١/٥٧

يروى "رجلا" بالجزم، على إرادة : أَلَا مِنْ رَجُلٍ . الْمُعْصَلَةُ ، بكسر الصاد : الْمُفْرَيْلَةُ الَّتِي تُحْصَلُ تَرَابُ الْمَعْدِنِ (٣) . ومعنى تبينت أى : تبينت تفعل ذلك الإثاوة : مصدر قولك : أَتَوْتَهُ أَتَوْهُ أَتَوْا وَإِثَاوَةٌ : إِذَا أَدَّيْتَ إِلَيْهِ الْخَرَجَ (٤) ويريد هنا : الأجرة . قال :

فَنِي كُلِّ أَسْوَاقِ الْعِرَاقِ إِثَاوَةٌ وَفِي كُلِّ مَا بَاعَ أَمْرُهُ مَكَّنٌ دَرَاهِمُ (٥)

(١) البيت لقبيس بن السلوح في ديوانه : ١٧٨ برواية "ليلي" وينظر : شرح التسهيل : ٦٤١/١ ، المغني : ٩٧/٢١ ، شرح أبياته : ٤٧/١ ، المقاصد النحوية : ٣٥٨/٢ ، السمع : ٢٢٩/٢ وهو في كل هذه المصادر برواية : (لاقاه أمثالي) . وكنى الشاعر بمعجز البيت عن الموت .

(٢) هو عمرو بن قعاس أو قنساس المرادى المذحجي . وقد استشهد به سيبويه : ٣٠٨/٢ على نصب "رجل" وتثنيته ؛ لأن "أَلَا" حرف تحضيض يحسن إضمار الفعل بعده ، أى ألا تروني ، وهو قول الخليل . وينظر : نوارى أبي زيد : ٥٦ ، الأصول : ٣٩٨/١ ، شرح الفصل : ١٠١/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب : ٤٩ ، المغني : ٩٧ ، ٣٣٦ ، ٧٨٣ ، الخزانة :

٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥/٤ ، ١٩٣/١١

(٣) الصحاح : (حصل) .

(٤) الصحاح : (أتى) .

(٥) هو جابر بن حنن التغلبي ، من أبيات له في المفضليات : ٢٠٨ ===

حاشية : (والمعطفُ على اللفظ وعلى المحلِّ جائزٌ .) (١)
 هذا في كل موضعٍ إلّا في موضع واحد وهو : أن يدخلَ عليها (٢)
 همزةُ الاستفهام لفرض التمني ، نحو : ألا مالٌ أنفقهُ ، فإن المعطوفَ على
 نكرتها لا يجوزُ فيه إلّا التصبُّ على اللفظ فقط ، نحو : ألا مالٌ أنفقهُ
 وأمنًا ، ولا يجوزُ الرفعُ عطفاً على الموضع كغيرها (٣) لأنها إذا كانت
 للتمني كانت بمعنى " ليت " فلا يكون لما بعدها جهتا لفظٍ ومحلٍّ كما
 كان ذلك في " ليت " .

====
 والبیت فی الحيوان : ٣٢٧/١ ، مقاييس اللغة ٣٤٦/٥ ، اللسان :

(أتى - مكس) .

والمكس : دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق
 الجاهلية .

(١) الكافية : ١١٧ .

(٢) في الأصل : " على " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) أجاز ذلك المازني والمبرد ، ينظر بر ١٩١ فيما سبق .

[خبر " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس "]

- حاشية عند قوله : (أو انتقض النفي بـ " إلا " بطل العمل)^(١)
 قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾^(٢) فيمن قرأ بالنصب،
 هو منصوب على الظرف، أي : مرة واحدة .
 وبعض العرب^(٤) يُعْمِلُ " ما " مع انتقاض النفي ، وحمل عليه
 بعض النحويين قول الشاعر :
 وما الدهر إلا منجنونا بأعليه وما صا حب الحاجات إلا معدّها^(٥)

- (١) الكافية : ١٢٠ .
 (٢) سورة القمر : ——— الآية : ٥٠ .
 (٣) في معاني الفراء : ١١١ / ٣ (وقد روى ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ *
 بالنصب وكأنه أخضر فعلا ينصب به الواحدة كما تقول للرجل :
 ما أنت إلا شيا بك ودابتك مرة ورأسك مرة ، أي : تتعاهد ذاك)
 وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٠١ / ٤ .
 (٤) في شرح الرضي على الكافية : ١٨٧ / ٢ : (نقل عن يونس أنه
 يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ " إلا ") .
 (٥) هو بعض بني سعد كما ذكر السيوطي نقلا عن ابن جني .
 والبيت بهذه الرواية في : المقرب : ١١٣ ، أوضح المسالك :
 ٢٧٦ / ١ ، الخزانة : ١٣٠ / ٤ . وهو برواية : " أرى الدهر "
 في المحتسب : ٣٢٨ / ١ ، شرح المفصل : ٧٥ / ٨ ، ضرائر الشعر
 ٧٥ ، شرح شواهد المغني : ٢٢٠ .
 والمنجنون : الدولاب الذي يُستقى به .

وقال بعضهم ^(١) : هو نصبٌ على المصدر كأنه قال : إلا يدُرُ
دَرَانًا .

ورده بعض النحويين ^(٢) بأن المجنون ليس بمصدر ، وقال :
إنما قاله على لغة من يعمل مع ^(٣) انتقاض النفي .

وإذا تقدّم / الخبرُ امتنع دخولُ الباءِ عليه عند الأكرين ^(٤) ٥٧/ب
فلا يقال : ما بقائم زيدٌ ، لأن الباءَ إنما تدخلُ على لغة من ينصبه ،
لا على لغة من يرفعه . ^(٥)

وأجازه بعضهم ^(٦) ، وأنشد قوله :

(١) قال ابنُ عصفور في المقرب ١١٣ : (يتخرّج على أن يكسبون
" معذب " مصدرا كـ " مُزَقَّ " ، وكذلك " مجنون " ، التقدير :
وما الدهر إلا تعذيبا ، فيكون من باب ما أنت إلا سيرا) .

(٢) في حواشي الفصل : ٢٩٧ (إلا ظهر فيه أن يكون نصبُ الخبر
بعد " إلا " شاذًا) .

(٣) أي يعمل " ما " .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨٩/٢ .

(٥) بل تدخل الباء على لغة من يرفعه أيضا على الصحيح ، ينظر :
الكتاب : ٣١٦/٢ ، شرح الفصل : ١١٦/٢ ، شرح الكافية
الشافية : ٤٣٦ ، شرح الرضي على الكافية : ١٨٨/٢ ، الخزانة :
١٤١/٤ .

(٦) أجاز الرّبيعي دخول الباء على خبر " ما " المتقدم ، ينظر :
شرح الرضي على الكافية : ١٨٩/٢ .

لَوْ أَنَّكَ يَا عَلِيُّ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ (١)

فَإِنْ زِيدَتْ "إِنْ" مَعَ "مَا" جاز دخول الباء، نحو قوله :

لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بَوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُؤَاهُ (٢)

وزاد بعضهم (٣) مَا يُبْطِلُ الْعَمَلَ تَقْدِمَ مَعْمُولِ الْخَبَرِ إِذَا لَمْ

يَكُنْ ظَرْفًا وَلَا جَارًا وَمَجْرُورًا ، نحو : مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ ، فَإِنْ كَانَ

ظَرْفًا نَحْوُ : مَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ :

مَا بَكَ زَيْدٌ مَرًّا ، جاز النصب عنده .

(١) هذا البيت لم ينسبه أحد من استشهد به إلى قائل معين .

وهو من شواهد : معاني الفراء : ١٩٢/٣ ، كتاب الشعر :

٤٤٣ ، الإتيان : ٢٠٠ ، شرح التسهيل : ٥١٠/١ ، الجنى

الداني : ٢٢٢ ، المفني : ٥٠ ، الخزانة : ١٤٠/٤ .

ويروى عدة روايات منها رواية صدره :

أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا

وَبِ" الْعَتِيقِ " مَكَانَ " الْخَلِيقِ " .

والشاهد في قوله : " وَمَا بِالْحُرِّ " حيث دخلت الباء في خبر

" مَا " المتقدم .

(٢) البيت للمُتَخَلِّ الهذليّ في ديوان الهذليين : ٢٩/٢ .

وينظر : الشعر والشعراء : ٦٦٠ ، أمالي المرتضى ٣٠٦/١ ،

شرح الكافية الشافية : ٤٣٧ ، الهمع : ١٢٧/٢ ، شرح الأشموني :

٢٥٢/١ ، الخزانة : ١٤٦/٤ ، وأبو مالك هو أبو الشاعر واسمه : عويمر .

(٣) في سيبويه : ٧١/١ (ولا يجوز أن تقول : مَا زَيْدٌ عَبْدُ اللَّهِ

ضَارِبًا ، وَمَا زَيْدٌ أَنَا قَاتِلًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ كَمَا يَسْتَقِيمُ نَفْسِي

" كَانَ " وَلَيْسَ " أَنْ تُقَدِّمَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ الْآخَرُ) وينظر : الأصول :

٩٣/١ ، شرح الرضي على الكافية : ١٨٩/٢ .

[المجرورات]

قوله : (المجرورات : ما اشتمل على عَمِّ المضاف إليه .) (١)
 يريد بعَلَمِ المضاف إليه : الجرّ ، حيث قال : (والجرُّ عَلمٌ
 الإضافة.) (٢) وحينئذٍ يلزم الدور ، إذ فيه تعريفُ المجرور بالجر ، والجرُّ
 يُعرَّفُ بالمجرور فيدور ، وقد وردَّ مثله على حدِّ العرفوعات والمنصوبات .
 وجوابه : أن المجرور (٣) إن توقفت معرفته على معرفة الجرّ لزم
 الدور ، لكن معرفة الجر لا تتوقف على معرفة المجرور ، لاحتمال أن يُعرفَ
 بآخر ، أو يرادَّ الحَدُّ لفظةً ، وأنه غير متوقف على معرفة المجرور اصطلاحاً .

[الإضافة]

وقال في حدِّ المضاف إليه : (ما نُسِبَ إليه شيءٌ) (٤) ولم يقل :
 نُسِبَ إليه اسمٌ ؛ ليدخل فيه نحو : مررتُ بزيدٍ ، / فإنَّ زيدا مضافٌ
 إليه ولم يُنسَبْ إليه اسمٌ ، ولكن نُسِبَ إليه شيءٌ لا بواسطة حرف جرٍّ ، إذ
 لم يؤتَ بالمحرفِ لفرض النسبة بواسطة ، وإنما جيءَ به لاجل التأكيد ،
 ومع ذلك فهو مضافٌ إليه وإلا لم ينجرَّ .

وجوابه : أنه لا نسلم أنه لم يؤتَ به لفرض النسبة .
 فإن قيل : النسبة مستقرة قبل الإتيان به فلم يكن لا جلسها .
 قلنا : النسبة المستقرة قبل الإتيان به نسبةٌ غيرُ مؤكدةٍ ، وهذه
 نسبةٌ مؤكدةٌ أُتيَ به لا جلسها .

(١) الكافية : ١٢١ .

(٢) الكافية : ٦١ .

(٣) في الأصل : "المجرورات" .

(٤) الكافية : ١٢١ ونصها : (كل اسم نسب إليه شيءٌ) .

فإن قيل : التأكيدُ مُستغادٌ من الحرف نفسه .

قلنا : نعم عند المخاطب ولكنه ثابتُ النسبة بقصد المتكلم ، وأتى بالحرف ليتوسط بين المنسوب المؤكّد بقصد المتكلم وبين الاسم المنسوب إليه لإعلام المخاطب بتوكيد النسبة .

وأورد الأفعالُ المضافُ إليها أسماءُ الزمان في مثل قوله تعالى :
﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) فإنّها نسبٌ إليها شيء لا بواسطة [حرف] (٢) جرّ لا لفظاً ولا تقديرًا مع أنها ليست بأسماء .

وجوابه : لا نسلم أنه نسبٌ إليها شيء لا بواسطة حرفٍ تقديرًا ، وذلك لأنّ المعنى على جعلِ اليومِ للنفعِ مُبالغةٌ كجعل [.....] (٣) لفرض المبالغة .

وقولهم : مع أنها ليست بأسماءٍ ، جوابه : أن المراد من كون المضافِ إليه اسمًا ، كونه اسمًا في اللفظ أو في التقدير ، فإذا أطلق الأعمُّ منهما تناولهما ، وهو هنا اسمٌ في التقدير ، إذ تقديره : هذا يومٌ نفعُ الصادقين / صدقهم .

وقوله : (مُجَرَّدًا تنوينه لأجلها .) (٤)

(١) سورة المائدة : من الآية : ١١٩ .

(٢) تتمة يلتئم بعثها الكلام .

(٣) كلمتان لم أتيينهما ، ولعلهما " الحزور للأذهان " أو " الجزور للأذهان " .

(٤) الكافية : ١٢١ .

أى : في المُعْرَبَات ، وَإِلَّا يَدُ : "عِنْدَ" و"لَدُنْ" وشبههما ،
إِذَا لَا يَدْخُلُهُمَا تَنْوِينٌ ، وَلَا تَجْرِيدٌ فِيهِمَا .

قوله : (وَشَرْطُهَا : تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ .) (١)

المُضَافُ والمُضَافُ إِلَيْهِ إِمَّا أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَامُ التَّعْرِيفِ ،
وإِمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ،
أَوْ بِالْعَكْسِ . (٢)

أما القسم الرابع والأول "فَتَقَفَّ" عَلَى جَوَازِمَا ، نَحْوُ : غَلَامُ زَيْدٍ ،
وَعَلَامُ الرَّجُلِ .

وأما القسم الثاني فهو عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ ،
مِثْلُ : الْحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَالضَّارِبُ الرَّجُلِ ، وَضَرْبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، مِثْلُ : الثَّلَاثَةُ
الْأُتُوبِ . (٣)

والقسم الثالث أيضا كَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ ، مِثْلُ : الضَّارِبُ
زَيْدٍ ، وَالضَّارِبُ زَيْدٍ ، وَالضَّارِبُكَ ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ، مِثْلُ : الضَّارِبُ زَيْدٍ . (٤)

(١) الكافية : ١٢٣ .

(٢) ينظر في هذه القسمة البسيط : ١٠٩٢ - ١٠٩٤ .

(٣) الذى يُجَوِّزُهُ هُمُ الْكُوفِيُّونَ ، الْأُصُولُ : ١٤ / ٢ .

وقد أغفل الشارح الضرب المتفق على منعه مثل : الولدُ الرجلُ .
(٤) الذى يجيزه هو الفراء ، كما صرح به في المتن ، ينظر :

الأصول : ١٤ / ٢ .

وقد أغفل الشارح الضرب المتفق على منعه مثل : الولدُ
رجلٌ .

قوله : (واللفظية أن تكون صفة.)^(١)
 فسر بعضهم^(٢) الإضافة اللفظية : بأن يكون المضاف إليه
 مجرورا في اللفظ وهو مرفوع أو منصوب في المعنى ، نحو : هند جائلة^(٣)
 الوشاح ، وهذا ضارب زيد ، والإضافة المعنوية : بأن يكون المضاف
 إليه مجرورا في اللفظ والمعنى^(٤) ، مثل : غلام زيد .
 وعلى هذا التفسير تكون إضافة المصدر إلى معموله ، وإضافة
 أفعال التفضيل إلى ما هو بعض منه لفظية ، وهو خلاف ما يقوله النحويون
 في المصدر .^(٥)

وأما أفعال التفضيل فاختلف فيه :

نقال الكوفيون^(٦) : إذا أُضيف / بمعنى " من " كان نكرة ، ١/٥٩
 نحو : زيد أفضل الناس ، لأن الإضافة بمعنى الانفصال ، والتقدير :
 أفضل من الناس . وإذا أُضيف بمعنى اللام كان معرفة ، نحو : نصيب
 أشعر أهل جلدته .

-
- (١) الكافية : ١٢٣ .
 (٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١١٩/٢ (الإضافة اللفظية
 أن تضيف اسما إلى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك) .
 (٣) في الأصول : " حاطه " ، والتصحيح من شرح المفصل ، وفي
 اللسان (جول) : وشاح جائل ويطان جائل وهو السليم .
 (٤) في شرح المفصل : ١١٨/٢ (وأما الإضافة المعنوية فإن
 تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية . . . وتسمى
 المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقا للفظ) .
 (٥) ينظر التسهيل : ١٥٦ ، شرح الرضي على الكافية : ٢٢٤/٢ .
 (٦) الأصول : ٨/٢ .

وقال البصريون (١) : متى أُضيف إلى معرفة فهو معرفة على الإطلاق في كل حال ، ومتى أُضيف إلى نكرة فهو نكرة.

وتعريف الشارح (٢) الإضافة اللفظية بأن يكون المضاف (٣) (صفة مضافة إلى معمولها) (٤) يقتضي أن تكون إضافة المصدر وأفعل التفضيل معنوية ، لأن الصفة إنما تطلق على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بهما ، وهو اختيار جميع النحويين (٥) في المصدر ، واختيار البصريين في أفعل التفضيل .

وقوله : (ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ .) (٦)

وقد تفيد التخصيص ، لأن نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه ،
أخص من : رجلٍ حسنٍ .

حاشية : ينبغي ألا يكون :

* الواهبُ المائة الهجان وعندها * (٧)

(١) الأصول : ٨/٢ .

(٢) أي ابن الحاجب .

(٣) في الأصل : "المضاف إليه".

(٤) الكافية : ١٢٣ .

(٥) ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى معموله

غير محضة . التسهيل : ١٥٦ ، شرح الأشموني : ٢/٢٤١ ، وينظر

ابن الطراوة النحوى : ١٩٦ .

(٦) الكافية : ١٢٣ .

(٧) هذا صدر بيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها

عمرو بن معد يكرب ، الديوان : ٧٩ روايته (عندها) بالنصب

وعليها يفوت الاستشهاد ، وتام البيت :

* عوذا تزجى بينها أطفالها *
===

ضعيفا ؛ لأن "عدها" مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، ولو قيل : الواهبُ عبدُ المائة ، لكان جائزا كما يجوز : الواهبُ المائة ؛ إذ المضافُ إلى ضمير ما فيه الألف واللام حكمه كحكمه .

حاشية عند قول الشارح في هذا الباب : (وكلا الأمرين غير مستقيم ، أما الأولُ فلأن الألف واللام هي السابقة . . . إلى آخره) (١)

إنما كانت اللام سابقة على الإضافة ؛ لأن الاسم ما لم يتحقق معناه وأحواله ، لم يطلب فيه تخفيف ، وتحقق / معناه إنما هو بدخول اللام ؛ إذ النكرة لم تثبت لها حقيقة ، فلما دخلت اللام لفرض إثبات حقيقته وتعيينها بالتعريف حذف التنوين لأجلها ، فتحصل الخفة قبل هذه الإضافة لا يثبت حقيقة ؛ لأنها لا تُفيد تعريفا .

فإن قيل في تقوية مذهب الفراء : إنه لا يعتبر في هذه الإضافة خفة (٢) ، كما في : الضاربك ، والضارب الرجل .

==== وقد استشهد به سيبويه : ١٨٣/١ على عطف (عدها) على (المائة) . واعترض عليه بأنه ليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله ؛ لأن (عدها) ليس أجنيا ، لأنه بمثابة (عبد المائة) لأن الضمير فيه عائد إلى المائة ، وأما الضارب الرجل وعبد الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجني .

وينظر : المقتضب : ١٦٣/٤ ، الأصول : ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، التبصرة ١٤٣ ، المقرب : ١٤٠ ، الخزانة : ٢٥٦/٤ ، ١٣١/٥ ، ٤٩٨/٦

والهجان : البيض ، وهي كرام الإبل . وعوزا جمع عاخذ وهي الناقة إذا وضعت وبعدها تضع أياها حتى يقوى ولدها . وتزجي : تسوق .

(١) الشرح : ٥٢ .

(٢) في الأصل : "صفة" .

قيل : قد بُيِّنَ أن هذه الإضافة لا تُفيد تعريفا ولا تخصيصا ،
فإذا لم تُفد تخفيفا ^(١) لم يكن فيها فائدة ، فكانت عبثا ، وأما القياسُ
على : الضاربك ، والضارب الرجل ، فلا يستقيم ؛ لأنَّ الإضافة فيهما
إنما كانت لفرضٍ خاص من معنى مقصود ^(٢) ، وهو غير موجود [في] ^(٣)
مثل : الضارب زيد ، فلم يكن مثلهما .

حاشية : أجاز سيبويه ^(٤) : الضاربُ الرجلُ زيدٌ ، على أنه
عطفٌ بيان ، قاسه على العطف بالحرف في مثل :

* الواهبُ المائة الهجان وعبيدها * ^(٥)

لأنهما تابعان ؛ لأنَّ "الضارب" غير مباشر لـ "زيد" ؛ فاعتُبر فيه كما
اعتُبر في : يا زيدُ والحارثُ ، ولو قيل : يا الحارثُ ، من أول الأمر
لم يجرُ ؛ فاحتُمِلَ في التابع ما لم يُحتمَلُ في المتبوع .

حاشية : "الرجل" في : الضاربُ الرجلُ ، مفعول ، و"الوجه"
في : الحسنُ الوجهُ ، فاعل ، فلما شَبَّهَ "الوجه" بـ "الرجل" ونُصِبَ
مع أنه فاعل في المعنى حملاً عليه ، شَبَّهَ "الرجل" بـ "الوجه" ، وإنَّ

- (١) في الأصل : " تخصيصا " .
- (٢) في الأصل : " مفقود " .
- (٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .
- (٤) لم أعر على نص المثال في كتاب سيبويه المطبوع ، والذي فيه
استشهاده يقول الشاعر :

* أنا ابنُ التاركِ البكرىَّ بشرٍ *

ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٢ .

(٥) تقدم قريبا .

١/٦٠

كان مفعولا ، فُجِرَ بِالْإِضَافَةِ / حَمَلًا عَلَيْهِ. (١)

حاشية عند قوله في الشرح : (وأما امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها فالكلام فيه كالكلام في الأول ، وزيادة .) (٢)

لا يكون الكلام فيه كالكلام في الأول [إلا] (٣) باعتبار وجه واحد ، وهو الثالث ، أما في الأول والثاني فلا ، والعلة الشاملة لهما أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فكا لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر .

ويحتمل أن يريد بقوله : كما في الأول ، أنه يلزم فيه الجمع بين النقيضين كما في الأول . بيانه في الأول : أنه يكون تبعا غير تابع ، وبيانه في هذا : أنه يكون متأخرا لكونه صفة متقدما لكونه مضافا ، فيؤدي إلى أن يكون متقدما متأخرا ، وهو جمع بين النقيضين ، به دليل دخول الفاء في خبر الموصوف بالموصول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ أَمَرْتُ السَّيِّئِينَ بِتَقْوَىٰ مِنْهُ فَإِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٤) فلولا أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد لما دخلت الفاء في خبر الموصوف بالموصول ، كما تدخل في خبر الموصول نفسه إذا كانت صلتة فعلا أو ظرفا .

حاشية : من باب مسجد الجامع : أسماء الأيام ، وأسماء الشهور إذا أضيفت الأيام والشهور إليها ، مثل : يوم الخميس وشهر رمضان ومعناه : يوم الزمن المسمى بالخميس ، وشهر الزمن المسمى بـرمضان .

(١) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢٠٣ .

(٢) الشرح : ٥٣ .

(٣) تنمة يقتضيها السياق .

(٤) سورة الجمعة : من الآية : ٨ .

حاشية عند تعليل قوله : / (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا ثَبَتَتْ.)^(١)
 ب / ٦٠
 ألف " حَبْلَى " لا أصل لها^(٢) ؛ لأنها زِيدَت للتأنيث كما
 زِيدَت أَلِفُ التثنية لِأَجْلِ التثنية ، ومع ذلك فَإِنَّهَا تُقْلَبُ عَلَى لَفْتِهِمْ ؛
 فيقولون : " حَبْلَىَّ " .
 وأما التباسُ المرفوعِ بغيره ، فلو كان الحكمُ دائراً عليه لسمَّ
 يَقْلَبُوا وَأَوَّالَ الْجَمْعِ يَا مَعْ يَا مَتَكَلِّمٍ فِي مِثْلِ : " مُسَلِّسٌ " ، لِأَنَّهُ يَوْ دَى
 إِلَى ذَلِكَ .

حاشية : أهمل الشيخُ من مُهِمَّاتِ مَسَائِلِ الإِضَافَةِ ثَعَانِيَّ مَسَائِلَ ،
 الأولى : أَنَّ الشَّيْءَ يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا ،
 كَقَوْلِ أَحَدٍ حَامِلَى الْخَشْبَةِ لِمَا حَبَهُ : خَذْ طَرَفَكَ ، وَكَقَوْلِهِ :
 إِذَا كَوَّكِبُ الْخَرَقَا لَاحَ بِسُحْرَةٍ سَهِيلٍ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(٣)

-
- (١) الكافية : ١٢٦ .
 (٢) الشارح هنا يريد على ابن الحاجب في تعليله قلب ألف المقصور
 يا في لغة هذيل ، ينظر : الشرح : ٥٥ .
 (٣) ورد البيت بدون نسبة في : المحتسب : ٢٢٨ / ٢ ، شرح الفصل
 : ٨ / ٣ ، المقرب : ٢٣٥ ، شرح التسهيل : ٥٥٦ / ٢ ، الخزانة
 ١١٢ / ٣ .

والخرقا : الهراة التي لا تحسن عملاً .
 والشاهد فيه : إضافة الكوكب إلى الخرقا بملاسة أنها
 لما فرطت في غزلها في الصيف ، ولم تستعد للشتا استغرقت
 قرائبها عند طلوع سهيل سحرًا ، وهو زمان مجي البرد .

الثانية : أن أسماء الزمان تُضاف إلى الفعل وإلى الجملة
الابتدائية كقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١)
وقولهم : " أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ " . وَيَجْرِي مَجْرَى اسْمِ الزَّمَانِ فِي
إِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ : " آيَةٌ " بِالقرب معناها من معنى الوقت ، كقوله :
بِآيَةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَانَ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا (٢)
وأن أسماء المكان تُضاف إليهما أيضا ، كقولك : جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ،
وحيثُ زَيْدٌ جَالِسٌ .

الثالثة : أنه يجوز الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه
بالظرف في الشعر ، كقوله :

لَمَّا رَأَتْ سَائِدَةً مَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَاهٍ (٣)

- (١) سورة النساء : من الآية : ١١٩ .
(٢) ورد البيت في سيبويه ١١٨/٣ منسوبا إلى الأعمش ، وليس
في ديوانه المطبوع . قال البغدادى في الخزانة : ٥١٤/٦ :
(لم أره منسوبا إلى الأعمش إلا في كتاب سيبويه) ونسبه
الزجاجي في الإيضاح : ١١٣ إلى ابن الصِّقِّ : يزيد بن
عمرو الكلابي .
وهو من شواهد : الكامل : ١٣٥٤ والنكت ٧٦٢ ، شرح المفصل :
١٨/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٩٤٧ ، المغني : ٥٤٩ ، ٨٣٦ .
وشعثا : متغيرة من السفر والجهد ، وشبه ما يسيل من عرقها
ممتزجا بالدماء على سَنَابِكِهَا بالخرم .
والشاهد فيه : إضافة " آيَةٌ " إلى الفعل .
(٣) البيت لعمر بن قميئة في ديوانه : ١٨٢ من أبيات ثلاثة قالها
في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم .
وهو من شواهد سيبويه : ١٧٨/١ ، المقتضب : ٣٧٧/٤ ===

وأما بغير الظرف / عند سيبويه فقد جاء كقوله :

١/٦١

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجٍ جَسَّةٍ زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادٍ (١)

==== مجالس شعلب : ١٢٥ ، الأصول : ٢٢٧/٢ ، التبصرة : ٢٨٨ ،
الخزانة : ٤٠٦/٤ .

وساتيدما : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . معجم
ما استعجم : ٧١١ ، واستعبرت : بكت من وحشة الفربة ،
والقصود : ابنة الشاعر .

والشاهد فيه : إضافة " دَرَّ " إلى " مَن " والفصل بينهما بالظرف .

(١) ورد البيت في بعض زيادات الكتاب : ١٧٦/١ . قال السيرافي :
" لم يثبت أحد من أهل الرواية وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش ."
الخزانة : ٤١٦/٤ . وقال الزمخشري : " وما يقع في بعض
نسخ الكتاب من قوله : فزججتها . . . البيت ، فسيبويه يرى "
من عهدته " ، الفصل : ١٠١ .

وينظر معاني الفراء : ٣٥٨/١ ، مجالس شعلب : ١٢٥ ، الخصائص :
٤٠٦/٢ ، الإنصاف : ٤٢٧ ، شرح المفصل : ١٩/٣ ،
المقرب : ٥٦ .

فزججتها ، يعني الناقة : أي طعنتها ، والمزجة : موضع
الزُجَّ : وهي الحديد التي في أسفل الرح . أبو مزاد : كنية
رجل . والقُلُوص : الناقة الغتية .

والشاهد فيه : الفصل بين المضاف " زج " والمضاف إليه
" أبي " بالفعول وهو " القُلُوص " وذلك ما يجوز الكوفيون
وينعمه البصريون .

ويروى : * زَجَّ الصَّعَابِ أَبُو مَزَادٍ *
ولا شاهد فيه حينئذ .

وقرأ ابنُ عامر (١) : * وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَائِهِمْ * (٢)

الرابعة : أنه يجوز حذف المضاف إليه إذا دلَّ عليه دليلٌ

بغير عوض ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقَّتْ لَهُ (٣) بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأُسْدِ (٤)

وبعوض ، كقولك : سورتُ بكلِّ قائما ، وقوله تعالى : * وَوَفَعْنَا
بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ * (٥)

(١) السبعة : ٢٧٠ ، الكشف : ٤٥٣/١ ، الإقناع : ٦٤٤ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٣٧ .

(٣) في الأصل : " سرت " ، ولا وجه له ، ولعلها تحرفت على
الناسخ من " أسر " .

(٤) نسب البيت إلى الفرزدق ، وليس في طبعة ديوانه التي رجعت
إليها . وينظر : الكتاب : ١٨٠/١ ، معاني الفراء : ٣٢٢/٢ ،
المقتضب ٢٢٩/٤ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٣/٣ ،
الخصائص : ٤٠٧/٢ ، التبصرة : ١٥٢ ، شرح الكافية
الشافعية : ٣٢٨ ، المغنى : ٤٩٨ ، ٨٠٩ ، الخزانة : ٣١٩/٢ ،
٤٠٤/٤ .

والعارض : السحاب الذي يعترض الأفق . والذراعان والجبهة
: من منازل القمر .

والشاهد فيه : حذف المضاف إليه ، وأصله : بين ذراعي
الأُسْدِ وجبهة الأُسْدِ .

ويروى : أسربه ، وأكفكفه .

(٥) سورة الزخرف : من الآية : ٣٢ .

الخامسة : أنه يجوزُ حذفُ المضافِ ، إِمَّا مع إقامة المضافِ
إليه مقامه حيث لا لبس ، كقوله تعالى : * وَسَّكَلَ الْقَرِيَةَ * (١) ،
وجاء اللبسُ في الشعر كقوله :

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ (٢)

أى : ابن هوبر . وإِما مع تركِ المضافِ إليه على إعرابه ، كقول أبي ذؤاد :
أَكَلَ امْرِئٌ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٣)

السادسة : أن المضافَ يكتسبُ من المضافِ إليه ثمانيةَ
أحكام : التعريفَ ، مثل : غلامُ زيد ، والتخصيصَ ، مثل : غلامُ
رجل ، والتأنيثَ ، مثل : * تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ * (٤) ،

(١) سورة يوسف : من الآية : : ٨٢ .

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه : ٦٤٧ .

وينظر : مجاز القرآن : ١٣٦/٢ ، تأويل مشكل القرآن : ١٥٥
كتاب الشعر : ٣٥٠ ، شرح المفصل : ٢٣/٣ ، المقرب :
٢٣٥ ، ٥٦٥ ، ضرائر الشعر : ١٦٧ ، الخزانة : ٣٧١/٤ .

والشاهد فيه : حذف المضاف وهو " ابن " الذى من حقه
أن يتقدم على " هوبر " في الكلام مع أن حذفه يوقع في اللبس
لأنه يريد : يزيد بن هوبر الحارثي .

(٣) من أبيات له في الأ^١ صمعيات : ٦٦ ، وينظر شعر أبي ذؤاد :
٣٥٣ ، ونسب كذلك الى عدى بن زيد ، ينظر ما نسب إليه وإلى
غيره في الديوان : ١٩٩ .

وهو من شواهد سيبويه : ٦٦/١ ، الكامل : ٣٧٦ ، ١٠٠٢ ،
الأ^٢ مالي الشجرية : ٢٩٦/١ ، الإنصاف : ٤٧٣ ، المقرب :
٢٥٩ ، الخزانة : ٤١٧/٤ .
والشاهد فيه أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه ،
والتقدير : وكل نار .

(٤) سورة يوسف : من الآية : ١٠ .

والاستفهام ، مثل : غلامٌ مَنَ عندَكَ ؟ والشرطُ مثل : غلامٌ مَنَ تضرب
أضرب ، والجنسيَّة ، مثل : نَعَمْ غلامُ الرجلِ زيدٌ ، والظرفية ، مثل : سرت
أى وقتٍ ، والمصدر ، مثل : ضربتُه كلَّ الضربِ .

السابعة : "أى" إذا أُضِيفَ إلى المعرفة أُضِيفَ / إلى اثنين ب/٦١
فصاعدا نحو : أى الرجلين ، وأى الرجال ، ليُمكنَ تبعيضُ المعرفة
بالتثنية والجمع ، لأن "أيا" إنما تقعُ على شيءٍ هي بعضُهُ ، وإذا
أُضِيفَتْ إلى النكرة أُضِيفَتْ إلى الواحد والاثنين والجماعة ، مثل : أى رجلٍ ،
وأى رجلين ، وأى رجالٍ ، لإمكان تبعيضِ النكرة مفردةً من حيث إنها نوعٌ
تعمُّ أشخاصَ ذلك النوع . وأما قوله :

فَأَيُّيَّهَا وَإَيْسُكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا (١)

فالمعنى (٢) على إضافتها إلى المتعدد ، وإنا كررنا "أى" لأن
لفظي ، وهو التزامهم ألاَّ يعطِفُوا على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ،
فالتقدير : أينما كان شرا .

- === و (تلتقطه) قراءة الحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبي رجا ،
معاني الفراء : ٣٩/٢ ، البحر المحيط : ٢٨٤/٥ .
(١) البيت للمباض بن مرداس - رضي الله عنه - يدعو على خفاف بن
ندبه لأنمر شجر بينهما . الديوان : ١٤٨ .
وهو من شواهد الكتاب ٤٠٢/٢ ، مجاز القرآن : ٨١/٢ ،
كتاب الشعر : ٢٩٤ ، شرح الفصل : ١٣١/٢ ، المقرب : ٢٣٣ ،
البحر المحيط : ٢٢٦/٤ ، الخزانة : ٣٦٧/٤ .
والمقامة : المجلس ، والجماعة من الناس ، يقول : من كان منا شرا
أعماه الله في الدنيا فلا يصر حتى يُقَادَ إلى مجلسه .
(٢) في الأصل : " والمعنى " .

الثامنة : أن ما تُضاف إليه " كلا " يجب أن يكون معرفةً
ومثنًى أو ما في معناه .

أما التعريفُ فلا ن كلَّ لفظٍ مضافٍ يُوْءُ كدُّ به من جهة المعنى
(١) يكون مضافاً إلى ضمير ذلك المَوْءُ كدُّ لِيَعْلَمَ أنه له ومقرَّر لمعناه [نحو] :
جاء زيدٌ نفسه ، الضميرُ معرفةٌ فلا يُوْءُ بـي مَوْءُ داهٍ إلا المعرفةُ إذ معنى :
جاءني كلا الرجلين : جاءني الرجلان كلاهما .

وأما كونه مثنًى فلا نه لا يُوْءُ كدُّ بها إلا ما هذه سبيله .

وأما ما في معناه فكقوله :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَرِّ مَدًى وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلُ (٢)
ومثله : * عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ * (٣)

حاشية عند قوله في الشرح في لفات فَمَ : (ومنهم من يكسرهما ،
لأنهم لَمَّا عَوَّضُوا عنها الميم صار كتمويض الياء) (٤)

- (١) في الأصل بياض بمقدار هذه الكلمة .
(٢) البيت لعبد الله بن الزُّبَيْرِ من أبيات له قالها في وقعة أحد قبل
إسلامه ، سيرة ابن هشام : ١٤٣/٣ وينظر شعره : ٤١ ،
وهو من شواهد : شرح المفصل : ٢/٣ ، المقرب : ٢٣٣ ،
شرح الكافية الشافية : ٩٣٠ ، البحر المحيط : ٢٥١/١٠ ،
المغني : ٢٦٨ ، شرح أبياته : ٢٥١/٤ .
والشاهد فيه : إضافة " كلا " إلى " ذلك " وهو مفرد لكن
أريد به التثنية .
(٣) سورة البقرة : من الآية : ٦٨ . وينظر معاني الفراء : ٤٥/١ ،
الدر المصون : ٤٢٢/١ .
(٤) الشرح : ٥٦ .

إنما صار / كتمويض الياء إذا كسروا ، لأنهم عوضوا عنها ١/٦٢
 الميم في الموضع الذي يعوض عنها في الياء بقلبها إليه ، فيقال : " في " ؛
 فأجروا الميم مجرى الياء لذلك فكسروا ما قبلها .
 وأما التحويل من العين واللام إذا شددوا فالعين : الواو ،
 واللام : الهاء (١) ؛ إذ أصله : " فوه " ، مثل : سوط ، أو : " فوه " .
 بالتحريك ، مثل : " جمل " .
 ودليل القولين الجمع على " أفعال " . والاول قول سيبويه (٢)

(١) في الأصل : " بالعين والواو واللام والهاء " .
 (٢) الكتاب : ٣ / ٢٦٤ .

[التوابع]

قوله : (التوابع : كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة)^(١)
أورد على قوله : (من جهة واحدة) المعطوف بالحرف
في مثل : جاءني زيد وعمرؤ ، فإنه وإن كان ثانيا بإعراب السابق إلا أنه
ليس من جهة واحدة ، لأن العاملَ عمل في المعطوف بواسطة الواو ،
وفي المعطوف عليه لا بواسطة ، فقد عمل في المعطوف من جهة ، وفي
المعطوف عليه من جهة أخرى مع أنه تابع .

وجوابه : أن المراد من الجهة الواحدة : اقتضاء العامل
الفاطية أو المفعولية أو الإضافة ، أو إسناده ، أو الإسناد إليه ، فإذا
عمل في الأول من جهة كونه فاعلا عمل في الثاني من هذه الجهة
بمعناها ، وكذلك في المفعولية ، والإضافة [و] ^(٢) في كونه سُندا
وُسندا إليه ، وهو في المعطوف بالحرف كذلك ، فلا فرق بين أن يكون
بغير واسطة فيها أو بواسطة ، أو بواسطة في الأول دون الثاني / أو ٦٢ ب
عكسه .

وأورد النقض بالتوابع المحمولة على محل المتبوعات ، مثل :

* يا عمر الجوادا * ^(٣)

(١) الكافية : ١٢٨ .

(٢) تنمة يقتضيها السياق .

(٣) قطعة من عجز بيت لجبريل يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، ديوانه :

١٣٥ ، وتامه :

فما كعبُ بن مامة وابنُ سَعْدَى بأجودَ منك يا عمر الجوادا

لأنها ليست بإعراب السابق .

وأجيب بمنع أنها ليست بإعراب السابق ، لأن المراد من الإعراب :
الاعْمُ من كونه بحسب اللفظ أو بحسب المحل .

وأورد النقض بمثل : يا أيها الرجل ، فإنه تابع لـ "أى" لا بإعراب
السابق لفظاً ولا بإعرابه محلاً . أما لفظاً فلأنه مبنى ، وأما محلاً فلأنه
في محل النصب لا الرفع .

وأجيب بأن المراد من الإعراب ما هو إعراب حقيقي ، وما هو شبيه
به ، وهو هنا شبيه بالحقيقي ، لأن حركة السنادى تشبه حركة المعرب من
حيث إنها عارضة مثلها .

وأورد : " بينت له حسابه باباً باباً " ، إذ هو ثان بإعراب
سابقه من جهة واحدة وليس بتابع ، لأن كل واحدٍ منهما حال .

وأجيب بمنع كونه ليس بتابع ، ومنع كونه حالاً بأنه توكيد
لفظي للاول . وفيه نظر ، لأنه لو كان توكيداً لجاز الإتيان بالمؤكد
وبه كما في سائر المؤكدات .

ولو زاد في حد التوابع : لفظاً أو محلاً ، اندفع أكثر هذه
الشكوك .

=== وهو من شواهد : المقتضب : ٢٠٨/٤ ، الكامل : ٣٠١ ،
الأصول : ٣٦٩/١ ، جمل الزجاجي : ١٥٤ ، الأملسي
الشجرية : ٣٠٧/١ ، المغني : ٢٨ ، شرح أبياته : ١/٦٣ .
وكعب : هو كعب بن مامة الإيادي ، وكان أحد أجواد العرب ،
وهو الذي أثر رفيق سفره بالما فمات حتى ضرب به المشعل
فقيل : أجود من كعب . وأما ابن سمدي فهو أوس بن حارثة
ابن لام الطائي وكان سيداً مقدماً . ينظر : الكامل : ٣٠٠ ،
فما بعدها ، الخزانة : ٣٩٩/٩ - ٤٠٢ .

إلا بشرط ضمنية إلى ذلك الغير ، لا إن ذلك الغير ظرفٌ لمعناه ، والنعته ليس كذلك ، لأنه يدل على معناه لا باعتبار ضمنية إلى غيره ، فلم يلزم أن يكون حرفاً .

حاشية : اختلف في عامل التوابع . (١)

فمنهم من قال : ينسحب حكم العامل على القبيلين جميعاً .
ومنهم من قال : يُقدر عاملٌ مثله في التوابع كلها .

ومنهم من قال : هو في البدل ، والمعطوف بالحرف : مقدرٌ ،
وفي غيرهما : ينسحب ، لأن البدل في حكم تكرير العامل ، والمعطوف
بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل ، / فكانه موجودٌ .

٦٣/ب

والصحيح الأول ، لأنه به يتقوم المعنى المقترض ، فلا حاجة
إلى التقدير ، ولأنه لو قدر فسد في مثل : اشتريت الجارية نصفها .

حاشية على قوله : (والتوضيح في المعارف .) (٢)

النعته على ستة أقسام :

الأول : أن يكون حلية كالطويل والقصير .

الثاني : أن يكون فعلاً للمنعوت ، أو لِمَا هو مِنْ شَبْهِهِ

كالضارب والذاهب .

(١) تنظر تفاصيل هذا الاختلاف في : الكتاب : ١ / ٢١١ فما
بعدها ، المختضب : ٢٩٥ / ٤ ، ٣١٥ ، شرح الرضي على الكافية :

٢٧٨ / ٢ فما بعدها ، توضيح المقاصد : ١٣٢ / ٣ .

وسيفصل الشارح أحكامها قريباً .

(٢) الشرح : ٥٦ .

الثالث : أن يكون ما عُرِفَ بالنظر المتعلق بالقلب، كالعالم والجاهل .

الرابع : أن يكون نسبة كسهاشي وبصري .

الخامس : " ذو " بمعنى صاحب .

السادس : الموصول وهو مما وصفاً به عموماً .

حاشية : عند قوله : (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية) (١)

إذا اجتمع لموصوف صفتان : مفرد وجملة ، جاز تقديم المفرد

على الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا ذِكْرُ مَبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (٢)

ويجوز تقديم الجملة على المفرد (٣) ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٤)

والوصف بالجملة الفعلية أولى من الاسمية (٥) ، وبالماضية أولى

من المستقبلية لتحقيق الماضي ، وكون المستقبل مشكوكاً فيه .

قوله : (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه .) (٦)

(١) الكافية : ١٣٠ .

(٢) سورة الانبياء من الآية : ٥٠ .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ١٦٩ : (وإذا نعت بمفرد وظرف

وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً) . ومنع ابن عصفور

غير هذا الترتيب إلا في ضرورة ، أو في نادر الكلام . المقرب

٣٤٨ ، وينظر : المساعد : ٤١٨ / ٢ .

(٤) سورة الانعام : من الآية : ١٥٥ .

(٥) هذا رأى ابن الاثير . البديع (مخطوط) : لوحة : ١٠٣ ،

وينظر : الارتشاف : ٥٩٥ / ٢ ، الهمع : ١٨٥ / ٥ .

(٦) الكافية : ١٣٠ .

يريد بحال متعلقه : ما كانت بينه وبينه عَلاقةٌ ، وهي قد تكون قريبةً ، مثل : مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامه ، وقد تكون بعيدةً ، مثل : مررتُ برجلٍ قائمٍ غلامٌ أبي غلام أبيه . فالأول يتبعه في العشرة / ١/٦٤ المذكورة (١) ، إلا إذا كان المذكر والمؤنث يستويان فيه ، وهو أربعة أمثلة : فَمُولٌ * و * مِفْعَالٌ * و * مِفْعِيلٌ * و * فَعِيلٌ * بمعنى : مذموم ، نحو : * ضروبٌ * و * شكاكٌ * و * منطيقٌ * و * قَتِيلٌ * أو كان صفةً مؤنثةً تجرى على المذكر ، نحو : * علامةٌ * و * نَسابةٌ * .

قوله : (والمضمرُ لا يُوصَفُ ...) (٢)

العلمُ مثلُ المضمرِ في أنه لا يُوصَفُ به (٣) ، لأنه أخَصُّ من بقية المعارف . (٤)

والأسماءُ (٥) باعتبار الوصفِ وعدمِهِ أربعة أقسام :

قسم لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به ، وهو المضمرُ (٦) . وقسم يُوصَفُ

(١) يقصد العشرة المذكورة في قولهم : إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة منها .

(٢) الكافية : ١٣١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٢/٢ .

(٤) يقصد بقية المعارف بخلاف المضمر .

(٥) في الأصل : " بالأسماء " ، ولا معنى له .

(٦) أجاز الكسائي نعت ضمير الغيبة واحتج بقولهم : اللهم

صلِّ عليه الرؤوف الرحيم . ويقول الشاعر :

* فلا تَلْمُهُ أن ينامَ البائِسا *

وخرجه غيره على البدلية ، أو منصوبا بأعني .

معاني الفراء : ٤٧١/١ ، شرح التسهيل : ٦٨٤/٢ ، شرح

الرضي على الكافية : ٣١٠/٢ .

(١) ولا يُوصَفُ به ، وهو العلم . وقسم يوصف به ولا يوصف ، وهو الصفات المشتقة .
 وقسم يوصف ويوصف به ، وهو على ثلاثة أقسام : المعرف باللام ، واسم
 الإشارة ، (٢) والمضاف .

حاشية : قوله : (ولا يليق بالقياس أن يُجعل المقصود
 دون غير المقصود في الدلالة على الذات .) (٣) يرد (٤) عليه
 عطف البيان ؛ لأنه قد يكون أخص من المتبوع مع أن المتبوع هو المقصود .
 ويرد البدل أيضا ؛ لأنه يكون نكرة من معرفة مع كونه مقصودا
 بالنسبة دون الأول .

فإن قيل : لكن يلتزم وصف النكرة ، قيل : النكرة لا تبلغ
 بالوصف درجة المعرفة في الوضوح .

قوله : (والموصوف أخص أو ساو .) (٥)

-
- (١) هذه مسألة خلافية والصحيح أنها توصف ، فقد أجاز سيبويه
 في قولهم : " يا زيد الطويل " ذو الجمة " ، أن يكون
 " ذو الجمة " نعتا لـ " الطويل " ، الكتاب : ١٩٣/٢ ،
 وينظر المقتضب : ٢١٩/٤ وما اختاره الشاح من منع نعت
 الصفات المشتقة هو رأي ابن جني ، ينظر : نتائج الفكر
 ٢٠٨ ، والارتشاف : ٥٩٧/٢ ، الهمع : ١٧٩/٥ .
- (٢) اسم الإشارة عند الكوفيين لا ينعى ولا ينعى به ، وتابعهم
 الزجاج والسهيلي . ينظر : الارتشاف : ٥٩٧/٢ ، المساعد :
 ٤١٩/٢
- (٣) الشرح : ٥٨ .
- (٤) في الأصل : " ويرد " .
- (٥) الكافية : ١٣١ .

يريد بالأخصّ والمساوي : لا ما هو المصطلح عليه ، بل ما هو أتعّد في التعريف أو مساوٍ / له فيه ، وإلا وردّ النقض بمثل : ٦٤/ب الحيوان الناطق .

ويمكن أن يريدَ بهما : ما هو المصطلح عليه ويقصد (١) الخصوص والمساواة بما هو أعمّ من الخصوص والمساواة الخارجيتين ليتناول العموم والخصوص والمساواة من حيث المفهوم ، وحينئذ لا يردّ النقض بذلك ؛ لكون الناطق أعمّ من (٢) الحيوان من حيث المفهوم ، لأنّ معناه : شيء ما له النطق ، وهو أعمّ من كونه حيواناً أو غيره .

حاشية عند قوله : (ومن ثمّ ضعف : " مررت بهذا الأبيض ") (٣) يجوز جمعُ الموصوف وتفريقُ الصفة (٤) ، نحو : مررت بالزَيْدَيْنِ القائم والقاعدِ والعالم ، وتفريقُ الموصوف وجمعُ الصفة (٥) ، نحو : مررت بزيد وعمر وخالد العلماء .

وإن كان أحدهما مبهماً لم يحز ذلك (٦) ، فلا يقال : مررتُ بهذين العالمين والفاضل ، ولا بالزَيْدَيْنِ هذا وهذا ، لأنّ المبهم ووصفه (٧) كالشيء الواحد .

- (١) في الأصل : " ويفسد " .
- (٢) في الأصل : " من أن " .
- (٣) الكافية : ١٣١ .
- (٤) الكتاب : ١ / ٤٣١ .
- (٥) الكتاب : ١ / ٤٣٤ .
- (٦) الكتاب : ٨ / ٢ ، الأصول : ٢ / ٣٣ .
- (٧) في الأصل : " في وضعه " ، ولعل الصواب ما أثبت ، ونظيره في الأصول : ٢ / ٣٣ ، التبصرة : ١٧٣ .

ويجوزُ وصفُ المضافِ إليه وإرادةُ وصفِ المضاف للمجاورة ، مثل :
 " جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " (١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٢) .

ويجوزُ الفصلُ بين الصفة والموصوف بمعمول الصفة إذا كان الموصوفُ مذكوراً ، كقوله تعالى : ﴿ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) فإن لم يكن الموصوفُ مذكوراً لم يجز ذلك ، لا يقال : نَعَمْ طَعَامُكَ أَكَلًا زَيْدٌ .

ويجوزُ حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، (٤) كقوله : / ١/٦٥
 وعليهما سرودتان قضاهما داوود أو صنع السوابغ تبع (٥)
 ويجوز : عندى عشرون رجلاً فضلاً ، بالرفع صفة لعشرون ،
 وبالنصب صفة لـ " رجلاً " حملاً على كون معناه جمعا .

-
- (١) الكتاب : ١/٤٣٦ .
 (٢) سورة الشعراء : من الآية : ٤ .
 وينظر توجيه تذكير (خاضعين) في : معاني الفراء : ٢/٢٧٦ -
 ٢٧٧ ، معاني الأُخفش : ٤٢٤ - ٤٢٦ ، المذكر والمؤنث لابن
 الأنباري : ٥٩٢ ، البحر المحيط : ٥/٧ - ٥٧ .
 (٣) سورة ق : من الآية : ٤٤ .
 (٤) الكتاب : ٢/٣٤٥ - ٣٤٦ .
 (٥) تقدم ص : ٦٨ .

وإذا تكرر الضموتُ جاز جمعُ النعتِ إن لم يتكرر العاملُ إجماعاً ،
نحو : جاء زيدٌ وعمروُ الفاضلَان ، وإن تكرر العاملُ ، نحو : جاء زيدٌ
وجاء عمروُ الفاضلَان ، فقد أجازهُ بعضُهُم (١) ومنعه البعضُ بالاستقلال
كل واحد من الموصوفين بعامله .

-
- (١) جواز هذه الصورة التي ذكرها الشاح هو مذهبُ جمهور النحويين ،
شرح الرضي على الكافية : ٣١٨/٢ ، الارتشاف ٥٩١/٢ ، الهمع :
١٨١/٥ ،
ومنع ابن السراج العطف في هذه الصورة إن قُدِّرَ الثاني عاملاً ،
الأصول : ٤٢/٢ ، وينظر المصادر السابقة .
وتفاصيل هذه المسألة : ما يجوز من صورها وما يمتنع في :
الكتاب : ٥٧/١ - ٦٠ ، ١٥٠ - ١٥١ ، المقتضب : ٣١٤/٤ -
٣١٦ ، الأصول : ٤٠/٢ - ٤٢ ، شرح التسهيل : ٦٧٨/٢ -
٦٧٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣١٨/٢ - ٣٢٠ .

[المعطوف]

قوله : (المعطف : تابع مقصود بالنسبة) . (١)

المراد بالمعطف : المعطوف نفسه ، كقولهم : " درهم ضرب " الأمير " ، و " ثوب نسج اليمن " . (٢)

واختص هذا التابع بالحرف دون ما عداه من التوابع لإيجابه بين المعطوف والمعطوف عليه بخلاف سائر التوابع ؛ لأن التابع فسي ما عداه إما عين المتبوع أو بعضه أو من سببه .

حاشية : أورد على حدّ المعطف النقض بمثل : جاءني زيد لا عمرو ، فإن " عمرا " ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه .

وأجيب : بأنه مقصود بالنسبة ؛ لأن عدم المجيء مستداليه ؛ فيكون مقصودا به ، والنسبة أعم من أن تكون إيجابية أو سلبية . وفيه نظر ؛ لأنه يريد بالنسبة : النسبة المقصود بها المعطوف عليه ، كما في قولك : جاءني زيد وعمرو ، فاللام في النسبة للمعهد ، يدل على ذلك قوله / في حد البدل : (مقصودا بما نسب إلى المتبوع) (٣) (٤)

ثم قال : (دونّه) (٥) ؛ ليخرج المعطف ؛ فدلّ على أنه يريد أن المعطف مقصود بما نسب إلى المتبوع لا بنسبة ما أي نسبة كانت .

١٥/ب

(١) الكافية : ١٣٢ .

(٢) الكتاب : ٤/٤٣ .

(٣) في الأصل : " إليه " .

(٤) ، (٥) الكافية : ١٣٢ .

فإن قيل : هو مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع ، لأن ما قصد به الثاني هو ما قصد به الأول . ولكنه ازداد قيد السلب ، منع ذلك ، لأن ما قصد به الثاني هو النسبة السلبية ، وما قصد به الأول هو النسبة الإيجابية ، فلو كان ما قصد به الثاني هو ما قصد به الأول مع صدق قولنا : النسبة الإيجابية غير النسبة السلبية لزم اجتماع النقيضين .

وأورد النقض أيضا بمثل : جاءني زيد بل عمرو ؛ فإن عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه ؛ فلم يكن عطفًا .

وأجيب بأنه مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه ولكن في وقتين على معنى : أنه نُسب المجيء إلى زيد ، ثم بعد ذلك نُسب إلى عمرو ، وليس بلازم أن يكونا مقصودين بالنسبة في وقت واحد .

وفيه نظر ؛ لأن المراد من كونه مقصودا بالنسبة مع المتبوع : أن يكونا معا مقصودين بالمنسوب في وقت واحد ، وإلا لم يستقم معنى المعية ؛ لأن أحد المتصاحبين لا يكون مع الآخر في وقت آخر حالة كونه معه في ذلك الوقت وإلا لزم أن يكون صاحبا له غير / صاحب له في وقت واحد ، وهو محال .

١/٦٦

ويرد على هذا الحد أيضا عطف الجملة على الجملة في مثل : زيد قائم وعمرو ذاهب .

ويمكن أن يُجاب عنه بالتزام كونه تابعا ؛ إذ هو مقصود بما قصد به الأول ، وهو الجمع بين مضموني الجملة في الحصول .

حاشية عند تعليل قوله : (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد

(١) الحروف العشرة .)

ولأن الحروف قد تتوسط أيضا بين الصفة والموصوف ،^(١) كقوله تعالى : ﴿ الْمَرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾^(٢) ، وفيه دليل على جواز [دخول]^(٣) الحرف على الصفة قبل تكررها .

حاشية : إذا عطف على المنصوب منصوب آخر ، لا يصح أن يكون معمولاً لمعامل المعطوف عليه ولا مفعولاً معه ، وجب تقدير عامل ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾^(٤) أى : واعتقدوا الإيمان ، لأن التبوؤ لا يستعمل إلا في المكان خاصة ، ومثله :

﴿ فَزَجَّجْنَا الْهَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ﴾^(٥)

أى : وكحلن ، لأن العيون لا تُزَجَّج ، أى : تدقق ، ومنه قول الآخر :
فَعَلَقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَسَارِدًا^(٦)

أى : وسقيتها .

(١) أجاز الزمخشري وقوع الجطة القرونة بالواو وصفة . ينظر : الكشف

١٣٥ / ١ ، ٣٤٨ / ٢

(٢) سورة الرعد : من الآية : ١ .

(٣) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) سورة الحشر : من الآية : ٩ ، وينظر البحر المحيط : ٢٤٧ / ٨ .

(٥) عجز بيت للراعي النُّمَيْرِي في شعره : ١٥٦ ، صدره :

﴿ إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ﴾

وهو من شواهد : معاني الفراء : ١٢٣ / ٣ ، ١٩١ ، تأويل

مشكل القرآن : ٢١٣ ، الخصائص : ٤٣٢ / ٢ ، الإنصاف : ٦١٠ ،

شرح الكافية الشافية : ٦٩٨ ، المغنى : ٤٦٦ ، الخزائنة :

١٤١ / ٩

(٦) تقدم ص : ١٤٩ .

حاشية عند قوله : (وَإِذَا عَطِفاً عَلَى الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ أَكْثَرُ)
(١) بمنفصل .

لا يجوز أن يكون : (وَزَوْجُكَ) في قوله تعالى : * أَسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجُكَ * (٢) ، / و " زيد " في : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، عَطِفاً
للمظاهر على المضمر ، لأن شرط المعطوف أن يكون صالحاً لأن يعمل
فيه ما عمل في المعطوف عليه ، ولا يستقيم هاهنا ، إذ لا يصح أن يقال :
اسكن زوجك ، وقم زيد ، فبطل كونه معطوفاً ، ومنه قوله تعالى :
* لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ * (٣) لا يصح أن يكون * مَوْلُودٌ *
معطوفاً على * وَالِدَةَ * ، بل أجل تأثر المضارعة . والواجب في ذلك
كله أن يكون مرفوعاً يُقَدَّرُ من جنس المذكور دلّ المذكور عليه ، أي :
وَلَيْسَكَ زَوْجُكَ ، وَلَيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يُضَارَّ مَوْلُودٌ له . (٤)
قوله : (وَإِذَا عَطِفاً عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ أَعِيدَ الْخَافِضُ) (٥)

أجاز الكوفيون (٦) العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ،

(١) الكافية : ١٣٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية : ٢٥ ، وسورة الأعراف : من الآية : ١٩ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٧٥٨ - ٧٥٩ ، الدر المنثور :

١ / ٢٧٩ ، ٤٦٩ .

(٥) الكافية : ١٣٢ .

(٦) الإنصاف : ٤٦٣ ، ووافق الكوفيون في هذه المسألة : يونس

والأخفش وقطرب ، والشلو بين ، وابن مالك ، ينظر معانسي

الأخفش : ٢٢٤ ، حواشي الفصل : ٤١٣ ، شرح التسهيل :

٢ / ٧٦٣ ، ٧٦٥ ، الخزانة : ٥ / ١٢٤ .

وَتَمَسَّكُوا بِبَيْتِ الْكِتَابِ الَّذِي عَجَزَهُ :

* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ * (١)

وبقرة حمزة (٢) : * وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ * (٣)

وأجيب عنهما باحتمال كون الواو فيهما للقسم (٤) ، أما في البيت فكما أقسم : * وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ * (٥) ، وأما في الآية فعلى تقدير : وربَّ الأرحام ، ثم حذف المضاف ، وجواب القسم : الجملة المؤكدة بـ " إِنَّ " بعده . (٦)

وأجاز الجرمي (٧) ترك إعادة الخافض بشرط توكيده بظاهر

(١) وصدر البيت : * فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتنا *

وهو ما لم ينسب إلى قائل معين .

ينظر : الكتاب : ٣٨٣/٢ ، الكامل : ٩٣١ ، الأصول :

١١٩/٢ ، لمعابن جني : ١٥٢ ، التبصرة : ١٤١ ، حجة

القرآت : ١٩٠ ، الإنصاف : ٤٦٤ ، شرح المفصل : ٧٨/٣ ،

المقرب : ٢٥٦ ، الخزانة : ١٢٣/٥ .

(٢) السبعة : ٢٢٦ ، الكشف : ٣٧٥/١ ، الإقناع : ٦٢٧ ، وهي

كذلك قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي

ويحيى بن وثاب والأعشى وأبي رزين . معاني الفراء :

٢٥٢/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/١ ، البحر المحيط :

١٤٧/٢ ، ١٥٧/٣ .

(٣) سورة النساء : من الآية : ١ .

(٤) ينظر الإنصاف : ٤٦٧ ، ٤٧٢ .

(٥) سورة الضحى : الآية : ١ ، ومن الآية : ٢ .

(٦) قوله تعالى : * إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا *

(٧) شرح الرضى على الكافية : ٣٣٦/٢ .

نحو : مررتُ بكَ نَفْسِكَ وزيدٍ ، كما جاز العطفُ على المرفوع المتصل
إذا أُكِّدَ بمنفصل .

حاشية : قوله : إن (المعطوف في / حكم المعطوف ١/٦٧
عليه) (١) ينتقض بمثل : زيدٌ قامَ وعمرأُ أكرمتُهُ ، لأن : عمرأُ أكرمتُهُ ،
معطوفٌ على خبر المبتدأ ، وليس فيه ضميرٌ يعود على المبتدأ .

حاشية على قوله : (وإذا عطف على عاملين .) (٢)

يريد بقوله : على [معمولي] (٣) عاملين مختلفين ، فحذف
المضاف والصفة وفيه إخلال . (٤)

حاشية هنا أيضا : مذهب الخليل وسيبويه (٥) أن العامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .

ومذهب أبي علي وأبي الفتح (٦) أن العامل مقدَّرٌ بعد
حرف العطف . وهذا لا ينفكُ عن ضعفٍ ، لأنه يقتضي ألا يصحَّ
العطفُ إلا حيثُ يصحُّ تقديرُ عامل ، وليس كذلك ؛ للاتفاق على جواز :
جاءَ زيدٌ وجاءَ عمرو ، ولا عاملٌ يصحُّ تقديرُهُ (٧) بعد حرف العطف .

(١) الكافية : ١٣٣ .

(٢) الكافية : ١٣٤ والذي فيها وفي الشرح : ٥٩ (وإذا عطف

على عاملين مختلفين .)

(٣) تنمة يقتضيها السياق .

(٤) لا إخلال في مثل هذا التعبير فهو تعبير القداما ، ينظر :

الأصول : ٦٩/٢ ، التبصرة : ١٤٤ .

(٥) الكتاب : ٤٣٧/١ - ٤٣٩ .

(٦) في شرح الرضي على الكافية : ٢٨١/١ : (وقال الفارسي في الإيضاح الشعري ،
وابن جني في سر الصناعة : إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ،
لقولك : يا زيد وعمرو) وينظر : سر الصناعة : ٦٣٨ ، ولم أهدأ إلى
موضعه في كتاب الشعر .
(٧) أي في هذا المثال وما شابهه .

وذهب ابن السراج ^(١) إلى أن العامل الحرف ، وهو ضعيف ؛ لأن العامل يختص بما يعمل فيه ، وحرف العطف لا اختصاص له بقيل واحد ، لأن عمله يختلف ، والعامل ليس كذلك .

وذهب قوم ^(٢) إلى أن العامل الحرف بطريق النياحة عن عامل مقدر ، وهو أيضا ضعيف ؛ إذ لو كان كذلك لما جاز ^(٣) ظهوره معه كراهة الجمع بين المنوب والمنوب عنه ونظائره كثيرة . ^(٤)

فلا يصح حينئذ ما ذكره الشيخ ^(٥) من التعليل في عدم العطف على عاملين إلا على مذهب هو لا ، وقد بين / ضعفه .

٦٢ ب

وفصل قوم ^(٦) فقالوا : العامل في البدل والمعطوف بالحرف مقدر بعد الحرف ، كما هو مذهب أبي علي وأبي الفتح في الجميع ، وفي غيرهما ينسحب عليه حكم العامل الأول ، قالوا : والفرق أن البدل في حكم تكرير العامل ، والمعطوف فيه ما يقوم مقام العامل وهو حرف العطف بخلاف غيرهما .

(١) في الأصول : ٦٩/٢ (اعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته ، فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغنت عن إعادة * قام * فقد صارت ترفع كما يرفع * قام *) .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٨١/٢ ، الهمع : ١٦٧/٥ .

(٣) في الأصل : * لجاز * .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر : ٣٠٢/١ .

(٥) الشرح : ٥٩ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٥/١ .

والصحيحُ مذهبُ الخليل وسيبويه ؛ لأنه به يتقسمُ
المعنى المقتضى للإعراب ، ولأنَّ المعنى عليه بدليل : اشتريستُ
الجاريةَ نصفها ، وجاءني غلامُ زيدٍ وعمرو ، ولو قدر الأولُ فسُدَّ المعنى ،
وفسادُ غيرِ البدل والمعطوفِ أظهر ، وبه يظهرُ فسادُ قولِ المفسِّلين .

وصَحَّحَ أبو عبي وأبو الفتح ما ذهبوا إليه [١] بمثل :
أعجبتني قيامُ زيدٍ وعمرو . وقيامُ زيدٍ لا يُنسبُ إلى عمرو رَدَّ بأنَّ القيامَ
لم يُنسبْ إلى عمرو بعد نسبتِهِ إلى زيد ، وإنما نُسبَ من أول الأمرِ إليهما
معاً ، مثل : قام الزيدان ، وإذا صحَّ هذا من غير تقدير صحَّ الآخر [٢] .

والأولى أن يُعلَّلَ عدمُ جوازِ العطفِ على عاملين على مذهبِ
سيبويه بأنه تقرَّرَ [٣] في العطفِ انسحابُ حكمِ العاملِ الأولِ على
القبيلين ، والانسحابُ إنما يتأتَّى حيثُ لا يلزمُ الفصلُ بينِ المعطوفِ
والمعطوفِ عليه ، لكنَّه لازمٌ في مثل : في الدارِ زيدٌ والحجرةَ عمرو ،
وغيره من جميعِ العطفِ على عاملين ؛ إذ قد فصلَ بين " الدار "
و " الحجرة " بـ " زيد " ، وبين " زيد " و " عمرو " بـ " الحجرة " ؛
فكان الفصلُ مانعاً من تَأْتِي الانسحابِ .

١/٦٨

(١) تتمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٥٦/١ .

(٣) في الأصل : " تغيير " ، ولا معنى لها ، ولعلَّ الصواب ما أثبت .

[التوكيد]

قوله : (التوكيد : تابعٌ يقرر أمر المتبوع .. إلى آخره .)^(١)

يُردُّ النقضُ عليه بـ " أجمعين " في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٢) ، فإنه لم يقرر أمر المتبوع في النسبة ولا في الشُّمول ، أما في النسبة فظاهرٌ ، وأما في الشُّمول فلا ، لأن ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ قد قرره فيه .

وجوابه : لا نسلم أن " أجمعين " لم يقرر أمر المتبوع في الشُّمول وإن قرره ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ ، وذلك لأن جهة الشُّمول متعددة ، فـ ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ يقرر أمر المتبوع في الشُّمول باعتبار الاستيعاب ، و ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ قرره في ذلك باعتبار الاجتماع .^(٣)

حاشية : يتوجهُ النقضُ بمثل : مررتُ بقومٍ أولهم وآخرهم وصغيرهم وكبيرهم ، فإنه تابعٌ يقرر أمر المتبوع في الشُّمول ، وليس بتأكيد ولكنه بدل .^(٤)

وجوابه : لا نسلم أن مجموع " أولهم وآخرهم " تابعٌ ، ولكنه تابعان أحدهما بدلٌ والآخر معطوفٌ ، والشُّمول إنما استفيد من مجموعهما ، ومجموعهما لا يصدق عليه أنه تابعٌ ، فصار مثل : لم يبقَ منهم أحدٌ ، في إفادته الشُّمول مع أنه ليس بتابع .

(١) الكافية : ١٣٥ .

(٢) سورة الحجر : الآية : ٣٠ ، سورة (ص) : الآية : ٧٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٧٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢١٩ .

[البَدَل]

(١) قوله : (البَدَلُ : تابع مقصودٌ بما نُسَبَّ إلى المتبوعِ دونهُ .)
 أُورِدَ على حدِّ البَدَلِ النَّقْضُ بِمَثَلٍ : ما قامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ فَإِنْ
 " زيدا " بدل من " أحد " مع أنه ليس بمقصودٍ بما نُسَبَّ إلى المتبوعِ ؛
 لأنَّ ما نُسَبَّ إلى / المتبوعِ عَدَمُ الْقِيَامِ ، وهو مقصودٌ بِالْقِيَامِ .
 وَأُجِيبَ بأنَّ المرادَ من النسبةِ الأعمُّ من كونها وجوديةً أو عَدَمِيَّةً
 كما هو اصطلاحُ النحاة .

٦٨/ب

وفيه نظرٌ من وجهين :

الأولُ : أنه لم يقلُ : مقصودٌ بالنسبةِ ؛ لِيُوجَدَ الأعمُّ من كونها
 إيجابيةً أو سَلْبِيَّةً ، ولكنه قال : (بما نُسَبَّ) ؛ فجعلهُ مقصوداً
 بالنسبِ نفسِهِ ، والمنسوبُ إلى الأولِ عَدَمُ الْقِيَامِ ، وإلى الثاني الْقِيَامُ ،
 وهو غيرُهُ ، فقد قُصِدَ الثاني بغير ما قُصِدَ به الأولُ ، وقد قال : يكون
 مقصوداً به ؛ فوَرِدَ قطعاً .

الثاني : أنه على تقدير أن يكون مقصوداً بما نُسَبَّ إلى الأولِ ،
 فقد قال : (دونهُ) أى : دون الأولِ ، وظاهرُهُ أنه هنا ليس كذلك ؛
 فَإِنْ " أحدٌ " فَيَ : ما جاءَ نِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، مقصودٌ بما نُسَبَّ إليه ،
 وليس المعنى على أنَّ النسبةَ لـ " زيد " دون " أحد " ولو كان
 الأمرُ كذلك لما صحَّ الاستثناءُ ؛ لأنه لا إخراجَ حينئذٍ .

حاشية عند قوله : (وهو ينقسمُ باعتبار دلالته ودلالة متبوعه

أربعة أقسام : بدل الكل من الكل . . إلى آخرها .) (٢)

(١) الكافية : ١٣٧ .

(٢) الشرح : ٦٢ .

ليست القسمةُ هنا منحصرةً فيما ذكر من الأقسام الأربعة بحسبِ القسمة العقلية ؛ لأن الأقسام بحسبها ستة ، وذلك ؛ أنه إما أن يُبدلَ الكلُّ من الكل ، أو البعضُ من البعض ، أو البعضُ من الكل ، أو الكلُّ من البعض ، فهذه أربعة أقسام ، مع الاشتغال / ١/٦٩ والغلطُ ، فصارت ستةً ، سقط منها البعضُ من البعض والكلُّ من البعض .

وأثبت بعضهم ^(١) بدلَ الكل من البعض ، وجعل الأبدالَ خمسةً وتمسك بأنه يجوز أن يقال : نظرتُ إلى القمرِ فلُكهِ ، ويقول الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ ^(٢)

وأجيبَ عن الأول بمنع جوازه ؛ لأنه ليس من كلام العرب ، ومنع كونَ الفلَكِ كلاً للقمر ؛ إذ ليس جزءاً منه ، بل هو مركزُ [فيه] كالغصنِ في الخاتم ، وباحتمال كونه من بدل الاشتغال ؛ لاشتغال الفلَكِ على القمر ، وهو الظاهرُ فيه .

- (١) في الهمع : ٢١٦/٥ (والمختارُ خلافاً للجمهور إثباتُ بدل الكل من البعض لوروده في الفصح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا . جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ ف ﴿ جَنَّاتِ ﴾ أعربت بدلا من ﴿ الْجَنَّةِ ﴾ وهو بدل كل من بعض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة) وينظر : البيان : ١٢٨/٢ ، البسيط : ٣٩٢ ، الارتشاف : ٦٢٥/٢ ، الخزانة : ١٥/٨ .
- (٢) البيت لمُعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات من قصيدة يرثي بها طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي . الديوان : ٢٠ ، والرواية فيه بجر " طلحة " وكذا في شرح التسهيل : ٦٠٧/٢ ، البسيط : ٨٨١ ، وعليها يفوت الاستشهاد .

وهو برواية الشارح في المقتضب : ١٨٦/٢ ، التبصرة : ٦٣٩ ،

وأما البيتُ فالروايةُ بجرِّ " طلحة " على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ، أى : أعظمَ طلحةً ، ولو سلّم كونُ الرواية بنصب " طلحة " كان على حذف المضاف أيضا ، ولكن أقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب إعرابه .

وجعل بعضهم ^(١) الأبدال خمسةً بزيادة بدل البدأ وسمّاه بدلَ الإضراب ، وحقيقته : أن يُذكر شيٌّ بالقصد إليه ، بخلاف الغلط فإنه لم يقصد .

وجعل بعضهم ^(٢) الأبدال ثلاثةً بإسقاط بدل البعض من الكل ، قال : لأنه من أقسام بدل الاشتغال ، فلا يجعل قسيما له ، لاستحالة كونِ الشيء الواحد قسما من شيٍّ وقسيما له .

=== الإنصاف : ٤١ ، شرح المفصل : ٤٧/١ ، الجمع : ٢١٦/٥ ، الخزانة : ١٠/٨ .

والشاهد فيه : إبدال " طلحة " من " أعظم " .
(٣) تنمة يقتضيها السياق .

(١) في سيهويه : ١٦/٢ (وأما المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مرت بعبد الله زيد ، إما غلطت فتداركت ، وإما بدالك أن تضرب عن مروق بالاول وتجعله للآخر) .

وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٢٢٧ - ١٢٢٨ .

(٢) لم أقف على صاحب هذا القول فيما رجعت إليه من المصادر . وقد رجع السهيليُّ بدلَ البعض من الكل وبدل الاشتغال إلى بدل الشيء من الشيء . نتائج الفكر : ٣٠٧ ، وينظر : توضيح المقاصد : ٢٤٩/٣ ، الجمع : ٢١٢/٥ .

وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَقْسَامِهِ ، لِأَنَّهُ بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ شَرْطُهُ
الْمَلَابَسَةُ بِغَيْرِ الْبَعْضِيَّةِ / وَالْكَلْبِيَّةِ ؛ فَلَمْ يَتَنَاوَلْ بَدَلَ الْبَعْضِ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَقْسَامِهِ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ بَدَلِ الْبَدَأِ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ :
" إِنْ الرَّجُلَ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ مَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ثَلَاثُهَا رُبْعُهَا إِلَى
الْعَشْرِ " . (١)

وَبَعْضُهُمْ (٢) مَنَعَ مِنْ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْكُلِّ
وَالْبَعْضِ ، قَالَ : لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَتَانِ بِتَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى
تَعْرِيفِهِمَا انْتِصَابُ الْحَالِ عَنْهُمَا مِثْلُ : مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمٍ .

وَالِاخْتِيَارُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يُسْتَعْمَلَانِ نَكْرَتَيْنِ حَمَلًا لـ " كُلِّ " عَلَى
" جَمِيعٍ " وَلـ " بَعْضٍ " عَلَى " جُزْءٍ " . وَرَوَى الْأَخْفَشُ عَنْ الْعَرَبِ :
" جَاءَ قَوْمُكَ كُلًّا " (٣) مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ ، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ : " قَالُوا
إِنَّا كُلًّا فِيهَا " (٤) ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْآيَةِ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١١ / ١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِ بْنِ يَاسِرٍ ، كِتَابُ

الصَّلَاةِ ، بَابُ : مَا جَاءَ فِي نَقْصَانِ الصَّلَاةِ بِرَقْمٍ : ٧٩٦ وَلَفْظُهُ :
" إِنْ الرَّجُلَ لِيَنْصَرِفَ وَمَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَاتِهِ تَسْمَعُهَا ثَمَنُهَا
سَبْعُهَا سُدُسُهَا خَمْسُهَا رُبْعُهَا ثَلَاثُهَا نِصْفُهَا " .

(٢) يَنْظُرُ جَمَلُ النَّجَاجِيِّ : ٢٤ - ٢٥ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٥٦٧ / ٢ ،
اللِّسَانُ (بَعْضٌ - كُلٌّ) .

(٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٥٦٧ / ٢ .

(٤) سُورَةُ غَافِرٍ : مِنَ الْآيَةِ : ٤٨ .

وـ " كُلًّا " بِالنَّصْبِ قِرَاءَةُ ابْنِ السَّمِيعِ وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍ . الْبَحْرُ
الْمَحِيطُ ٤٦٩ / ٧ .

النصوب بـ " إِنْ " (١) ؛ فيسقط الاحتجاج به .

ويمكن أن يقال أيضا : إِنْ " كَلَّا " و " بَعْضًا " إنما تكونان نكرتين في الموضع الذي يصح تقدير الإضافة فيهما ، وليس كذلك فسي كل موضع] و [(٢) ظاهر أنهما ليسا في تقدير الإضافة هنا ؛ فحسن إدخال اللام عليهما .

حاشية عند تعليل قوله : (ولا يُبدل ظاهر من مضر بدل الكل إلا من الغائب .) (٣)

ينبغي أن يجوز : (ضَرَبْتَنِي أَخَاكَ) (٤) ؛ لأنه ليس من بدل الكل ؛ إذ شرطه أن يكون مدلول الأول فيه مدلول الثاني ، ومدلول الضمير المنصوب ليس مدلول الأخ ؛ بل بينه وبينه ملائمة بغير البعضية / والكلية ، فهو بدل اشتمال ، وذلك جائز فيه .

١/٧٠

وفي الكشف : ٣٠/٣ (فإن قلت هل يجوز أن يكون " كَلَّا " حالا قد عمل فيها " فيها " قلت : لا ؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدما) . وينظر : معاني الفراء : ١٠/٣ ، إعراب القرآن للنحاس : ٣٦/٤ .

- (١) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٦٧/٢ .
- (٢) تنمة يقتضيها السياق .
- (٣) الكافية : ١٣٩ . وينظر التعليل في الشرح : ٦٣ .
- (٤) في الأصل : " ضربتك أخاك " ، والتصويب من الشرح : ٦٣ .

وكذلك ينبغي أيضا أنه يجوز : (ضربتُك زيدًا) ؛ لأنه يتعين أن يكون من بدل الغلط ؛ لأن مدلول * زيد * ليس مدلول الضمير ولا بعينه ولا مُشتملاً عليه ، ولا نك لا تقول : ضربتُ زيدًا ، لِمَنْ تخاطبه فلو أبدلت * زيدًا * من الضمير المنصوب غير بدل الغلط لصار التقدير : ضربتُ زيدًا ، و * زيد * هو المخاطب ، وذلك غير جائز .

حاشية : إن قيل : جَوِزَ إبدال النكرة من المعرفة فكيف منعم إبدال المعرفة من معرفة هي أعرف منها ، وهو إبدال الظاهر من المضمَر المتكلم والمخاطب ؟

فجوابه : إنما لم يجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا بعد وصفها ، فتشعر حينئذ بحال يُشعر به المبدل منه .

فإن قيل : فليجوز إبدال الظاهر من أحدهما بشرط الصفة .
فجوابه : أنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه يوصل إلى وصفية المضمَر ، لأن المبدل هو المبدل منه في المعنى إذا كان بدل الكل ، فلو وصف المبدل لكان بمثابة أنه وصف المضمَر .

فإن قيل : فقد أبدل * مَنْ * الذي هو للفأب من ضمير المخاطب (١) في قوله تعالى : **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ** (٢) .

(١) الكشف : ٢٥٦/٣ ، البحر المحيط : ٢٢٢/٧ .

(٢) سورة الأحزاب : من الآية : ٢١ .

فالجواب : أن الخطاب في الآية لما كان ليس لقوم بأعيانهم
تنزل منزلة الغائب ، والمعنى : لقد كان للناس ، أو يقال : هو
بدل البعض من الكل .

وأجاز الأُخفش ^(١) إبدال / الظاهر من ضمير المخاطب ،
واستشهد بقوله تعالى : * لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ
الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ * ^(٢) على أن * الَّذِينَ خَسِرُوا * بدل من
ضمير المفعول في * لِيَجْمَعَنَّكُمْ * .

وأجازه بعضهم ^(٣) بشرط إفادته تأكيداً وإحاطةً ، كقولهم :
* جئتم الصغير والكبير * ، وكذلك من ضمير المتكلم ، كقول عبدة بن
الحارث ^(٤) ، رضي الله عنه :

(٤) فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيروا الهائثا

-
- (١) معاني الأُخفش : ٢٦٩ ، وينظر : شرح المفصل : ٢٠٧/٣ .
(٢) سورة الأنعام : من الآية : ١٢ .
(٣) هو ابن مالك ، ينظر : شرح التسهيل : ٢٠٣/٢ .
(٤) عبدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف (٦٢ ق . هـ - ٥٢ هـ)
من أبطال قريش في الجاهلية والإسلام . أسلم قبل دخول
النبي صلى الله عليه وسلم دار الأرقم ، شهد بدرا وقتل فيها .
أخباره في : نسب قريش : ٩٣ - ٩٤ ، الاشتقاق : ٨٣ - ٨٤ ،
الإصابة : ٢٠٩/٤ - ٢١٠ .
(٥) البيت من قصيدة قالها يوم بدر في مبارزته هو وحمزة وعلى ،
ينظر : السيرة لابن هشام : ٢٤/٣ - ٢٥ .
وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٢٠٣/٢ ، شواهد التوضيح :
٢٠٧ ، شرح ابن جماعة : ٢٢٤ ، المقاصد النحوية : ١٨٨/٤ ،
٥٧٢ ، شرح الأُشدوني : ١٢٩/٣ .

[عطف البيان]

قوله في عطف البيان : (واشتراطُ بعضهم أن يكونَ عطفُ
البيان أوضحَ من متبوعه غيرُ لازمٍ .) (١)

قال سيبويه (٢) في " يا هذا ذا الجِصَّة " : إنَّ " ذا الجِصَّة "
عطفُ بيانٍ ، واسمُ الإشارةِ أعرفُ منه .

(١) الشرح : ٦٣ ، واشتراط كون عطف البيان أوضح من متبوعه
هو مذهب الجرجاني والزمخشري ، ينظر الجمل : ٣٣ ،
الفصل : ١٢٣ .

(٢) الكتاب : ١٨٩/٢ - ١٩٠ .

[المبنى]

قوله : (المبنى ...) (١)

أورد على حدّ المبنى أن تعريفه بمبنى الأصل تعريفٌ للشّيء بما يماويه في المعرفة والجهالة ، أو بما هو أخفى منه ؛ لأن معرفة مبنى الأصل موقوفة على معرفة المبنى ؛ ضرورة توقف معرفة الكل على معرفة الجزء . (٢)

جوابه أن يقال : المراد من المبنى الأصل : فعل الأمر للمخاطب والفعل الماضي والحروف ، وإذا كان كذلك كان حاصل الحدّ : المبنى : ما ناسب أمر المخاطب أو الماضي أو الحروف . لكنه يراد النقص بـ " ضارب " في : زيد ضارب عمرو أمس ؛ فإنه يناسب " ضرب " ؛ لأنه بمعناه وليس بمبنى .

جوابه : أن المراد : المناسبة في عدم التمكن ، / لا المناسبة مطلقاً ، فترد المناسبة في اللفظ وكونه جارياً عليه في الحركات والسكنات ، أو كونه ليس كذلك ، بل المراد المناسبة الخاصة التي ذكرناها .

(١) الكافية : ١٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٩٨ / ٢ .

[الضمائر]

حاشية عند قوله في الشرح في باب الضمائر : (وحكمُ الفاعلِ
حكمُ المخاطَبِ في النُّصُوصِ والاشتراك كقولك : ضَرَبَ (١) ، ضَرَبَتْ ،
ضَرَبَا ، ضَرَبُوا .. إلى آخره .) (٢)

لِقائل أن يقولَ : تثنيةُ المؤنثِ في الفاعلِ مُتَمَيِّزَةٌ عن تثنيةِ
المذكرِ في اللفظِ ، إذ يقالُ في المذكرِ " ضَرَبَا " ، وفي المؤنثِ :
" ضَرَبَتَا " ، وإذا كان كذلك كانت اللفاظُ ستةً كالمعاني .

وجوابُهُ : أن الضميرَ في " ضَرَبَتَا " ليس إلا اللفَ، مثلها
في " ضَرَبَا " ، فيكونُ لفظُ الضميرِ فيهما واحداً . (٣)

ولقائل أن يعودَ ويقولَ : وإن كان الضميرُ في " ضَرَبَتَا " ليس
إلا اللفَ كما في " ضَرَبَا " ، لكن تلك ليست إلا مع التاء بدليل
أنهم لا يستعملون اللفَ وحدها للثنى المؤنثِ ، وإذا كان كذلك
كان ضميرُ تثنيةِ المذكرِ اللفَ وحدها ، وضميرُ تثنيةِ المؤنثِ اللفَ
مع التاء ، فافترقَ الحالُ بينهما في اللفظ .

والذي يقوّي ذلك : أن الضميرَ في : " أنت " و " أنتِ " و
" أنتم " و " أنتم " و " أنتنَّ " ليس إلا " أَنْ " ، لكن يقالُ :
إنها ألفاظٌ متعددةٌ باعتبار افتراقِ الأمور الخارجة .

(١) في الأصل : " ضربت " ، وقد مر التشيل للمخاطب قبل ذلك

في الشرح .

(٢) الشرح : ٦٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤١٤/٢ .

حاشية / هنا أيضا : الضمير في " أنت " إلى " أنتن " (١) وفي " هو " إلى " هن " : [أَنْ] (١) ، والهاء ، وما بعد ذلك حروفُ الحَقِّ لتدل على مَنْ هو له (٢) .

واختلفوا في " إِيَّاي " و " إِيَّاكَ " و " إِيَّاهُ " ... إلى آخرها ، فقال الزجاج (٣) : هو اسمٌ ظاهرٌ أُضِيفَ إلى الضمير ، واستدلَّ على

(١) تنمة يقتضيها السياق .

(٢) مذهب البصريين أن الضمير في " أنت " وفروعه هو " أَنْ " والتاء حرف خطاب ، ومذهب الكوفيون - وقيل الفراء - إلى أنها بكمالها الضمير .

ومذهب ابن كيسان إلى أن التاء وما بعدها هي الضمير ، وهي التاء التي في " فَعَلْتُ " وكُثِّرَتْ بِـ " أَنْ " .

وأما " هو " وهي " فهو بتمامة الضمير عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين . وقال أبو علي : " رَهِيَ " و " هُمُ " و " هُنَّ " ضمائرٌ بجملتها . وقيل : هذه زوائد على أصل الضمير الذي هو " هو " .

ينظر : الكتاب : ٣٣٢/٣ ، ٢١٨/٤ ، الأُصول : ١١٧/٢ ، الإنصاف : ٦٧٧ ، شرح الفصل : ٩٣/٣ ، ٩٦ ، شرح الرضى على الكافية : ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، الارتشاف : ٤٧٣/١ - ٤٧٤ ، توضيح المقاصد : ١٣٦/١ ، شرح الأشموني : ١١٤/١ .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه : ٤٨/١ : (و " إِيَّايَا " اسم للضمير المنصوب إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات) ، وينظر : سر الصناعة : ٣١٤ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، شرح الفصل : ١٠٠/٣ ، شرح الرضى على الكافية : ٤٢٥/٢ .

(١) أنه ظاهرٌ بالاشتقاق ، لأنه مشتقٌ من أَوَى يَأْوِي ، وأصله عنده : " إَوِيَا " على وزن " فَعْلَى " ، فقلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها ، وأدغمت لسكونها .
 وردَّ بمنع الاشتقاق في المضمرات لعدم النظير (٢) ، وبأن الاسم الظاهر لا يقتصر فيه على نوع واحد من الإعراب إلا الظرف والمصدر وهذا ليس بواحد منهما . (٣)

وقال الخليل (٤) : هو مضمَرٌ أُضِيفَ إلى مضمَرٍ ، وحكى أنه سَمِعَ أعرابيا يقول : " إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْيُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ " ، قال : وفيه دلالتان : جوازُ إضافة " إِيَّا " ، وأنَّ ما بعده في موضع جر .
 وردَّ بأن المضمَرَ لا تجوزُ إضافته (٥) ، لأنَّ الفرضَ من الإضافة التعريفُ أو التخصيصُ ، وهو في غاية التعريف والاختصاص فلا حاجة إلى إضافته ، وأما " وَإِيَّا الشَّوَابَّ " فلا يعارضُ الأصولَ لشذوذه وعدم نظائره في كلامهم . (٦)

وقال الكوفيون (٧) : " إِيَّا " عماد ، وما يأتي بعدها من الياء والكاف ، والهاء ، هي (٨) الضمائرُ ، ولكن عُدَّتْ بـ " إِيَّا " لكونها / ١/٧٢ لا تَسْتَقِلُّ بأنفسها .

(١) ينظر الخلاف في اشتقاق " إِيَّا " في المحتسب : ٣٩/١ ، الارتشاف

: ٤٧٤/١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة : ٦٥٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٣١٦ - ٣١٧ .

(٤) الكتاب : ٢٢٩/١ .

(٥) سر الصناعة : ٣١٤ ، شرح التسهيل : ٩٧/١ - ١٩٨ ، شرح

الرضي على الكافية : ٤٢٥/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف : ٦٩٧ .

(٧) وهو كذلك مذهب أبي الحسن بن كيسان ، مشكل إعراب القرآن :

١٠/١ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٢٥/٢ .

(٨) في الأصل : " من " .

وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْمَنْصُوبِ مُنْفَصِلٌ ، وَقَدْ اعْتَرَفُوا بِهِ .
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ (١) : " إِيَّاكَ " بِكَمَالِهِ هُوَ الْاسْمُ .
 وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ اسْمٌ عَلَى هَذَا النِّحْوِ يَجِيءُ آخِرُهُ بِحُرُوفٍ مُخْتَلِفَةٍ . (٢)
 وَقَالَ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ (٣) ، هُوَ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالضَّمْرِ ، كَمَذْهَبِ
 ابْنِ بَابِشَانَ (٤) فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ .
 وَالصَّحِيحُ أَنَّ " إِيَّا " اسْمٌ ضَمْرٌ ، وَمَا يَقَعُ بَعْدَهُ حُرُوفُ دَالِةٍ
 عَلَى أَحْوَالِ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ وَأَبِي عَلَى وَجْمَعِ
 الْمُتَأَخِّرِينَ (٥) ، كَمَا كَانَ التَّنْوِينُ عَلَامَةً لِلْإِخْفِ وَالْإِمْكَانِ ، وَالتَّاءُ عَلَامَةً
 لِلتَّائِيثِ ، وَالْيَاءُ عَلَامَةً لِلنَّسَبِ ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنْ
 الْإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ هَذِهِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنَّ تَكُونُ فِي
 مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ ، وَالْكَلِّ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ وَلَا نَاصِبَ وَلَا
 جَارَ . (٦)

-
- (١) أَيْ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ : ١٧٣/١ ، مُشْكَلُ
 إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١١/١ ، الْإِنْصَافُ : ٦٩٥ ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى
 الْكَافِيَةِ : ٤٢٥/٢ .
 (٢) يَنْظُرُ : سِرُّ الصَّنَاعَةِ : ٣١٥ .
 (٣) الْهَمْعُ : ٢١٢/١ .
 (٤) شَرْحُ الْقَدِّمَةِ الْمُحْسَبَةِ : ١٦١ .
 (٥) الْكِتَابُ : ٣٥٥/٢ ، الْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ : ٣٨ ، سِرُّ
 الصَّنَاعَةِ : ٣١٣ ، ٣١٤ ، الْفَصْلُ : ١٢٧ ، شَرْحُ الْفَصْلِ :
 ٩٨/٣ .
 وَفِي قَوْلِهِ : جَمِيعُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، نَظَرُ فَا بِنِ مَالِكٍ - عَلَى سَبِيلِ الثَّالِثِ -
 خَالَفَ سَيَبَوِيهِ فِي ذَلِكَ وَجَعَلَ الْكَافَ ضَمِيرًا مُضَافًا إِلَيْهِ .
 يَنْظُرُ : التَّسْهِيلُ : ٢٦ .
 (٦) الْمَسَائِلُ الْبَغْدَادِيَّاتُ : ١١١-١١٢ ، شَرْحُ الْفَصْلِ : ٩٩/٣ .

قوله : (ولا يَسُوغُ المنفصلُ إِلَّا لتعذرِ المتصل) . (١)
يرد النقض بمثل : أعطيتكهُ ، لأنه يسوغ الانفصال مع أن
الاتصال غير متعذر . (٢)

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الاتصال : الاتصال بالعامل
وهذا ليس كذلك . وفيه نظر ، لأنه يلزم منه ألا يكون متصلا .

والفصل لغرض يكون بثلاثة : " إَلَّا " و " إِنَّمَا " واللام الفارقة ،
نحو : مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا ، وَإِنَّمَا ضَرَبَكَ أَنَا ، و " إِنْ يَزِيْنُكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ
يَشِيْنُكَ لِهَيْبَةٍ " . (٣)

حاشية عند قوله : (ومنه قوله تعالى : قُلْ لَّوْ أَنتُمْ

تَمْلِكُونَ *) (٤) / قوله [] أو يكون العاملُ معنويا ، كالمبتدأ والخبر
... إلى آخره) . (٥)

من المواضع التي يجب فيها كون الضمير منفصلا أن يضاف المصدرُ

إلى المفعول ويكون فاعله مضمرا ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِي أَنْتَ ، وَمِنْ
ضَرْبِ زَيْدٍ أَنَا (٦) ، لأن اتصاله بالعامل مع وجود الفصل متعذر ، وكذلك
استتاره ، لأن الضمير لا يستتر في المصدر . (٧)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | الكافية : ٠١٤٥ |
| (٢) | ينظر : شرح ابن جماعة : ٠٢٣٣ |
| (٣) | الأصول : ٢٦ / ١ ، شرح التسهيل : ٠٥٩٤ / ١ |
| (٤) | سورة الاسراء : من الآية : ٠١٠٠ |
| (٥) | الشرح : ٦٧ ، وما بين المعقوفين منه ، وبه يستقيم الكلام . |
| (٦) | الكتاب : ٣٥٩ / ٢ |
| (٧) | الكتاب : ٠١٨٩ / ١ |

ومنها أن يكون المصدرُ المسندُ إليه مُعرَّفاً باللام ، نحو :
عجبتُ من الضَّرْبِ أنتَ زيدًا ؛ لتعذر إضافة ما فيه اللام .
ويمكن أن يقالَ في الأول : إنه راجعُ إلى الفصلِ بينه وبين
عاطفه .

لكن يُردُّ بأن شرطَ الفصل أن يكون لفرضٍ ، وليس ها هنا
كذلك ، لأنه لا فرقَ بين : عجبتُ من ضربِ زيدٍ أنتَ ، ومن ضربِك
زيدًا .

والعدولُ إلى المنفصلِ إذا أُسندَ إلى المضمَرِ صفةٌ جاريةٌ على
غير من هي له ، هو مذهبُ البصريين مطلقاً ، والكوفيون يجعلونـه
متصلاً عند عدم اللبس (١) ، كقوله :

قومي ذُرِّي المجدِ بانوها وقد عُلِّتْ

بِكُنْه ذَاكَ قَعَطَانَ وَعَدْنَسَانَ (٢)
وكذلك : هُندُ زيدٍ ضارِبتهُ ، وقُرِئَ : شاذًا * إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ أَنَا * (٣)
بكسر * غير * (٤)

(١) الإنصاف : ٥٧ ، التبيين : ٢٥٩ ، شرح التسهيل : ٤١٨/١ .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في : شرح التسهيل : ٤١٨/١ ، تخليص

الشواهد : ١٨٦ ، شفاء العليل : ٢٨٨ ، شرح التصريح :

١٦٢/١ ، الهمع : ١٢/٢ .

والشاهد فيه : جواز استتار الضمير المرفوع بالوصف الجارى على غير
من هو له إذا أمن اللبس عند الكوفيين ، أى بانوها هم .

(٣) سورة الأحزاب : من الآية : ٥٣ .

(٤) هي قراءة ابن أبي عبلة ، الكشف : ٢٧١/٣ ، البحر المحيط :

٢٤٦/٧ ، وينظر : البيان : ٢٧٢/٢ ، التبيان : ١٠٦٠ .

حاشية عند قوله : (أَعْطَيْتَكَ ، وَضَرَبْتُكَ ... إلى آخره.)^(١)

إنما جاز : ضَرَبْتُ ^(٢) إِيَّاكَ ، ولم يجر : ضَرَبْتُ إِيَّاكَ ، مع
أن الضمير الأول في كل واحد منهما فاعل والضمير الثاني مفعول ، لأن
اتصال الفاعل بالفعل أشد من اتصاله بالمصدر ؛ لأن فاعل المصدر
يُحذف / كقوله تعالى : * أَوْ أَطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي سَفَبَةٍ يَتِيماً *^(٣)
وفاعل الفعل لا يُحذف بوجه — وإذا كان اتصال الفاعل بالفعل
أشد ، وجب اتصال المفعول به ، لجواز جعلهما بثابة كلمة واحدة ،
وإذا لم يكن اتصال فاعل المصدر قويا لم يجب اتصال المفعول به .

حاشية عند قوله : (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمَ فَلَاكَ
الْخِيَارُ ... إلى آخره.)^(٤)

لا يَشْتَرُطُ الْمَبْرُ ^(٥) تَقْدِيمَ الْأَعْرَفِ ، بل يجعل التَّكَلَّمَ
وَالْمَخَاطَبَ وَالْمَفَائِدَ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَيَجُوزُ : أَعْطَاهُوكَ
وَأَعْطَاهُونِي .

(١) الكافية : ١٤٥ .

(٢) في الأصل : " ضَرَبْتُكَ " .

(٣) سورة البلد : الآية : ١٤ ، ومن الآية : ١٥ .

(٤) الكافية : ١٤٥ .

(٥) لم أقف عليه في كتابه " المقتضب " و " الكامل " ،
وفي الأصول ١٢٠/٢ : (فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَفَائِدِ قَالَ : أَعْطَاهُونِي ،

وَقَالَ سَيُحْيِيهِ : هُوَ قَبِيحٌ لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبَ ، وَقَالَ أَبُو الْعِيَّاسِ :

هَذَا كَلَامٌ جَيِّدٌ لَيْسَ بِقَبِيحٍ) .

وجعله بعضهم ^(١) راجحا على الانفصال ، لكثرة ما جاء منه في سعة الكلام ، ولأن الانفصال أكثر مجيئه في ضرورة الشعر .

حاشية عند تعليقه مذهب سيبويه ^(٢) ، والأخفش ^(٣) في قوله :

(وجاء : لولاك ، وعساك إلى آخرها) ^(٤) / ب / ٧٣

أورد على سيبويه أن "لولا" لو كان حرف جر لزم أن يوجد شمس فعل أو شبهه ليتعلق به لكنه ليس كذلك .

وأجيب بأن ذلك ليس بلازم ، فإنه قد يقع ابتداءً من غير متعلق ، ^(٥)

نحو : بحسبك زيد ، وهل من أحد في الدار ؟ ورد هذا الجواب بأن الجار زائد فيما ذكرتم ، فلا يحتاج إلى متعلق ، وليس "لولا" كذلك . ^(٦)

(١) منهم الرماني وابن الطراوة وابن مالك ، شرح التسهيل : ٢٠٩ / ١ ، توضيح المقاصد : ١٤٤ / ١ ، وينظر : ابن الطراوة النحوى : ٥٦ . فمابعد ها .

(٢) ، (٣) مذهب سيبويه أن الكاف وأخواتها بعد "لولا" في موضع جر ، وأن الكاف وأخواتها في "عساك" في موضع نصب على معنى "لعلك" .

وعند الأخفش أن المضمرات بعد البابين في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الأخرى إلا أنه استُعمِر لفظُ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل ولفظ المنصوب المتصل للمرفوع المتصل .

ينظر : الكتاب : ٣٧٣ / ٢ - ٣٧٥ ، المقتضب : ٧٣ / ٣ ، الكامل : ١٢٧٧ - ١٢٧٨ .

(٤) الكافية : ١٤٦ ، وينظر التعليل في الشرح : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) ينظر : النكت : ٦٦٥ ، الإنصاف : ٦٨٩ ، شرح المفصل : ١٢١ / ٣ .

(٦) الإنصاف : ٦٩٠ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٤٥ / ٢ . ويمكن أن يقال في رد هذا الجواب : إنه يمكن جعل "لولا" حرفا شبيها بالزائد "لعل" على لغة من يجربها ، فلا تحتاج حينئذ إلى متعلق .

وأورد عليه أيضا أنَّ حَمَلَ " عسى " على " لَعَلَّ " على خلاف القياس ، لأنَّ العادة جرت بأن الحرف يُشَبَّهُ بالفعل في باب العمل ، وأما عكسه فبعيد .

وأجيب عنه بأن هذا الفعل أشبهُ شيء بالحرف ^(١) ، لعدم دلالة على الحدوث وجموده ، فجاز تشبيهه بالحرف .
وقال المبرِّد ^(٢) : فاعل " عسى " مَضْرُوفٌ فيه ، والضمير المنصوب خبرها .

وأورد عليه : عَسَاكَ أَنْ تَقُومَ ، وأنه لا يجوز أن يُجعل خبرُ " عَسَاكَ " اسما صريحا . ^(٣)

ويحتمل أن يكون الضمير بعد " لولا " مجرورا على تقدير حذف المضاف أي : لولا وجودك ، إلا أنه حُذِفَ المضاف ولم يُغَيَّرِ المضاف إليه عن حاله .

(١) ذهب شعلب وابن السراج إلى أن " عسى " حرف مطلقا ،
المفني : ٢٠١ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية : ٢١٤ / ٤
إلى الزجاج .

(٢) المقتضب : ٧٢ / ٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤٤٧ / ٢ .

[نون الوقاية]

قوله : (ونون الوقاية مع اليا لا زمة... إلى آخره) (١)

كان من الواجب أن يقول : لازمة في الماضي عرياً عن نون الجمع ، لأنه إذا كان معها لم يجب ثبوت النون ، وجاز حذفها لكن في الشعر ، كقول عمرو بن معد يكرب :

تراه كالشَّام يُعَلُّ سَكَا يسوء الفاليات إذا فليسي (٢)

والمحذوف هاهنا / الثانية (٣) ، لثلاثي يبقى الفعل بلا فاعل .

وكان قياس هذه النون ألا تلحق بالماضي المفضل ، فلا يقال :

دعاني ، ولا رماني ، لأنها إنما لحقت صوتاً للفعل من الكسر (٥) ، ولا كسر هاهنا .

(١) الكافية : ١٤٧ .

(٢) شعره : ١٦٩ .

وهو من شواهد : سيبويه : ٥٢٠/٣ ، معاني الفراء : ٩٠/٢ ، مجاز القرآن : ٣٥٢/١ ، التبصرة : ٤٢٨ ، شرح اللمع : ٣٨٦ ، شرح التسهيل : ١٨٨/١ ، الخزانة : ٣٧١/٥ .

والضمير في " تراه " للشيب . والشام : نبت له نور أبيض يشبه به الشيب . يُعَلُّ : يُطَيَّب شيئاً بعد شيء . الفالية : التي تُخرج القمل من الشعر .

(٣) هو مذهب قوم كالعلم والجزولي ينظر : النكت : ٩٦٤ ،

شرح الرضي على الكافية : ٤٥٠/٢ ، الخزانة : ٣٧٢/٥ .

قال ابن هشام : (هذا هو الصحيح ، وفي البسيط أنه مجمع عليه ، لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف) المغنى : ٨٠٨ .
(٤) في الأصل : " المعتل " ، والأصوب ما أثبت لأنها لازمة مع المعتل غير المعمل كـ " لقينى " .

(٥) الكتاب : ٣٦٩/٢ .

وجوابه أن الكسرَ مقدَّرٌ في الألف ، والمقدَّرُ في حكم المحقَّق .
 فإنَّ عللَ وجوبِ لحوقِها بأنها لَحَقَتْ ليسلم لكل واحد من الماضي
 والمضارع ما هو عليه من حركة أو سكون ، اندفع هذا الشكُّ من أصله .
 وهي أيضا لازمةٌ في الأمر ، بل هي أحقُّ ، إذ المحظور من
 كسر الفعل موجودٌ فيه ، ويزداد اللبسُ بأمر المخاطبة ، ولم يذكره .
 حاشية عند قوله في هذا الباب : (فالصحيحُ أن المحذوفَ
 نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب .) (١)

رَجَّح بعضهم (٢) أن يكون المحذوفُ نونَ الإعراب ، فإنها
 حذفت في مواضع تقتضيها من غير مقتضٍ لحذفها ، نحو :
 أبيتُ أسرى وتبيتُ تدلِكُ (٣)
 ومنه الحديث : " ولا تؤمنوا حتى تحابوا " (٤) ، فقد عهد
 حذفُها مع مقتضيها ، ونونُ الوقاية لم يُعهدْ حذفُها مع مقتضٍ فإنما اجتمعا
 فحذفُ ما عهد به أولى .

-
- (١) الشرح : ٦٩ .
 (٢) هذا مذهب سيبويه واختاره ابن مالك ، الكتاب : ٥١٩/٣ -
 ٥٢٠ ، شرح التسهيل : ٥٥٢/١ .
 (٣) شطر من الرجز ، وبعده :
 وجهك بالعنبرِ والمِسكِ الذكي
 وقد ورد غير منسوب في : الخصائص : ٣٨٨/١ ، ضرائر الشعر :
 ١١٠ ، شرح التسهيل : ٥٨/١ ، اللسان : (ذلك - ردم) ،
 البحر المحيط : ٦٣/٦ ، الهمع : ١٧٦/١ ، الخزائنة :
 ٣٣٩/٨ .
 (٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه : ٧٤ من حديث أبي هريرة

[ضمير الفصل]

- حاشية عند قوله : (لِيَفْصَلَ بَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتًا وَخَبْرًا .) (١)
- قوله تعالى : * كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ * (٢) لا يلتبس فيه الخبر بالصفة لامتناع وصف المضمرة .
- وجوابه : أنه لما حصل اللبس في المظهر حمل عليه المضمرة ،
لأنه كناية عنه / .

ب / ٧٤

- ====
- رضي الله عنه ، كتاب الإيمان ، باب : بيان أنه لا يدخل الجنة
إلا المؤمنون ، وأن محبة المؤمنين من الإيمان ، وأن إنشاء
السلام سبب لحصولها . برقم : ٩٣ .
- (١) الكافية : ١٤٨ .
- (٢) سورة المائدة : من الآية : ١١٧ .

[ضمير الشأن]

حاشية عند قوله في ضمير الشأن : (والتزموا تفسيره بالجملة
... إلى آخره .) (١)

ومن تفسير ضمير الشأن بالمفرد قوله :

وما هو إلا أن أراها فجاءة فأنبئت حتى لا أكاد أجيب (٢)

وفي الحديث عن عمر : " فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر
لشيء فعمرفت أنه الحق " (٣) ففسره بـ " أن " الخفيفة ، وهي وما دخلت
عليه بتأويل مفرد . (٤)

(١) الشرح : ٥٧٠ .

(٢) نسب هذا البيت إلى أكثر من شاعر فهو لمعروة بن حزام فـ

ديوانه : ، ولمجنون ليلى في ديوانه : ٤٩ ،

ولكثير عزة في ملحق ديوانه : ٥٢٢ ، وللأخوص في ملحق

ديوانه : ٢١٣ .

وينظر : الكتاب : ٥٤ / ٣ ، الشمر والشمر : ٦٢٢ ، سبط

اللالى : ٤٠٠ ، شرح الفصل : ٣٨ / ٧ ، الخزانة : ٥٦٠ / ٨

ورواية البيت في المصادر السابقة " ما أكاد " والفجاءة : البفتة .

(٣) رواه الإمام البخاري في صحيحه : ٥٠٧ ، كتاب الزكاة ، باب :

وجوب الزكاة ، رقم ١٣٣٥ .

والإمام مسلم في صحيحه : ٥١ ، كتاب الإيمان ، باب الأمر

بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله . . . ،

رقم : ٣٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن جماعة : ٢٥٠ . وفي الخزانة : ٥٦١ / ٨ :

(وليس في هذا البيت ضمير الشأن والحديث كما زعمه شارح

حاشية : أجاز الفراء^(١) تفسيره بالمفرد ، فيجوزُ عنده : كان قائماً زيدٌ ، وكان قائماً الزيدانِ ، فيجعلُ اسم " كان " ضميرَ الشأن ، و " قائماً " خبره ، وما بعد ذلك مرتفعٌ بأنه فاعلٌ .

ويجوزُ : ما هو ذاهبٌ أخواك ، على أنَّ " هو " ضميرُ الشأن ، و " ذاهبٌ " مفسَّرُكهُ وإن كان مفرداً ؛ لكون " ذاهب " مع الفاعل ساداً مسدِّدٌ خبره ومخبرٌ عنه ؛ فكان بمنزلة الجملة .

ولضمير الشأنِ عشرُ خواصٍّ وهي :

الآَّ يجوزُ إظهارُ الأمر والشأنِ عوضَ الضميرِ ؛ لأنه ينافي الإبهامَ .

وأن يكونَ غائباً ، لا يقال : أنا وأنت زيدٌ قائم ؛ لأنه يعودُ إلى ما بعده من حيث المعنى ، فوجبَ أن يكونَ غائباً .

وأن الجملةَ التي تفسرُه ، وتقعُ خبراً عنه لا يكون فيها ضميرٌ يعودُ إليه ؛ لأنه هو الجملةُ في المعنى .

وأنه لا يُعطفُ عليه ، ولا يُؤوَّكُ ، ولا يُبدَلُ منه ؛ لأنه ليس بمستقلٌّ ولا تامٌّ ، والتوابعُ من تَمَّتْ الكَلِم المستقلة .

====
أبيات الفصل ؛ لأنَّ ضمير الشأن لا بد أن يفسر بجملة ، ولا جملة هنا ، وأما " أن أراها " ففي تأويل المفرد كما صَحَّ به سيبويه ؛ لأنَّ " أن " هي الناصبة للمضارع ، وليست مخففة من الثقلية . (

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤٦٥/٢ .

وأنه إذا وقع مبتدأ لا يجوز حذفه / كبقية المبتدآت ؛ ١/٧٥
لأن حذفه ينافي ما قصد به من التعظيم.

والأجوز حذف الخبر إذا كان هو مبتدأ ، فلا يقال : هو، ويراد
: زيد قائم ، لأنه مٌخلٌ بالتفسير .

وأن مفسره له محل من الإعراب ، وليس في العربية مفسر له محل
من الإعراب في غير باب : " ما أُضمرَ عامله على شريطة التفسير " .
وأنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

وأنه يستمر (١) حذفه مع " أن " المفتوحة .

وأنه لا يُخبر عنه بـ " الذي " ولا يتقدم عليه خبره .

(١) كذا في الأصل ، ولمعله يقصد : " يطرد " .

[أسماء الإشارة]

حاشية عند قوله : (أسماء الإشارة : ما وُضع لمشار إليه ...
(١) إلى آخره .)

في " ذا " ثلاثة أقوال :

الأول : قول الأَخفش (٢) وهو أنه مُضاعفُ البناء، يعني أنَّ أصله " ذَيُّ " ؛ لأنَّ الإمالةَ مُحكيةٌ فيه ، وإذا كانت عينه ياءً كانت لامُه ياءً ؛ لأنه لم يوجد في كلامهم ما عينه ياءٌ ولا مَهْ وَاوٌ ، ثم حُذفت السالمُ تخفيفاً ، فبقي " ذَيُّ " مثل " كَيُّ " ، فقلبت الياءُ ألفاً ، لتخرجَ عَن صورة الحرف ، أو بقي " ذَيُّ " ، فقلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
الثالث (٣) : قول الكوفيين (٤) وهو أن الاسمَ الذَّالُّ وحدها ، والالفُ زائدةٌ للتكثير .

- (١) الكافية : ١٥٠ .
(٢) الإنصاف : ٦٦٩ ، شرح المفصل : ١٢٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٧٣/٢ .
(٣) لم يذكر الشارح القول الثاني ، وفي الإنصاف : ٦٧٠ (وذهب بعضهم - أي البصريين - إلى أن الأصل في " ذا " : " ذَوَيُّ " ، لأنَّ باب : " شويت " أكثر من باب : " حييت " ، فحُذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) .
(٤) الإنصاف : ٦٦٩ ، شرح المفصل : ١٢٧/٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٤٧٤/٢ ، وقد وافق الكوفيين في هذا الإمامُ السهيلي ، نتائج الفكر : ٢٢٧ ، وينظر : توضيح المقاصد : ١٨٨/١ .

وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُبْهَمَ ظَاهِرٌ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. (١)

وَاخْتَلَفَ فِيهِ إِذَا ثَنَى هَلْ هُوَ مُعْرَبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ ؟ :

فَاخْتَارَ قَوْمٌ (٢) أَنَّهُ مُعْرَبٌ مَتَمَسِّكِينَ بِانْقِلَابِ الْفَاءِ يَاءً جَرًّا وَنَصَبًا، كَانْقِلَابِ أَلِفِ الثَّنِيَّةِ ؛ فَكَانَ مُعْرَبًا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْمُثْنَى .

وَقَالَ قَوْمٌ (٣) : هُوَ مَبْنِيٌّ بِ/ لَوْجُودِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ فِيهِ كَمَا فِي الْمَفْرُودِ وَالْجَمْعِ . وَأَجَابُوا عَمَّا ذَكَرَهُ الْأَعْلَوْنَ بِأَنَّ انْقِلَابَ الْفَاءِ يَاءً خَفْضًا وَنَصَبًا لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى كَوْنِهِ مُعْرَبًا ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَتَانِ مَوْضُوعَتَيْنِ لِلْمُثْنَى ، وَاتَّفَقَ اسْتِعْمَالُ أَحَدَاهُمَا لِلرَّفْعِ وَالْآخَرَى لِلنَّصَبِ وَالْخَفْضِ . وَكَذَلِكَ فِي " تَانٍ " وَ" تَيْنٍ " .

(١) الإِنْصَافُ : ٦٧٢ .

(٢) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٤٧٤ / ٢ ، تَوْضِيحُ الْقَوَاصِدِ : ١٨٩ / ١ - ١٩٠ .

(٣) فِي مَعَانِي الْفَرَا : ١٨٤ / ٢ : (وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ تَقُولَ : وَجَدْتُ الْأَلْفَ مِنْ " هَذَا " دُعَاةً ، وَلَيْسَتْ بِهَلَامٍ " فَعَلَ " فَلَمَّا ثَنَيْتَ زِدْتَ عَلَيْهَا نَوْنًا ، ثُمَّ تَرَكْتَ الْأَلْفَ ثَابِتَةً عَلَى حَالِهَا لَا تَزُولُ عَلَى كُلِّ حَالٍ) .

وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٤٧٤ / ٢ ، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْبِنَاءَ وَاحْتَجَّ لَهُ ، يَنْظُرُ رِسَالَتَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرَانِ لِّسَاحِرَانِ ﴾ الْمَنْشُورَةُ فِي مَجَلَّةِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّحْرِيرَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ - مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ الْمُدَّةُ الثَّانِي عَامَ ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م .

وفي الموهنت عشر لفات (١) : خمسة مع الذال : "ذى" ،
 "ذات" ، "ذة" ، "ذِه" ، "ذِهِي" . وخمسة مع التاء : "تا" ،
 "تى" ، "ته" ، "تِه" ، "تِهِي" .

ولا يُثنى من لفاته إلا "تا" و "تى" (٢) ، وتُحذف الألف من
 "تا" والياء من "تى" (٣) لأنه قياسُ حرفِ العلة ، إذ لو ثبت لحركه ،
 وهو لا يتصرف فيه بالحركة ، وقد خولف الأصل في "فتيان" و "رحيان"
 وشبههما وإلا التيسر المثنى بالمفرد عند الإضافة ، وهذا مأونٌ في أسماء
 الإشارة ، لأنها لا تُضاف .

حاشية عند قوله : (وما يتصل بأسماء الإشارة من الكاف وأخواتها
 حروف للخطاب .) (٤)

الكثير في حرف الخطاب هنا أن يتصرف مع المخاطب في أحواله
 من التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وقد يستعمل الواحدُ
 المذكر في موضع الجميع فيقال للكل : "ذلك" ، بفتح الكاف (٥) ، كقوله
 تعالى : * ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ * (٦) ، وقوله تعالى :

- (١) شرح التسهيل : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .
- (٢) في شرح المفصل : ١٣٣/٣ (وأما "تا" و "تى" و "ته" فلا مانع من تثنيتهما .)
- (٣) في الكتاب : ٤١١/٣ (وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة) ، وينظر : شرح التسهيل : ٣٣٠/١ .
- (٤) الشرح : ٧١ .
- (٥) المقتضب : ٢٧٦/٣ ، الأصول : ١٢٩/٢ .
- (٦) سورة البقرة : من الآية : ٢٣٢ .

* يُضَمِّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ * (١) . وهذا ما يدل على حرفيته (٢) ، وأنه ليس باسم .

حاشية عند قوله : / (و * تِلْكَ * و * ذَانَّكَ * و * تَانَّكَ * ١/٢٦
مُشَدَّدَتَيْنِ وَإِلا لَكَ [مثل * ذَلِكَ * . (٣)

قد تستعمل * ذَانَّ * و * تَانَّ * الشددتان للقريب ، كقوله تعالى : * إِنَّ هَٰذَا نَّ * (٤) فيمن قرأ بالتشديد (٥) ، وهو — للقريب قطعاً ، وعلته : أنه لما تُنْشِءَ كان قياسه * ذَيَان * و * تَيَان * ، فلما حذفوا ، ولم يَقْلَبُوا ، عوضوا التشديد عن المحذوف (٦) ، كما قالوا : * اللَّتَانِ * ، بالتشديد ليكون عوضاً عن الياء في * اللتيان * على ما كان قياسه .

وقد يستعمل * هنا * للزمان (٧) ، ومنه قوله تعالى : * هَٰنَالِكَ تَبْلَوْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ * (٨) و * هَٰنَالِكَ ابْتُلِيَ الْعَوْنُونَ * (٩)

- (١) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٠ .
- (٢) ينظر : الأصول : ١٢٧/١ ، شرح الفصل : ٩٩/٣ ، ١٣٤ ،
- شرح الرضي على الكافية : ٤٦١/٢ .
- (٣) الكافية : ١٥٠ - ١٥١ ، وما بين المعقوفين تنمة منها .
- (٤) سورة طه : من الآية : ٦٣ .
- (٥) هي قراءة ابن كثير ، السبعة : ٤١٩ ، التبصرة : ٢٦٠ ، الكشف :
- ٩٩/٢ .
- (٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢٦٢/١ ، ٣٣٠ .
- (٧) في التسهيل : ٤١ (وقد يراد بـ * هناك * و * هنالك * و * هنا * الزمان .)
- (٨) سورة يونس : من الآية : ٣٠ . وينظر أعراب القرآن لأبي جعفر
- النحاس : ٢٥٢/٢ .
- (٩) سورة الأحزاب : من الآية : ١١ .

[الموصول]

قوله : (الموصول : ما لا يتمُّ جزءاً إلا بصلته وعائده .) (١)
 إنما قال : (وعائده) ولم يقتصر على قوله : (ما لا يتمُّ
 جزءاً إلا بصلته) ؛ ليخرج عنه مثل : " إِنْ " و " إِذَا " ؛ لأنه لا يتمُّ
 جزءاً من الجملة إلا مع الصلة . (٢)

ولو قال : وصلته جملةٌ خبرية ، أو ما في معناها كان أجود ؛
 ليدخل فيه صلة الألف واللام ؛ فإنها اسمُ فاعل أو مفعول ، وهما
 وإن لم يكونا جملةً لكن في معناها . (٣)

ولم يقصد بهذا التعريف من الموصولات إلا ما هو اسمٌ ،
 فلا تدخل فيه الحروف الموصولة من نحو : " أَنْ " و " مَا " وإن كانت
 لا تتم جزءاً من الكلام إلا بصلته ، لكن لا عائد في الصلة فيها ، فالفرقُ
 إذن بين الموصول الذي هو حرفٌ والموصول الذي هو اسمٌ لا يظهر إلا
 بعود الضمير وعدم عوده .

والموصول ثلاثة أقسام : قسم اتفق على اسميته ، وقسم
 اتفق على حرفيته / وهو " أَنْ " و " أَنَّ " و " كَيْ " فيمن ٧٦/ب

- (١) الكافية : ١٥٢ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٦/٣ .
 (٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢٥٦/١ ، شرح ابن جماعة : ٢٥٧ .
 (٣) في الأصل : " معناهما " .

وأما الألف واللامُ فمن قال : إنها حرفٌ - وهو المازني - (١)
 جعل الضمير عائداً على الموصوف المحذوف ، ومن قال : إنه اسم (٢) جعل
 الضمير عائداً على [الموصول] (٤) نفسه .
 وتعريفُ الموصولات بصلاتها ، فإن قيل : كيف تكون الصلة معرفةً
 وهي نكرة ؛ لكونها جملةً ، وإذا كانت [نكرة] (٥) في نفسها فكيف
 تكون معرفةً لغيرها ؟ !
 فجوابه (٦) : أنه يحتمل أن يكون شأن كل واحد منها نكرةً
 وحده ، ويحصل من مجموعهما تعريفٌ ؛ لتقيد كل واحد منهما بالآخر . أو
 نقول : إن الصلة يجب أن تكون معلومةً للمخاطب ، وإن لم تكن معرفةً ،
 وإذا كانت كذلك جاز أن توضح المبهم بسبب كونها [معلومة] (٧) .

- (١) الكامل : ٥٢ ، ٥٧ ، وهو كذلك اختيار الشلوبين وابن يعيش ،
 ينظر : حواشي الفصل : ٤٧٦ . شرح
 الفصل : ١٤٣ / ٣ ، التسهيل : ٣٤ ، شرح الرضي على الكافية
 : ١١ / ٣ ، توضيح المقاصد : ٢٢٥ / ١ ، ٢٢٧ ،
 (٢) كذا بالأخطل والأولى "إنها" لتقدم قوله "فمن قال : إنها".
 (٣) هذا مذهب الجمهور ، ينظر : الأصول : ٢٦٥ / ٢ ، التبصرة :
 ٥٢٥ ، شرح الرضي على الكافية : ١١ / ٣ ، الجنى الداني ،
 ٢٠٢ ، توضيح المقاصد : ٢٢٥ / ١ ، الهمع : ٢٩١ / ١ .
 (٤) ، (٥) تنمة يقتضيها السياق .
 (٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨ / ٣-٩ .
 (٧) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

والمصلحة خواصٌ وهي :

ألا تتقدم ولا جزؤها على الموصول ؛ لكونها جزءاً أخيراً ،
واستحالة تقدم الجزء الأخير على الأول ، ولا معمولها أيضاً ؛ لامتناع
وقوع الموصول إلا حيث يصح وقوع العامل .

ولا يُفصلُ بينها وبين الموصول ؛ لكونهما ^(١) بمنزلة كلمة

واحدة .

ولا يُخبرُ بكل واحد منهما ، ولا عن كل واحد منهما على انفراد .

وكذلك أيضاً لا يُوصفُ ، ولا يُعطفُ ، ولا [يعطفُ] ^(٢) عليه ،

ولا يُؤكِّدُ ، / ولا يُبدلُ ، ولا يُبدلُ منه ، ولا يُستثنى ، ولا يُستثنى منه ، ١/٧٧

على انفراد .

ولا يقعُ كلُّ واحد منهما فاعلاً ولا مفعولاً ولا منادى ؛ لكون كل

واحد منهما بمنزلة جزء الاسم ، وامتناع جرى ما ذكرناه في جزء الاسم .

قوله : (وصلة الألف واللام : اسمٌ فاعلٌ أو مفعولٍ .) ^(٣)

لصلة الألف واللام أربع شرائط : كونها جملة فعلية ^(٤) ، وكونُ

فعلها متصرفاً ، وكونه غير منفي ، فلا يجوز : الما ضاربُ زيدٌ ، وكونُ

معمولها غير متقدم ، فلا يصح : الزيدُ ضاربٌ .

(١) في الأصل : " لكونها " .

(٢) تنمة يقتضيها السياق بدليل ما بعده .

(٣) الكافية : ١٥٢ .

(٤) في الأصول : ٢٦٥ / ٢ (والألف واللام تستعمل في موضع

" الذي " في الوصف ، ولكنها لا تدخل إلا على اسم ؛ فلما كان

حاشية عند قوله في الشرح : (و "ذو" بمعنى "الذى"
 في لغة طيِّع. (١)

حكى الأزهري (٢) : أن من العرب من يستعمل "ذو" الطائية
 للمفرد والمذكر والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد ، فيقول : رأيت
 ذُو فَعَلَ ، وذُو فَعَلَتْ ، وذُو فَعَلَا ، وذُو فَعَلْنَا ، وذُو فَعَلُوا ، وذُو فَعَلْنَا ،
 ومنه في المذكر :

* ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصلُنِي * (٣)

وفي المؤنث :
 * وَبَثْرَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ * (٤)

====
 ذلك من شأنها وأرادوا أن يصلوها بالفعل نقلوا الفعل إلى
 اسم الفاعل ، والفعل يريدون فيقولون في موضع "الذى قام" :
 "القائم" ، فالالف واللام قد صاراسما وزال المعنى الذى كان
 له ، واسم الفاعل ها هنا فَعَلَ ، وذاك يُراد به ... وينظر :
 شرح الرضي على الكافية : ١٣ / ٣ - ١٤ .

(١) الشرح : ٧٣ .

(٢) تهذيب اللغة : ٤٥ / ١٥ .

(٣) صدر بيت لبجير بن عنمة الطائي وعجزه : * يرمى وراثي باسمهم واسلمه *

ويروى بغير هذه الرواية ، وقد تقدم ص ١٦ .
 (٤) عجز ميت لسنان بن الفحل الطائي من أبيات له أوردها

الطائي في الحماسة : ٣٠٢ / ١ ، صدره :

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجْدَى *

وينظر : الأزهية : ٢٩٥ ، الأُمالي الشجرية : ٣٠٦ / ٢ ،

الإنصاف : ٣٨٤ ، شرح المفصل : ١٤٧ / ٣ ، ٤٥ / ٨ ،

شرح التسهيل : ٢٧٢ / ١ ، البسيط : ٢٩١ ، الخزانة :

ومنهم مَنْ يغيّرُها على حَسَبِ المذكور في صلتها، فيقول : ذو
أَكْرَمَكَ ، وذاتُ أَكْرَمَتِكَ ، وذوا (١) أَكْرَمَاكَ ، وذووا أَكْرَمُوكَ .

وروى عن العرب : " أما الفضلُ فذُو فَضْلِكُمُ اللهُ بِهِ ، وأما الكرامةُ
فذاتُ أَكْرَمِكُمُ اللهُ بِهِ " (٢) أصله : " بها " ، حُذِفَتِ الألفُ ، ونُقِلَت
حركةُ الهاءِ إلى الباءِ فَفُتِحَتْ .

وحكى ابنُ جني في " الْمُحْتَسَبِ " (٣) أَنَّ منهم مَنْ يُقَرِّبُهَا ،

ب / ٧٧

ومنه قوله : /

فإِما كَرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَانِيَا
قوله : () والمائدُ المفعولُ يجوزُ حذفُه . (٥)

الضميرُ المائدُ على الموصولِ إِنْ كان منصوباً بـ " إِنْ " أو إحدى
أخواتها لم يجوزُ حذفُه ، نحو : عرفتُ الذي كَانَهُ أَشَدُّ .

(١) في الأصل : " ذو " .

(٢) رواه الفراء . تهذيب اللغة : ١٥ / ١٤ ، الأمل في الشجرية :

٣٥٠ / ٢ ، المقرب : ٦٢ .

(٣) ١٤٢ / ١ .

(٤) البيت لمنظور من سُحيم الأشدى الفَقْعَسِيَّ من أبيات له أوردها
أبو تمام في الحماسة : ١ / ٥٨٤ والرواية فيه " ذو " ، وكذا في
شرح الفصل : ٣ / ١٤٨ ، الهمع : ١ / ٢٨٩ ، شرح الأشموني
: ١ / ١٥٧ وعليها يفوت الاستشهاد .

والبيت برواية الشاح في : المقرب : ٦٢ ، شرح التسهيل :
١ / ٢٧٢ ، ٢ / ١٠٧٤ ، المغني : ٥٣٥ ، شرح أبياته : ٦ / ٢٥٠ ،
المقاصد النحوية : ١ / ١٢٧ ، ٤٣٦ ، شرح الأشموني : ١ / ١٥٨ .
(٥) الكافية : ١٥٣ .

وإن كان منصوباً بفعلٍ أو صفةٍ وكان منفصلاً لم يجز حذفه أيضاً ،
نحو : عرفتُ الذي إياه أكرمتُ ، والذي أنتَ إياه مُكرِّمٌ. (١)

وإن كان منصوباً بفعلٍ أو صفةٍ ، وكان متصلاً جاز حذفه
وابتداؤه ، مثالُ الفعل حذفنا وإبقاءً قوله تعالى : * وَمَا عَطَتْهُ أَيْدِيهِمْ * (٢) ،
وقرأ شُعْبَةُ : (٣) * وَمَا عَطَتْ أَيْدِيهِمْ * ، ومثال الصفة : * فَاقْضِ
مَا أَنْتَ قَاضٍ * (٤) ، * وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ * (٥)

وجاءت الصلصة (٦) محذوفةً بكاملها في قوله :

نحنُ الأُلى فاجمعَ جموُ عك ثم وجههمُ اليَئسا (٧)

-
- (١) في الأصل : " أكرمت " والصواب ما أثبت ، وهو كذلك في شرح الكافية الشافية : ٢٩٠ .
- (٢) سورة يس : من الآية : ٣٥ .
- (٣) وهي كذلك قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر . السبعة : ٥٤٠ ، التبصرة : ٣٠٧ ، ووافقهم خلف وطلحة وعيسى ، البحر المحيط : ٣٣٥/٧ ، النشر : ٣٥٣/٢ ، الإتحاف : ٤٠٠/٢ .
- (٤) سورة طه : من الآية : ٧٢ .
- (٥) سورة الأحزاب : من الآية : ٣٧ .
- (٦) في الأصل " الصفة " .
- (٧) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه : ١٣٧ . وهو من شواهد : كتاب الشعر : ٤٢٢ ، الأُمالي الشجرية : ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ ، ٣٠٨ ، شرح الكافية الشافية : ٣١٢ ، المغني : ١١٩ ، ٨١٦ ، شرح أبياته : ١٩٣/٢ ، ٣١٠/٧ ، والشاهد فيه حذف صلة " الأُلى " والتقدير : الأُلى عُرِفُوا ، أو عَرَفْتَهُمْ .

وقوله :

فَإِنْ أَدَعَ اللَّوَاتِي مِنْ أَنْاسٍ أَضَاعُوهُنَّ لَا أَدَعَ الَّذِينَ (١)

وحكى أبو على في "الشيرازيات" (٢) عن يونس وقوع "الذى"

مصدرية ، قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَخَضَّتُمْ كَأَلَدَى خَاضُوا ﴾ (٣) ،

أى : كخوضهم.

وجاءت أيضا موصوفة غير موصولة : أنشد الأَصمعي :

حتى إذا كانا هما اللذَّيْنِ

مَثَلِ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ (٤)

ومنه : جاءني الذى أبوك ، ومررت بالذى أخيك.

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في شعره : ١٣٠/٢ .

وهو من شواهد : الأصول : ٣٥٦/٢ ، كتاب الشعر : ٤٣٢ ،

فصل المقال : ٣٧١ ، الخزانة : ١٥٧/٦ .

والشاهد فيه : حذف صلة "الذين" والمعنى : إن أدع ذكر

النساء فلا أدع الذين يريد الرجال ، أى اني إن تركت شتم

النساء فلا أترك شتم الرجال .

(٢) المسائل الشيرازيات (رسالة) : ٤٢٢ .

(٣) سورة التوبة : من الآية : ٦٩ .

(٤) ورد البيتان من غير نسبة في : كتاب الشعر : ٤٢٥ ، سر

الصناعة : ٣٦٥ ، شرح المفصل : ١٥٣/٣ ، شرح الكافية

الشافية : ٢٦٧ ، شرح التسهيل : ٣٠٠/١ ، الهمع : ٢٩٧/١ .

والجديل : الزمام ، والمحطج : المحكم القتل .

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بغير النادى ^(١) ، وهو
 إِمَّا مُسْتَحْسَنٌ بَأَن يَكُونَ فِي الصَّلَةِ ضَمِيرُ النَادَى / ، كقوله :
 وَأَنْتَ الَّذِي يَا سَعْدُ أَبْتَ بَحْشَهُدٍ كَرِيمٍ وَأَثَابَ الْمَكَارِمَ وَالْحَمْدَ ^(٢)
 أو غير مستحسن ، وهو بخلافه ، كقوله :

* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانِ * ^(٣)

حاشية عند قوله : (ولا عن الضمير المستحق لغيرها في مثل
 قولك : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ .) ^(٤)

لا يجوز الإخبار أينما عن الظروف الملازمة للظرفية ^(٥) ، نحو :
 ذَاتَ مَرَّةٍ ، لامتناع جعلها خبراً .

ولا عن المضاف ولا المضاف إليه إذا كانا بمنزلة اسم واحد ^(٦) ،

(١) المقتضب : ٢٩٤/٢ ، ١٩٣/٣ .

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ١١٤ .

وينظر : شرح التسهيل : ٣١٩/١ ، الجمع ، ٣٠٣/١ ، الدرر
 : ٢٨٩/١ .

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه : ٣٢٩/٢ ، صدره :

* تَعِشْ فَإِنْ وَاثَقْتَنِي لَا تَخُونَنِي *

وهو من شواهد : الكتاب : ٤١٦/١ ، المقتضب : ٢٩٤/٢ ،

٢٥٣/٣ ، الأصول : ٣٩٧/٢ ، جمل الزجاجي : ٣٦٦ ،

التبصرة : ٥٢١ ، شرح المفصل : ١٣٢/٢ ، المغني : ٥٢٩ ،

شرح أبياته : ٢٣٧/٦ .

(٤) الشرح : ٧٤ .

(٥) المقتضب : ٩٢/٣ ، ١٠٣ ، ٣٥٣/٤ .

(٦) الأصول : ٣٠٣/٢ .

مثل : عبد الله . أما عن الأول فلا^١نه لو أخبر عنه كوضع الضمير موضعه ؛
فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مضافاً . وأما عن الثاني فلا^٢نه لو أخبر عنه
لَا أُخَرَّ خَبَرًا ، وَلَا يَجُوزُ ذلك بَلْ كَوْنِ المضافِ إِلَيْهِ كِبَعْضِ الاسم ، وَاِئْتِنَاعِ فصل
بَعْضِ الاسم عنه .

وكذلك إذا لم يكونا بمنزلة اسم واحد (١) ، نحو : دار زيد .
أما عن الأول فللملة المذكورة . وأما عن الثاني فلا يجوز : الذي في
داره زيد ؛ لاعتناع جعل الصلة جزءاً واحداً .

واختلف في البديل والمبدل منه (٢) فمنهم من لا يجوز (٣) الإخبار
عن المبدل منه إلا مع البديل ؛ لكون المبدل منه ليس بقصود بالنسبة ،
ومنهم من يجوز الإخبار عنه لا مع البديل ، فتقول في : مررت برجل
أخيك ، على المذهب الأول : الذي مررت به رجل أخوك ، وعلى المذهب
الثاني : الذي مررت به أخيك رجل /

ب / ٢٨

(١) في الأصول : ٣٠٣ / ٢ () وضرب ثان من الإضافة وهي التي يراد
بها الطك نحو : دار عبد الله ، و غلام زيد ، فهذان منفصلان
جَمَعَ بينهما الطك ، ومتى زال الطك زالت الإضافة ، فهذا الضرب
الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه ، أما المضاف الأول فلا يجوز
أن تخبر عنه البتة أعني : غلاماً وداراً ، إذا قلت : غلام زيد /
ودار عمرو .

(٢) ينظر : الأصول : ٣٠٤ / ٢ ، شرح الرضي على الكافية :
٣٤٤ / ٣

(٣) في الأصل : " يمنع " والصواب ما أثبت ، وهو كذلك في
الأصول .

وتقول في : ضربت زيدا وعمرا ، إذا أخبرت عن " زيد " :
الذي ضربته وعمرا زيد ، وعن عمرو : الذي ضربت زيدا وإياه عمرو .

حاشية : من شواهد " من " الموصوفة قول الشاعر :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ (١)

وزاد الكوفيون (٢) لـ " من " قسما خامسا ، فجعلوها زائدة .

ويمنع من ذلك البصريون ، بناءً على أنها اسم والأسماء

لا تُزادُ عندهم .

وتسك الكوفيون بقول الشاعر :

أَلْ زُبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَظَمَتْ

(٣) كلُّ الْقَبَائِلِ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا

(١) البيت من قصيدة لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات :

٠١٩٨

وهو من شواهد : الكشف : ٥٢٦/٢ والأهمالي الشجرية : ١٦٩/٢

شرح الفصل : ١١/٤ ، شرح التسهيل ٤٥١/٢ ، المغني :

٤٣٢ ، الخزانة : ١٢٣/٦ ، ٤٦٢ .

(٢) الأزهية : ١٠٢ ، الأهمالي الشجرية : ٣١٢/٢ ، شرح الفصل

: ١٢/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ ، توضيح المقاصد

: ٢٢٣/١ ، الهمع : ٣١٨/١ .

(٣) البيت لم ينسب إلى قائل معين ، قال عنه البغدادي : (لا يعرف

له قائل ولا تنمة) .

وهو من شواهد : الأزهية : ١٠٣ ، إصلاح الخلل : ٣٦٣ ،

الأهمالي الشجرية : ٣١٢/٢ ، المغني : ٤٣٤ ، الهمع :

٣١٨/١ الخزانة : ١٢٨/٦ ورواية البيت في المصادر السابقة

بـ " ذاك " مكان " كل " .

ويقول عنتره :

يا شاة من قنصٍ لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم (١)
ورد البصريون البيت الأول بأنه يحتمل أن تكون " من " فيه
موصوفة موضعها نصب على التمييز ، والتقدير : والاثرون من يفسد
عددا ، ثم حذف الفعل الذي هو صفتها ، لدلالة المصدر عليه ، (٢) والبيت
الثاني بأن الرواية : " يا شاة ما قنص " (٣).

ومنهم من يجعل " ما " في : اضربه ضربا ما ، غير صفة ،
بل زائدة (٤) ومنهم من يجعلها عوضا عن الصفة ، وهي حرف على
هذا وليست باسم ، بل هي كالواقعة بعد " حيث " عوضا عن المضاف إليه (٥).

(١) البيت من معلقته المشهورة . الديوان : ٢١٣ ، والرواية فيه " ما " بدل " من " وهي كذلك في : الأزهية : ٧٩ ، الكشف : ٣٦٩/٣ ، وقال البغدادى : (وهي رواية شراح المعلقات . ولم يرو أحد منهم الرواية الأولى) وعلى هذه الرواية يفوت الاستشهاد .

والبيت برواية الشارح في : الأزهية : ١٠٣ ، الضرائر : ٨١ ، شرح التسهيل : ٢٩٧/١ ، المغني : ٤٣٤ ، شرح أبياته : ٣٤١/٥ ، الخزانة : ١٣٠/٦ .

والشاة هنا كناية عن المرأة ، والمعنى : أنها لما كانت في أعدائي لم أصل إليها ، وامتنعت مني .

(٢) ينظر الأمازي الشجرية : ٣١٢/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٥٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٧/١ ، شرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ ، الخزانة : ١٣٠/٦ .

(٤) ينظر : معاني الألف : ٥٣/١ عند تفسير قوله تعالى :

﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ ، وقال الزجاج : ١٠٤/١ ، عند إعراب

الآية : (والاختيار عند جميع البصريين أن يكون " ما " لفوا) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٩٧/١ .

لأنَّ "حيثُ" كانت تعملُ الجرَّ في ما أُضيفتْ إليه كغيرها ، فلما أُريدَ
إعمالُها الجزمَ حُذِفَ منها المضافُ / إليه ، وُضِعَ عنه "ما" .
وقد تكون "ما" بمعنى "رُبَّ" ، كقولهم : إني ما أفعلُ كذا ،
أي : رُبَّما أفعله (١) .

حاشية عند قوله : (و "أي" و "أَيَّة" ك "من" ... إلى
آخره .) (٢)

ترك من أقسام "أي" قسمين ، وهما : أن تكون صفة (٣) مثل :
مررت برجلٍ أي رجلٍ ، وأن تكون مبتدأً بها ليكنَ التَّعَجُّبُ ، مثل : أيُّ
رجلٍ أنتَ ، وتكون أيضا حالا إذا وقعتْ بعد المعرفة (٤) ، مثل : لِلَّهِ
زيدٌ أيُّ رجلٍ ، ومنه :

فَأَوْمَاتُ أَيُّمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلله عَيْنَا حَبْتَرًا يَمَّا فَتَسَى (٥)

-
- (١) الجنى الداني : ٣٤٠ ، وفي سيبويه : ١٥٦/٣ (وإن شئتَ
قلت : إني ما أفعل ، فتكون "ما" مع "من" بمنزلة كلمة
واحدة ، نحو : "رُبَّما") .
- (٢) الكافية : ١٥٥ .
- (٣) الكتاب : ٢٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٥٩/٣ .
- (٤) الكتاب : ١٨٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٠٤/١ .
- (٥) البيت للراعي التميمي في : شعره : ١٧٧ .
وينظر : الكتاب : ١٨٠/٢ والرواية فيه "أيما" وكذا في
الكامل ١٤٠٧ وشرح اللمع : ٢٠٦ والخزانة : ٣٧٠/٩ ،
وعليها يفوت الاستشهاد .
وهو برواية الشارح في : معاني الفراء : ٣٩٥/١ ، الكامل :
١٤٠٧ ، شرح التسهيل : ٣٠٤/١ ، ٦٧٦/٢ ، المقاصد النحوية
: ٤٢٣/٣ ، الهمع : ٣١٩/١ ، شرح الأشموني : ١٦٨/١ .
وحبتر هو ابن أخي الشاعر .

حاشية على قوله : (إِلا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا .) (١)

قال الخليل والكوفيون (٢) : " أَيْ " معربة " حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا

أولم يُحذف ، واستدلوا بقراءة النصب (٣) في قوله تعالى : * ثُمَّ

لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (٤) قالوا لما ظَهَرَ

[النصب] - (٥) في هذه القراءة دل على أن الضمة في القراءة المشهورة

ضمة إعراب ، فهي مرفوعة بالابتداء على أنها استفهامية ، والجار والمجرور

قبلها معمول لـ * نَنْزِعَنَّ * ، كما يقال : أكلتُ من كلِّ طعامٍ ، فلما عمِلَ

في الجار والمجرور اكتفى بذلك .

وباب المبنى إذا أُضِيفَ أَعْرَبَ ، نحو : " قبل " و " بعد " فكانت

الإضافة مَّا يوجبُ الإعرابَ للمبنى ، و " أَيْ " إذا كانت مفردة كانت معربة ، (٦)

(١) الكافية : ١٥٥ .

(٢) وهو كذلك مذهب يونس وابن السراج ، ينظر : الكتاب : ٣٩٩/٢ ،

الأصول : ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ، الأُمالي الشجرية : ٢٩٧/٢ -

٢٩٨ ، الإنصاف : ٧٠٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٦٢/٣ .

(٣) هي قراءة هارون بن موسى الأعور ، وطلحة بن مُصَرِّف ، ومعاذ

ابن مسلم الهراء ، وزائدة عن الأعشى .

شوان ابن خالويه ، ٨٦ ، البحر المحيط : ٢٠٩/٦ .

(٤) سورة مريم الآية : ٦٩ .

وينظر : الكتاب : ٣٩٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس : ٢٣/٣ - ٢٥/٦

مشكل إعراب القرآن : ٦٠/٢ - ٦٢ .

(٥) تتمة يلتئم بها الكلام .

(٦) في الأصل : " منية " .

فاذا أُضِيفَتْ وَجِبَ إِعْرَابُهَا، وَإِلَّا لَزِمَ نَقْضُ الْأُصُولِ الْمَعْلُومَةِ. (١)

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ (٢) بِأَنْ جَعَلَ / الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي
مَوْضِعِ النَّصْبِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ * لَنْزَعَنَّ * فِعْلٌ يُطْلَبُ مَفْعُولًا بِهِ،
و * أَيَّهَمْ * صَالِحٌ لِذَلِكَ.

وَعَنِ الثَّانِي (٣) بِمَنْعِ أَنْ تَكُونَ الْأُصُولُ الْمَعْلُومَةُ تَقْتَضِي
أَنْ الْإِضَافَةَ تَرُدُّ الْأِسْمَ إِلَى الْإِعْرَابِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْبِنَاءَ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا
يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا زَالَ مُوجِبُ الْبِنَاءِ حَالِ الْإِضَافَةِ، أَمَا إِذَا اسْتَمَرَّ مُوجِبُ
الْبِنَاءِ حَالِ الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ فَلَا.

(١) (٢) (٣) ينظر الانصاف : ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٦ .